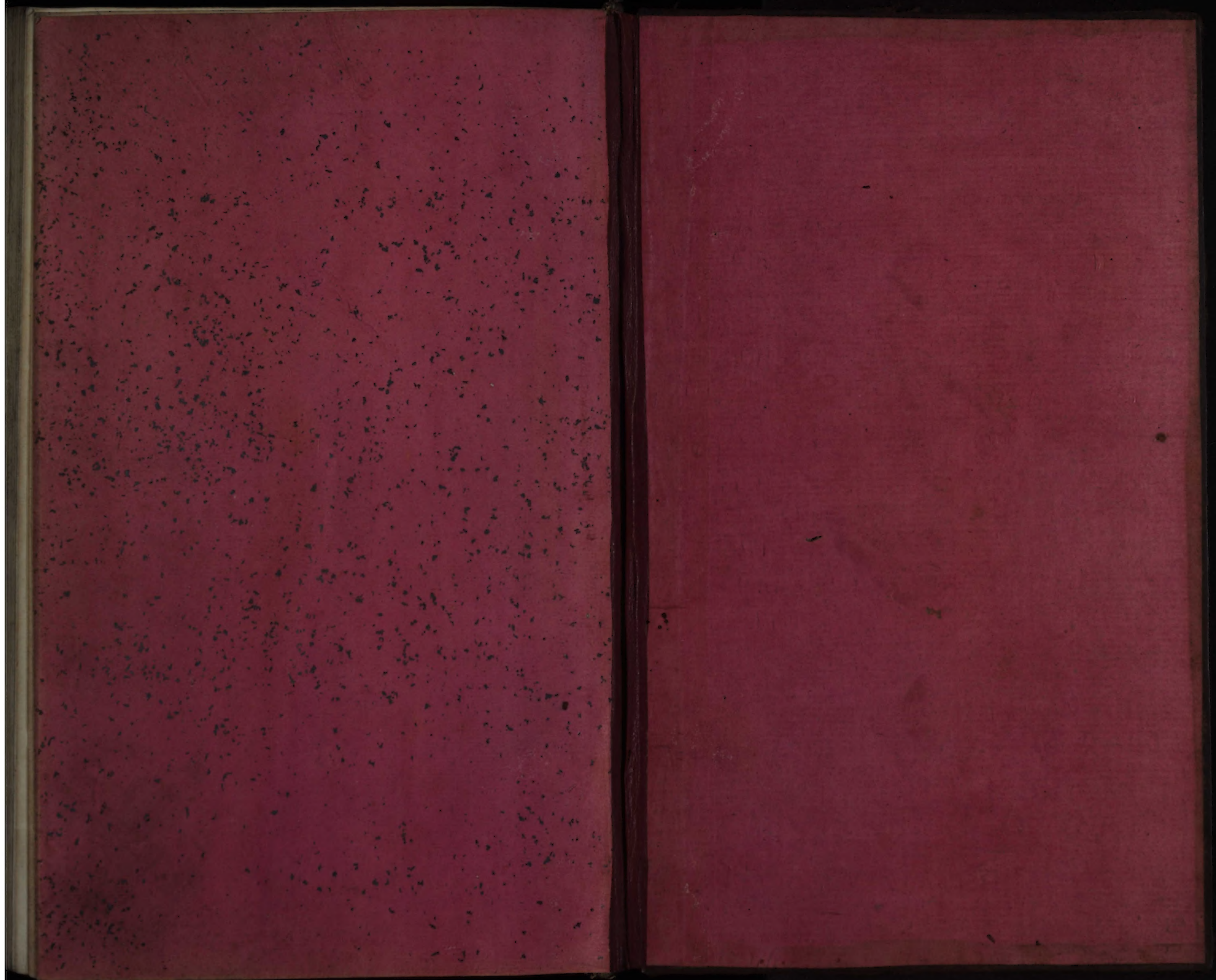




V
1117
BIBLIOTHEQUE



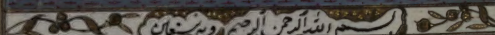
کتابخانه مفتحة الباری المصطفیٰ الازهارى على در المختار

تفویر الازهار



۱۱۱۷

۱۱۱۸



على الاسمية

على الحكمة كونها أصدا حتى قيل في قولنا لا محمد رب العالمين انهم لمصادق وبال و قد مر
الاضاع وهو التصد والعدد والال الزحف لذلك على الدوام والتفصيل على ثبوت محمد على نفسه
وبالاقبال انما هو كسبته انما يجوز ان يقال محمدى لمك ما ينافى لا أقول التفصيل في الحقيقة
يظهر من نفسه في الحكمة طرا مضافة ولا عطف بالعجز كسدانة الحكماء العقول
على التجد واختيار انما لا يجوز عطفها وهو دون المذكور عطف كنه يقع محمد على و تمة التسمية
ليضبط ما يقع على الناس ومن المصدين من تقدير الماضي والمضارع وان في اول ما لا يبرهن
على استحالة التجدد على المحجب كاستراق محمد جميع الامنية انما هي كسب مدة محمدى وهو نائب
في الامم من الماضوية والاكسية انما هي نقص والاكسية يدل على الدوام والاضوية والمكاف
في بيان الاحكام الشرعية المخدروا مع وقوعها وبها **قوله** يا ايها الناس انما انتم قايض من شرم لان
حق الله في الرسول ان يكون بلا شبهة في الحقيقة في الطول في الزوال في قوله انما انتم قايض
ان حيدا كان القايض ان يقول صحت حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد
في الراجح نفع نفسه وكان الاخر هو الاول لميل بر الصفة على الاول وعلى الحكم على المعنى
لما تضمنه التاييس ومع ذلك في الماضي لو لا استمرار مودوده وكثرة تردده انتهى في الزيادة
الاشارة في الحقيقة في الحكم من انتم بوجه محمد الحكم فلا وجه الاستكراه وهو كقول الفقيه
وانما الذي قوى ان يقول روميا الجلب ولا يمان ما است كنهها وما شيع است كنهها
صحت من سبب العرب وبما يمتدنية العلم وما ذاك الا مجرد توجيهي بخبري وقتي على اصول قديمة
ومعني من وسعت **قوله** صدورها التي هي ظروف القلوب الملك على سائر الجوارح فصل
بصلها وقصد بصلها على العقل كما في في بابي العيب وانما انتم بغير
الفتاح طرق الصفات لا بحيث تشكك ما اوردت بقوله بصيرتها وانك فاسات لها
كأنس الطراف على البصر بغير صحت اذ وضعها على الاعمى لا لا لا يدري من ذهب بخبري
ان يضرب حائط او يملك حائط او يسقط في حوة او تفتتضه زقوة وما جاهر صدره
صفا حوا الى اخبر يهدي ولا يمتد من غير الشيطان المعدي ثم يقع الشرح على
الصدور لا في ظروف القلوب الازدشرت قلوبنا وما كان من لازم من الظروف الذي
هو اغلب الظروف الذي هو الصدر على سعة الصدر ليسير المستطرفة واما في الخلق
الصدور واد بالقلب لما بينهما الزوم ويجري هذا ما شان الله على نبيه بقوله المشرق بالية
قوله يا ايها الهادي وعلى الدلالة على ما يحث جلاله ان من انودينه ودينه حتى يكون
على بصيرة فانه لا يكاد يزل ولا يفتت سبيل **قوله** سابق في العلم القديم وفي العلم المحدث
وحين اخذ الميثاق وولاه على العظة وبعث على ذلك فاسبق من من السعادة الدائمة
لانما كانت على وفق السابق وعلى العلم لا يتغير وازاد من تعلمه فاعلم الله الله فظهر
ناذا انك في وكل مسير لا تتحق والظن بكم انما انتم عيب بكم نعم تفعل ما عيب
في غير سابق من هذا عيبا ويترتب بوعده الصادق **قوله** وورث انما هذا انما انما

لا يصدق عليها حدالالتفات ان يكون البعدان في علي هذا فمقتضى النظر هو معها
لا التفات عن الغيبة التي في من الى الخطاب في تخرجت فخلت الغيبة وصار السلب سلب
الخطاب قال في المطول وفي الطرق التي ليست في الالتفات تكرار الطريق الملتفت اليه نحو كمال
شعاع واحدنا ولتعت فان الالتفات انما هو في اياك فبعد وايا في جابر على السلب و
ان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بعد التعبد عنه بطريق اخر انتهى ومعنى نور
جعلها ذات انوار لا يمان العلم **قوله** بصائرنا جمع بصيرة ومعنى نظر القلب ومعنى قوة فيه
يحصل بها الادراك بحيث ان الله حتى النظر بها في ملكوت السموات والارض نظرا انما
حيث قرنته توفيق الله كسابق فهم الهداية فتأثرت به البصائر واشتقت السبل واصفا فيها
نور كسبى وعرف المخرج بالانوار وحسن من المعنى وهي مرتبة حسنة ونوعية تامة وسعادة كاملة
ارشد اليها الكتاب وجعل الكتاب ومعنى الطريقة السجادة والذبيحة والصلوة وخمسها بها
جها صم وانما رملها وخلق بصائرهم حتى علمهم بنورها ولم يشهدهم سواه وراوا نور
ازهر لموجود وما سواه ظلمة حيث كان يفتقدوا ثم علمهم في كنهها واعلمهم ان لخلقها
وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وفي كلام الله في البصائر النورية وهو ان يذكر في موضع
كلام الفاظ تدل على انهم في انوارها كسما كسبتهم بنورها واخصش مشهور تشبه تلك
الافاظ اليه كما ذكره الهادي في تفسير البصائر وتنوير البصائر والنجار والنهر والنجار
والوفاي والحقائق وعلى تنوير البصائر الذي عليه قوله الشارح وانما الهداية ما خذت من
النقل الصحيح لا يؤول لغيره منظره الدليل والدليل سابق على الحكم وتنوير البصائر والابصار
ينظر ان البصائر لا يتقلد ما رايه ولا يتوقف على غيره وفيه ان تنوير البصائر يستلزم
تنوير البصائر اما في المعنى الظاهر فان في النظر في ملكوت السموات والارض وفي صناعته
الباهر ما يستلزم به القلب وتقوى به بصيرة والمعنى الحقيقي الخفي الذي اشار اليه وان كان
المعنى المحسوس تنوير البصائر يستلزم في الحقيقة تنوير البصائر لكنها قد استعارت
به لانه قد فاق وزاد منهرة عليها حتى ظهر ما فيها من كبر وفيرة براعة الاستكمال ففي ذكره
استعار به هذا المؤلف شرم وفي اسما الكتب الفقه ما يدل على انه في الفقه **قوله** وافضت
افرت في حق الاكثر **قوله** اشعة جمع شعاع وشعاع الشمس ما انتشر في صنفها **قوله**
شبه كسبى ما شئت لعبارة كسبى الشعاع والاحكام **قوله** المطهرة في قبايح الكفر والجاهلية
قوله سراجا صلاها الكثير المتبني هي كثرة يقاها كسبي كبر العفة والتسعة **قوله** رانقا مضيا
راق الماء البصب وما استعملهم الدائق بمعنى الصافي الخالص من الكدورة لانه لا يمتزج الى
الانصب وصفها بالبركونه رانقا لانه تعالى صفة في شبه الشريعة لانه اكثر المتبني كثرة لانه
بالاوجات الايمان والبرية حياة الارواح والايدين والاديان وفي فروعها كثرة غير
متناهية وقد شبه الشئ بما دونه تقريبا لمطلب لكونها ظهر عنه وهذه الشبهة مضرة في
الفقه لم يذكر فيها ركائز الشبهة سوى المشبه وهو الشريعة على طريقة الاستعارة المكنية

وتزيد حسنا سبق في القالب الهادي
على تنوير البصائر على الكتاب والمنظور

ورفع الى الشبهة الشئ من لوازم المشبه به وهو فاضلة كبريا من ما فيه من النورية
وبراعة الاستكمال وفي افضت استعارة تخيلية بتعبير موعظا بغيره الله عليه من كمالها
لان ما لديه منها كبريا فمشتبه الشريعة التي جعلها كبريا فيض عليه منه كبريا في المشبهات
الاضافة وكشف الخفايا والنفخ انما هو دفع المضار بشبهها مضرا في النفس ولم يذكر
من الركائز المشبهة سوى المشبه وهو الشريعة المحمودة بحجة عظيمة ورفعت الشئ من لوازم
المشبه به وهو الاشعة المتخيلة للشريعة حيث جعلت شمس ونظير هذا ما قرر في قوله تعالى
فاذا قمنا الله لباسا الجرح واخرق **قوله** واخرق العقد الكبير وقد عذفت عين الماء
بالكسر غزت **قوله** لدينا قبل الفرق بين لدى وعند بالمدى ليعني انفسه و
عند لا تقتضيه فيقول عندي فخرس اذا كنت حكمها وان لم يكن حاضرة مكان المكلف
وان تقول لدى الا اذا كانت حاضرة **قوله** حجة كبريا جمع كبر **قوله** شمسك جمع شمس
العظيمة واصلا لانه امانة كالمكسب تعظيم للفقير واستدعاء حتى شمسك شمسك
في معنى العظمة واستعماله في على الله تعالى على انما تستمر اذا صنعت برك لشركها
ان الله لا يغيرها يوم حتى يغيرها وما اياهم وفي الحديث الشريف قدينا لغيره
فانها كواكب الجحش اذا قلت قبل ان تنور **قوله** الموقرة اكبره وما لديه منها
نهر وهو كسبى الشئ الذي يجري في الماء ونهرت النهر حفرة ونهر الماء اذا جرى في الارض
وجعل نفسه نهر وبقيل جرى النهر في جرس اطلاقا لاسم الجبل على الحال فيه في قوله
الشارح ما لديه من نضارة وعطايها وادجار في النهر كثرتها وتبايعها على طريق الاستعارة
المصروفة لخلقها على الماء ونهرها مجازا فلو ان نهرها مجازا على كبرها تقدم **قوله** فابقا
غابا على غيره من حوزة **قوله** وانتم نبتك فان تبيض لك ب نوة وحيث
كانت في هذا المكان الشريف تجر محمد الكائنات قاسم لم ينفذ بين عبده انما بالنعمة
قوله تبيض نخل سودته الى الميضية **قوله** هذا اي انما تضرعتا لان ما على الشئ حين
التحريك الا انكراست التي يكتب بها وانما تضرعتا ما حوت تحت يده من كل الكائنات وهذا ان قلنا
بأنما الشئ هو النور والكل ما في الالفاظ الدالة على ان في الشئ منها حاضر
حاصل على كل حضوره في زعمه لتصوره **قوله** الشئ الكشف واليك **قوله**
المختصر التفسير اللفظ الوافي المعنى انما اختصاره في حرف دليل **قوله** شمسك فاقبل **قوله**
ضجيع المعطية من قرب مضيق **قوله** الجليلين اي العظيمة رفيعة وزينة وتبينة
وملازمة في السوء وكثرة شئ كسلاهم واختلاف من بعده **قوله** الى كبر عبد العتيق
الصديق اياي فاقدا من كسبى من الرجال **قوله** وعرفين الخطاب الفارق بين
الباطل والصلو الذي لم يسلك في الاوسك الشيطان غيره فمما بعد فرضي لرحم
ومابدة من حزب الشيطان **قوله** بعد الاذنا ما منا ما وبلفظه استرة او مريحا
قوله صلى الله عليا والى الله عليه فعلى قدره والى الله هذا الصلوة قوله صلى

وان کا

[illegible]

ربع الراس وعلى هذا الوجه ينبغي ان يقال وهو الذي قد علم به سيد الانام **قوله**
كالصدق اي من حيث انما الصدق اول من كان له اوجه واجوز من ان يكون الصدق ان كان
سنة حسنة له اوجه واجوز من عملها **قوله** لاي في حقيقته **قوله** من دون اي ان
سنة له والصدق من حيث انما اياه مكلفه اياهما بعدد ما قبله ابتداء ومناسبة لاسباب
حفظها وواجبها **قوله** وضع الحكماء جمع حكم وهو ما ثبت على طائفة من حل وجوزة وحسن
وف اد وجوب وكراهة وذلك على اصول الاربع واصل التدوين جعلها في الدواوين
فتسببه انفسها لذلك بما لا يسهل له وموصل اليه **قوله** ودون اي قال ابو ابي
فرج كونه قوله وانما استحق اللعنة لانه عارض الشريعة في قوله قول المجاهد وانه قد قال الله
على حسنة لم يسوا اهل الذكر وما امر بسواهم الا لاي خذوا قلوبهم ووضع خبره في قوله ولا يوصل
في ذلك من يات في قوله في ذلك مما اكرم الله به هذه الامه وحفظه فيها
المجدي اظهار الحق فانما يظهر مع المعترض فيخرج الحق والاربع في خطاه فيخرج الحق
ويكون كل على بصيرة في افعاله وانما الاله الادب ودون عليه سوى من لا يطق على الهوى
بل عن وجه السماء **قوله** في نظائره ونحوه ابو حنيفة زين العابدين روى
عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ربي عز وجل علم الطيبين قلوبهم
واخي بعضهم باسعد الله ربي وذكر في الحديث لا يحسنه رضى الله عنه قال حدثت
ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علم فرسيته على كل
مسلم ثم ذكر سنده ايضا قال ولدت سنة ثمانين وهاجرت مع ابنته سنة ثمانين
وانما ابن بنت عشرة سنة فلما دخلت المسجد كرام رأت حلقه عظيمة فقلت لابي
حلقه من هذه فقال حلقه عبد الله بن جابر الزبيدي صاحب رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم فتعقبت فتعقبت يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان نقطة من
الدواب كذا الله وجهه ورزقه في حيث لا يحتسب ثم قال ومنهم جابر بن عبد الله وعبد الله بن
ابى اوفى وانا بن عبد الله بن ابي اسحق وعائشة بنت جبر وعذرى فكانت اذا جالست روية يسأله
منقطة انتهى **قوله** لما قالوا له لقوله في انما لاي فانما ينقص من بعض الصور من غير المعنى
والفاسد والاصل فتشيع الطرق ونزول الضيق وتخصل الزحمة **قوله** رسم كفى
مبهما وما بعده خبره فاعلمه تقول القول **قوله** اعلم وحاصل ان الحكم المستفتي
عليه بيت الامام واجبه في الدواوين المتأخرة فيبقى به قطعاً ولا يجوز العدول عن ظاهر
الدواوين عن كل ايراد في التوارد **قوله** والاضحى الى انما يجب المذهب والافق
بقوله حجة لا فرق بين النص وغيره ولا قوة المدرك لا يستغنى لاسان المجتهد عن
الدليل وانما يطالب به من غير المجتهدين وهو يعرف بالمدرك من تقليد **قوله** ثماني عتد
عدم قول الامام بوخذ بقوله الثاني لانه اهل حجة وشيخهم من بعده ولا سيما في باب القضا
لانما مارسه وعانه ثماني عتد في المسئلة روايت بوخذ بقوله جامع المذهب ودون

الدواوين

الدواوين مجتهد الحسن فان لم يكن عتد رواية فيقول ذفر والحسن وفي بعض الكتب ثم يقول
الحسن فيقول بعد ذفر عتد ما تظاهرت به العبارة وهذا ليس متفقاً عليه ولذلك مراد الشيخ
ما يحسن من الاقوال ولم يجز ان يجعل له صلباً من نيات الحق له علم بالحق فان الامر
ليس باليسر **قوله** وحيث انما هذا خلاف الطريق الاول وعليه جاء تصحيح الشيخ فانهم
يصحون خلاف ظاهر الرواية وقالوا صوابين وقالوا احدهما لا يظهر لهم خبر قوة المدرك
وقد يصحون خلاف ظاهر الرواية وما صححه من قول ذفر في باب من يفتي في الدواوين الذي
ثبت عدم الامام وما جبهه احدثت تغيراً فيكم لا نقرة المدرك وتصحيحهم هو الفتوى ومن
لا يعرف المدرك لاسيما معنى بل كل كلام المعنى **قوله** قوة المدرك اي الدليل الذي هو
مكانه لا ادراك المجتهد الحكم وهذا لا يعرف الا كما كان من طريقات المجتهد في سماعه بغير
الطريقة الاولى **قوله** وفي وقف البصر في سبيل انما في الرواية عتده اي في طهره
قوة والايان والاضحى **قوله** قالوا على انما طاهر انه لم يفتي ما كونه اكل في الفعل
التقصير وهو موافق لما تقدم عن شرح المجتهد انما قاله من انما اصح يقال في الصحيح غير طرد
الان وجدنا على اصل الرواية البتة اذ انتهى دونهما على قول اهل الرواية بانما فعل
التقصير في قوله فاضله كما عتد به وقوله فقط به يعني بشكل على ما يقع ثبوت روى ان يقول
به يعني في حق مثله ويكون صاحب الفقه جبر يقول عليه الفتوى علم ذلك ثم نشيع كلام الشيخ
قوله تلخيص وفي جامع المفاتيح انما لفظ الاصح يقتضي ان يكون غيره صحيحاً ولفظ الصحيح
يقتضي ان يكون غيره غير صحيح وفي اياها في الصحيح مقابل الفساد واصح مقابل الصحيح فاذا
تعارضت امانات متواترة في الصحيح فقاراً حدهما الصحيح وقال الآخر الاصح بوخذ بقوله الاول
لان قال الاصح يوافق في كل الصحيح الاصح وقال الصحيح عتده ذلك الحكم فاسد انتهى الى انما
الاصح يقتضي انما في الرواية في الصحة وزيادته في يومين اقل التفتيش الا انه هذا غير مطرد لانما وجب
مقابل الاصح الرواية انما في كافي في الصحيح **قوله** لا فرق في الحقيقة والحالات اي في حيزان
كلما لا يحل له الا بارجح الاقوال ويكره في خبر ما تقدم وان كان في خبره في انما انما القضاير في كافي
وانما الحكم يحكم بالظاهر **قوله** الا انما في تفتيشه منقطع لانه الحكم فيها اذا زلت
احدى الروايتين والمستفتي فيها اذا زلت حكماً اياهما هو اوضح لما قد مر عن البصر **قوله**
بالقول المرجوح انما لكونه لا يبره بوسعة قول الامام على القول بالترتيب والاصح خلافه على القول
باعتبار قوة المدرك **قوله** انه الحكم للفقهاء انما في ذلك كانه في صحيح اوله روى انما
الرواية في قوله في روى ذكره فليس لانه يفتي بذلك الوضوء بقوله لا يجتنبه في عدم
التفتيش باليسر وهو غير متواتر عندنا لانه في فتاويه لا يفتي بعدم مسح الاربع وعذرات في قوله
الوضوء وكذا ليس في صلواته في غير ما كوال الحكم مقتضى لا يجتنبه في طهارة الشرا لا في صلواته في غير
ظهوره في حيزه لعدم مسح الاربع وما يجازى عند البتة في وهو غير غير ما كوال حكم من
الامانين فحكم بغير هذه الصلوة فلا يكون مقتضى في صحيحاً وحدهما وما قال انما روى بيت

بما كان لا يمان كما هو **قوله** والطهارة مفادها أي ما غدت الطهارة لا تأمنها الصلوة
الطهور وطال الشيء أول ما أخذ المصباح ثم لاقب فبطل الفتح وما قد تم هذا البيت كقصة
البدلية بالطهارة **قوله** ونشرها تخلفا لها إذا غدت على المقصود عليه لها شرط الطهارة
مقصود على الصلوة **قوله** لازم لها أي إذا أراد أن شرط لصحتها فلا يتوقف عبادة على
الطهارة نواها بغيره من المصحف ودخل السجدة في ذلك حتى يوجد بدونه الطهارة وأما
يتوقف عليها أيا جهة والطواف يجوز بدونها مع النقص فهي واجبة لا شرط فلم يثبت
الطهارة شرطاً لوجود عبادة سوى الصلوة العلة الأولى مرجحة تقديمها على غيرها
وأما بعد هذا مرجحة تقديمها على خصوص البنية فإنما غير مخصوص بالصلوة بل بشرط سائر العبادات
وأما لزوم عند الشروع في كل الأركان يرجح تقديم الطهارة عليها لوجوبها وسائر العبادات
وان لازم في كل الأركان واخص بالصلوة كسائر العبادات ويستقبل القبلة كغيره تقدمت
الطهارة عليه وعلى كل شرط بها ما يقع والكلام على الطهارة طويع وتعارفها كثيرة و
أنواعها متباينة فلهذا لا ذكرت بكتاب في الشرط ليست بهذه المتباينة فافهم طول
الكلام على تقديمها وأما في الشرط فإني أرى في الصلوة وجعل لها باباً وأما جعلها باباً
قوله كمثل ذلك أي القليل وما عليه وما ورد عليه ثم يرد الأظهر بما في الحقيقة فإن
ما باليسر يثبت بل بحال القلب ثم رد القليل عما نقله عن الظهيرية ووجه ما في إذا كان
كثيراً انحصاراً جزئياً فيتم وهذا لأنه إذا كان طرف الأربعة جميع الوجوه من الأركان
فقط ولا يمكن التمييز لفقد حكمه وهو اليمين حقيقة والوجه على ما في من المانع وهو وجوب
حتى لو كان من غير وجه ثم رد ما على من القليل من غير فاق الطهورين فلم يبق
بالشهر على ترتيب الصف والابتناء على الترتيب وبهذا سميت بعضهم ما ذكر في الروايات
نظر لا في المشقة غير محض ولذا قالوا إذا قام بقصد الترتيب بانقضاء الصلوة ولا يقصد القيام
ليامع الكون ويقصد بالارتقاء الشئ بالركن ولا يقصد الركوع ويومع الركعة على الأركان
ولا يقرأ القرآن لوجوبه وتوحيده ويعيد أي يصلي إذا وجد أحد الطهورين وسماه عادة يعني
ما وجد منه في صورة الصلوة لا حقيقة والمعذور ما هو حكمه فصوله بها وقد يكون الكون
على المقطوع أي ما نادر فاجتبه **قوله** قلت أي إذا لم يكن منه تخلف بالركن ووجهه نظر
أن الكون إذا فعل ما يجوز خواص الدين يحكم بالسلام فاسلم إذا فعل ما يجوز خواص العمل الكون
بالانفراد فاسلم يحكم بكفره ووجد صلوة بالطهارة وفيه القبلة ومع فوسخس فالحكم بكفره
ولا يفتي بكفره كغيره خلاف لأنه داخل في الدين بيقين فلا يخرج منه إلا بيقين وكان
سبيد ناسواً لله صلى الله عليه وسلم يعلم الناس بظواهر أحوالهم فإيقانهم على أنفسهم و
يحبوا لربهم إلى الله تعالى وهذا في حق المني واعتقا والمسلمة في حق من صدر منه نحو ذلك
وعلى أن من تنصرت في دينه ولا يرتكب ما يقبل فيه التكفير فإنه الدين حيوة في الدين و
الأخرة والكفر هناك فيها من ثمة أبادا وإذا في صلبه علم بظهور عبادة وإطاعة **قوله**

مبتدأ

مبتدأ أي ولا يخرج من ذلك ما يثبت عليه كونه مما يناسب الخادم وتلقونه بهذا كونه
أو مقلد كونه أو منقول فيضحه الدلالة من الطهارة الإلهية أن قدره فاعاد أو سكت على
قصد التعداد وكذا يتخلص من كل كذا على أن من السداد واللام لسقوط عبادة الوصل في
الدرج ثم كونه مبتدأ في تقدير التركيب لا في ما على تقدير الوقوف على الطهارة مبتدأ خبره
محذوف أي وفي حكم الطهارة أو خبر المبتدأ محذوف تقديره المخرج له الطهارة أو محذوف
بفضل محذوف نحو هذه الطهارة **قوله** لامية أي كمن سئل الطهارة أي شخص بها لا عقد البيان
أنواعها وأحكامها فالله لا يتخصص ويحكم أن يكونه على معنى في بيان أحكام الطهارة أن
أنما الظرفية هي زيتها أي البيان كونه بغير هذه الالفاظ الذي الكتاب عبارة عنها كما تالها البيان
يحيط بها فعمل الشمول العموم كالشمول للظرف **قوله** لامية أي كمن سئل الطهارة أو ما بها التي
بمعنى من مذهب الأئمة الكونية التي كان قبلها وفي بعض النسخ لامية ونفاها فقد شرط وهو
كون الثاني في جنس الأول لم يصح عليه فيقع حج تقديم من كمن ضمت فافقت جنس على تم يصح
حده فيقال لا أي ثم ضمت وتقدم من فيقال من ضمت **قوله** وحل يوفقنا أي المصافق
المصافقية ولم يتخصص للمصافقية الذي يوجد صوري للعلم بأن من أضفت المشتق
وما في ضمتها من المصافق بالمصافقية باعتبار معنى المصافق كمن سئل الطهارة ما يخص بها باعتبار
كونه كمالاً وفي التبريق حده لقباً يتوقف على عبادة فلهذا لم يسم بالركبة في العلم بغيره
وقيل لا يتوقف لأن التسمية بسبب كلامه من قوله من معناه أن الذي عليه كتاب الطهارة
لقباً ترجمه حيثما تجد السبب للتمتعة بالحكم المصافقية في ربيع الأول بأنتم فائدة
وبناء التحقيق في هذا الأمر المركب الإضافي فإنما يجعل المصافق معية المصافق إليه لقباً على
أن يكون المصافق لقباً والمصافق إليه فقيهه وأما أن يجعل المصافق والمصافق إليه معاً فليس
إلا أن لا يراى الطهارة في الأول حذراً لتوقفه ومنه ذهب إلى أنه من شأنه أن يختار عدمه ومنه ذهب
عليه الأول لما كان لا يخلو فخلق ما إذا ابتدأ أن ربه البيان فقبل الأول المبتدأ بالمصافق
اليسبقه فلهذا لم يسم المصافق هو مصافق حتى يعلم ما أضيف إليه وهو حسن لأن
المصافق أقدم من الالفاظ والركن إلى المبتدأ بالأول صورة نظر الالفاظ **قوله**
جعل شرطاً على التبريق جعل عاملاً لاكتساب فهو مبتدأ على أنه الأول هو المصافق والثاني فقيهه
قوله من شرطه المراءاة كاستقلاله عدم توقف حصوله على شيء قبل أو بعده لا الاتصال
المطابقة قدره وان كان سبب الطهارة لا يمكن سبب الصلوة وكذا الصلوة متبوعة لها **قوله** بمعنى
الكتوب أي هو فاعاد في المصدر وادارة اسم الفاعل كقولنا هذا خلق الله أي مخلوقه وسمع أن
يكون اسماً موصوفاً للفعل كالكتوب اسم للمكتوب **قوله** بالفتح ويعلم بكيفية فاعاد المكتوب
والعشاق في الفصح صريح فليس والظاهر **قوله** بمعنى المصافقية أي المصافقية والمصافق على الأول
مستند ومعتبة **قوله** لفظة منقولة بفتح الحاء في قوله تعالى بعد على الله تعالى
الحاكمين كان ما كان من ظهور أثر العمل في سقط ظهور أثره وانتم شكروه والصراط المنة في

لا يقتصر فيه على السجدة بناء عليه وما يقع كثيرا في كل المصنفين يجعل على النصب فيكون كذا في كتاب المقام وفيها لا اى حال يكون لغة وقيل بتبنيها من جهة النقط الكفة **قوله** ولا اذوها اى لانها اصل في المصدر انما لا يشي ولا يحكم كونه اسم جنس فيجعل جميع انواعها واذا رواها **قوله** وشرا النطق في لزوم النطق في حاله يثبت عندنا فالحق لا يثبت فيها كان منه منقوعا لولاها ويطعن عليها بسبب الطهارة من غير ان يعلق على ان النطق في كل ما يقال لا ينافي طهارة يقال طهارة اذا كانت صلواتها على حاله انما يثبت عندنا لان طهارة الماء اجازت الوضوء **قوله** من حدثنا او كلفنا او عينا لمنع ان يكون في حاله ان كان محتملا متضمنيا في ذلك ما عايناه من التوضيحية في كل واحد الوضوء على الوضوء فانه يسمى طهارة باعتبار ازالة الاثام مع انه يروى النطق في ذكره لا يثبت فيها بما يجازى في السجدة افعال طهارة في محل يجب بطلانها او يذهب فغيره ونقبت في ان لا يصلح غير لازم لانه يثبت في غير فعله والى ذلك الوصول لا يصلح فلو علم بالوصول فكانت اجابته والمراد بالظاهر ما عرف في الشرح كونه طهارة والعقبات ايت تحرك في مثله فنادور في ان يرد استدلاله من قبل وصول الماء او التراب او كونهما الى ما يرد بطلانها بغيره **قوله** وفيه من اى حيث غير ما يبينه بقدرها وهو الجمع وفان تبيينه الطاهر على ان الخطب جسم وانما انواعه بعضها بعضها الى اتفاق من غيرا وتحصيل انواعها وهو مطلوب سيما في ابتداء الكلام ولا ينافي ان اليمين في بطلان معنيها بجمع فيستوي لفظ المفرد والجمع لانه معنى بطا الى الجمع صدق للفظها على القليل والكثير لا يظلم ولا يبالغ في لغة الوضوء **قوله** وضوحا بغيره منها على ان الهيئة المذكورة في موضع الحاجة ومنها ان الظاهر مرتبط بالباطن فاذا احسن الظاهر حصل تحصيله فانظر الباطن ومنها انه ورد اذا وضعت اليد على الماء واليد مرتبة وانفرد في يده ورجليه ورأسه وفارسا لا اعتناء الذي طهرها ولذا يرى احيانا كشف ما هو الوضوء والغسل وما وقى وصدى والذات الواحدة والبا حنفية حيث حكى عنه نجاة الماء المستعمل فاذا ازالا في الوضوء العبد بالطهارة فانه حصل للوضوء في الصلوة او المتضمن باقتدار الترتيب لا يصلح ان يدخل بيت الخلوه ما يحس سجدة وقال ولا يقيم بين يديه ومنها ان العبد اذا طهره هو للصلوة فذلك علم انه ليس بكل نظر اى سجدانه ان الله لا ينظر الى صوركم ولا الى اعيانكم وانما ينظر الى قلوبكم احسن ينظر قلبه الذي هو نظر الحق وبيت الله من عباده ما وسعني سماي ولا ارضي انا وسعني قلبه عبي المؤمنين فمن يجتهد العبد في تنقية قلبه من الاخلاق الذميمة كالرياء والحب والحقود والحسد والغش وحسب الى حاله من اللان والى احواله والكبر وكبرها من الانوار المادية ثم يظهر قلبه بما يرى الله يصير الى تحصيل ما يذكر الذي يدخل به الصلوة فانه التخليه قبل السجدة فاذا كانت الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب لا في طهره الذي والا حذر بالظاهر فكيف يصلح العبد ان يكون بيتا لمحي وفيه هذه الاخلاق الذميمة التي هي كذا عبادة للدين اتم كيف يصلح اذا كان

في شئ من جنور الكائنات مع ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه صلوة ولا افعال الحكمية في رقع الدين للتحريم ان يشهد بالدين المعدة لما شرف من الامور التي لا تخره خلف ظهره وبالسيرة المعدة للتحققات التي التي الرضا كذا في فاذا خلا قلبه من الكواكب ساع له ان يقول الله اكبر لكي يخلص من بعض الصالحين انه بعد ان يحج وراى الطيبان بالبيت والاكابر اب جدين ونزل الى جده وراى النجار يصفون في انواع النجارات وراى البحر فراى رجلا يسقط قربة على الماء ورمى فوقه فخطر في نفسه ان استمن غسل الدنيا ولا من اصل الاخرة فخالطه لاراد الرضا في نفسه قلبه اذ لم يصلح له ما فانت تصلي لحوالك وانك لم يجمع سكرة وهي اللطيفة التي لها شدة تحت حتى تحركها بغير راحة الحكميم شرع الطهارة لا حيا فيها كان الارواح اى ممنوعا عن القلب والغش والحكم ما يبنى على الشئ وهو الذي يثبت بقوله وحكمها الى وبيان الحكم والحكم حياست خوف **قوله** وحكمها الا بعدوى التوابع في الاخرة والعدو والتعجيل ويطوع الكمية في الجنة حيث يبلغ الماء في الوضوء ولا انزب الزيادة على القدر المفروض وحكمها المتعلق في الدنيا والاخرة كغيره الذنوب وخرج الذنوب مع الماء في الغيرة والاذن واليد والرجل وغيرها وزوال النجاسة الحقيقية والحكمة عن حكمها **قوله** وبسبب السبب هو المنقضي الى الشئ غير مطلق وجوده **قوله** اى بسبب وجوبها اى الحكمة في اجابته تعالى الطهارة او توجع خطا بآله تعالى للعبد **قوله** ما يكل اى اعادة ايجادها لا يكل ولا يخال فرضا كان الخ او غيره لم يقبل او قل لا يزل المصنف لا يوصف بغيره ولا نقل لذاته بل قد يكون فرضا او لعرض في شئ شرع الصلوة سجدانه فرضا ونقلا والطواف بالبيت كركت وانزل كتابه فخر في الصلوة ولا يكل منه الا بها وجوب الطهارة لذلك فهو مفضل الى وجوبه على غيره غير الموقر خطا بآله **قوله** الارادة اى وجوبه في قوله ما لا يكل اذ لا بد من تقدير مضاف فيقيد الارادة ما لا يكل في لزوم وجوب الطهارة بآلة مع انما انقل غير لازم فله تركه قبل الشروع فيه فلهذا في وجوب الطهارة فاجاب بان يترك الارادة انقل بسقط الوجوب ويروى مثله في الفرض ايضا فانه ترك الشروع قبل السجدة ووقت السجدة الطهارة فالسجدة انما يرد بالارادة المتصلة بالشروع في ان لم تحصل علم انها ليست بسبب فلم يكن الطهارة واجبة وقت فانه قلن الذي هو غير ما ذكره في المتن ثم يرد عليه لو لم يرد الفرض فهو من باب الطهارة حتى يعاقب على تركها ولو لم يرد الفرض حتى وجب السبب هو الارادة علمت انه يستغنى بقوله ارادة ما لا يكل لانه العلم بوجوبه في كل وجب السبب هو الارادة ولو لم يرد الارادة المتصلة بالشروع او لا تقلد الشك في وجوبه في كل وجب السبب هو الارادة شريحي اى فهو عند الطهارة لانه امر وجودي كونه في شئ شرع حيث يحكم بوجوده الوصف

[illegible][illegible]

كما يأتي **قوله** الموقوف اي لا نا المملوك بغيره من مال الوقف بشرط الوقف فان جعل
 التصرف به على مقتضى شرط الوقف وقدا وقفه على الظاهر والاكسوف لا طرفة فيه وما
 يحصل به فرضا او سنة او مندوبا فليس باسلاف فحجب ويحكم اكساف **قوله** ماء
 المرأى اي المملوك في سبيلها او حوض بنوعها منه او حب بوضع في الماء اما ان جرى كما في
 مدراس وسبق فلو كان لياب **قوله** وتلك التي لا تملك من غير شرط على التخييف وفي تحديد
 الماء خارجا عن موضوعه وربما يصح عند اذا وصل الى حد سليمان والغسل شرع على وجه
 المبالغة وفي التثنية تحقيقه فلو تملك السبع عا وواحد مذوق في رواية وسنن
 في اخرى وعليه مما في بعض روايات وضوءه صلى الله عليه وسلم من ثلثيه وانها على
 ثلثية الغسل والطلاق السبع في طلق السبع نظر الى عدم تكرار بين اليد وقول مسح
 ثلثيها اي على اليد بيده واحدة **قوله** بفضل الخلع لاراد الاجنبية اذا خاف الفتنة كما عا
 انكر الرمي قول المبتني بكونه سؤرا الرمي لثمة ذلك فقد ورد في الصحيح عند
 صلى الله عليه وسلم من احدنا انا واحد **قوله** لانك ولا تلهي عن البول في سحره على
 انه عاة الوسوس منه **قوله** او في السجدة لان الماء المستعمل مستقذر لا زالة
 النجاسة التحكية وقيل نجاسة **قوله** اعد لذلك اي في الوقف حين جعله سجدا **قوله**
 والقائه كاستفاد **قوله** ينقضه النقص الاجسام اي لا ينفك كقوله الجار ومنه
 عنهما اخرجه هو المطلوب منه والمتوضي كما في دارها الصلوة وسن الصحيح فلما بطل
 ذلك ما بحث فخرج من تلك القدرة قال في النهي قبل الاور حقيقة وان في محاذ **قوله**
 خروج قال في نهى الظاهر انما نقص النجس الخارج لا خروج الجرد عن كونه النجس مؤثرا للنقص
 مع ان النقص هو المؤثر في دفع صده واخرجه شرط فقط ولا وجوده شرط بكونه شرطه انتهى
 وقد قبله ولا وجود اي ما يقال لو نقص النجس ما حصلت طهارة لشخص اذا استن
 محذوا بالرداء فاذا كواكب بانه ثابته النجاسة في النقص شروطا لا كونه ولا وجوده شرط
 بكونه شرطه فالحق بوجده اخرج لا بوجده المنقص وان انتم كون الدم في محله نجس اذا
 نجس بنجاسته الا بعد انتقاله فلا يرد **قوله** يحس بغيره النجاسة ويحكم على
 لا كونه طاهرا فهو احر اذ شغل غير النجاسة وما عا به الطهارة البقية البعد عن التكلف ولان
 بخرجه العاصم فخرج عن النجاسة كما في الدودة **قوله** المتوضي اي المذوق من الرضوخ
 في قوله لا كونه الرضوخ والمتوضي على الرضوخ ولو كانا بايا مره فاذا يقال بنا الامر اذا
 اخر ولو كانا باية وضحي فكذلك فخرج الميت فانه متوضي لا متوضي فخرج الميت
 الا انما هو على طهارة وضحيه فخرج ميتا فخرج ميتا فخرج ميتا فخرج ميتا فخرج ميتا
 وان كان لا فضل في الميت والنجس وكنت اخرج فكنه رجع اي جاز ان قلنا بوجده على
 يستحق ان يقيده فقال في المتوضي والا يخرج به ما خرج من الميت لانه غسل فقط كما في
قوله معا والخرج عا في شرطه كونه متوضيا فخرج ميتا فخرج ميتا فخرج ميتا فخرج ميتا فخرج ميتا

السبيلين

السبيلين ولن شرطه يكون على وجه الاحتياط فيقتض سبيل البول **قوله** من السبيلين
 انما خلا من خصه بالخارج منها **قوله** حكم الظاهر الحكم بسبيل الوجبة والندب وعليه
 حكمة في البحر وحقق في نهائه المراء الوصول الى ما يجب نظيره فلا بد من الوصول الى ما
 لان شرط النصف والاصح الاذن الذي يجب نظيره في الغسل كما نفقده عبارة المبسوط
 والشرو صمد الشريعة وغيرهم وقال في التجنيس انما كان خرج الدم الى موضع يجب الاتصال
 الما اليه فخرجت فعمله لوضوءه لا لانه يكون خرج خارجا من الما الى الما هو انتهى
قوله ثم المراء انما تحقيقه بان النجاسة في محله لا حكم لها ولا لم يثبت طهارة له
 احد وانما ثبت حكمه بالانتقال الى ما بهر الجسد هو محل الظاهر وذلك في السبيلين
 بخلاف الظاهر لان سبيل البول محلها وفي غيرهما بدونه السبيلين ثبت ولم تنقل لانه لا يثبت
 كله محله وانما لا يثبت في غيرهما بخلاف سبيل البول فخرج من موضع باطن فوجبه
 حقيقة وحكمه فانه في النجاسة كان ظاهره وانما طهارة كان باطنه فاحتمل حكم الباطن فيها دون
 ملاد الغم فلم يقتض لعدم اعتبار انتقال النجاسة في باطن العين وما عطف عليه وحكم
 الظاهر في على الغم فيقتض انتقال النجاسة الى باطنه حكم الظاهر وهو وجوب غسل الغم من
 النجاسة في النجاسة ولان دون المراء هذا المذقة وليس محله النجاسة والماء من كونه
 وهو محل النجاسة فخرج من هذا المذقة كالماء الذي باطنه في غير النجاسة حكم الظاهر وكذا
 باطنه كخرج من موضع غدا والوجوب لوجوبه جاز في انتقال الدم ونحوه اليه فيقتض
قوله او ذلك لما ثبت انه انتقال في باطنه لا حكم له حتى يثبت بيده وعلى
 رأسه فخرج من الفرج الا قبل وقسم الدم **قوله** وكنت اي بوجده **قوله** اي طهارة
 كانه طهارة البذل **قوله** على سبيل ذكره اي في اول سبيل شق اخر الكسب
قوله وانما في خارج الجسد **قوله** مثل سبيل اي لانها في محل النجاسة ولذا خص
 بخرج الدم الذي علم انه من الما اي كونه ولم ينقض ما كان في فم الذر ولا رجع الغسل
 من الرجل والماء بعد ذلك **قوله** او دودة او حصاة من وبره وكذا من قبل قال في
 البغ وكذا ينقض الدودة او حماره من الذكر والفرج خائبة وتقتضي في السراج الا على عليه
 وسنن الشريعة الكوفة وفاقا للمجلس كخرج الزايق وصدر الشريعة ينقل خلاف من
 الدودة من القبل وعبارة صدر الشريعة وانما فخر من السبيلين سدا كما كان من قبل
 او غيرهما كالدودة والرجل انما رجسته القبل والذكر وفيه اختلاف فالحق في النجس
 وافهم الزايق والنجس انما القبل بالنجس في رواية عنه وعبارة النجس يخرج الميتا
 من قبل المرأة وذكر الرجل جرحه بوجده وغير المتنا كخرج عن محله حدثا وبما في بعض
 واعا ذلك في لادودته على هذه الاقوال وفي القدوري حتى حدث انتهى باختصار
 فافهم في تقديره لا يثبت قبل المرأة انما في كونه ليس بها بقوله من فخره بغيره بغيره
 وبما في الدودة ونحوها انما في النجاسة اعتبارها لا كونه انما من جهة عادة



بالنقص

ضرورة ولم ينقص لانه سال بقوة نفسه اذا حكم بالقلب وكان له ان يتبين له احتمال خروجه
بقوته فينقص او بقوة الطرف فهو كدم الرز لا ينقصه وكان لو تركه لم يسئل في ينقص فاذا نقص
من وجهه لم ينقص من وجهه فينقص جنبه الى وجهه فينقص النقص ولو نزع وجهه بغير انكسار
في انكسار بعد تيقن الطهارة فلا يتبين بالثبوت لعدم تحقق الكثرة ولا من وجهه وبين انكسار
المسألة في كونه راجح اللون **قوله** المذهب هو الاصح لانه لا يعرف في الغالب وهو انكسار
والمنسوب بمنزلة المعدوم فلا يظهر خروجه بقوة نفسه ولا من وجهه وهذا كما علمت في الخارج
من العلم اما ان يخرج من انكسار او انزال من الرأس فانه لم يتبين للطرف الا بعد وصوله اليه فكان
خارجا بقوة نفسه قطعا كما في الوجه ما ذكره الزيلعي من ثبوت النقص **قوله** والحق
انك وتعرف الغلبة بالعدالة وكذا في الاختلاف في المسألة **قوله** والاكتفاء في الحق العائقة
التي ليس فيها دم مصفوع بالبراءة الصغرى لانه النقص بالسبب حقيقة او كما في قوله بوجد
بقص **قوله** كما في النجاسة حيث قال في القواعد ان كان صغيرا فهو بمنزلة البعوض والذباب
لانقص وان كان كبيرا يخرج منه دم سائل فانه بمنزلة العائقة انتهى ولم يتبين للعائقة الصغرى
وانما زادها انما تنقص منه **قوله** ما لم يتبين من خروج من جملته ان يتركه عند قوله
ان لا يظهر من ان يخرج انما ينقص الوضوء اذا يتجاوز الدم ولو تركه بالباطل لا بد ان
ينقص من الرباط فلو لم ينقص منه لانقص لانه لم يصل الى موضع يظهر لانه لا يجب غسل الدم
وما كان الرباط اى ان كان يتركه ذلك ولو بالاداء الخارج فانه كمنه في لونه واما جوارحه
ذلك فاذا وصل الخارج الى النقص لانه وصل الى محل الحق حكم المظهر **قوله** الغشيان اى غشا
فانه كما في مجموع الغشيان والاشكال من غشيان واحد بنقص وانما كانت نفسه ثم حدث غشيان آخر
لا يجب لا يغتفر فارب وسبق الغشيان لو ضرب على ظهره وجعل لثقتا او وقع في مكانه من نقص فغشا واراد
غشيانا بعد ذلك بالسبب صحيح وان كانت نفسه ثم تركه ذلك العارض او غيره لا يجب **قوله**
عن غشيان يتحد او لو لم يفسد غشيانا المتكاتف فان في البدن والوقا اقل من بدنه والدم واراد
يجعل صحيح ويعتبر به كما لم يذكر في ظاهر الرواية وروى عن يوسف الشافعي كان في مجلس واحد يجمع
وازدى عن محمد بن ابي كان في غشيان واحد صحيح وقال به ابو علي الرضا في صحيح كيف كان وقول
محمد بن طاهر والوجود ايضا في السبب لا الى المكان **قوله** الا لانه كما في سجدة السجدة اذ
لو اعتبر السبب لانتفى النقص لان كل ثبوت سبب ونحو الخرج وفي الاثار غير الجالس
للوقوف وفي انكسار الجالس والوقوف **قوله** اصله اى لا في حق صاحبه ولا في حق غيره
لا في الحال ولا في ثبوتها فيخرج من المذهب راجح لانه حديث بعد الوقت وحق غير صالح بعد زيل
في حقه كنه لا يظهر منه الا يخرج من الوقت لضرورة علم يجب عليه ان لا يتركه والشك **قوله**
بقوته فانه اذا تيقن انكسار **قوله** ليس ينقص فالدم اذا لم يسئل عن رأس الخرج طاهر وكذا
التي القليل ومن جملة غير روايت الوصول لانه ينقص لانه لا انكسار في النجاسة فان كان
الرباط يجب في كل ثبوت كونه ذلك وقت قوله تعالى قل لا اجد فيها اى الى اخره ان قوله او كما هو

فغير

فغير المسفوع لا يكون محمولا فلا يكون نجس والدم الذي لم يسئل عن رأس الخرج غير مسفوع فلا يكون
نجسا فان قيل هذا فيما يخص نجسه اما لا يكون نجسه كالادنى فغير المسفوع حرام ايضا فلا يكون
الاستدلال بجملته على طهارته حكما لا حكم بغيره المسفوع بغير غير المسفوع على صله وهو محل خلاف
منه الطهارة سواء كان على يديه نجسه او لا لاطلاق النص ثم عرفت غير المسفوع في الادنى بناء
على حرمته نجسه لا توجب نجاسته او صح حرمته بذكره لانه لانه نجاسته فغير المسفوع في الادنى على طهارته
الاصلية مع كونه محمولا من فقهه على طهارته ان اصله وقوله بغير غير المسفوع على اصليته
لانه استبدل علمه بالعلم النقي لانه اذا هو غير معتبر في النصوص كونه بغير ما واد القيد على الاستدلال
والاصل في النجاسة الطهارة ثم علم هذه الحقيقة منكم على لونه اى لم ينقص فان عرفت
انكسار طهر الدم ونحوه فان حدث وليس نجس فيقال بغيره ليس نجس حدث وان قلت
ان الدم ونحوه ليس بحدث حقيقي بل حكمي لانه مظنة انكسار فحدث كحقيق منه ليس نجس
ايضا وهو ارجح على الصحيح فلا يمكن كونه **قوله** حكم اى بهذه النجاسة ليست حدثا يخرج
نجس ولا مالا على النجاسة والنجاسة هي الزاوية في دفع الطهارة ولا كانت مظنة انكسار
نزلت من ثبوتها كما هو المألوف في الفقه بناء على الحكم فيه على الظاهر كما نزل السقم من ثبوت
المشقة فرض في مظنة المشقة وقد يكون راجح في الافقة واجبت العدة في
السفينة فاعلم اننا مظنة دوران الرأس وان لم يكن دوران الرأس حاصلا والدم مظنة
خروج الخراج فغير نجس وان لم يتحقق الخراج في كونه نجس العينان وكما انتهى في اذونات
العينات الثلث الواكداى ما روت العينين مستبعدة بغيره من كونه نجس فان كانت
لم ينشع ما خرج فخر انكسار من كونه راجح السقم فانه كس **قوله** نوم هو فترة طبيعة
حدث في الانسان تمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع سلاستها وبسببها العقل
مع قيامه من فقهه تمنع هو في قوة انكسار اى لا تنصرف الحواس تصرفها حال البقطة بل الغالب
في عدم الادراك حتى انه يتم بقوته كثير من المسموحات والمكروهات والمشتبهات وكذلك
الحكماء في كسب الا دور في باطنه على حسب استغراقه في نومه ولا تمنع سائر الحواس امتناعا عما
ولذا ينسب اليه انهم اذا نهبوا وما يدرك الكلام في بطلانها ويكون قد تحل في عنده فحجه
وكذا كونه نجس في نفسه ما كان متجسدا في بطلانها ويرى الرواية في نومه ويذكر حال البقطة
فقد تمنع مضارعه في ان ثبات كالكسرة في لا يفيد العموم والتعطيل هو كس في الدم بغيره على اداء
اكتفوا في بطلانها عن الكسرة اذ لا تكسيف بغيره القدرة **قوله** اى في قوله لانه
يكون مظنة انكسار وذلك حال المستغرق في نومه وعلمه زوال مقعده بان ينام على احد
جنبه اى اما اذا كان في حاله او عادوا الى اوجس جده على النجاسة المسبوبة فهو دليل عدم
استغراقه فيها لشعوره لانه لا يستغرق بسقط وانما كانت المقعدة في حال الركوع والوجود
لا يعلم عن الادنى **قوله** بحيث نزل الى الارض لانه لم يثبت لم يثبت لم يثبت لم يثبت لم يثبت
قوله مقعده ولا ينقص وضوءه كالركع والى جده انما زاد انما زوال المسكة بزوالها بعد

يتمكن وهو حقيقة العقل لا في بعيد الجهد ويكون غيبا لبعض زوال المسكة وهو المار والبقول
زوال المقعد باسم قبل شياحه **قوله** او وركبة فان قلت يستقبل في زوال المتحرك غير ناقص في حيزه
ان المتحرك نوعان كما في الجرح كاشف على الجرح كما اذا نام على احد وركبته وعتمد على احد
ورقبته فزاد ناقص وهو ما ذكرهنا وانما يسهل في موضع جانب ويصلي اليه في الارض وعلى الارض
فان يمد يده على الارض لا يفتقد **قوله** ولو استند الى هذا بناء على انه المار على الارض في موضع
الارض والذي عليه القدر في موضع النقص وهو الظاهر لا يفتقد لا يفتقد في موضع الارض
وان كان جارا يدل على عدم استيفاء بحيث لم يزل في مكانه لم يفتقد وهذا يظهر من
غير المستند والمستند في النوم لا يعلم ما يخرج منه فاما المسكة الاما استند اليه والحق ما كوجب
في المقعد ببقائه خصوصا ان كان يمد يده من خارج الموضع **قوله** ذكره اهل البيت قال في
الشرح الصليح والمقعد انما يمد يده على الهيئة المستوية فلا يجوز ان يمد يده عن غير هذا
ورقبته عن جنبه لا يكون حرجا ولا فهو حدث لوجود تمامه في هذا الموضع سواء في الصلوة او
خارجها كما قال في الكبر التامة عدة الكيفية المحققة في النقص في النوم وجوده في كل مكانه في موضع
كيفية المقعد فبهذا ينبغي ان يكون عند الاشتغال في شياحه ان كان المار على الارض في موضع
القاعدة لتمامه على غير الهيئة المستوية في الصلوة قال في الخلاصة نام في سجدة او في
لا يكون حدثا لعدم جملة كما في الصلوة وفي سجدة الشكر كذلك عند سجدة وهكذا روي عن
ابن سنان في سجدة على وجه الارض او لا تخاف من شغل ذراعيه ويصلي بطنه على قدره ولا يخرج
يكون على وجه الارض ولا يزل عن المقعد اجماعا في حيزه سواء كان على وجه الارض او لا وكان
وجهه على وجه المقعد ساجدا فخرجت فيركب بالقبض فيها هو سجود شرا فبينا ان سجود الصلوة و
السجود والتلاوة وكذا الشكر عند سجدة ويبقى ما عداه على القبض فينقص ثم لم يكن على وجه
السنة لتمامه كونه خارجا عن المقعد والنقص انما كان على هيئة السنة لعدم تامة كونه خارجا
لانما يسجد داخل تحتها كونه انتهى فخر في كل سجدة في سجدة الصلوة وغيره وان كان
الشكر عند سجدة في الصلوة او خارجا فليكن هذا الذي استقر عليه كونه يفتقد على قوله
في الصلوة وقد حققناه في الشرح انما يفتقد في الحقيقة في الشرح الكبير **قوله** او شياحه
الفتق الذي يصح للمشي في شياحه كالبس النقص وهو ان يجلس على عتبة ويجعل يده على قبة وتغفل عن
الكفاية لا يفتقد ثم قال في موضع النقص فيها ان كان مستندا الى الارض لم يفتقد هذا الاول فيقال
قوله ان انتبه في شياحه في اعداد العناصير فيفتقد فيكون الارتفاع مقعدا فاعدا ثم عن
الارض قبل شياحه وان لم يفتقد على الارض في شياحه من ساجدا فيفتقد في الارض والفتق وخلق
عنه انما يشبه قبل وصول جنبه الى الارض او عند اصابتها بكونه لم يفتقد انتهى فبما ذكره منها
حقا فالظاهر هو ان الوجه في البعد في المقعد لا السقوط فان كان الانشراح مع زوالها او قبله
فلا يفتقد والافتقار سواء سقط او لا في شياحه انما كان بحيث استمر زوال مقعدته يفتقد
واعدا ما ذكره في الاعداد وانهم قوله وانما انما كونه المقعد في الارض خلف عن القوة الماسكة

وعليه

وعليه ينبغي عدم النقص المستند الى الارض السقط **قوله** كما عسى وانما ينبغي ان يفتقد الانسان بنفسه
لانه ربما يستوفى المقعد ويظن خلاف قوله والفتق انما كان المقعد لم يصل الى حال لا يشترع خارج
منه والا كان جنونا ولذا جعلوه كالمصلي العاقل حتى لا يزل في التجارة **قوله** كنوم اليأس
لانهم لا تنام لانهم قد يمدون في اليأس في النوم فلهذا تمام الضبط في نومهم كبقية صلواتهم
السلام وانما نومهم على الله عليه وسلم غداة ليلة القدر في ليلة القدر لا يدرى بالصلوة والفتق
بطلان الزمان كاستفادته في اليأس في نومهم وانما هذا الاستفاد في محفوظه عن الحركه
وعلى هذا لا يوردها وهذا كغيره في اليأس في نومهم في وقت مع رب في نومهم المستغرق في الله لا
يترك كما ينبغي في وقت راحة الوقت في اليأس في نومهم في وقت مع رب في نومهم المستغرق في الله لا
عن ذلك ينبغي عليه في الغداة كالتفتيح لانه وقد خذ في هذه النومة احكام كثيرة
منها انه لا ينام في غير هذا الموضع والصلوة عن وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
حججه في النوم في اول الليل ولا ينام في نومهم في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
حتى يرتد في نومهم في اليأس في نومهم في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
في نومهم في اليأس في نومهم في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
لانما استند على قيامه في الليل في نومهم في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
ويقيم وتصل في شياحه وتفتقد في نومهم في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
بعد وقت الكراهية وانما ينبغي ان لا ينام في نومهم في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
طاهر القدر على السلام في نومهم في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
محيي الدين في وصاياهم اليأس في نومهم في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
بغير يأس في نومهم في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
فان يفتقد في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
يدرك بالمثل الواحد لا يركب الغيب في مثل **قوله** نعم لانه لم يمد يده في الارض
لانما يفتقد في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
وضع البلا حتى قارب حبل الشرف فقال رب اني استسني الضرب في كل الذكر والفكر الذي
هو غدا في الارواح وهو يومئذ العبد عندهم واما تغفلهم العوارض في كل طهر حرمهم
الشرف في كل يوم لا يمد يده في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
ونوال الاحزان في باطنه **قوله** اخاه في كل طهر لا يمد يده في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
الغوى المذكرة والحركة على هذا مع بقا العنق فلو كان انتهى في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
نوع منه وهو الموقف في حدود المكاتب الى انما استقر في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
الفتق في كل يوم لا يمد يده في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
وفي الصلوة في كل يوم لا يمد يده في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة
انما الفتق في كل يوم لا يمد يده في وقتها يفتقد في الغداة في نومهم كذا في سفره بعيدة

معدوما ليعلم وعلم المرأة لا يختص به مكانه فيه الرجل سواء كان معه أم لا
ان كانت مستورة العورة على ما علمت من سني حالها على السنة وفي اغتسالها بالرجل
ملتقطة على ما علمت من سني حالها على السنة وفي اغتسالها بالرجل
فصارت فاقدة لما حكم ولا اعاد عليها لم يأت من قبل الحق فانه المانع
من الشرع وهو بوضع الله تعالى وانما هو مخلوق لله تعالى كما قالوا لولم يمتدح
العدو ولا يعبد فلهذا كان في قوله لو تضرعوا وغسلوا بعد ذلك في غير
صالحين ولو غاف بدون توجه في العدو ولا يعيد له الخوف او حذر في قلبه فقد جاء
العدو من قبله صلى الله عليه وسلم فانه لا اعاد **قوله** وانما الخبيث فيرك لانه انما له خبيث
وقيل يحتمل واعتبر عن خصوص موضع الخبيث وانما كثر في سنة ما لم يجاوز الخرج
ويترك المني وز على قدر الدرهم وتجر بعد الصلوة بخلاف قبلها في وقت وجوبه
الفرج انما كشف العورة لانه انما الخبيث فيرك على قدر الدرهم وقد علمت ان
المراة انما تستحي من الناس ولو كانت في جسد ولو كانت مستورة العورة في
من بعد الفعل فتعلم انما في ترك الخبيث فظهر قول الشافعي والفرق بين
الفعل والاحتياط في الغسل فممنوع الصلوة بدونه فيقتل مستورة العورة بين
الرجال وانما كان يستحي من غيره عداة من غير المودة والديانة لضرورة صحة توقف الصلوة
عليه وانما الاحتياط وحققته انما الخبيث عن الخبيث كما يشهد به انما من دون لا واجب
فلا على الخرج او كثر في غير ذلك انما كان بين الرجال والمرأة بين النساء لعدم توقف
صحة الصلوة عليه وانما انما خبزت البجاسة فظهر ذلك انما الخبيث في الغسل فظهر
بصحة ما يحرم صحة الصلوة انما في المني وز على قدر الدرهم فحين انما انما في تركه
عورة ولا يكون المكشوف له كما سمعت في عبارة الكمال وغيره انما انما الخبيث ما موربه
وكشف العورة من غير غنة فاجتنبه **قوله** معوي الترتيب اذ انما ليس فيه
الترتيب الذي ليس في الوضوء انما في تركه فظهر بعض على بعض ذكر في الالة لان
التقديم ذكر البغية الاحكام وهذا التكليف كما انما السوية مع الاداء فانما سوية
لا اذ الوضوء سوى الاستقبال للصلاة انما الترتيب في الغسل سنة كنهان خلفوا في كنفها
مجلس بئلا بالانسان او بالانسان ثم بالانسان او بالانسان ثم بالانسان ثم بالانسان
كما يشهد به **قوله** يكون الخبيث في تركه بغيره وبيان الوضوء وانه لو استقبل من
الوضوء ولا عداة ولم يترك الغسل لانه يكون غالبا مع كشف العورة ويكره
الاستقبال معها تنزيها فلهذا يترك فيه ذلك ولانه لو كانت مستورة العورة فلو
مطلقة الاكتفاء في غسلها وانه لا يفتقر في غسل الغسل **قوله** لو كان في ماء
جاء شرب الماء الذي في الماء لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
عليه قوله ثم يغسل الماء وضوء الماء الجاري المطر كما هو ظاهر وانما الخبيث في تركه في حكم

اجاري كما قالوا في مسئلة البغية عندنا في يوسف يشترط في صحة الغسل العداة في
اجاري وما في حكمه **قوله** كبري ما بلغ القدر الكثير بحيث كان كالجاري وسبانه في
بانه **قوله** انما على الميت انما في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
عليه قوله فلو جئت بدنه انما في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
بانه غسل الغسل سنة وانما لم يكن به بحيث لانه قد ورد ذلك في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم
وسلم وانما في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
الفرج قبله لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
احتياط الامة في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
انما خصه بالباح في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
الى الكمال في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
فيه لانه انما في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
ابتداءه ايضا وفائدة ذلك انما في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
ابتداءه ايضا وفائدة ذلك انما في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
وبعد الاحتياط وهو في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
في غسله صلى الله عليه وسلم **قوله** لاجابة هذا انما في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
والغسل به في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
يكون على انما في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
على انما لم يكن في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
وانما كان به في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
عادة الخبيث لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
معركة بغية لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
في غسله ايضا وانما في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
منه على انما في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
وكونه لا يوصف بالاحتياط لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
اختلاف الترتيب في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
يجوز له ما يشاء في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
يقصر على جوارحه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
غسل اعضا الشبهة في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
الامر في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
ونعنا انما في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل
فائدة **قوله** وقالوا انما في تركه لانه لا يفتقر في غسل الغسل في السنة كما يدل

ببعضها البطلان ثم مات وما استغفلت حتى جفت فلم يبق فيها شئ لا يسع القول بانها لا تسع علما
مع انه لا روية بصريح **قوله** بين الزوجين في المكنان ما بينهما ما يفيض الى الانزال فاعلم
عنده ان وقع بينهما ذلك ثم غفل عنه تفصل النوم فخرج الفصل عما كانا جنيين فخرج
واحد منهما لعدم التيقن من عليه الحركه فخرج **قوله** ولا يمتنع ان يكونا في سبطا
او ابيض او اخر فحينئذ يجب على الفصل او يستدبر او يقيضا او يصغر فقلها وفي الميزان يستقطا
فوجدنا بل وكل سكر فاما بيقين فلهذا اصغر فقلها وقيل ان طولها في عريضا فلهذا وجبها بل
انما يقتل انما **قوله** ولا تترك انما لو ذكر احدهما فقلها **قوله** ولا نام الا ما لو نام
قبلها غيرهما لا غسل على احد لثابت في سببه **قوله** والا حوطا في قول في ترجع عدم وجوب
الفصل بولا الصريح وهو موافق لما في البحر والتميم والمخ والاندلس قال وتوارد في حشفة ولو جازي له
بوجوبه الحارة على الصريح ويقال في قولين انهما يجب مطلقا وجعل الشرح بقا
البحر والاندلس وهو الا حوط وعارة الامداد والولف ذكره بغيره فلو لم ينزل قال فانه
ان وجد حارة الفرج والذرة وجب الفصل والا فلا والا حوط وجب الفصل ولو جازي
لغو اصل الفرج على ذلك انما انما في حاشية الحشفة وجب الفصل انزل ولم ينزل انما
وعلى بعضهم ان يجب في كل مطلق **قوله** اي حجة في هذا بل لم يمتنع عدمه فلا
يجوز الشروط الاخذة فلهذا غير وجوبها الفصل بلفظ عند لم يأت بلفظ الا لان
البا والشيء وهذه الاشياء الست سببا للفصل على القول بانها سبب لطارة الحركه
وقد تقدم تفصيله وانما يشارة صاحب غاية البنية لم يوجبها بل قدما هو لم يوجبها بل قدما
تلقى الكانض والتفصل والشك في العفة حكم كذا في الطلقة بارة ما لا يحل الا كما ذكر
قوله عدى باسكانه الدال وتختلف ابدا ويكسر حاشية ردا ابدا وهي معرفة سببه
الوجهان لانها كانت شبه الصحيح كدود على وكذا انزال فتكون في المنقوص تقديرها الضمة و
الكسرة وتظهر الفتحه وتقال هذا بالتحريف وانما بالهز ونحو في التشديد والاولا فصح ولهم
ما ذكره في بعض يخرج عند شهوة لهما ولا يقيده فتور ورجع لا يحس بجزوه ولو غلب في
النساء ويسمي ما يخرج منهن فذا في النجس والودى باسكانه الدال المهملة وتختلف ابدا وفي
فصل ما تقدم وهو ابا ايضا كذا في النجس سببه التي في النجاسة ومما في الكدورة ولا راحة
له يخرج عقبه البول وعند عمل شئ في البول والغسل من النجاسه واجمع العلماء على انه يجب
الغسل بجزء منها وفي كل ذي حدث على منى الله قال كنت رجلا فذا في سببه في انما سأل
رسولا الله صلى الله عليه وسلم لما كان ابنته منى فاحمرت القدر ابن السوداء فقال الفصل ذكر
وشوفا من كذا **قوله** على الوضوء عند كل وجوب غسل مطلقا فاحمرته في انما سأل
البول فاما نرة جعله ناقضا وقد انقضت بالبول فلهذا جازي في الوضوء في النجاسة الى
خلافه فيها اذا احمرت مرارا وتواترا وهو يكون الوضوء من الاول ومنه ما لا يحل او يغسل منها اذا
انحدرت كثر او اختلف فقال الطاهر على كل حال روية ان الوضوء يقع في كل حال ولو كان في النجاسة

الحركه او اختلف بها يكون الوضوء من الودى والبول يظهر عن رية فيها اذا اختلف لا يوضا
من البول فان اختلف الودى ثم تواترا لا يكتفى على القول بان الوضوء من البول
الاول ويكتفى على القول بان الوضوء من البول منهما من حيث علم انه الودى يكون
فغير عقب البول لما سبق فلهذا سأل **قوله** ولا عند داخل النجس هو حركه فلهذا
يخرج حشفة وانما قوله كذا في رية الودى هو حركه فلهذا تقدم الودى وذكره كذا في الودى
تخفى كونها حشفة فلا يجب بالمثل **قوله** بهيمة حركه فلهذا فاحمرته الودى
قوله او منية حركه فلهذا في الودى ايضا بقوله في حشفة وقد جعله في حشفة
في حشفة غير مشناه **قوله** لا يمتنع بوضوءه اما اذا لم يشه بوضوءه فيجب الفصل
وثبت به الحكم الوطى لان حقيقة المشناه ما يمكن ولها بدون ايضا لها في **قوله**
وانما غابت الحشفة لعدم تبيين انما مشناه **قوله** ولا يتيقن الوضوء من
انما الباكسة القدر شته تحقيق في حشفة فرياح يعلى ان يجمع ويجوز الفصل
عند الاخراج **قوله** فلا يمتنع انما اذا علم انه اصاب به شئ من المني لانه ينجس كما
من **قوله** في سببه اي فيس في الفرج في غير ذلك كذا في الجمل المطوية لظاهرها
بل انما اصابت به سببه او بنا على القول بانها سببه لانه لا يمتنع انما في حشفة الودى
من المذكورات **قوله** بياض الانزال في حال الوجوب عليه اي فيكون وجوب الفصل
ولا انزال وهو وجوب مطلق سواء كان مع البياض او لم يكن كما في المشناه **قوله**
لانزال اي اذا حدث وجب عليها الفصل لتحقيق انزالها لانه لو لم يقع بياضها والرجل
والمرأة **قوله** وتعدى اي فاحمرته بعد الوطى قبل الغسل ولو سببه **قوله**
وفي نظر العرف على القول بانها في المني بل يفتى في حال في التبيين وفرض عند من اي
خروج المني في الفرج لانه يجب بياض يخرج الى الخارج اما الرجل فخطا حركه المرأة
في رواية على ما بينه اشق والله تعالى علم قال ولو جامعها فخطا حركه المرأة
في حشفة لا غسل عليها ولو ظهر بعدة التحيل وجب الفصل عليها وكذا في البكر اذا جمعت
وسببه الماء حتى جلت منه ذلك لانها لا تحيل الا اذا انزلت لانه البول ينجس في ما بها
وقال ابو جعفر انه خرج الى الطاهر الفرج يجب والا فلا وهو خطا هو الرواية وقال لا يحل
وبه نأخذ كذا في ام سلمة على لارة غسل اذا حدثت فقال صلى الله عليه وسلم
لو ان ارايت انا او عن خواتم سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى من
شامها ما يرى الرجل فقال ليس عليه غسل حتى تنزل كما ان الرجل ليس عليه غسل
حتى ينزل انتهى فعمل من المرأة قولين احدهما لا يشترط خروج منى المرأة فخطا حركه عليه
فخرج وجوب الفصل وهذا القول الثاني وهو خطا هو الرواية الماخوذة عن المخنفية بانها كان الرجل
ان حلت بياض يظهر منها **قوله** اي يفرق قال المصنف اي يفرق على المسكن على كذا في
انما يغسل الميت كذا في في الوافي وفيه في القدر انما بان جامع وشك في البحر والنهر **قوله**

منه وما كان حقاً من المسجد او واجبا وبغير بين حدث في المسجد وحدث حدث
خارج واضطر الى مروره منه بخروجه من المسجد لا ينفق الذب **قوله** يحول الى
انه يقول العجز عن الخروج **قوله** ولا يصلي الا في شدة الحاجة للصلاة بالسمع بنية
استباحة عبادته مقصودة لا تصح الا بالطهارة وهذا يقيم كونه المسجد فاصلي به
فلو استمر العذر حتى ادركه وقت صلاة يتيم لها واعاد ان كان في صلاة قبل ان يدا ولا
لا يعيد ويخوض في كونه بوجوب العبد كانه في حقه ولو تيمم لم يعيد ويروى وعنده من قبل
فلو عيّد **قوله** الدعاء اي في محله لا في هذا الصراط المستقيم وربنا اتنا في الدنيا
جنة الآخرة ونحو ذلك **قوله** او انما يتوكل على الله رب العالمين ونحو ذلك
واقترح احرار في قولهم السلام من الرحيم او فصح سائر الشبهة بسم الله مجربا
وكل ذكر يصلي لا يفتتح **قوله** او القام في قصده يصير غير العلم بالقرآن عاقل
فلنفسه كلمة ولم يقصد التداوة وهذا المراد بكلمة القول المفرد او الجملة المعينة
قوله حتى غاب المقدر كان في قول القرآن يخرج عن القرآنية بالقصد اذا كان في غير محل
القرآن علم تلك في تقيده من التداوة بالقصد وغاية ذلك المحذوف انه لو قصد
تأليفه الشئ في صلوة الجنازة كانت ثوابه يبق قرآن فذكره مع انه ذكره قراءة
القرآن في صلوة الجنازة بخلاف الصلوة في غير الجنازة فانها تبقى قرآنا ولا تفسر
فان لا الشئ في محله فلا يخرج بقصد من حقيقة كما كان اذا نزل من عرفات
وطاف بالقدوس فانه يقع للمكان لانه محله ولا يخرج بنية عن كونه لذلك ولا يقع عما فذاه
بل عن طواف ذلك محله **قوله** وسواء قبله ما قبله موجود في بعض النسخ **قوله**
في كونه اي كونه كونه لا علمت انما يقال بوجوب كونه الجهر كما انما يحرم مقابل الغرض
والطهارة في الطواف واجبة كما علمت ولذا يحل به لو طاف في الزيادة ولو لم يكن
ويكفر بالانقضاء كما ان المناسبات يجمع مع ما بعده لانه كما يجب الطهارة فيه من الجهر لا كبر
يجب الطهارة في الزيادة كما ان في وجهه بان الجهر في غير الزيادة قال والظاهرة
في غير الجهر لا كبر والظاهر **قوله** اي في قراءة قال في الجهر في باب الجهر وتعليق
في نفس القرآن او في غيره غير مستحسن المحقق فيقول لانه ما لم يستلوا
عليه ولا الزهر ولا كونه في تقيده بالنبوة في الهداية اتفاقا في الزيادة الا ان كان
يجوز حسن المحقق في كل المكتوب وغيره بخلاف غيره فانه لا يمنع الا ان المكتوب
كذا في السراج الوهاج مع انه في الاول من كتابه في رواية في البيت في بعض النسخ
المعبر حقيقة المكتوب حتى انه منسكبه وعلل وضعه ايضا لا يكون لانه لم يمس القرآن
وهذا قريبا الى القياس والمنع اقرب الى التعظيم انتهى في تقيده بالآية لعله بان
قول الطحاوي اما على المعنى الذي هو قول الكرخي طرقت في قراءة الآيات وما دونها في
قيل في انه يكون المس كذا **قوله** ظاهر كلامهم لا قال في التمهيد في باب الجهر ولم



في كلامهم

في كلامهم لا قال في التمهيد في باب الجهر ولم ارشدهم حكم مس في الكتب كالتدابة
وكونهما وظاهر كلامهم بالآية التي قولنا في لاس الا المظهرين بنا وعلى انه يحل
صحة للقرآن يقتضي خصائص المنع به انتهى وفي الزخرفة لا يقتضي الجهر وانما يقتضي بقراءة
التوراة والتنجيل والزيور لانه الكل كلام الله تعالى انتهى وهذا لا ينافي في ما قلناه في التمهيد
لان لا يقتضي شئ من خلاف الاول وهو المشهور في ذلك لانه تعالى في معنى الذكر
ولا يقتضي ذكر الله الا على طهارة والكتب كلها مستوحاة بالقرآن بقاوة وحكما قال صلى الله
عليه وسلم لو كان موسى في زمان ما وسع الا انما هي وبعد نسخها لا ينبغي قرائتها ولا كلام
الله فداصح كما قال بطريق الدلالة لانه شرط الاكشاف بها المداوة ولا مداوة معها
واذا كان المستوحى من القرآن لا يقتضيه لا يقتضيه فلا بد من شرطه في مقتضى مقتضى الكتب
اولا لكن يشكل عليه ما في من قوله ويكره له قراءة التوراة والتنجيل وزيور الخ فقد
ناقض ما ذكره هنا اذا المس لا يخلط بين القراءة والذي يظهر انه في المسألة خلاف ما فهم منه
اعني لو كان كلام الله ولما في قراءة القرآن ومنه وما سمحت تلاوته منه
كالقراءة والتوراة والتنجيل لانه كل كلام الله وما يدل غير ما علمت في نسخ التوراة والاحكام
لا يصح كونها كلام الله اذ لا يصدق كونها كلامه لا يكون ان يكون غير كلامه وعليه فاعلم
اليعني من الجهر بقرعة القراءة فليعلم حرمه المس بالاول لانه غلط حتى جزم على الحديث
بجمله في التداوة في القرآن فيس ولا ينبغي الجهر ولا الجهر في قراءة التوراة والتنجيل والزيور
لان الكل كلام الله تعالى ويكره الجهر في قراءة القرآن في التوراة والتنجيل والزيور
لا يحل انما في القرآن وكما في الطحاوي رحمه الله لا يسم هذه الرواية وظاهر المذهب انه
لا يكره ان لا يسم قرآنه وعليه الفتوى انتهى ويكره في الظاهر في وقفه في الفتوى في بعض الفتوى
على قول الطحاوي من عدم اكراهه واذا يكره في التوراة والتنجيل والزيور في حرامه وهو
المراد بقوله لا ينبغي وقد علمت ان اليعني جزم بالجهر في الفتوى على خلاف هذا لا تقدم
تقريره فيما لا يوجب النسخ لما سبق الا يجوز الذكر وهو لا يمنع من قراءة التوراة والتنجيل
احد القولين بالافروشي في كل محل على قول المحققين ما ظهر من قوله **قوله** غير من راي
يخط فانه يصح كالمصحف كما قال في المنع وانما المتصل بالمصحف فهو من حيث يدخل فيه بغيره
وقد تقدم الكلام في هذا الجهر **قوله** او بصورة موطوف على غلاف متجاف قال في حاشية المعلى
ونحوه اخذوا من هذه الصورة من القرآن الا بصيرة قال الجاهلي هذا بناء على عاداتهم فانهم
كانوا يكتبون على اوراقهم سورة الان خالصا والا فالحكم كذا في ان كان عليه آية فانه
تسا ولا بصيرة انتهى فانما من البصرة بمنزلة الغلاف المتجاف **قوله** وجعلوا
بهناء على تجري الحركات في ردها فليعلم كل محل كذا في غير انما في الطهارة في غير المس
بما ورتق على جملتها في غير المس وتزول الجنازة في بعضه فليعلم في قراءة التوراة والتنجيل
بجملتها في غير المس كذا **قوله** ظاهر كلامهم لا قال في التمهيد في باب الجهر ولم

الما هنا بالروافين الحلق عدم طهارة جلد كونه عظمية وقيل جلد كونه
 نظيره **قوله** اما قبحها الخ لانه لا تحته احيى فهو كالشعر والعظم **قوله** لا تقبل بها اي
 الزكاة والدين في كونها مطهرين كجل كونه الدين وما لا يحتمل لا يظهر بها وقد علمت ان شفا
 عن ذلك بان الذي يظهر بها الاصابا وعقد ليس باصاب **قوله** قد حركت شفا في غلطه
 اي كونه جلد كونه الدين لا يدين ان كونه جلد كونه الدين لا يجوز في طهارة ولا في الزكاة
 فيه لعدم حمل استعماله وكذا جلد الدين لا يحل دينه ولا استعماله كونه لكنه يظهر بالدين
 حتى لو حمل استعماله مبروفا وصلى به جازت صلاته فلهذا قال في المختار في طهارة جلد الدين
 طهارة وانما طهارة كونه الدين لا تقبل على قوله ولا صواب وبلغ الى ما هو
 فلا يدين ان جلد كونه الدين لا يظهر جلد الدين لا يظهر دينه ولا استعماله ولا استعماله
 الاصابا لا يدين ان كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 متحدة كجل كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 الكلب في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 عليه كونه كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 من جازع والاعاج عظم الغيل **قوله** على المشهور ذكر المحال في العصب مما اتفقوا عليه
 على طهارة بول الموت وقال في البحر بعد كلام المحال في ادنى العصب في كونه الدين
 الاختلاف في نظره قد مر في انما في العصب روايتان وصرح في السراج في الصحيحين
 انما في العصب في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 ولولم يكن خالية من كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 وجازة فاصح في فضل السراج عظم الميتة وهو فيها وشعرها وقرنها وقلعها وحواسها
 اذا بيسر ولم يبق عليه دم وموت لا يقبل الماء انتهى فليكن له لغز **قوله** الا في كونه الدين
 المحرر في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 على ما اتفقوا عليه في اجزاء الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 والمتقار والعظم العصب وكذا في العظام واللبان والبعض الضعيف العظم ثم قال كان
 كانت الا في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 لانها في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 مما وما لا يقبل صلاته لانها في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 وعنده وجعل الاربعة الاربعة في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
قوله ويستعمل في ما وقع في الزخرفة في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 واستان الادوية في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 الادوية في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 والاربعة في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا

من الكلب

من الكلب تجرته من الادوية المحرم الا ان لا يجوز بيعها ويحكم الاستفاح بها احراما لادوية
 كما ان طهر من الادوية مع الحظوة او عظمه لا يباح تناول كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 يجب ان يقبل الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 المتجسس قطعها ذنبا او لعنة من عاداتها الى مكانها فليقبل وصلى وهي في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 لان ما ليس لهم كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 البليغ ما اباين من انما كان في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 والا فلو طاهر عندنا وفي كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 اعاد بها الى مكانها او صلى وهي في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 العجينة وفي السراج في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 وانما قال ويقوى لانه ليس موافقا له في كل واحد فانه تعديل صاحب العجينة لوطا لا
 لادم في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 محمد وصلى في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 او فقهه انما كان في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 يعني قدر النظر في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 جلد كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 انما في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 الحقيقة كما قال في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 ذلك كما في الفقه في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 وبعد موته لا خصوصية للكل بل كل ميتة يجب الا يقال لو كان يجب حال احيائه في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 صلاته حادثة لانا نقول حتى في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 في طهارة الزوايا اطاق ولم يقبل انما في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 افسد سوا كان البليغ ومن اجل كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 حلالا ما صرح بان كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 حلالا على كل حال لو كان في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 كانت دما فذبحته في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 وعنده في كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 من كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 وطهره بغير كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا
 هو كونه الدين لا يقبل الدين في الدين في حقيقة وشرا لانه اجزا

ظ
فلع

اصحابنا فعدوا اليه في يوم الماء والزمان وعند محمد بن ابي التيمم والوضوء ويتبعه عليه
جواز اخذ المتوضي باليمين فاجازاه ومنه انتهى مع بعض قديمي الامم لا يجعلون الزمان للزمان
الماء وكان كل من التيمم في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
كان اختلفوا في وضوءه في كل وضوء فلم يجزوا في القوي على الضيق **قوله** اكل كل تيممها اذ
بغوات التكبيرات في الماء الاخذ في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
فقد لغت لغوات التكبيرات عنده ثم ذاق من الاخذ في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
من تكبيراتها في وضوءه طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
يقضي ما في كل وضوءه طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
فقد كان لو كان جواز لكل من الاخذ في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
قوله او جازيا في كل وضوءه طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
في كل وضوءه طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
عند الضيق في كل وضوءه طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
اما اذا كان في كل وضوءه طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
هو صاحب المقدس **قوله** او زوال الشمس عن وضوءه في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
تأخير وضوءه في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
ذلك بين فروع التيمم والوضوء وهذا اخذ في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
الغوات بعد فراغ الامام كما لا يخفى حتى خاف الزوال للوضوء التيمم اتفاقا والتيمم
بالتيمم لا لا للوضوء ويكون واحد الماء في وضوءه فتنفد ولا في وضوء الغوات باق لا في
يوم وضوءه فتنفد في كل وضوء واحد الماء في وضوءه فتنفد ولا في وضوء الغوات باق لا في
الوجود وهو سبب كون سبب وضوءه فتنفد ولا في وضوء الغوات باق لا في
بالعدم السابق بنا على خوف الغوات وقد كانت بكونه في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
واحد الى اخر ما حوز في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
تقوية الصلاة بتيمم وبعثا بالتيمم عند الامام وعند صاحب التيمم لا في وضوء الغوات باق لا في
مقتد حكمه في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
يوم ازواجهم في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
لا خفاء في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
فواتها وهذا كله اذا أمن حصول وقت الزوال في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
ولو شرع بالتيمم بتيمم وتيمم بالاتفاق لا لا لا جواز للوضوء ويكون واحد الماء في وضوءه فتنفد ولا في وضوء الغوات باق لا في
مقتد حكمه في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
فالتيمم في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه

امامه يكون لاحقا فاذا وصل الى الماء وصار واجدا لها في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
فقد خفف الصلاة لا الى كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
الامام وقيل لا يجوز ان يباين التيمم عند وضوءه كان شرع بالتيمم ويجوز ان يكون ابتداء
بالتيمم وابينا بالوضوء يورده ما ذكره في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
ان التيمم اذا سجد في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
المشتم الذي وجد الماء في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
الوجود وكذا في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
وهذا في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
وهو ما سجد في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
التيمم في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
ولا يصح ان يقال ان كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
يجزى عنها وضوء واحد كسبب كون وضوءه فتنفد ولا في وضوء الغوات باق لا في
يقول انه وجود الماء ليس بكونه في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
انما هو ما بعد سبب كونه في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
بتمت مقتضى عليه ولو شرع بالوضوء ثم سجد في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
او اراك الامام قبل فرائضه فتنفد في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
بشرع وضوءه في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
ايضا **قوله** في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
ما في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
سنة المصلي لقائل ان يقول يجوز التيمم في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
دست في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
عند خوف فوت ايعة بغيره بعد ارتفاع الشمس فعدوا الى الابد في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
وتعبد بالرواية في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
فواتها وهذا كله اذا أمن حصول وقت الزوال في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
ركعت الوقت في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
وتصلها في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
انما انظر حكمة لا يسجد الوقت الا ركعتي الفرض في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
وتصل الفرض في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
مؤخر فواتها لا ابدل اذا لم يكن في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
قوله وسلام دخل وقت الفجر او الفجر في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه
قوله ورد في كل وضوء طهارة اصله لم يكن التيمم وضوءا في وضوءه

لا يدل لوجوب العبادة فيه فيستقيم لا ويقال انه في صلاة الجنازة يخشى فونها وعشا
يخشى فونت فضيلة الطهارة لا ولا في الاستقبال بالتيتم تعويت فضيلة العبادة لا
الرد ولا حاجة في الجنازة ليشي تأمل **قوله** وانما لم يشر الى سواها لانه مع وجود
الماء او العذرة ما في من شرط البنية **قوله** وكذا كمالنا في شرط الطهارة يخشى هذا
البحث الى التبرير وتحقيق النقل فيه ولعل صاحب البحر استند الى فروع لا يقدح في حكمها
في المتيقن وقد رده صاحب التهرج قال انه كان معناه يجب كما هو الظاهر لم يشغ هذا
التحري الى غير الجنب لا يجوز له دخول المسجد ولا النوم فيه مع انما لا يكتفي بقوله كمالنا
التيتم مع وجود الماء فيقال اذا لم يوجد الماء في المسجد وعينه خارجة فيجوز ان يتيمم
ببعض الماء او فيقتل بغيره فيكون على هذه المسئلة بخصوصها وقوله والنوم فيها
قوله وانما لا يقدح في الوصول الى فنيته في هذه المسئلة **قوله** الظاهر هو وجوب
انما المسلمين في زمانهم في المذهب الذي قد ثبت له وهو انما يجب اذ لم يجدوا الا
المسجد يتيمم وركعتين في كل صلاة في المسجد يتيمم للصلاة ولا يصلي به لانه
يتيمم لحياته في العبادة الثانية فانما له في المسئلة في المسئلة في كل صلاة في كل صلاة
عليه يتيمم وسماه واجد الماء لانه واجده حقيقة **قوله** لانه ليس بعبادة في
فونها البني واق على التقيد بقية فانه دخول المسجد في هذه الصلاة ليس بعبادة وكذا
المصحف على ان يقصد بالدخول للصلاة والا فكيف وانما في الصلاة في كل صلاة
لدخول مسجد يشي من انما كان محتملا واجبا ولا يباين اجبا اقترا في كل صلاة في كل صلاة
الطهارة لوجوبها على كل من علم بحكمها ولا في الاقرا انه قد يلزم من وجوب الطهارة
وجوب دخول المسجد فهو يعينه بتطوع ما اصدق في البحر انه ما يشترط في الطهارة بخبر
التيتم مع وجود الماء ولذا اعقب الشرح عبارة البحر في نقول عن البنية **قوله** كمن في البنية
انما يراجع التمسك في البحث فانه هذا الفروع في غاية الغاية لانه سجدة السجدة لا يصح
بدون الطهارة ولا نوت لها لانه وقتها موسع ولعل هذا القول انما ثبت على وجوبها على
العبادة وبما يشغل بالوضوء يعوت الى الخلف **قوله** يعني الى اي في الفروع واراد
بالسفر فقد الى حقيقة او كان في السفر لم يلزم له في كل حال واراد في كل حال
وجود الماء وعدم العذر هو الموافق لعلقه فعليه القول لا على غيره **قوله** فالظاهر
انما بان على يد المظهر وجاننا في هذه الفقه لا يكون نقل والمعاينة والافق واما جابر
امام نقية في انما لم يشر الى انما لم يشر الى انما لم يشر الى انما لم يشر الى انما لم يشر الى
لا تشك في نقله مع كبر مع احتمال انما تفق من استنبطها مع بعض الفروع مع
خطا فمهد في هذا الاستنباط كما يظهر من تأمل ووجه عدم ظهورنا في هذه العبادة لكان
ان يكون هذه السبع مما تعوت لا الخلف ولا كلام في صحة البنية كما وانما الكلام في
صحة البنية مع وجود الماء لا لا يشترط في الطهارة **قوله** لا فرائض الصلابة قد علمت

انه لا تعول عليه بالمريض عليه في كتيب المشاهدة في المذهب **قوله** وقالوا انما وزك
انما بعض هذه الصور بعضها غير عباد مقصودة وبعضها يصح بدون الطهارة وبعضها
يجتمع فيه الاطراف وشروط صحة الصلوة بالتيتم انما يفي عباد مقصودة او غيرها
لا تصح الا بالتيتم لصلوة الجنازة او سجدة التلاوة صلى الله عليه وسلم لا انما يصح
ما اذا يتيمم مع العذر المباح للتيتم وكان الشرح رحمه الله تعالى على طهارة اليد ما احده
من الرسل الذي لا يمس له في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
التيتم لا يكتفي بما يترك في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
خطا فاليد يوسف ولذا قال بعد ذلك لم تجز الصلوة بدونه العادة اي بعضه يحتاج الى
في بعضه من ذلك انما يوسف يقول لوتيمم المسلم مع تيممه ويصلي به من زكوان
فهذا هو ما على قول ابي يوسف فقد وقع **قوله** فالاحوط انما في الجنازة عن العبادة
ببعض فلا يكون ما كان في الصلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
الاحتمال على ما قوى الدليلين واقرنا على العمل بالقول الصحيح بالنسبة الى المقلد
بصلاته بالتيتم لانه يكون في صليته بدون طهارة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
المسئلة اول وجهه انما بالتيتم في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
الصلوة بدون طهارة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
ذلك قوله اي هو على الظن بغير قوله والافق على ان في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
قوى وترجع على الاخر في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
على احد صحتا وترك الاخر فهو اكثر الظن وغالب انما انتهى **قوله** فانه في كل صلاة في كل صلاة
غالب الظن على انما في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
الظن او الكوشن فانه في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
انما في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
تيممهم بالظن وهم بقا احياء بدونه وكذا يحصل عليه الظن باخباره **قوله**
والا اي انما لم يرجع الى الجنب ولا يندب عليه لانه عشت لا فائدة فيه **قوله** ومئة
انما اي ولم يستدل **قوله** اعاد لتقريره في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
اوضح **قوله** في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
مشا ولو شهدنا كما هو في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
انما في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة
خبره لوجوبه في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة

وتحتمل في العبارة حيث جعل اصطلاحا عبارة عن رخصة مقدرة قوله فاكتر لا حاجة اليها
الزائد على الكعبين غير دخل في سمي الحق الشرعي حتى لا يتعلق به حكم ولا يعتبر ظرف في وقته
لا يربط المسح ولو زال القدم من محله وبقى مستورا في الزاوية لم يربط مسحه ولا مانع من
سرية الحق هو ما ستره محل الغرض لا ما زاد من قبل قوله الاول ان لا جعلها من
سرية الحق لا القدم فلا بد ان يكون سترها على السرة اليه قوله القدم هو
حكم المقتضى يجوز باضافه سترها اليه حيث اضاف السرة سترها لفظا جعلها والقدم بدلها
محل او عطف بيان قوله وجوز لانها في قول السرة بدلها اذا عطف به تخيل كجوز ان
لانها في معنى الخط لا انها في الزاوية وكذا فلا يربط بقوله على ضعف هذه
الدواعي على ان السرة بدلها ليس على كعبه من حيث هو ستره قوله ولم يقدم في حال في
القبض على الكعبين وان مسح على الفضل لم يربطه من حيث هو ستره لانه لو جرد على يراى
يرجل ولو زال رجليه عن ذلك الموضع عاد المسح فالحكم وفيه نظر انتهى لعل وجه النظر في
انه حين مسح المسح لم يربطه لا بوجوده في نفسه وهو خروج القدم او كثرها من محله ولم يوجد
لا يربطه بل بقوله لم يربطه من موضع محله على ما علمت من انما قضى هو خروج
محل لا ما كان المسح عليه وهو صدر القدم فالحكم والثالث لان مسح الغنص على المسح
فانه ليس بالغنص ويحتمل في وجوبه في ذلك الوقت ان يمسح عليه دفعا للمسح ولا يثبت في هذا
في ضعف الحكم المسمى فيه لانه لا يربط عادة وانما لا يثبت به الحكم لانه في حكم القدم
قوله الغنص لانه لا يربطه انما يكون اذا ظهر في الجوارح ونحوه ان يمسح في الغنص فانه
لا يربط وحده عادة قوله فربما هو ثلثه ايمان يثبت في هذه في حق القدم لانه
لا يربط به عادة في يوم وليلة على هذا المقدار وقيل في يميني انه يشتمل المكان قطع
السرة او المسح في ذلك في ذلك يكون ما كان في الغنص ما كان في المسح عليه قطع نظر من حاله
على ذلك المقدار قوله في جوارح الخ وكذا لو كان في الجوارح لا يقطع فيه هذه المسح في
لا يربط المسح عليه لانه غير له القدم فالقول افضل انما فرعه على كونها جارية بمعية او جارية
وهي انما هي في الغنص في ذلك على النفس واخذ بالمعنى في ذلك سبب الرخصة وهو نزاع
الحق وان كان في الجوارح في ظاهره كما في عبارة الزيلعي والحق في قوله الالهية وكذا
لو كانت في جوارحه فهو افضل من في الغنص وكذا في جوارحه في المسح اذ غنصه قوله
كعبه المسح ولا يربطه في يوم وليلة قوله او خاف الخ لو كان في المسح من ذلك العدة
فوقه ولو غسل في يومه في الوقت يثبت عليه المسح لانه لو غسل رجله لترك
الوقت من غير غسل اليه قوله او وقت الخ اي لو لم يبق الا في غسله ولم يكن صلى العت
ولو مسح غنصه في ذلك الوقت ووصل كوفته في غسله ولو غسل جبهته في ذلك الوقت لم يمسح عليه
المسح فانما لا يثبت لانه لم يوجد مقولا في ذلك لم يمسح بل نقول ان وقتية وقوله انما ياباه قوله



ان رخصة مسحها في تحفيف غسل المسح رخصة ثم الرخصة عنها رخصة اسقاط وعلى من لم يمسح
الاصح فيها مشروعا وعلى من لم يمسحها مسقطا للعرضة وعلى من لم يمسحها مسقطا للعرضة
ولذا ان يمسح في يومه يمسح في يومه يمسح في يومه يمسح في يومه يمسح في يومه يمسح في يومه
في ذلك صدقة الله التي تصدق عليه بما جلتها على لو كان لا واما حقني ذلك كما لو وقعت
الشارقة فخصه في ذلك الماد ليعرف من جرحه في غسله يمسح في غسله يمسح في غسله يمسح في غسله
خلافه في ذلك في المسح وغيره قوله رسته مشهورة هي ما كانت احادها في غسله و
تلقاها احاد القرآن ان في الثالث ما قبله في التحقيق وليس الماد في المشهورة في
اصطلاح المحققين الذي عرفوا في النجبة وفيه قوله وعلى ان في حيث جعل المشهور
كما لم يترك في كفايته قوله لا يجمع الخ كما قيل لم يمسح في كفايته في حيث جعل المشهور
في كفايته ان قيل الامام قد فرق في بعضه في رجع الغنص بالكاره فاورث ذلك
شبهة فلا يقدم على كفايته المسح مع وجودها في ذلك في يميني في نظر الغنص ويتركه في حاله
في الذي في الرخصة وان لم يربطه خلافا من ان يجمع والمنازعة مسكه كافر لانه يعيد
العلم في يميني في ذلك من السرة في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
من غسل القبلة اي لا يمسح في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
للمسح والله سبحانه عليه قوله وفيه يمسح على كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
فراة النفس في قوله غير موقفا اي واليه الشريعة بعناه بالكدبان في كفايته في كفايته
الماد بها المسح على الختان قوله بالجارح لانه منصوص في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
مستوفى على ربه في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
لكنه في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
صلى الله عليه وسلم وصحابه وقوله لمن لم يحسن غسل القبلة في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
الوقت وبل لا يغيب ما كان رايه في غسل القدم الذي يمسح في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
لعدم تعينه في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
بغسل القدمين قوله فلهذا ليس في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
للعلم في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
اذا جاز المسح مع الحق في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
ولا يمسح في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
ما ورد في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
باب الحق في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
واخرج في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته
من الغنص قوله والحق في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته في كفايته

المنهني من

ما فی

عا في المحلثة انما يعيد دخولها في المسح بها طرأ في او اخرها فلا يقع مسحها عن المبتدئ
 قوله في المحلثة وموضع المسح ظهر القدم انما يحركه بذكره فان طهره وعا في المحلثة لا
 دليل لما ذكره على انما لا يجوز المسح في الصورة المذكورة كما انه يخرج من اكثر القدم منقوع
 هذا قوله على ان هذه مخالفة عن محمد والمذهب ايجاب الاكثر في الجوز كما سنراه انتهى
 الظاهر انما الوجه بان مخالفة ما في قوله المبتدئ من اصابه لا تدخل فيه الغاية كما لو قال
 لم يمسح بغير هذا كما لا يدخل على ما كان في الاقرار واكشاد لا عبارة
 المحلثة بقوله ومسح ما بين طرف الاصبع فلا يصح خارجة وصحب المحلثة قال سوي
 اصابع الرجل بناء على قول محمد المسح لا يبطل اذا بقي من الخف فخر فرض المسح فيجعل
 الاصابع لو لم يتجدد المسح ويجارة المبتدئ لا تزل ما اذا دعا كما عرفت انما يقع من المحلثات
 غير ذلك فانه تأمل وقد وقع من قال انه قول ابن خزيمة في رؤوس اصابع الرجل ان المسح وان جعل
 في غير ذلك لم يفعل ذلك بل لا يلزم العكس كما سمعت في جارة في حديثه بيان السنة انما لم يمسح
 في الاصابه الا في وجبت على اتمه عن ذلك فثبت **قوله** واصل ظاهر هذا اختلاف
 المفسر في قوله لم يمسح في جارة جامع المذهب بخلافه في حديثه في قوله في جارة
 المذهب انما لا يدخل في المصباح فقال ليس انما يدخل في المصباح واصل ظاهره انما لا يدخل في
 على ما بينه في جارة ولذا انما دخل ظاهره في قوله في جارة في المصباح على ما بينه في جارة
 والذي في المصباح بعد ذلك في المصباح عنده فكان نسخته صاحب المصباح في قوله
 في المصباح **قوله** عا في جارة واصل المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح
 لا يجوز المسح على الخف الصالح لوجود الفعل **قوله** ان في المصباح انما لا يدخل في المصباح
 الخفة فانه قول من ان الشاذ والظاهر ان اراد ان ياتي بخلافه لا يستحق او شبهه لا يستحق
قوله فيما عرفت في المصباح واصل المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح
 الخفة في المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح
 صا كما ايضا خلافه في جارة في المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح
 من المسح على الاعلى في قوله ان في المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح
قوله او جارية في جارة في المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح
 المحلث في جارة في المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح
 والاربعين في جارة في المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح
 مع سبعة في جارة في المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح
 بانها ليس بمسح في جارة في المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح
 مع ذلك المسح في جارة في المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح
 ان المسح في جارة في المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح
 الا ان يفتد في جارة في المصباح في جارة في المصباح في جارة في المصباح

عليه الماء فنفذ الموضع تحت قدر الفوس اجزاء كحصى ذلك باسند وان كان افضل لما تقدم ان
ابتدأ له في غسل الفوس بقدر الموضع كغضبه كيف كانا في الجوز انما هو في الموضع في الموضع
فانه يجوز المسح عليه وهو الذي عنه فاما تقدم بقوله في جله وجوه **قوله** جوفيه هو ان
في الجوف وفي الجوف هو ما ليس فوق الحف وقاية له وفي حله حنف بالمسح فوق
حف فاذا كان الاعلى صالحا للمسح جاز المسح عليه كما تقدم فلو نزح الى اعلى بطل مسحه
فاذا كان افضل صالحا للمسح جاز المسح عليه لانه يمنع سريته الحث الى القدم كما لو لم يكن
فوقه فوق ابتداء **قوله** ولو نزح الى الجوف فاما لو نزح الى احد الخفاين فالتفصيل القديم
لغيره يكون جاعلا بين غسل مسحه وحملها جميع فلو لم يمسح عليها خلافا لانه لا يوسف
هو يقول المسح وتطيقه واحدة فبطلانها يتبع المسح على الخفاين واما يقولان
نعم بطل ينزع احدهما كذا الجوف على الحف الثاني في حمل هذه الوظيفة فيسقط مسحه
ليس في ذلك جمع بين غسل مسحه بخلاف نزح احد الخفاين **قوله** ولو داخل الى الجوف
يجوز غسل القدمين داخل الخفاين لا يجوز المسح على افضل عذ صلاحيه الاعلى للمسح فاما
يمنع الحف سريته الحث الى الحف افضل كذا في خلاف ما اذا كان الاعلى جرحا كما
تقدم فيها اذا شئت فاقبل منه افضل **قوله** بسلكوا النون التي مع تحفيف العينين
ويجوز رش العينين مع فسخ النون من تحت الجرح والى النكاح وفي القاموس النعل الدابة
وعلم انهم لم يبق بعدى بالهزرة والتضعيف **قوله** ولو لم يمسح بالهزرة شقاق
الرجل وما شئت في حق احد هما شئت في الآخر ما لم يمسح بهما **قوله** او شئت اي
مشكلا اما المنقع فهو انما رجل او امرأة وكذا المشكلا في نفس الامر او المشكلا بالنسبة اليه
قوله فلو كان هو مفرغ على المتن بل هو كلام مستأنف فالاولى والاولى والعلة فيه انه
لما حدث على الحث فنفذ بالقدم كما تقدم فتقررت الوظيفة فيه فاستقر الى المسح فوقه
وان كان قد لبس الاعلى على ظهره نام حيث مسح على الحف افضل قبل اللبس **قوله** حقيقة
هذا ان شئت على القول بجري الطهر الصحيح عدم تجزي الحث بثبوته ورفع الجرح باللبس
وغرفه من ترك لبس الطهر اصله بل هو باق على حثه حتى يلبسها **قوله** ومعذرة ان
اعتبر طهره ناقصا فينبغي ان لا يمسح مطلقا بل طهره تام لعدم ظهور حثه ما دام الوقت فيها
فذا لم يمسح في الوقت وبعد الوقت ثبت حثه سابق مستند الى وقت الحث فصار كانه
لبس على غير طهره لحدث قبل اللبس ولذا اذا توضا ولم يلبس على الانقطاع كانه كاللبس
قد لبس على طهره تام او وقت الحث كانه بعد اللبس وكذا يقال في التيمم **قوله** عند الحث
لا يحذف عن سريته القدم كما في خضاج وقت المسح ان يكون الطهر تاما سواء كان غاملا
جدا لبس او بعده خلافا لثابت في فانه يعتبر تمام الطهر وقت اللبس ويطهر اثره الحث
فيما اذا توضا وغسل اليمنى واليسر فقام غسل اليسرى وليس فيها ثم حدث لانه يتوضا و

وظيفة

مسح

ويمسح على خفيه عند التمام الطهر عند حمل الحف على من سجد الى القدم فلو كان كعدمه
الطهر اما لو توضا فغيره فانه غير متوض عن حده كاستناده الترتيب **قوله** فلو تحففت
اي هو بيان الحكم في الذاهب اذ لم يتوض فيه كذا سجد في اياه حده فله غير متوضي
هذه الصور لعدم الترتيب **قوله** بمنزلة الحث لانه مدة من الحف سريته الحث **قوله**
سريته ان يتوضا وبطلان فيه ثم يحث في ثانيا الوقت فيتوضا ويمسح على خفيه ويصلي
به فرض الوقت ويتم صلافة ذلك اليوم ثم يصلي بطهارة المسح الوقتية التي مسح في ثانيا
وقتها فالتفصيل في اول الوقت **قوله** فلو كان لا يمسح يصلي بالمسح الطهر والعصر والمغرب
والعشا ولا يمكن ان يصلي الصبح بطهارة المسح لانه لو صلاه وقدر قبله لا يقف مدة
مسح فبطل صلاته اي على من سجد لادام اما جرحا فصلافة صحيحه فاقصه بترك السلام
كما في في الاثني عشرية **قوله** لعدم ان يمسح المسح على حده كاستناده الجرح في
شدة رغبة مسح الحف في الجرح ولا يجوز في مسح الرأس وغسل الوجه واليد لا انا
مسح الحف بالجرح وبغضاه عن هذه لعدم الجرح لانه مسح الحف انما اغتسله بغسله صلى
الله عليه وسلم **قوله** عملا لانه فرض جرحا في الحف في تقديره انما يغتسل
طولا وعرضا غير تقديره في قدره طوله وعرضه اي لا بد ان يكونا المقدار المسوح
طولا وثلاث اصابع وعرضا **قوله** بطلان جرحا في الحف في تقديره انما يغتسل
مسح من الحف قدر ثلث اصابع وكذا في سائر اقسام القدم دون ذلك لا يجوز **قوله**
فمنعوا الخ فلو مسح على اللسان فيصير على جرحه اكثر حيث قال ثلث اصابع فثقلوا
عبارة الجرح دون تامل والى سبب هذا ان يقال ومنعوا اي لا يمسح في الجرح ان يكون ثلث
اصابع كما ان المقدار المفروض فيه قدر ثلث اصابع فبطل الا جميع وان في المقدار المفروض
في الحف كذا في الجرح من الالة عند المسح بها وما صلافة انما كانا ابتداء الحف بالمسح فاما
بداية يكون ثلث اصابع طولا وعرضا ولا يمكن عند اصابع واصابع ولا بد من رأس الاصابع الا
اذا كان الماء متقاطعا وبطل المقدار المفروض لانه وجوده ابتداء المفروض كافي لو كان
بغيره كذا في الاصابع الطول في الحث **قوله** ثم قال اي المسح **قوله** انما الماء متقاطعا
اي وان لم يمسح من الحف عند موضع قدر الفوس لانه المسح هو الاصل فيه وما بطل بالوضع
فقط في فرض المسح بقدره ثم ان الماء المتقاطعا طوله رأس الاصابع التي مسح بها هو
فقط فلو سقط من فرض المسح بقدره ايضا وحكاه حتى يصير باسما بعد ثلث اصابع
بده فصار مستوعبا للمقدار فرض المسح بمقدار الالة فاجراه وفي الجرح وان لم يكن الماء
متقاطعا لا يمسح به لم يصح استعماله كاستعماله لا بعد الانقطاع من الغضو ولم
يوجد فاذا استوجب المقدار المفروض جاز **قوله** وان غسل الطول محل المسح فحجب عنه
وغسل ثانيا لانه لا يجوز ان يمسح في غير المسح **قوله** كذا في اي بقى الكعب وبغضاه لوجوب
غسله في اي الغسل المذكور ما لم يبق في الكعب شيئا فهو كالماء لرجل واحدة حقيقة فان له

قوله انه لم يحش الخ طه كماله لم يشك ان له ان يسجد مدة الخوف ثم يفتي في الصلاة ان يسجد
عليه كسجد الخوف وحده الشك انما كان في جبره فيسجد عليه بالمسح ولا يتوقف اي جملة معينة بل
بذهاب الخوف وفي هذا اشكال وهو ان الذي يخاف وجاب رجلا يرد على رجل يجل بالاقبال
ولا يخاف الضرر فيها من سائر اعضاء الاضواء الطيف من الجليل وينسج اربابا الى ما
ينسج الى القديسين فاذا خاف وجاب رجلا يرد على رجل يجل بالاقبال كسجد الوجوه
وكيف يسجد الرأس وماذا من احواله ان يفتي مدة المسح مع بقا الوضوء والمحال ما ذكرناه
لا يسجد الا في الخوف حتى يزول البر والوجود فانض الوضوء فيسجد خوف البر والوجود
المدة ولا ما فانه يفتي في صلاته ناسل **قوله** ولذا قال ابو علي الخليل انه لم يحش الخوف في
قنوي فاختار لو كانت المدة وهو في الصلاة ولا ما يفتي على الاصح الا في المدة في المنزوع
لانه للعقل ولا ما خلا فاعلم قال في المثل في نقد انتهى وفي الشيبان القول بالاضداد
اشبه لانه لم يحش المدة لان عدمه الى لا يمنع السراية ثم يتيمم لو يفتي كما لو يفتي من
اعضا له لمعة اي يتيمم لانه لم يحش الاصل كما يتيمم من قنوي وبقى في اعضائه لمعة
يسجد الماء ويجوز عن عضله فانه يتيمم بها وحده ولا يتيمم في ثوبه ولا يرفع كذا هذا وتبعه
الحقق في دفع القنوي واقره في البحر وهذا الذي يظهر وجهه والقول ان ثوبه لا يفتي مدة
مسح وفيه ما عرفت كذا في بحر الخوف في المدة حيث قال اذا خاف بجزء المسح مطلقا من غير توقف
جمدة الى ان يزول هذا الخوف ينافي ما عرفت عليه ثم لو جوبنا على ظاهره بغيره ان يسجد عليه
ما دام الخوف بقاء المسح المتناهي عليه جملة المدة غير منقضية لكن عقبه بقوله ولا ما كذا جهل ان
ملحى بالمسح على اي يركب في المسئلة ثلاثة اقول التيمم بوضعي المدة للبر والبر المسح على
الخوف المتناهي او استيعابه كالجبره فاعلم من قال في التيمم انما يكون عند خوف الضرر فقد
رسم على صواب عند خوف الضرر او عدمه الى لا يفتح كونه كانه قنوي وركب غسل الرجلين
كما كالمدة فيجب تحذرا وقد جرح عن وضوئه فيتم ناسل **قوله** وقيل ان الذي قد
الماء لا يمنع الخوف السراية موقت فلا يمنع بوضعيها فتقف صلاته لوجوده وكذا يتيمم به
لغفل الماء وبقيت الصلاة ويقال في مثل لو خاف وجاب رجلا يرد على رجل يجل بالاقبال الى قنوي
وليسير فاقالما حكما فيتمم ولا يكلف شرعا انه يفتي قنوي وان مكلف وانه علم **قوله**
كحول الخوف وذلك لان الخوف قد يمنع السراية كحادث الى العدم وبغض المدة والفرق لم يفتي الخوف
ما عرفت في كونه الذي كان مضموعا به وهو الذي اراده بقوله كحول الخوف الى وفيه مسئلة
انه وضوئه لم يفتي بل كان ما عرفت على الخوف وقيل على الخوف بغض المدة فلا يلزم مثل
باقى ايضا لعدم ما يقتضيه نعم يرد ذلك ولا يستلزم تحصيل المدة بخلاف ما اذا بطل المسح
بناقض فانه بعد الوضوء والمسح ما دام المدة **قوله** الا ان الخوف على كذا فيهم من كونه الكسبة
انها لو كانت المدة وهو في صلاته نفس ويتيمم كذا اذا خاف الضرر على رجل يجل بالاقبال والمحال ان
قد نرى كونه الى قنوي بغض المدة وصار كانه غسل بعض الاضواء ويجز عن بعضها فان حدث

باق

باق لعدم تحذره وهو عاقر عن استعمال الماء فيتميم **قوله** ويخرج الخوف من كونه
علم ان ينزع احد ما يجب نزع الاخر لئلا يكون جامعا بين الاصل والمكلف كذا في الكاسية
وغيره **قوله** الشرعي الاول ما هو من رؤس الاصابع الى الكعبين اما اذا جلى الكعبين
فهو واصل في مفهوم الخوف لانه لا شرعا فيه على ان يبقا في الخوف الموقوف بعد جرحه
من الخوف الشرعي وذلك فيما اذا خرج من محله وبقي مستورا في الباقى فانه ينقض **قوله**
وكذا اذا جرحه هو معلوم لا لا **قوله** حتى انما قال بعض المسح بقاء القول بجزء
العقب بدون قصد ينقض المسح عرف الاجماع فاعلم زعمه هنا يعني قال لانه موافق لما قد
من نفس الاضواء على عدم النقض بذلك نعم ذكر في البحر بقية الخوف لئلا يكون كذا في كونه
على صدور قنوي وقد ارتفع عقبه عن مدح عقب الخوف الى ان قال لا يسجد انتهى مع زعم
عقبه لا يفتي نزع الخوف كذا في السعة ولا قال الله هنا بل سعة او غير ما فانه وجب تحت
الخط الغير ناسل وكانه هو الذي عنه ذلك البعض فانه عرف الاجماع **قوله** لو دخل
كان بعضهم وجده في نسخة ادخل في خريف على الشرع بغير نسخة المعلولة كما هو رايه
قوله فيسجد ما كان لوقوف الغسل غير معتبر فكان بمنزلة العدم ولذا قال كما مر
من غسلها بوجوه الاضواء مدة المسح ثم ادخل حدث وقد لم يسجد الخوف في المدة امير الحاج
يجب على رجل يجل ثوبا بعد المدة لم يحش السراية الباقى على السراية الا ارجل اليه
وضاح الى ارجل الخوف على الاضواء على ان يجل في المدة لا يظهر عليه في حدث طارئة منه وعلى عدم النقض
بابتداء القدم وجلى الخوف في البحر والنهر والطين والبرك امير الحاج والسراج والمجيب وصاحب
الكفر وغيرهم **قوله** كحرق ذكره هنا كحرق التوافيق وقدم وكذا ينقض لما صنف **قوله**
ويخرج الخوف ان يفتي كونه الباقى مستندا فيظهر في القاموس في العبادات ومن قبله
المسح على ان لا يكون من العذر في الوقت فيبطل بجزء **قوله** كحرق الخوف الى
في الاضواء والمفتي له وكسح ما تحب لو كانت على الارض في الوضوء **قوله** فرضا الى عالم
يظهر المسح فانه من تركه بانفاق الدواب ولو كونه فرضا قول الصبيح وعبد الامام وجب
وفهم المسح رجلا قد عاين في عبادته كحرقه والمجيب عز وجل في الفرضية للامام مع انه صاحب
المجيب مرجع الوجوب وحده كحرقه من عدم جواز تركه عليه فلو ليس قضيا في الفرضية
او قد ادعى عدمه بخلاف عدم الحمل والوجوب لا يحل تركه كانه عليه الملا في حاشي الخوف
وكذا قول صاحب المصنف من رجح الامام في قولها فانه رجوعه عن قوله بطل تركه من غير عذر الى
عدمه بخلاف ما يفتي عدم الحمل الى الفرضية وفهم المسح من الوجوب الفرضية في كلام صاحب المصنف
جعل مقتضى عليه وقد تقدم عنها انها لا يتوقف الصلاة بدونه والذي لا يتوقف عليه الصلاة الفرضية
والتعديل بان المسح كالحمل وقد علم انه وجب العمل بعينه الا فترضى كونه بالمسح كذا
وكذا دل على ان وادعى كحرقه لعدم جواز ترك الفرضية من قوله رجح الى قوله ما وقد علم ان
قوله فرضا بالمسح اذا لم يضره ناسل **قوله** بل فنية الى ان يسجد على جبهة على احد

عزوها ما

والقصة البيضاء في الثاني كذا لا بعد الكدرة والصغيرة بعد الطهر انتهى ان يكون بعد الطهر
شيئا وعذا يدل على انها في ايام الحيض حيث لا ياتي فيها بعد الطهر انتهى او اد
ان في قول عائشة لا يجزئ يدل على انه ذلك قبل وجود الطهر لان ولم عطية جعلت
ذلك ليس بشي من الطهر فخص من كلام البحر ان الصغيرة قبل انقطاع دمها ولو بعد
تمام عادتها حينئذ وبعد انقطاع الدم ولو قبل تمام العدة ليس بحيض فليحذر **قوله**
فيكون ان كان في الشهر شبهة الرطوبة الصافية بعد الحيض في شدة بياضها لعدم ما
من صفرة وغيرها بالقصة اي الحصة دقيل لولا القصة سببها في الحيض ان يبيض
يخرج من قبلها في اخر الحيض علامه الطهر قال في الغرض ومقتضى هذا ان مجرد انقطاع
دون روية القصة لا يجب منه شي من احكام الطهرت وكلام الاصحاب كذا يلاحظ
انقطاع مع انه قد يكون انقطاعه بغيره من وقت الى وقت ثم ترك القصة فانه كانت
المانية القصة لا يجب تلك الصلوة او انقطاعه وجب وانما تردد فيها هو الحكم
عند عدم النظر الى دليلهم وعباراتهم وفي البحر ان يتم على نفسه القصة بما يشبه الحيض
وطاهره في المذهب جفت حيث قيل ان الثاني من ايام الحيض عيدة ثم قال ويقال انه ينبغي
يشبه الحيض لا يبيض في وقت الحيض من انقطاعه ويدل عليه قوله ثم زيد في ذلك
الطهر انتهى فذلك ان يخرج من الحيض بغيره بغيره في الحيض لا يبيض ولو بعد صفرة
هذا الحيض لا يبيض بغيره في جميع الوقت بل قد يوجد وقد لا يوجد **قوله**
مطلقا اي ما كانت او بغيره كجدة السادة **قوله** ولو سجدة شكر اي بيا على
منه وجعلها **قوله** كما عده في هذا الزعم من على في الموضع من على الصلابة
في النازل **قوله** اجبا على من لو كانت قبل انقطاع الوقت ثم انتهت بعد
خروجها يجب عليها قضاء تلك الصلوة لانه جعلها طاهرة في اخر الوقت حيث
لم يحكم بحيضها الا بعد خروجه ولو كانت حائضا وانتهت طاهرة بعد الوقت يجب
عليها قضاء تلك الصلوة التي كانت عليها لانه جعلها طاهرة من حيث حايضت
وجب حاكم بطايرتها في اخر الوقت وجب عليها القضاء ولا بد من حادث وانما هي ان
يضاف الى قرب او فاته فجعلها طاهرة من فاته وانقطاعه عدم وهو اصل في حكم
بأنه في الاول لم يعلم درود الدار في فواتها فبطلت طاهرة من فاته فقد ظهر
انما الاصل في الوضوء ان في العكس فقط **قوله** وشروها فيه بغيره بغيره
وهو ان دخول المسجد يعني في ذكر الطواف لانه في المسجد والخروج منه الحيض
بأنه من الطواف بقطع النظر عنه كونه في المسجد بقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت
صلوة غير انما اجزاها حاد لا يثبت بها الغرض فكانت الطهارة فيه واجبة وتركها
مكروه بخبرها بخبرها كذا في بيان في محل طواف التيمم فيه فقد ركن محظور
الطواف ومحظور دخول المسجد وكذا كانت في البيت والنصف اما المحرث فانه محظور

وان كان في حايض من الطهر جازتها الشهر ما كانا قضا **قوله** وفيه نسيته عادتها
الصلوة بسقوط الواو لانها اذ لم تنس عادتها لم تنس في التقدير كما في **قوله** اما بعد
يا في عادتكم الحيض كانه ياتيها فاول كل شهر او وسطه او في الشهر من مرة او غير ذلك
الا انها نسبت عادتها عند ايام حكمها انها تنس الصلوة ثم تاتيها في ايام من اول الشهر لا
لتنسها في ايام الحيض ثم تنسها بعد ايام حكمها لانه في ايام من اول الشهر لا
واخره من الحيض ثم تنسها بعد ايام حكمها لانه في ايام من اول الشهر لا
جعلتها لم تنس في الشهر لانه واحدة في ايام من اول الشهر لا
عند ايام حكمها ونسيت فعل هي في ايام من اول الشهر او ايام من اول الشهر
نسيت اياما في ضعفها او اكثر فلا يثبت بالحيض في شي من ذلك لو نسبت ثلاثه في
سنة او اكثر بانه نكحت حين حيضها فاول يوم من الشهر من اول الشهر او ايام من اول الشهر
فان كان في الثالث في الخامس واليوم من الشهر في الثالث من الشهر فقد اضاقت ثلثه
فرضت فانها لا يثبت بالحيض في يوم من الشهر من اول الشهر او ايام من اول الشهر
بالحيض في شي في سنة ثلثا يثبت في اليوم من اول الشهر او ايام من اول الشهر
او ايام او في ايام في فصل اليومين الاولين بالوضوء لانه في ايام من اول الشهر
او حايض او اخره من الحيض وعلى كل حال غسل عليها في اليومين الثالثين من الشهر
فلا حائل ولا تصدوم وفي الرابع والخامس تغسل بكل صلوة الاحتمال انها في ذلك في
الطهر وفيه ثم جفتها ودخلت في الطهر يجب عليها الغسل فلو نسبت ثمانية في عشرة مقلو
كالاول الشهر ثلثا فوجدت في ثلثه من اول الشهر او ايام من اول الشهر او ايام من اول الشهر
في الحيض وعلى كل حال غسل عليها وتغسل في السبعة الا خيرة لا حائل في دخولها في الطهر
قوله او بها ما ينسبت عند ايام حكمها فانها تغسل بكل صلوة الاحتمال خروجها
في كل وقت **قوله** في اي حيض **قوله** فله في الطهر **قوله** غير موكدة اي هي في
لا فرض فاقية فانها في ذلك لم تنس طواف القدوم ولم يجعل كغيره الطواف
يجاب بان في الطواف ما يعين حرمه الطواف وحرمه دخول المسجد فغلب
الاعتناء على القضي الضعيف اذ حكمه غير حاد ولم يسقط على الطواف الوضوء فكلما
طواف الغرض في حقه فانه قوي لانها لم يجر بونه مع ما في آخره من الحيض **قوله**
والا ان لم يعمل بوضوئها وهو اذا علت بيا نزل او حتى احيا طاهر او في
باب العبادات واجب **قوله** بسبعة اشهر وعلى اخره في الفقه سبعة اشهر وعشرة
ايام وهو الظاهر لانه احوط **قوله** كمدرة قال في الموضع علم ان الواو في الحيض هي
الجمرة والسواد هي حايضا وكذا الصغيرة المشبعة في اصل والحصة والصغيرة
الصغيرة والكدرة والترتية عندنا وقرق ما بينهما انما الكدرة تنسب بعد ذلك كدرة
عائشة وام عطية وفي الاول انما تسمى الصغيرة فتدوم الحيض فتقول لا يجزئ حتى تزين

[illegible]

۱۹۱۳

[illegible]

يستخرج ما به عنوان كما في القوس في مثالنا هذا **قوله** وكذا الإجابة ومنها الدرس بالسبل
 فيكون علة ذلك عدم تقدير الباء بالانحسار **قوله** وفي الجنب عبادته وتلخيص الخطبة
 بالتحريك قال أبو يوسف رحمه الله عليه كانت ورثت ما ما أو تحفظ في كل مرة وكذا قال أبو حنيفة
 رحمه الله عليه في الجنب **قوله** لا يملكها إلا أبو يعقوب انتهى وعادة السمع قولهم بيا في الجنب فيقتصر
 بيا كخطبة والعمدة على أن لا يملكها **قوله** ولا ينفذ إلا قال الشيخ الخطبة
 من الجنب فقد اجتزأه وأبو يوسف تولى غيره أو تحفظ في كل مرة على ذكرنا وقيل في الإضافة
 حفظ انتهى وقال في النظر طردة السلب قول الأمام في ذلك وفيها اثبات انتهى ولم يفرقوا
 بين عائشة وبينها بالفتح وخبره كان الشراء أو التوفي بين ما في الجنب وما في غيره والنهر والعرض
 المملوكة والذين على الأمام في ذلك خطبة العبادتين في قوله في ذلك فليحذر **فصل**
في الاستئجار **قوله** من ربح وحصاة فلو كان معها الجنب لاحتج بها ومنه لأن الربح
 والمحصاة **قوله** ومنه التقدير أنه وهو الخارج **قوله** وفصل في ذلك أن الثاني وهو الجنب
 ينفذ ما يملكه المملوك لأن ما على الاستئجار الذي هو الجنب ليس على السبل ولا الجنب في التكرم
 ولا السبل في العقد **قوله** لمطاعني في ذلك وقيل كونه في الصف وأوجب كونه في الجنب
 صلى الله عليه وسلم وذلك دليل السنة وفي حق الجنب الصف وأوجب كونه في الجنب
 والموقف إزالة الكون لأن ذلك المكنة الخاصة وإن شاء أمكن الاستئجار وكذا إزالة الجنب
 كما يستتبع **قوله** وادخل في ذلك السراج **قوله** شاع في الجنب الجنب وانفاس وإنجانية
 عند غلو يخرج من الجنب لأن ذلك الكون لا ينجس طهره فيه كونه استئجاره وإن كان في الجنب فلا
 لا ينجس استئجاره بل طهره لأن ذلك كونه في الصف استئجاره وأما الفرض استئجاره
 العبد بالمال والخلوة والخرج منه إليه وأما في ذلك فذلك دليل إزالة الجنب المستأجر
 استئجاره والتقدير أنه وهو إزالة عن المخرج ولأن إزالة الأمانا وكذا ولا يزال المخرج وكذا
قوله شخص آخر لا يدين تقديره يضاف إلى الأربعة أي فعل شخص يستتبع استعماله في شئ يستتبع
 به إزالة الجنب خارج والكنى وإزالة الجنب عن أصله سبيلنا وإلى هذا ذهب الشافعي بقوله وكذا
 ومعا في المخرج وإنما قد نال لفظ المعائن لأنه لما يحصل الظاهر والظاهر والظاهر **قوله** وكذا
 إن قال في غيره وإذا احتساب المالك كالم طهره بأكراه على العبد كونه خارجا جازما ولا لا في
 بيان ما يكون طهره أو من ثمرة موضع أو دم أو جوف الغلظ فإنه كغيره وفيه وفي شئ في خلاف
 انتهى وفي الظاهر الحق في الظاهر استأجاره وإزالة لا في دم أو جوف طهره أو دم أو جوف طهره
 في الجنب على العبد وقيل لا يظهر الأمانا بغير جزم في السراج ولم يقل ذلك لأنه على الاحتساب موضع
 الاستئجار وإنجاسته خارج طهره في الجنب كونه في الصف كونه في الصف **قوله** مما لا يوجب كونه
 والعدو وكذا المقتول وهو ليس بالأمانا لأنه غير مخمير بل ليس بأمانا فكذلك العبد أحب إليه
 ما كان في الصف في الصف مطلقا لا في الصف كونه في الصف **قوله** فالجانب في الصف كونه في الصف
 الظاهر من قوله لا يوجب كونه في الصف كونه في الصف **قوله** فالجانب في الصف كونه في الصف

فلسفہ کا

فلو كان جرحا في الرأس لم يصلح للكنيسة، وبشيء من الزاد ولا موز كزجاج وقنادل صحت قوله
قال قال العير فخرج الزاج والنفق والادبر وانخرق والنفق انتهى كما أنه في الأصل الانق
بلهه وغرما غرما يجوز لنا نفوذ الحبل ونزاد ايفان ولا يطعمون الخبز للكنيسة، بالطقام
سواء طام الادعي كالخبز او ادعي الهام كالخبث اياكم كما اعظم **قوله** حتى فارت في
السبح المردوب حقيقة الانقا بل تقليل الخبث انتهى ونزاد الخبز اما التقليل اذا وجد
المستحب على الجاهل، وبخبره من الاعبات ولفظ لنفوذ الخبز ايعاب الشرع طهارة بالمسح كانه
وخرن حكاية الرواية في اخوانه وقدمه بالخلاف في تخيل السيليين باصالة الماء وقاية
انه يجر بايفان وانما الخبز ردم عوده بحل وجعلوا المتأخرون على انه يخبس بالرق
حتى لو سأل صاحب القلوب واليدن اكثر من قدر الله لم ينع كذا في النفق وهذا هو المتك
لما في الكتاب بهذا والسك خذ في قوله في من نزل العبر الطلب الكرو وهو جف ان
يكوم حتى ياما، فليخرج وقدم الص في السجدة على العفو عن قدر الله لم ينع **قوله** ولا
مسلم حتى لروض في حليل ما نخب انتهى **قوله** الا لا في في الانقا **قوله** ولا
يشيد خزانة لها خزانة ووجه ما خبثت به بقوله انه لا يخ **قوله** بل الخ السج هو الانقا
وجف عمل الانقا بما دونه غير مقيد بشكات ولا عس **قوله** بعده انه لا يجر نزول على
النجاسة فيجب عليه من الغنى بما في الكسوف في الامانة بما يحصل كالالتفت وافتقار
المختلف في العود وتخييل الماء التقليل **قوله** لا يفت القوم ما يخاله **قوله** عند قدر
به فاعل يجب تبني الجرح الذي كثر خصوص كالكسح، وبعده زاده ما على الحبل والجحاذ زاده نجس
فيشبهان في الماء وافي حكم **قوله** مانع وهو ما زاد على الدرهم لانه قدر الدرهم لا قدر من عقل
بل يجب وما دونه ليس كما قدره فده ولا يزال الا بالفضل ملكت **قوله** ساقط في غرض
القول لانه في حكم الباطل ومن يحوط به في حكم الظاهر فيجب فيه ومقتضا ان على المتخرج
ازاد او على الدرهم من غير غرض فغير صحيح وقوله في حكم الباطل غرضه على في بعض الاحكام اما لو
وصل الى جرح البصر انجوف الزا الهارة وذكاة لم يملك نزل **قوله** لا يجر الخبز في جرح
انما تركه لانه طاهر فتركه **قوله** يعلم لورده وانما معلل بان طام الخبز وانما النطق
يعتبر لاحت التجر **قوله** وطعم لا يفر من النور من بقعة الدن في يمين النارة مسحت بيها بالية
وجعلت في حائط فوق الفلح في تحت البدة وادركهم الخبز حتى خطط حاكمه يوما انما اخذت
كذلك الفضة فغسلها واطعمها فمما الرمي الرجم وضع ما حل بهم واذ اكلوا وضع الملعقة على فخر
فزا الاولى وسواها كانا مائة الا ان كانا سحر **قوله** وروى انه وان كانا بحل كنه ما كانا ياب
لا يخلص من شيء من الكسح، بل لا يخلص ما على البدن من النجاسة الرطبة وان كان كالكسح
بما لا يمسح حليل عليه ولو دوده وهو نجاسة وكذا ولذا في كونه ان لم تكن ذلك
لا في نجاسة وفيه شارة انما بعض الرجم في قوله كبر الكسح ايه المذكرة بالباب
واهم من قال انه لم يجر الذي استحي به غير مرة وببعض حيل كرامة الكسح، بالورث لا يطعم

بلا نقصاب فليقل منه يا ولا اصر حوا يا خا لا لا
مع الكراهه فقل قولك ص

العبد مسجد **قوله** مخاربا داره ان ينفذ احد على حجر قبل ان يوقع عليه في قبره علوه على القعود اقتصادا والحاجة **قوله** وبين دواب لها قنطرة فتوزن او تجنح **قوله** وفي طريق الناس ما ورد انفعوا له ما بين وهو طريق الطريق والظلم شيئا لعائين انما يكسب في لمن خبره في ذلك ما نراه وقيل لظلم **قوله** وجرى الخالة لو كان في دياره صوفية بوزنها او كبره مؤذرة ولو ذلك الخجرا ما وى ايجز قد يحصل منه الاذى لمن فعل ذلك بحرم الخجيرة اينذا فهو كما لو اسلمان **قوله** جدران في قوله في المكان الذي يوقض فيه ترواج خاصة الجحش لانه لو دحا عليه خبز لم ياكله او انما في قنطرة اذا كان يغسل في ذلك المكان او يتوضا به من غسل و دخل في الجحش بانه سب المولوس وفي المولوس من طرق اذا كان هو المتوضي في ذلك المكان او المغسل في الما مولان في مكانة قنطرة خفيه او غسل فيكون سب المولوس او مقتضى كد كيف صحح كما في طريق الدلالة لو كان مولان هو او غسل بعد الوضوء فانه لا يكون سب المولوس او المولان يقول في حال الكبر والغسل او قبل ذلك في موضع بال في خبره **قوله** ان الله الراجحة فانه قامت دالة الراجحة على ان يدكن الاطعم عليها او كيف يعلم زوالها عن الخرج الجواب ان الله ما انت الذي يملك الاطعم او كيف يعلم على التظيف وقدرت الجحش بال ذلك فيقول انما يعلم زوالها عن الجحش اذا صارت بحال محيرة عن زوالها عما نزلت الراجحة به به ولم يزل يغسل فانه يسقط الجحش رها كما تقدم في قوله ولا يترقب واثر الى عرفا تقدم ثم اوردى كيف علم ان الناس غافلون عن هذا وفي ان علم غفلتهم عنها **قوله** انما يغفلون لانه يغفل عن دخل داره شيئا يكن وذكر الله في غير موضع ان الله جل كما في دحل عن موضع الحقيقة فيقول الحق بان كان الاخر او صل الى الحادة انكشف فيه فوق موضع الحقيقة **قوله** انما يظهر عنها وظهور الاثر يدل على وجود العلية فيجس ما صابها كما هو صريح في وقت الرد بانسلة التي فيها ما سفتني هنا يذكر العلية ذكر الاثر و فان كان يدرك بعد نزول احد بها لا يدرى وعنده في حصة الراجحة حتى يثبت **قوله** فظهر اثرها في الظاهر انما يجس بها الجحش وظهور الاثر في فعل وجود العلية في ذلك البرزخ فانه لم يظهر ما نزلت عن على حصل في الظاهر من الماء الواقع في الراجحة ثم اظهره واذا كان كذلك فلا فرق بين انما يكرى كذا والعلى وانما يكرى في جميع المقول فيه **قوله** لوعصر العجب وكذا الغيبة فقط الى الله لا يراى فيش انما المغفل الى ما في محدودة في الغيب انما اذا كان الجحش لم يلعن الا اذا كان لا يقط فانه يظهر ان الجحش بالخاصة فانما صاحب الجحش حتى شترط في الظاهر ان يغيب بالعرض لانه يغيب على ما ذكره ولا يمنع منه شيئا بعينه به الا وان كانت انما هذا وانما يغيب الجحش بالثوب جلا فانما صحت الجحش في غيب في كلام الشرع انما الغيب الظاهر انما في المغفوف وانما تشتت

[illegible][illegible]

عالم کل فر و جد
بین

روای

[illegible]

ولا ذكره السلام عليه **قوله** وتعلم العلم وتعلمه كذا قالوا حتى في امدد الفاعل لكن قد قيل
في الترتيب واذا كان في سبيل في الغفلة في الاصول فمعجب عليه الاجابة انتهى **قوله**
بجواب قوله ان لا يثبت في العلم لوقوع كونه واجبا للمؤدنه وما يكونه ما كان مستحقا للوقت
للقول ان يثبت ثم يجب ثم يثبت في حيث وقت لا يثبت لوقوعه ولا في التلاوة فقل لا اجابة واجبة
واذا انما رتب في هذا لا علم **قوله** انما يقول بغير ما قدم من قوله وجوبه وجوبه ان اجابة
الواجبة هو ان يقول كماله والحق في القول كماله مندوب والواجب عليه الاجابة بالقدم لا علم
الصلاة فيجب واجبة على عليه العادة من الحنفية وما لا يتم الواجب به من الشيء الا بالقدم وجوب
ثم الظاهر ان يكون في القول بوجوب الاجابة بالقدم فقط وبندس الاجابة بالسلام ويجعل الامر
فيه على الترتيب والظاهر بوجوب الاجابة بالسلام يقول بوجوب الاجابة بالقدم ايضا لانما حله
لم يثبت في الترتيب انما علة على ما وجد او بانها سنة مؤدنه فربما من الواجب بانتم بتركها
فيثبت في كونه كماله في ذلك لفظي فقول بانتم بتركها لا يشاءه ولا تتبعه بغير غيره بانتم
الاجابة بالسلام واجبة على الاجابة بالقدم واذ كان في قولكم بوجوبه على ان الاجابة واجبة هي
الاجابة بالقدم والاجابة بالسلام مندوب على قولكم بانه انتم جميع على قولكم كماله وان
الصحيح عند **قوله** لا يمكن فيه قال في الامداد لا يمكن في الامداد واذا ما لم يكن في الامداد
وبالدليل البتة وقصر ارجح على العلم لان يثبت عليها مشدرا بليل الامداد **قوله**
ولو تكررت ايجابته في السابق فاستحي الاجابة وجوبه القول بها وشذبا القول الثاني وقول
اجابته في سجدة بالعلم بالواجب عليه ذلك بان على ان الواجب على الاجابة بالقدم في
الاجابة بالقدم مندوب **قوله** لا في الحنفية وشرار في دفع التعديرات في ايجابته في الامداد ويجوز
عملا لا حادث لا لا ورد في بعضها طلبا صريحا اذا قال في الصلاة حتى على الصلاة في الامداد
لا مانع في حقه من اعتبار الجواب بالاجابة لانه لا ينفصل بين السواك في طلبه ولا في بعض الاول عالم
بأنه في الصلاة في بعض على ان لا مانع من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
المعقود في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
ما اذا دفع المؤدنه ولم يثبت بعد السلام مع حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
بغير وجهه **قوله** صدقت وبررت ويا تبه في هذا ما تقدم في الحنفية من ان اولي ذلك
حديث في الامداد يقول في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
قوله في الامداد الذي رايته في بعض وهو يثبت في الفضل ان يثبت في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
والاجابة التي في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
لا اجابة بالقدم وقول الحق المنع من القنية في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
انتم في الامداد في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
ابراهيم الصانع في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
منه في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب

ولا ذكره

فيه في الصلاة فادرس وافهم وصلي سجدة وحده لا تتركها لغيره من الناس بصيغة الجزم قال
الله واصل اليه في سجدة وقال وقت صلاة الصبح انتهى **قوله** وجوبه اي يجب وجوبه
عليه لا اجابة بالسلام في قوله عليه الصلاة والسلام اذا سمعتم المؤذن فقولوا له امين بقوله والامر
للحجوب وسيدنا الحسن الواجب بقوله بان يقول في **قوله** انما كان في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
مصدق في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
يجب على من سمع النداء ان يجب بقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة الا بالسجدة الا في السجدة
ولا في سجدة اخرى في السجدة على من سمع النداء في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
انما كان في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
النحو في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
بالعلم في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
او وجوبه الذي يثبت في اجابة الاول سواها كان مؤدنه في سجدة او غيره لا في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
منه لا اجابة او وجبت على القولين انتهى وفي قوله وبالله ليس في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
على ظاهر الدين ولا يظهر وجهه لئلا قال في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
سنة من مؤدنه على ما في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
الاجابة بالسلام في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
قوله ولو وجب لانه ليس في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
عملا ذلك بانها ليست اجابة بالقدم وفي حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
وبما جزمه من حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
بالسلام انما يوجب الاجابة عليها بغير تكرار ريت في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
لا يجوز انما في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
انتهى في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
لما اذا في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
انما الاجابة واجبة بالقدم لغير اعتبارها في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
يقول انما الاجابة واجبة بالسلام بان يقول كماله المؤدنه لانه في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
الكمال على حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
وسمع خطبة في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
ونقلت خطبة الموسوم ووجه في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
وكذا في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
يوم عرفه في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
وجاء في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب
وحل في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب في حقه من اعتبار الجواب

والغنية والدرجة الرفيعة وابعد ما يجوز الذي وعدته حلت له شفا على يوم القدر بغير
و قد روي انه سمعته المؤذن يقولوا مثل ما يقول نعم سئلوا الله ان يسهلوا لي الصلاة **قوله**
ويجيبني بالقدم **قوله** اي لا يجيب الا جاية بالقدم ويجب باليسار ندبا كما هو
المعروف **قوله** اتفاقا اي باتفاق من قال ان جاية بالقول ومن قال بالفعل ومعدنا
هو قول الامام من وجوب الانشيط من وجوبه من الجارة او قد نهى عن الخطبة في تمام الصلاة اما
عنه صا القائلين بوجوب الانشيط حال تكلم الخطيب فلا مانع من الا جاية **قوله** ومن
انما تارة خاتمة هذه البقرة على ان جاية الوجبة مع الا جاية بالقدم **قوله**
شرائط المصلاة **قوله** ثلثة اركان الخشعة مراعاة من حيث وجوده في ابتداء المصلاة
فقط سواء استمر الى اخرها او لا فهو شرط النطق ومن حيث اشتراط وجوده فيها والصلوة
الاخرى شرط دوام ومن حيث لزوم بقائه الى ان ينشأ شرط بقاءه فلا يشترط ان يجمع فيه
بعضها او كلها كالوقت فانه شرط لا يقع ولا يشترط في ابتداء الصلاة حتى لو شرع قبل
الوقت لا تنقضه وهو شرط دوام ايض في الصبح والمغرب والعديد لانه في كل الوقت انما قص
منه الصلاة الصبح كالمقدم والشرط في الجمعة والعديد انما هما في الوقت اذ وقت العصر
لا يصلح لاداء الجمعة فيه ولا بعد الزوال لا يصلح لاداء صلاة العبد وهو شرط بقاءه ايضا
اذ خرج حاشا هذه الصلوات الثلاث بعد الصبح ولو صحت الجمعة والعديد بانقلها
نقلها اما النية فهي شرط اتفاق فقط فلا يفرق بين من قال بكونه شرط في كل صلاة
او في كل صلاة في جهات الاختلاف **قوله** كطهارة اي مع كون شرط اتفاقا حتى لو لم توجد
حال التيمم لم تنقض الصلاة **قوله** فلا يشترط الا اي كما لا يخفى اي في حيث هو شرط
بها بل بشرط قبل الاشارة الى انها فاقراة المحكية تكون من قبل الشروع وسنم الى انها
ورعاية الترتيب في غير ذلك كحيث في انشائها ويستمر بشرط الرضا بها حتى لو تذكر كجيرة
صليبية او ثمانية بعد الفقد الاخر فانه بالزمن عادة القعدة الاخيرة لذلك ولولم يخلط
صلاته **قوله** استحضار الا وهي ولو في الاخير من الفقرة القراءة المحكية التي هي شرط ليق الصلاة
على الصحة ولو في الشبهة بما بعده اذا استحضار بعد الفقد قد يشهد في يوم من المثل الذي
عشر في وقت صلاة اتفاقا كما سلف **قوله** ثم الشرط هو كماله في الصلاة لغة وعرفا
ما يتوقف عليه وجود الشيء وليس اذ خلا فيه فهو في القاموس الشرط الزام الشيء والاشارة
المش الشرط ملك عليك انما كماله ونوع النجاس فربا بجزءها والوقت العلم اليقيني
والاخر كمال الصلاة في كل شأن انتهى **قوله** دون البينة بعد الفقرة وعرف البينة كماله في النجاسة
قوله غلظ اي لا ينجس شيئ من غير ما كثر الا صفرا والاكبر و كماله حتى لا ينجس
انما يستلحق الصفح ولا يخلو بالبيت والنجاسة من غير الفرائض كمال النجاسة وما روي في
النجس غايه البيان من ان النجاسة من غير نجس الماء القليل ولو اوضح الحديث وانما فيه
النجاسة اي وانما نوى ناله كثر بل لو نزل في الماء القليل او غلظ لا ينجس اي وانما نوى ناله

المحرث

النجاسة بل لو نزل في الماء القليل او غلظ لا ينجس اي وانما نوى ناله كثر بل لو نزل في الماء القليل او غلظ لا ينجس اي وانما نوى ناله
انما نوى ناله بوقوع النجاسة لا ينشأ رعا في الماء والنجاسة كثر حكمة لا يغفل منها
شيئا في الماء **قوله** كذا كذا اي بنوعه القليلة والمحفقة **قوله** بجرته كذا في طرف
عامة وهو على كل حال لا ينجس بجرته كذا في طرف **قوله** او بعد جامله هو عطفا على
خارج ما في من الاول لذلك ولذا لو كان لا ينجس بجرته لا يضر لانه لا بعد جامله هو عطفا على
بالاول كما هو شرط عدم النجاس على النجاس قال في البحر ودل كماله الله لوصلي ولا يصلح
الى سقف ينجس وفيه اضية كذا في النجاس لا ينجس كونه حائل النجاسة وفيه القعدة اذا وصل
في النجاسة ورفع سقفه بقاءه جاز ان كانت ظاهرة والا فلا انتهى **قوله** والا لا ينجس حتى
وقوعه او يصلح جازت صلته لانه مستحب بغيره فلا بد جامله **قوله** بكن كذا
في البحر وهذا يقتضي انه لو كان بعد جامله لا ينجس كانه لا ينجس بغيره بكن كذا
صلوة كماله في عبادة البحر وركب النجس والمحرث اذا حمل المصلي لانه الذي على المصلي
يستعمل في كل يوم المصلي حائل النجاسة البنية لعدم بقائه بها بل المصلي هو المحل
فيكون قوله بكن كذا في النجاسة بكن كذا اي سواء كان بعد جامله او لا وكذا كذا
قوله وكذا في المصلي وحمل حائل النجاسة في كل يوم المصلي حائل النجاسة في كل يوم المصلي
في موضع من النجاسة في موضعها لا حكم لها ولا لا يجوز مع قارورة حجرية ووقوعها
ليست في موضعها **قوله** اي موضع في موضعها اي في موضعها في موضعها في موضعها
موضع احدها فقط انما قام على رجل واحدة ورفع الاخرى فالشرط في كل صلاة
قام عليها فقط قال في البحر اما طهارة موضع القدم في اتفاق الروايات بشرط ان لا ينجسها
انما رفع القدم التي موضعها بغيره وعلى جاز انتهى **قوله** اتفاقا اي بغير الامام وحاشا
قال في البحر اي في القول لا يجمع عن الامام قال في البحر اما طهارة موضع القدم في موضعها
عنا به حاشا وهو قولها **قوله** على الظاهر وقال في البحر واما اذا كانت النجاسة
في موضع يديه وركبته وصدره جازت صلته لانه لم يقع على النجاسة كذا وقع في موضع
على اليدين والركبتين غير وجوب كماله في السجدة على ما هو ظاهر الرواية **قوله** الا اذا وجد
على كفاه اي جعل كفاه بين جهته والارض وكذا في المصلي بكونه عارضا لا يشترط طهارة
اجملها بل لا يخلو انما لا يخلو حائل بين جهته المصلي والمحل النجس وبسبب **قوله**
لعله انما لا يخلو انما لا يخلو حائل بين جهته المصلي والمحل النجس وبسبب **قوله**
ومن الممكن ان يخلو على الحقيقة لا يبعد الى الجواز والاشارة الى الوجوب الا انما علم
وجوب نظير النجاسة علم نظير النجاسة والكنة بالاولى لا ينفصل عن النجاسة بكنهه وعن العبد
والكنة فيمكن وكذا واجب علمه انما علمه هذه النجاسة والا لا ينجس في موضع
الصلاة ولا في رة الا في موضع النجاسة ذلك لصحة بكنهه بل يقال كون الاجماع على
عدم لزومها في الصلاة صادرة عن الوجوب او هو خصوصية يصلح الله عليه وسلم لا يجر

المعتبر في الشيء على القلب أي جزوه ويلزم ذلك أن يكون عالما بما ينوي فيحصل بذلك شرط الشيء مع وجود حقيقة الشيء حتى الإرادة اللازمة والذكر باللسان ليس دليلا في مفهومها فلا عبرة به
أولا يتوقف عليها في واقعها ولا ضرر فيلزم خالفها لشرط هو الشيء وهي الإرادة فربما على
القلب وذكر السمت كلاما لشيء وقد علمت بذلك أن الشيء من حقيقة الفعل ومنطقه الذي
هو العلم في الحقيقة **قوله** مجتبي تعقبه في البحر بأنه فعل السمت يكون مبدلا عن فعل القلب
وهو المعلوم من نصب الابدال بالبري لا يجوز انتهى **قوله** عند الإرادة أي ولا يلزم حقيقة
في الصلاة لأنه شرط الشيء والنية شرط العقد كما ولا يلزم حقيقة بها ولا يشترطها حتى لو شرع
في صلاة الظهر مثلا ثم لم يصل العصر ومعنى ذلك الوقت وقت ظهر لا يتخذ للإرادة
كأنه عالما بأنها الظاهر فلا يضر عقلت بعد ذلك **قوله** الاغلب أي الأغلب في الابدان أن
يكون بلفظ الماضي قل هو أنه قد يكون غيره وكان بنا على أنه لو قال لا زواج حتى تنكح
فكانت زوجة كان الأول ايجابا والتعدي الأول توكيد للعقد والشافعي في عدم مقام الإيجاب
والقبول فلا يكون الابدان الا باللفظ الماضي والنية انشأ الشرع في الصلاة وأما صحته
بلفظ الحال لا يلحق لا عبرة به كما هو **قوله** بل قبل بعبارة حاصلة من معنى أن هذا طلق عليه
الاستحباب وهذا التعبير هو الاحتياط في الاستحباب وجبه العلم ومنه لم يطق عليه لئلا يرد
الطريق التي يحتجب العلم بها بخلاف المختار لأن السنة حقيقة عرفية فيها ففعل النبي صلى
عليه وسلم ولم يعلم ومنهم من غير بالدعة وأراد ما حارث بوضوح النبي صلى الله عليه وسلم
والنحوته والتأويلين والائمة المجتهدين وهو كذلك كبر البيعة منها بحسنة والسنة فافترق
بها أركانها كالتعبد كانت حجة **قوله** وجاز تقديمها إنما يتحقق التقديم إذا وصل عن الصلاة
بمعانيه ولم ذلك الشرع عالما ما دام مستحضر فاصد الشرع في الصلاة فالنية متحققة
فلا يضر التأني في إنشاء ذلك لئلا يمتنع موجوده بعد ذلك التأني ولو دام إلى الشرع كانت
نية مقابلة **قوله** ولو قبل الوقت فالمراد بها طلاقهم بغير طلاق لئلا يمتنع قبل دخول الوقت
بغير طلاق كما لا يخفى فيكون ذكر ابن أبي ربيح عن ابن جبير فيمنع من طلاق الوقت لئلا يمتنع
في أبي حنيفة وهو شكل وفي ثبوته تردد لعدم وجوده في كتب الأصول انتهى وأما
المراد به البديع وذكر القدوري عن الشافعي أنه لو مر من منزله بغير الصلاة مع العلم
بأنه لم يخش الله تعالى علم أحد فصار حائبا فافترقا باليوسف فيكون هو مقيد بكونه تقديم
الامر أيضا ولم أر فيه غير ما علمت انتهى وكذا في البحر ويشكل على قوله ولا يعلم أحد
ما قدمه صاحب البحر وعنه يجوز تقديم النية في الكسارات ويجوز أن لا يوجب لاف
في الصوم وكذا قوله ولم أر فيه غير ما علمت يتناقض قوله صاحب البحر ولو نواه حين وقفا لا مام
موقوف لا مامه جاز عند عامة المشايخ وقيل لا يجوز لأنه لا نوى لا قبله بغير الصلوات انتهى لا جاز
الخلاص بين ما وقفت الامام موقوف لا مامه فيها لا نوى لا يجوز فيها لا نوى غير نية **قوله**
لنقل أي اتفاقنا في إطلاق الصلاة ينصرف إلى النقص لأنه لا ادنى فهو متيقن والإرادة متفكر

المعتبر

أي ما علم أنه يلزم حكم الكل فعملنا بالارادة قبل التوابع بحسب العقيدة والكثرة المعتبرة بأنه معتبر
بجانب أو حكمها أو حكمها على ما هو الذي ينشأ من وجه البحر وجهه من وجهه وادعوا على
اختصاصا على ما هو دأبه احتجوا على وجوب الاصل كما استلزمه في اول الشرح **قوله** فلو تركت
المراد بالارادة الاربعة مقام الكل في موضع الضرورة وقد قدمناه في غير الضرورة لغير احتجاء
في مسح ربيع الرأس والتخليل بكنهيه وما وجوب الكفارة بكنهيه ربيع الرأس والنية فكل عام الأربعة
بجانب الاربعة كما بين في محله **قوله** لأنه لا سقط مع فيه البحر والمنع هو بوضوح صحة الصلاة في كل
ساقها وصدورها وكيفية وعقدها فالحق هذه المسئلة على النظر في موضع كشف حقيقة الحكم
فيها على أنها كماله لا كبريت لئلا يفتهم الممانعة في الامة فليعلم **قوله** فاعلم أي
بما صحب البحر في هذه المسئلة ولا يفتهم في الامة فليعلم في غير ذلك ولا يلزم فيه
صل غير فرق بين الرأس وغيره من أعضاء العورة فيجب التستر في غير ذلك ولا يلزم فيه
حتى يستدر بعد ربيع الرأس المسئلة فلو لم يقبل العورة بلفظة ولا غيرها ولا يفت
سقط على كل ما زاد على العورة المعلقة بكونه على كسوة **قوله** والتعليل أي كونه الدراغش
في الركوع والسجود **قوله** ثم هذا من غير اعتبار في الصلاة في وقتها وفيها معناه على
وأن كان أكثر من قدر الدرهم ولم بعد الصلاة إذا وجد الركن وان بقي الوقت والتعبد بالمسئلة
للقسم يستلزم طهارة ما استقر العورة وأنه لم يمكنه كما في النظم وغيره انتهى أي لانه التستر
بخطئة العورة وفيها من غير ما يستمر عادة ولو بطريق العارية لانه يؤدي فرض الصلاة
قوله بالامتناع أي لا يقول تعالى وما أودوا الامة لا في المردية التوحيد بل عطف الصلاة و
الزكاة ولا يوجب الاعمال بالنية لانه طلق بالنية في الفرض فانه قال **قوله** لم يوجب عطف
الصلاة عطفه الخاص على العام جهتها ما ثبت بها فليعلم أنه قد يحتمل مع احتمال تنافي القطعة
قوله الإرادة مع نزع طائف من الشيء من الحكم فيه بأنه ينبغي أن يفعل أولا يفعل ثم يفعل
مرة في المبدأ وهو نزع النفس وتارة في المنتهى وهو الحكم فيه رغب بالإرادة بها الله في كل
برد ما في الإرادة قد تكون جازية وغير جازية والنية هي الإرادة أمحازمة لانه لئلا يمتنع
المشترك وطاقتا المشترك على حد ما نية حقيقة فلا يخرج الافرقة مع ان الشرائع في المنة
بقول المرجحة التي والمرجحة هي كما زعمت في الشرع بما وضعت لتفصيل طاقا في المنة وقوله على الحكم
بأنه لا قاله في التبيين إلى أن يخرج الانية الاصل الله تعالى أن لا نوى في الصلاة فله ولا يمتنع
لا تعقد الصلاة كالمواظبة على المنة فله عاين من جليلة **قوله** لا يلحق العلم بل العلم من
العزم على الفعل **قوله** في الصلاة حذر دعا ذكر فيجوز الفتوى عن صلاة عبد لو وجد ادعاء في صلاة
يصلى حال غيبه كمن يحرم من صلاة العدة لئلا يكون في الصوم والامتناع لا يكون في نية من كان طهارة
بقوله نية أي هو شرط الشيء وما طهارة العلم بغير العلم بكونه نية **قوله** والمعتبر أي ما كانت الإرادة
في الحكم في الشيء بغيره أي عدم القلب بكونه قد ثبت النية بالإرادة هي الحكم في الشيء لا يفتكر
فيكون على القلب لزمها إذا لم يكن القلب على حكم السنة فانه الإرادة طهارة العلم فله كان

الموتى

102

ولا يتوهم زد وفق صحة الصلاة حينئذ مع الاقتداء بالجمهور **قوله** تطلقا فوضا
او واجبة او مستحبة او نفلا او صلاة جنازة او شهاد **قوله** فلو انشأ اي فلو كان المعقب
بالمنية من حيث هو مما يتعلق بالاقوال بطلان على قولنا بطلان الاقوال والا يكون
مما يتعلق بالاقوال لا بطلان بالمنية لان الاقوال لا تنزله في غيرها فلو كان المعقب
او قعدا او كل مثل قال ان شئت الله لم يبطل فعله والمنية على القلب فلا يبطلها
المنية فقد ذكرنا عدة عامة تفصح حوايل الشرط وتقرير كلامه لو عرفت المنية
بالمنية هل يبطل ام لا فلو كان بمنية يتحقق بالاقوال يبطل بها وبالاقرار والمنية
ليست بمنية الاقوال فلا يبطل بالمنية **قوله** الا على قول محمد فعنده لا يدرك
الحجة الا باذراك ركعة مع الامة فلو احدى ركعة بعد ما نزع رأسه من ركوع الثانية
ينوي جمعة ويمنها ظهره فقد نوى الحجة ولم يؤدها وادعى الظاهر ولم يفته وهو
منه صلات في الصحيح عندنا انه بمنية جمعة حتى يصح اقتداه بالامة ولو نوى
سجدة السهو **قوله** على كل حال يحتاج ان ينوي عندا وكل ركعة كذا يحتاج الى
معرفة ما في تلك العبادة من الاركان والشروط لا ينزله شرط صحة النية العلم
بالمنوي ولا توجد حقيقة الا باذراكه وشروطه فلا يتم النية فيما لا يعرفه ولا
يكون الفعل كاملا الا بمعرفة حكماته فموجب ركعة ومنه ذلك لانه لا يستدرج
بالنية الا اذا كان عالما بما في الحج فانه طواف الا فاضلة لا بد فيه من نية الطواف
وان لم يشرط نية الركوع وعلى وجهين احدهما ان الطواف عبادة في ذاته
كما هو ركعة من ركعات الحج فباختيار ركعته يندرج في نية الحج فلا يشترط تعيين
كون طواف الركوع باختياره ركعة عبادة في نفسه بشرط قبض نية الطواف
حتى لو كان طالبا وباعثا كونه او هاربا لا يصح طوافه بحال الوقوف فانه ليس
بعبادة الا في ضمن الحج فيحصل في نية فصح وقوفه ولو كان ليس بهلا للنية عند
وعلى تقدير وقوفه المزدلف والركن والحائى والسبي ونحوها مما لم يكن عبادة
الا في ضمن الحج لا يحتاج الى النية ويندرج في ضمن نية الحج الوجه الثاني ان الوقوف
يؤدى في احرام الحج فيندرج في نية الحج وطواف الزيادة يكون بعد التحلل بالركن
وبذلك يخرج من الحج من وجه دون وجه لانه محال على شئ الى الشاء فيخرج الطواف
لاصل النية باختياره وقوفه بعد التحلل والخروج من حرمه ولا يحتاج الى تعيين كونه
ركنا لبقاء الاحرام منه وجه وعلى هذا ما يقع بعد التحلل الاول يحتاج الى اصل النية
لا الى التعيين ودون التحللين لا يحتاج الى نية هلكا كما يأتي **قوله** اخرج ولم يذكر
حكمه فلا يكون تحجرا على من اخطأه تعالى بل ربما يقال ان الاعمال بخواتمها الا ان
فلان اخلص بشرط صحة النية كما تقدم فلا يكون تركها بدونه **قوله** والزيادة
اي اذا كان في صلاة لا يكون مضيا وان كان في وصية يبطل ذلك الوصف ويبقى

اصلا **قوله** ولا يترك لان ترك العبادة اصل النقص ربا وهو فعل لا يحل تركه
بل عليه ان ياتي بالعبادة ويحيا به نفسه في الاخلص وترك الربا **قوله** سقوط
الوجوب اي فيسقط الوجوب عنه ويحكم القبول بالربا ولكن هذا يحتاج الى تقدم
في الخبر والتبيين ان اخلص بشرط صحة النية وفي المعنى على الخبر ان كونه كانه ما هو
باجب ياتي بما عليه بالخلص وترك الربا فيبقى اثره عاف على ترك اخلص لانه ما هو
به وشاركه ما هو به في بقاءه قال ابراهيم بن يوسف لو صلى ربا وقل اجره عليه
الوزر **قوله** الصلاة لارضاء المحض لا تقبل لانها لا تنفع الا اذا
قصدها القرية الى الله تعالى فاذا لم تنفع لم يحصل رضاء المحض **قوله** تقع نفلا
ولا تحصى على التراخي على الصحيح لا يرقى بكونها **قوله** فلا تكون بقدرها لغيرها
عينا وكذا في صلاة حقيقة واجبة كفاية وليست بصلاة مطلقة **قوله** ولو
مكتوبة اي والثانية لم يدخل وقتها بولائها الثانية والوقفة فيه كرها **قوله**
لو اضرها الترتيب كما ينبغي ان تنصرف منه لاولها مطلقا لانه سقوط الترتيب يبق
اوليته **قوله** لغا تعيين الفرض وبقا اصل الصلاة فتقع **قوله** لو اوقفت شيئا
اي ولو اوصى بترتيب **قوله** فعلمنا لان المقصود ان يفسل ركعتين قبل فرض
الصبح ولا يحذر دخول المسجى وقد حصل فيظهر انه لو نوى اكثر من ذلك كونه ركعة
واحدة وصلاة واحدة كما يجب كونه كذلك **قوله** فلا فله لانها صلاة مطلقة **قوله**
مغايرة ولو وصفا كما ينبغي ان لا يؤول الى الجماعة وعكسه **قوله** صحيح لوجود النية
التي هي شرط الصلوة بدونه على كونه فافق الصلاة **باب** **صفة**
الصلاة **قوله** بعرفة الحج اي كونه وعظيمة وهما لا ياتي في كونه يطلق ايضا على ما قام
بالوقوف وهو قرب الى الله تعالى فافق صفة زيارته اي انوفاق به وليس معناه
ان يوصف غيره به والمعنى الثاني هو المداينة لزمه صفة الصلاة كصفة الحج وهي قائمة
بها وليس معناه انها الصلوة وصفت بغيرها بشئ ولا يقال ان العرض لا يقدم به
بالعرض لانا نقول بل يقدم له اذا كان في وصفة ذاتها كما يقال هذا السواد لون عرض
سحق البقا علما نقول الافعال المشهورة لها حكم الجواهر فلذا توصف بالصفة
والفرد والجزء والاطلاق والفسخ والاقالة والانتقال والبقا واخره والكل
ثمانية **قوله** كيفية هو ان ياتي في قولهم من الاوصاف النفسية وهي الاجزاء العقلية لانه
الاجزاء العقلية هي الاركان والمركبات التي هي ذاتها في الحقيقة المشتملة على جوده
الاشياء هي صفة الصلاة لاصفة اجزائها او صفتها ولا جزئها فلا حاجة الى تقدير
مضاف **قوله** من غير انما الفرض شرعا ثم انه يكون خارجا عن ماهية وهو
الشرط او هو جزء ماهية وهو الركوع فمض الفرض عن شرط الصلاة وذكرها
في صفة الصلاة كالنقل الى خبره والانتقال الى ركوع وكذا وذكرها في باب



وكلما شرط لانها بالاركان **قوله** فاما حال الافتتاح لا ينعى الا في حالة القيام حتى لو كبرها عاظم فاما لا يصير شرط حال الافتتاح كما بعدة الاول والاركان
الامام ركعا في ظهره ثم انما كان في القيام اقرب يسبح والى الركوع اقرب لا يصح سجدة
فصل ما يترتب على الشيء في حكم ذلك الشيء في فصل الصلاة والسنن انما يأتي جامع عام لانها
قوله في غير صلاة الاما في الركعة لا في كل ركعة فانه مفهم ركعة **قوله** على التقدير
فالركعة في ركعة واحدة والى سنة ولا يلزمها تحريك السنة هو الصحيح لان الواجب حركة
بلفظ مخصوص فانما ينعقد لفظ الواجب بالحكم بوجوب غيره بالادلة وافقوا في معنى ان
يشترط في القيام في نيتها لها وقتا لا يخرجها وانما تفعلها لا يصح ولما ذكره **قوله**
فيجوز حاله في غير ركعة الاستدراك يظهر في بنا النقل على تحريك الركعة يجوز عندنا ثلاث
بالسنة على ما اعتدنا لكان بالركعة وحكاية شرح الامام عليه في حفظ فانه العالي في
بالركعة لا يجوز وتروى بالركعة على الفرض وعلى النقل جائز عند صدور كلامها بشرط
كالطهارة وعلى الظاهر من كلامه كائنه متى شرط ولا يجوز اذ وصله بنية صلاة اخرى
ايضا عاذا والنقل بحرية النقل لان كل صلاة واحدة حتى لا ينعقد الفعل الا في بعضها
على الصحيح فتوجب كل ركعة صلاة اى في بعض الاحكام انتهى **قوله** وانما الظاهر
انها من كونها شرط في بعض الركعة كما قالوا في اخرها لا يصح والعودة على الاستثناء فرض على
على تحريم فرض ركعة واحدة والنقل عليه اى عمدا لا سهوا بل هو القعود الا فيه من الفرض
حتى قبل الزيادة بالسجدة لا يكره لانها لم يكره في النقل لا يكونه صلاة واحدة
كما **قوله** على الظاهر شرط في كل ركعة من ركعة بالاركان **قوله** وانما الجواب لسؤال قد
وهو ان اذا كانت شرط فاما في الشرط فاجاب بانه لا تسلم بالاركان لو فرض
في حال القيام الذي هو ركعة **قوله** وفي قوله لا ينعى في حال وقوله ايم الامام الثاني
يشترط لها ما يشترط للصلاة ممنوع فاما لو فرض حالها في حالها عند فراغه
منها او مكث في العودة فانه عند فراغه من الركعة جعل يسجد او سجد في الركعة قبل الزوال
ثم حصل بعد فراغه من الركعة فاعلى القبلة فانه يسجد قبل ركعة فانه سجد وانما سجد فاما
يشترط فانه متصل من الركعة والاول لا يخرج من الصلاة الا انتهى حتى رجع الى الكلام فيه وكان
من كلامه ان على فرض تسديد بقا انما يشترط لها لا تسلم بالاركان **قوله**
فانما لا ينعى في وقتها في التبيين وينظر وجه الاولوية وقد تقدم عن الجرح ان يشترط في القيام
وكما في الشرح كما قد تقدم بقوله لا تسلم بالاركان وذكر بعد عبارة لا ينعى كائنه في ناخير
كلام لا ينعى في موضع تصديق لفقهاء بعبارة لا ينعى **قوله** لكن نقله على الجملة لا ينعى
انما لا يصح الامتناع حتى في الشرط وكما في الشرح فانه من لا ينعى في وقتها على القول
بشرطية لا يشترط لاركان الشرط فاما في حالها كانت مشبهة للركعة ولا يشترط
بها حقيقة فانه كائنه لا ينعى لا يشترط لاركان انما كان في الركعة لا في الركعة فانه على سبيل

النقل

[illegible]

ان قدر على الركوع انما كانت تحصى الشبهة بالاحكام التي كانت لا يتطوع بها
 وذكر الوصل في مكانه منقذ والمقدور على الصلاة قائما جازيا بصلته وحده قائما عندنا بالانجيل
 فرض وانما حجة السنة فيه قائم لكذلك في خلافه لا حجة فيها على انه يجب عنه فرض سجدة و
 قيل يصلح مع الامام قائما عندنا لانه عاجز اذراك ذكره في الحظ وصححوا احدى وقال
 لا في الفرض بقدر حاله عندنا لا قبل ولا بعده في جميع ما تقدم بالا جملة انتهى **قوله**
 لسقوطه فلا تخلف لم يخلف وجوب صلاة الامام ولا تخلف كثيرا لم يخلف مع فاته الفصل اولى
 جعله وليا عليه ناهيا عن فعله في حق جليل المقدس في تصرفه في الامام عليه محجرا حتى لا يجب
 سجدة الصلاة بغيره الا يرى ان تصرفه في الامام على من سجدت ولا في صحيحه واركاه في القعود
 الصادقة من الاولى صلته لانه لا بد من اتمام توحيد الجهر كنه صدرت من وليه وكانت
 خلفا عما كان حقها ان يصدر منه مكانه لا يغير منه غيره واعتبرت من الاولى فكذلك **قوله** بحيث
 انما انما في الصلاة على السجدة لا ياتي على الايدي يكونه بالحيثية المذكورة وفيه في حال القيام
 على امره انما في حال القعود والايام فقط هو كماله من حيث كماله السجدة وانما في الركوع جاز
 فيكفيه ان يقرأ في القعود وادرك حاله في الامام في السجدة **قوله** بجهرته عند عدم
 العذر وبه يكون لا اقتصار على الفاتح والتعريف حيث جاء على الوجه فلا وجه له عرف
 عدم صحته فلا مشية للرد على ما عرفت بجواز الاقتصار على الفاتح عند الامام بانه ذلك قول
 درجوا في لانه مرجع عنه **قوله** وقوله في الصلاة والامام في القعود في حق من ذكره القدر
 درجوا في فرضه في السجدة فانه السجدة ورفق اصابع رجليه عن الارض لا يجوز كذا ذكره المحدثي
 والبصيص ولو وضع احداهما في حاله في سجدة وكبره وذكر الامام الترتيب في الدين
 القديان سواء في عدم الفرضية وهو الاي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبدوءه وهو الحق
 انتهى **قوله** ووضع الخ اي واحدة من كل رجل وجب اخذ اخره قولنا في حق من ذكره الاقتصار
 على واحدة مكرره وانكره عند الاطلاق فتصرف في الفرضية وهي ترك الواجب ثم ذكره في
 اخره من وضع الاصلين في القدر القدر من وضع القديان والمرد وضع باطن **قوله**
 وكذا رده هو ثابت بالكتاب لان ما ثبت بالدر القطعي الجليل وانما في القطعي يستند الى الجليل
 وشيئة بالسنة على ما ذكره الاجماع الامة وحاصل حكمه او تفيد **قوله** تعبد وبعثه
 الدين له كما ذكره في الخبر **قوله** القعود والاشهاد في الصلاة ورسوله ابو
 الاصمعيدي في غير غيراته وحده اقل ما ينصرف اليه السجدة عند الاطلاق كما في شرح غيره
 كيف يكون ذكره في ذلك الخبر لا يوافق في انما سبب شذوذه الخروج منه وهو الاي است
 اليك ارجح بقوله والذي ارجح **قوله** وصح في المذبح فان في الظهر وفي المذبح الصلاة
 ليس كركن اصل واحد يقتضي في ان لا اتم الصلاة في غير طهيرة لو كان ذلك لوقفت
 الى اجتهاد علي كذا في المتن فانه في خلافه لا في طهيرة في المذبح والوجه في ذلك توقف على
 القعدة انتهى ويشكل ان لا يقتضي الصلاة الا على طهيرة لانه لا يتحقق فليظن ثم ما ع

الكتاب

اختلاف في قوله القعود الا في غير طهارة او كان مع انه لا بد منه اتفاقا بين قال بشر طهيرة فيقول له
 اودا ما جاء في الصلاة على طهارة لا بد منه في طهارة او كان مع انه لا بد منه اتفاقا بين قال بشر طهيرة فيقول له
 حاشا للدين **قوله** وفي السجدة انما في غير طهارة كيف ثبت الفرض بخبر الواحد قلت ليس بالشك
 به على وجهه انما في غير طهارة الصلاة فانه في طهارة ما فيها ما يجزى به كعبته الا قام بل هو ما كان
 واليه انما في غير طهارة في سجع الارض وفي الفرضية بالاجماع وفيه نظر عني وفيه في قوله الله
 تعالى وفي الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 اذا انما في غير طهارة في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 الحكم الذي في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 ما وقع في بعض العبادات لا يكون منكره في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 فينتهي الى كبره في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 فينتهي الى كبره في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 يكون ذلك وفاته في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 التعليل في قوله في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 من جوده في بعض النسخ ليس معناه فيكون مع تصحيح الافظ **قوله** انما في الصلاة على طهارة في السنة
 في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 فعله كذا في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 وهو السلام وفيه في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 انما في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 حمل من قوله في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 الامام بالصلوة في هذه السجدة في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 الصلاة واخرها في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 وفي قوله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 والعلا في غيرهما وفي بعض النسخ في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 يكون في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 مناقاة الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 الفد **قوله** وانما في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 انما في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 والحق في الصلاة على طهارة في السنة والفرضية في الصلاة على طهارة في السنة في حديث الاجماع
 والوجه فلا بد من القديان ويتفرع عليه جعل فاته صلاة في يوم واشبهت اي صلاة فانه

بصلوة يوم صبي يخرج مما عليه رجليه برفق ان صلاة الخمس فرض على العباد الا ان كان
بصلوة في وقتها لا يجوز عليه قضاءها لانها من الفروض وكذا اذا علم ان وقتها فرضية و
مهلها لا يعلم الفرضية من السنة فانه نوى الفرضية في الكل جاز وان كان لا يعلم ان بعضه فرضية
وبعضه سنة فصلت مع الامام ونوى صلاة الامام جازت بان كان يعلم الفرضية من السنة
ممكن لا يعلم بان الصلاة في الفرضية في وقتها جازت صلاة ايضا انتهى فتقدم هذا ثم مراده
بغيره الفروض فعيده لا تعين ما فيه فرض وغيره ونزل الفرض الواجب **قوله** وترتيب القيام
على الركوع اي تقديمه عليه وكذا تقديم القراءة حتى لو قرأ الجركوع لتحقيق القراءة بالقراءة
وارتفع الركوع لان محله بعد القيام والقراءة وكذا تقديم الركوع على صل السجود فلا
يصح سجوده قبل الركوع اما ذكره في محله فوجب كما ياتي في حق الاقضية على سجدة واحدة
وقام الى الثانية جميعا وكان تارك الركوع جاز في محله في الركوع على القيام الثانية
قوله والفقهاء اذ اجزع على غير ما يغير من تأخيرها عن سائر الركعات حتى لو لم تذكر
بعد سجدة صليتها او تلاوته فانه لا يارفع في وقتها ولا يخلص به فتم الماركان فعليه
اعادته فلو لم يجد بطلت صلاته **قوله** وقام الصلاة فيركع عليه فمطلعه فليز ما لا يتم الفرض
الا انه في وقتها فرض **قوله** والانتقال الى ان الفرض الذي بعده فمركب او غير ذلك في فرض
الانباتية به حتى ينشغل مما قبله عدم امكنه الانباتية بالعلمين فواجب واحد الانتقال الى الانتقال من
الاول فرض لا يرد ما لا يتوصل الى الفرض الا انه في وقتها فرض والفرق في طلاق الانتقال وكونه فورا
بدون اذخا لا يجزي بينهما واجب **قوله** وقامتة اي حتى لو ركع قبل قراءة الامام قدر
الفرض وورق في الركوع او السجود قبل ان يركع او يسجد امامه او قام لم يسبق قبله ان يتقدم
امامه قدر الشبهة لا يعتد به **قوله** في رايه يصح ارجاع الخيم الى الامام او الى الامام على
قوله يصح من **قوله** وعدم تقدمه اي العقب فصح لو كان او ما ذكره من شرطه انه
لا يتقدم اكثر من الامام كما ياتي **قوله** وعدم مخالفة اي خالفه في غير ما عليه بالحق
وقت الاقضية وانما لو لم يعلم الا بعد تمام الصلاة صح صلاة كما يقع مع الاحتياط في جوف
الكعبة والطارق احتيا على تقدمه ولا يشك كما هو عاينهم في الاطلاق اعمى وعلى التقيد
في محله فالخبر وقصد من تركه انه لا يرد على علمهم الا انه راعاهم عليه بالركب واليعلم انه
يخصم الا بكثرة الرجعة وينبغي عوارثهم والخذل عن الاستدخ **قوله** بشرطها كما يجب
فصلها الى اذاعة وفرضها والذوات **قوله** شروطه مبتدأ الموعود الا انه لا بد له من ثبوتها
والجور بعدد ويجوز تعليقها بها وبهذه وجبت **قوله** تعليقها وكذا في ثبوتها وانما
او اكملها وبها يتكلم مع غيره والفعل مبنى المفعول وبهذه حال فاما ذكره في الصاق في
بعضه او في وقتها فانها لو لم يثبت شرط **قوله** جدى الوجه جاز ان يكون وقتها واجب **قوله**
وحوال الوقت مبتدأ وانما عليه ان لا يشترط كما مر شرط الصلاة وتقدم تكلم عليه
قوله والقيام بالحركه وهو ما لو لم يرد لا يبال ركبتيه وهو تقديره بالقاء ورايا انما يجب

وكونه

وكونه فانه يكلف ما في نفسه ومعه في حق من يعمل ما في نفسه وينظر في الشرط في من يعمل في محله
او ركبا **قوله** ونسبة اتباع الامام انما هو ان شرط لصحة الاخذ لا يلزم لصحة الخبر في غير
وكانه اذ انما المقدرى الشرط في صحة اقتضائه ان يبنى الاخذ عند الشروع في الخبرية
قوله ونظيره انما هو حقيقة ذكر الامام في التكبير او بالنطق ثم يركب النطق بتسليم
اكرؤف ام سماعه ففرضه في خلاف معلوم والمخرج الثاني **قوله** وتعيين فرضه تقدم
انه لو نوى الاخذ بالامام او الشروع في صلاة الامام اي مع نيته الاخذ ولم يعلم ان الصلاة
صح في الاصل وانما يعلم بان يحل نفسه في الصلاة الامام على تقدم قوله ونسبة اتباع
الامام يبنى من قوله وتعيين فرضه انما كان في قدمه في التكبير او في ما ذكره وانما يجب اليه
اذا صلى منفردا **قوله** بجملة اخرى اي لا بد منه جملة من ذكره في التسليم وسند اليه هذا
تسليم الشروع باجماعه وانما يكون خالصا اي غير مشوب بما جازت فيه من التكبير في كل حين
طلب حاجته فليكن خالصا ولا يجوز لتيسير رعايا الجماعة ان لا يكتمل اوجده ولا يجوز
وجده كما ذكره هو في حاله ولا يشره في كل تكبير رعايا كل اسم وبعضهم فرق انتهى مطعنا
وخطا في قوله فليكن خالصا قبل ما ذكره الامام من غير مشوب هذا راية عن الشافعي في ظاهر
الدواية ان لا بد من تكبيره في التكبير الذي هو معنى التكبير حكم على العظم انتهى **قوله**
وبسبب اي وخالفه من جملة فليكن الاقضية بالانباتية بالاسم فانه الاول لا يستحق
مشوية بما جازت **قوله** عارضا فليكن بناء على ما بين رده من شرطه كونه لا يقتض
بالهيئة وما في ذلك من رعايا الامام من رعايا الامام كجواز الاخذ في غير الفرضية
وانه قدر على الهيئة **قوله** عارضا ومعه الف اي كيف الذي يبنى الامام الثانية فليذكره لا يصير
ش رعايا لو ترك الاخذ في كل صلاة **قوله** عزاء اي عزاء الجماعة او عزاء الكبر لا
معناه الاستغفار عن كبرياء الله والاستغفار بغيره من غير الاستغفار ففقد كبره فليكون ذكر
قوله وبما لا حيلة يكونه جبره وحصوله وقيل بمدد رايه اسم الشيطان **قوله**
فصل كلامه بانه لا يحصل الموشوكونه ما بين ايها الفصل البابين سواء كان قولا او فعلا بين
النسبة والخبرية بسبب الخبرية لا تقتل على النسبة وقد تقدم **قوله** وعن سبق ما يشترط
خاص الخبرية على الفصل المبين وعن سبق التكبيرية خلافا كما في كما تقدم ولكن كما يشترط
انه لا يسبق الامام بالخبرية فلو فرضه فليكن **قوله** ونشكروني لانها اولى بذكر
ركبت على كل صلاة ومضى سنن الله تعالى لبعده ثم ينقل من العمل وانما يرجع القبول
عطفت لازم على مدد او عطفت نفسه **قوله** لخبرها اي غير الخبرية وهو ما في الصلاة كما كانت
بقوله المصلين فليكن على كل من غير الخبرية والامام من نفسه **قوله** فيمكن ان لا تقدم
من شرط القيام بقدر فرض القراءة فتقدم مقتضاه راية اي في ركعتين منه كما قاله في الخبر
غيره في فرض القراءة انما تقرأ في الاولى وانما الثانية والثالثة او الثانية والثالثة
او الرابعة والثالثة والرابعة وانما كان التكبير في الاولى وليكن وجب كما ياتي فانما خبر من حيث

الوقت

[illegible]

في البيات الا يرى انه اذا حركت به بالقراءة والسجدة كان صحيحا معناه كذا في الحديث
 انتهى ويلزم من كونه صحيحا معتبرا لزومه غايته في الشروع والقراءة اوله بلزوم كونه معتبرا
 مع انه قد مر بنا ترجيح عدم لزومه في الحرمة وفي كتاب الحج عند لزوم القراءة **قوله**
 ينبغي ان يكون صحيحا لانه لو كان صحيحا بالقيام اي او قام مقامه **قوله** وعدم تقديمه برمان
 الصلاة فصح منه ثبوت رتبته وهو الافضل ومن تقدمه بشرط ما تقدم من اركان كانت مقام الحرمة
 وجب ومما لا ياركانه ومنع تشكيلها بالشيء الى الصلاة المتقدمة لعلنية وكذا ما كان
 مالا يتبع صحة البناء حتى الوصفه فانه لا يكون فاعلمنا ان ثبوتها في اركانها مقام الحرمة من
 حتى الامم وان فرض لم يفتقر ذلك الفاضل في حقها بين البنية والصلاة فقد تقدم ان ذلك
 لم يوجب الصلاة في بنية ولو قبل دخول الوقت فتوضأ وان لم يسجد فوجدت بصلواتها فافهم
 وقد عرفت عند ثبوت البنية ان ثبوتها في عالم بوجدتها وبان الصلاة ما منع البناء
 ولا يفتقر هذا بين الحرمة والصلاة فينبغي ان يكون كذلك لا يفتقر بين بنية ثابت على الحرمة
 وبان الصلاة تامل **قوله** في السجدة لانه لما ذكره في الحديث ثبوت رده الى الخلية القلب
 مما سوى السجدة في قوله تعالى فانما كان الله بكم ليظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 يفر السجدة للحيث يتبين ان ثبوتها في عالمها كذا في قوله تعالى فانما كان الله بكم ليظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 من ان يظفر في بنية البنية التي هي في عالمها كذا في قوله تعالى فانما كان الله بكم ليظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 الدنيا فكانت بنية البنية في الدنيا والاخرة فقلنا حتى يصح ان يكون محلا لذكر السجدة في سجدة
 الذي هو في الحرمة المعينة بالخلق بالسجدة فاعلمنا ان ثبوتها في عالمها كذا في قوله تعالى فانما كان الله بكم ليظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 وشفق القلب بذكره ورفق الدين بذكره في الخلية والخلق بالسجدة في ردة الخلية والخلق
 معتد على الخلية ورفق الدين بذكره في ردة الخلية والخلق بالسجدة في ردة الخلية والخلق
 عند ردة الخلية وهذا قد خلت فانما الخلية بالدين والخلق بالسجدة في ردة الخلية والخلق
 معا فاختير المفسر ردة مسارة للذكر وشم قوله ثبوت وهو ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 اختاره ووجه ان يظفر في قوله تعالى فانما كان الله بكم ليظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 بشفق ردة الدين لا علمه بالشروع ورفق من خلف الامم ليس هو من خلفه فكانت الحاجة
 الى ردة الحرمة واعتداهم **قوله** حاشا اليه ان يظفر في بين الروايات انه رواه المكيان
 ورواها في زانها بالدين ورواها في زانها بالدين ورواها في زانها بالدين ورواها في زانها بالدين
 الا في زانها بالدين **قوله** هو المداوي يعني في قوله الكثرة في زانها بالدين ورواها في زانها بالدين
 او في زانها بالدين في زانها بالدين في زانها بالدين في زانها بالدين في زانها بالدين في زانها بالدين
 امكن ان يكونها ليس بعبارة ورواها في زانها بالدين في زانها بالدين في زانها بالدين في زانها بالدين
 ولا فرق بين الحرمة والامة على الروايتين بخلاف في هذه المسئلة ونفكر في انهم
 السراج انما كان كقول في الرفع وكذا في رفع الدين على الصدر والاختصاص في الرفع
 والسجود والنزول في العتق انتهى مع تغيير **قوله** مع راحة الجرح من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر

اختصاصه بالسجدة وترك الواجب كونه تحريرا وعلى القول بكونه علقا الكبير كونه كونه
 تميزا به وعلى ترك الواجب قولنا لا يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 في جميع اركان الصلاة كالسجدة والتهنيد والمقعد وتوسيع الركوع والسجود والصلاة على
 السجدة عليه وسلم وانما استفتى **قوله** او ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 لو كان بغير العربية عما لا يهاجها كقولنا انما يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 اذ كان الصلاة وقولنا يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 لا اذ كان الصلاة فلو كان بغير العربية جازاها على ما يحصل المقصود وكذا البنية في الحج والاعمال
 انتهى **قوله** او ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 الحج والاعمال والبنية عند الحج كما يجوز كما سأل في انتهى والاعمال بنية عند لفظة
 ابن راوي في النهي للغة والقعود بخلاف **قوله** في القراءة ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 بعد الامم وان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 الا ان كان رافعا وبان النفل اوسع والا ان كان رافعا على جوازها بغير العربية ابتداء و
 بقا ما كانت خارج الصلاة قال في النهي او يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 كالبنية والاعمال والبنية والامة والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد
 بالقرينة حيث كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج
 هذا ان كان **قوله** فقد ثبت ان قال ابو في شرح المصنف انما ذكره وقرا بالفارسية
 عا جازا على العربية بان كان لا يجيب العربية بشرط ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 قال في النهي والاعمال والبنية والامة والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد
 كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج
 على العربية وهو قول ابو حنيفة والا انما الكبير هو العظيم وهو جازل بل هو كذا في قوله
 كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج
 والاعمال والبنية والامة والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد
 بالقرينة حيث كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج
 الا ان كان **قوله** فقد ثبت ان قال ابو في شرح المصنف انما ذكره وقرا بالفارسية
 عا جازا على العربية بان كان لا يجيب العربية بشرط ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر فاستجاب له ما دعا من ان يظفر
 قال في النهي والاعمال والبنية والامة والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد
 كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج
 على العربية وهو قول ابو حنيفة والا انما الكبير هو العظيم وهو جازل بل هو كذا في قوله
 كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج
 والاعمال والبنية والامة والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد والتهنيد
 بالقرينة حيث كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج انتهى في قوله كذا في المعراج

التجربة وازا قصد المنفعة وغيرها
منفعة الكرامة

علی

عليه الصلاة والسلام وكونه الصلاة في هذه الحالة تحريرا على ما فصلنا من الوجوب ولا يلزم على قولنا ان الصلاة في وقوع التشهد الثاني واجبة ولا يفيها ما مر من انه الوجوب الاول بعدة وبرر ولا يرد انك من حجة التشهد عندنا في الصلاة ولم ير من عندنا على ذلك مجردا وانما قلنا ان مقتضى فرضنا ان التشهد وكذا الاشكال صحيح في العقود الا حينئذ يقول بوجوبها فيه فلو فرضنا ان ما بعد الصلاة في العقود الا حينئذ يكون انما الوجوب بانكاره لا نفيه وانما في حجة منسبة اليه من الوجوب **قوله** يعني الا ذكره بر عدينا وذكره في العقود وهو شرط الوجوب على المذكور عندنا ولصدق على الاكثر ان ذكره عنه وهو صحيح ما ان ينظر الى قول الطحاوي في التاج كما ذكره في المعلوم انما الوجوب حجة عندنا في الاكثر كما ذكره وانما نظرنا الى الحديث فذكرت عنه وهو حقا في علي الذكر والذكر كما ذكره في الاكثر انما الوجوب انما هو في التشهد عندنا وهو انما كان في الذكر **قوله** يعني انما قال الله تعالى ولا تجعل صلواتك ولا تحافت بها ولا تنزع ذلك سبيلا روي عن ابى بكر رضي الله عنه كان يخاف ويقول انما هي ربة وقد علم حاجتي وعرض رضى الله عنه كان يخبر ويقول ان طرد الشيطان واقطع الانسان فلما نزلت الى الرسول صلى الله عليه وسلم ابى بكر يرفق فليدا وعمر بن الخطاب فليدا وقيل بصلواته بعبادته وهب قوم الا انما سؤفة يقول تعالى ادعوا اليكم نشره اخذت في الاصل **قوله** فقيد المامورا يقول بن ابي عمير قال انما الذي يجعل الصلاة في اول اخره في طه فانما لا يكون الا لا مقبولة وبرحي قول ما تخلفنا في الصلاة وما روي عدم تسليم انما لا يكون الا مقبولة فانه قال في تلك التوحيد فثقت منه وهو يشبه الا انما قد تقبل وهو اقرب من الصلاة فاصلا فلا تكون مقبولة بالاول وربما يقال ان مجموع الصلاة مخففة للتوحيد وبالله تعالى التوحيد افضل فمقبولة في وجهه في المقبول ما لا يوجد في المقبول على انه المقبول بلطريق علوقه وربما يدعى شيئا فاعلم عليه وهو الذي حتى في الحديث وقد روي فيقول الراعي انما المايوب وهو الذي انما في الصلاة لا يكون الا مقبولة لا في معنى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم طلب انما عليه وانما الله عليه لا ينقطع وانما في كل ان في ذكره في شغل الصلابة وفي غيره فيصدق على الصلاة انما قلنا لا تنزع المصلي سائل الله اعلم **قوله** من حيث قال انه يروي عن ابي بكر عدينا انما لفظ العزيمة لشيء على ما بين في جمل الله تعالى انما هي والظاهر من تقديرها ما اذا كان قادرا على العزيمة اما العاجز فلا يكتفي بالتسليم والادعاء وانما كان تجزأ القول في معنى العزيمة عندنا العجز فالادعاء بالادعاء ولم يقبده انما في حلاله على كل الجهاد في فعل الراعي بالعزيمة **قوله** العافية اي محمد اذا اراد الصلاة في حلاله لا يلزم النفس في امور الدين والادعاء لا يترتب في قول العفة في الراعي انما في الله تعالى فانه من اهل البيت الذي يدعيه روي عن العافية وشيخنا في قوله اللهم اعطني الحق كما يحبها الله تعالى في قوله وفيما هو من حق في الله فان

[illegible]

الأورد

[illegible]

مكتبة جامعة القاهرة
القاهرة - مصر

القسم الثاني

على راحة الخرج فيما اذا زاد وعلى الانسحاب بقول المذاهب في وجه الراحة اما في السجدة
انما لا تخلو عن ركاب محرم وهو قيام الامام وسط الصلوة وسيلته الشراعية وطريقه
الصلوة عليه وسلم على القيام امام الصلوة والقعود خلفه والمواظبة على الركوع والجلوس
كره قيام واحد هذا الامام اما الصفوف بلا ضرورة وفي المصداق هذا النبي صلى
الله عليه وسلم في وضعية كانه لا يذوق في الصفوف بل لا يخلو الا في صريح في ترك
التقدم الامام الرجال محرم وكذا صريح الشراعية وسماه في الكافي مكرها وهو انما هي
الراحة تحريم لا يقتضي المواظبة على التقدم منه صلى الله عليه وسلم بل ترك الركوع
فلهذا كراهية التحريم فاسم المحرم مجازا انتهى فقوله صلى الله عليه وسلم والى حذر عن ترك
مقام الامام سنة فكانت رتبة وعادة السنة اول فية تامل لما علم انه ترك مقام الامام اذا
لم يكن فرضا كما يفهم من الهذلية فهو واجب كما مر في الفقه والاصح حكمه كراهية في
قوله سنة على الطريقة التي تترك للفرق والواجب له تركه لا يباحه **قوله** وغير صفوف
الرجال كما ورد في السنة وفيه الرحمة تنزل اوله على الامام ثم على من يليه ولما حال الصف
الاول من المبرورين الى الصلوة ويقدر الماددة يعظم الاجر **قوله** في غير جازة
فانما افضل صفوفهم ارفعها لانهم شفعاء وفيها خيرة نواضع لله تعالى فهو احرى بقبول
شفاعتهم ولا المطلوب في رتبة بعد الصفوف فلو فضل الاول لاشفعوا على الثاني
عند قوله عدد صفوفهم **قوله** ثم ثم ثم الصف الثاني افضل من الثالث وفيه جازة
فيما يلي الاخر افضل مما تقدمه **قوله** على رفق المحيطة هذه المراتب ما يكون في صفها
كما يوجد في بعض المساجد ومنه صل الكبريين ووجه الراحة فيها لا نفراد عن الجماعة بغير
عذر حتى لو لم يكن بغيره لا يكون ولذا اشبهت به بقية في صف خلف صف فيه فرجة
قوله صفوفهم بوزن ثلث فغاية الذي هو من اسباب يولي له شرط فضيلة الجماعة
عندهم ان تؤدى الى طاعة الجماعة وعندنا متى تحققت الجماعة نال التعظيم والرياسة
الراحة او الكرامة كما لو صلوا في صفين منصفين **قوله** لفرق الثاني انما في الصفوف
تختلج الرقاب كما بسط في الجهر وهو تضعيف لما نقله المصنف ووجه ما نقله المصنف
فيه عدم الف وكذا في سلمة من حيث في الصف فثابت انه لا فرق بينهم **قوله** على هذه
قائمة الجهر على كل حال متوفا وشروحا تقدم الرجال على النساء مطلقا سواء كانا اجلا
او عبيدا فالصبي المحرم لا يكره في الصفوف خلفا قريبا بالغ العاقبة فيكون
السابق نعم تقدم الصبي المحرم على الصبي العبد والصبي المحرم على الصبي الامة لا يكره في
من غير ما روي انتهى **قوله** فلو واحد دخل في الصف وخلفه ولم يركع حركا اذا
صلى معه رجل وصلى وان كان في الصف خلفه قوله والافضل خلفه وفي حديث النبي صلى
الله عليه وسلم بين الرجل والصبي ويكونا خلفا فانه قال فصفقت انا واليتم وادوه واليتم
ورأيتا في بعض الصبي الواحد لا يكون منصفين في صف الرجال بل يدخل في صفهم انتهى

ويدل

ويدل عليه ايضا حديث ابن عباس رضي الله عنهما حيث جعل صلى الله عليه وسلم على يمينه
وكان صبيما والستة لاني اول من حيث انما احتمال ان يكون اسنح صبي ورجل
في ذاتنا ادخال الصبيان في صفوف الرجال لا في الموضعين اذا اجتمع صبيان فأكثر
ببطلان صلاة بعضهم بعضا بل ولزمنا بتعدي المصنف الى ادخال صلاة الرجال **قوله**
ثم احتجنا في لا يجوز محاذاتهم للرجال لاحتمال انهم يركعون ولا النساء لاحتمال زكواتهم
ولا بعضهم لبعض لاحتمال ان يكونوا في ركعة ذكر او ان في ذاتها يكونون كل واحدة منهم
خالصة للرجال لا محاذاة لاحتمال زكوة احداهما وانقصة الاخرى كما في الاماكن
سببا في اشتراطه لا يكون من حادثة الملائكة مكلف فعلى هذا لو كانا صبيين لا حاجة
الى الفصل بينهما بخلاف ما لو كانت صبيته وبالله احتمال ان يكونا ابنة وذكرنا في الصغير
ان في محاذاة المشقة صفة الصلاة المكمل فيجب الى الفصل بينهما ومقتضى ان
ان يفتي في كل ما لا يلزم منه الامام امامتها **قوله** لا يمكنه ان يفتي في كل ما لا يلزم منه
الافتقار كما لا يلزم من **قوله** بالانفراد لا يجوز قيام صفين في وقت واحد امام صف آخر
لا احتمال لكونه المتقدمين وزكوة الملائكة في ذاتهم في جهن الا صفا واحدا
فمن عجز عن الجرائم العبد يتقدم على الصبيان والارواح فتكون الصفوف الرجال بالانفراد
الارواح ثم الملائكة الارواح ثم الصبيان كذلك وانما في صف واحد من النساء بالانفراد
الارواح ثم غير الملائكة كذلك فالتالي تسعة صفوف واذا دخل الصغار مع
الكبار وكانوا من جنسهم **قوله** وخصة هؤلاء في صفين في وقت واحد امام صف آخر
الملائكة عن كل الرجل وعقبه فلا محاذاة ونقل في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا صلت
في جماعة من روعها اذا كانت قدما خلف قدم الزوج الا ان طوعية يقع راسها في السجدة
فيلزم راسه الامام جازت صلاتها لغير العدة لا تقدم وهذه او الازلي بقوله
والعقب في المحاذاة السابق والكتب على الصحيح فلا بد عليه ما لو كان احدهما على الركعة
او على القامة وان خر على الارض حتى جازى عضوا من اعضائه عضوا منها فانه تقدم
صلاة الموجود المحاذات بالسابق والتقدم بناء على انهما عضوا واحدا وقال بعضهم بالتقدم
بفقط بناء على انهما عضوين وصح الازلي الاول فانما المراءاة بالانفراد بالسابق والكتب
ان يكونا على سمت واحد وجعل من ان يركعت ساقا وكعبه لعضو من اعضائه او ساقا
وكعبه لعضو من اعضائه ولا يضر في ذلك من اعضائه اذا كانت طوعية
وانما تقدمت برأسه عليه في حال الركوع والسجود ولا بد انما تقدم صلاة من خلفه لانه
من خلفه انما تقدم صلاة من كان محاذيا له كما في الشراعية والاصح في **قوله**
كسبة التسعة الاخرى وهذا معنى قولنا من خلفه وخلفه في الصلاة في صفين الازلي
وجوه ان لا يجب بالركعة وانما لا يركع في كل ركعة بل في ركعة واحدة في كل ركعة
في الصلاة التامة التي انتهى بها الشراعية في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

في ثلث السبع والثمان فثبت التسعة كونه واجبة للشارع ولو جازية وسئل عن وجه اشتراط
 كونها مشتملة على ثلث الصلاة فثبت ان المقام لا الشبهة **قوله** او ما حيا لانها قد كانت
 مشتملة على جميع الصلاة ذلك فرض المقام لا المشبهة بيقين وفي السماع ذلك مشتمل
 لا خلاف طبع الناس فربما يوجد في بعضها وان كان غير يرى انها غير مشتملة على الصلاة
 لا يقول بالثالث **قوله** او فرضه عطف على حمل اسم لا وهذا مخصوص بمن قامت بحذاء
 ولا ينافي فيمن قامت امامه ولا ينافي في الجهر وقيل على ما اذا كان خلفه من غير جهة محاذيا لها بحيث
 كما قيل في الجهر وغيره فثبت ان الجهر على ما اذا كان خلفه من غير جهة محاذيا لها بحيث
 لا يكون فيها وبينه قد قامت الركن وانما قال في السماع والوقاوت وسط الصف اذ
 صلاة واحد عن جنبها وواحد عن يسارها وواحد خلفها بخلافها فقد شرط ان يكون
 في خلفها محاذيا لها لا حاذيا عما اذا كان بينها وبينه جهة انتهى فقد جعل المحاذاة على الصلاة
 بما لا ينافي حراة غير شرط بل المعنى المحاذاة المسماة التي ترى انهم جعلوها محاذية
 عن يمينه ويساره مع وجود الفرجة وجعلوا الفرجة مانعة فلا ينفذ ويؤيد عليه قول
 في السماع لوقاوت وسط الصف انما كانت صلاة في خلفها في الصف الثاني ولم
 يكن ملاصقا لها وكذا ما نفكه في المحيط عن الجرحاني لو كبرت في الصف الاول وركعت في
 الثاني ولو كبرت في الثالث فثبت من غير جنبها ويسارها وخلفها في كل صف من الصفين
 وبين الصف الثاني في الفرجة ولا يوجب حذاء لانه لو كان الفرجة معتبرة فيمن خلفها فيكون حذاء
 لا يقتضي فذات الفرجة انما تقتضي من يسارها ويمينها اما انما يوجب حذاء في حذاء
 مطلقا لما لو انه لا ينفذ في الصف الثاني لان في حذاء صلاة في الصف الذي
 يليها يجعل حذاء بينه وبين من ورائه كما مر في فتح القدير وبطلان الحاذيات هي
 المسماة لا تجعل من في الصف الثالث محاذيا لها ولم ينفذ صلاته لوجود الحاذية
 وبينها وهو فرضت صلاته في الصف الذي يليها ولو تقدمت على الامام لفسد صلاة الامام
 والعزم ولكن تقدم صلاتها بجراي لتقدمها على الامام فقد فدت شرط تحت هذا **قوله**
 في الصحيح وهو انما على قولها انه لا يطل الاصل بطلان الوصف فاذ لم يصح صلاتها ظهر جرح
 نقلا فهي تحت فرض صلاتها في الصف وانما زاد عليها الامام بوصف الفرجة فعلا لم ينفذ
 يعني صورة باعتبار رتبته وشارب الصحيح الى قولهم انما اذا بطل اصلها بطل وصفها
 بفساد صلاة فحازته على قوله لانما ليست مصلية وقد جعل في الجرح في المذهب
 فانه يصح نقلا في الالاعراض على ما وقع في الخ من قوله انه يرفع على يده جهرا الصلاة
 عند ذل الاقراء وكان سبقه قد فادى اقتداء لم يفسد وانما غلبت الفرجية
 وجبت صلاتها مع صلاته من صلاة الامام بحيث ثبت فيكون الفرجة لا لئلا الامام
 بقت في مطلق الصلاة وهي انقل وصلاة الامام صلاة بزيادة في الفرجة فقد اعتبرت صلاتها
 مع صلاة الامام مع زيادة في صلاة الامام وهو لا يمنع الاتحاد كما هو في قضاء المستعمل

بالفرض

بالفرض وهذا يقع على عدم فداها من الصف والوصف وهو قول ابو حنيفة وابو يوسف
 ومحمد يقول اذا خد الصف فداها من الصف فلا يبقى مصلية فلا يفسد صلاة من حازته فالحاكم به
 الحاكم في كافيته من المرأة اذا نوت الصف على الظاهر لم يفسد صلاتها ولو لم يفسد
 على الامام صلاته هو انما على قول محمد خاصة وهو الذي صح صاحب المحيط كما ذكره المصنف
 قوله وانما خد الاقراء لا يفسد شروعه في صلاة نفسه وما ذكره بعد فداها على قولها ما
 هو المعتمد في المذهب ولكن في قوله وان لم يفسد الفرجة مصلية اذ قد علمت انما حازته
 اصل الصلاة **قوله** مطلقا وهي ما عهدت من جات لارت بسجادة وتعالى وهي ذات الركوع
 والسجود والاباء وللغدير **قوله** وانما سبق بعضها وليس شرط ان يكون في
 الفرجة تحصيل الركعة الاولى مع الامام **قوله** واذا لم يلزم من الاشتراك في الاداء
 الاشتراك في الفرجة كما كان فيمن عنه كلهم قصد والتصرع بسبب التبعيد بل يصح فانه ما
 ذكره في الفرجة ببعضه عن بعض وحقيقة الاشتراك في الاداء انما يكونا متباعدين لا اداء
 اتفاق الصلاة مع كونها مقتضى بين امام واحد وهو جرحوا الله ابناء المذكور ان يفسد
 ويشمل انما يكونا مؤديين كما لو ركبوا للصلاة بعد سبق بحيث او عارضا فانهما
 مشتركين في الفرجة متباعدين لانها غير متباعد لانما انما في كل من خلفها في
 اصلاح الاداء ولم يلزم من وجود النص وجود الفرجة فذا لو قصر على الاشتراك في الاداء
 بخصوص الامم او كانت الاداء مع الابطاح كما مر وبطلانها ما يقرب من تباعد في الاداء
 وتاثيره فيكون متباعد مطلقا مع انها تقتضي في كل صلاة ولو عدا او تروا او خاض
 فلهذا لا فرق بين الاداء والقضاء **قوله** ولو كان انما حقق خلف الامام حذاء
 فلو حازته لكانت في حال الاداء اذ ثبت صلاته ولو بعد فراغ الامام بخلاف ما لو حازته
 فانه بين الالوضوء او عاينين لعدم وجود الاداء **قوله** بخلاف المسبوق لعدم
 اشتراك الاداء وانما اشتراك في مسبقه لا في مسبقه فخر في مقتضى الاختلاف ليس في مسبقه
 الحاذية كما كان في فداها المسبوق والاق **قوله** والمحاذاة في الطريق اي اذا
 سبقوا بحيث قد صلا الصنف فحازته من اصحاب او ابيان لا يفسد على الصحيح كما يثبت بين
 لانه وان جرحوا لاشراك تحريمه لم يوجد اداء كما **قوله** وانما تحت جهة ابو حنيفة
 اذا كانت المسماة وهي متباعدة في فداها يصح كما مر **قوله** لو كانت الفرجة
 ذلك فرض المقام ان كان الواجب عليها في بقيا خلفه وغير المكافاة فرض عليه فلا يتحقق
 منه ذلك والاراد بالصبي المجبر اذا كفر والمجبر لا يتصور منها الحاذية فلا يتحقق الفرجة
 في حقه في اراد الصبي المجبر انما كفر والمجبر لا يتصور منها الحاذية فلا يتحقق الفرجة
 صلاة كذا في الفرجة كذا وجهها انما لم يفسد صلاتها لعدم صحتها فداها بالصبي لم يفسد صلاته
 لغيره بشرط وهو محاذيا لها مصلية وكما مر في اعم منه وقيل بتعديله **قوله** وقت شروعه
 فانه لا يفسد بشرط نية الامام وقت الشروع لا بعد ولا يفسد حذاءها عند النية في رواية



بعد

[illegible]

لانها به على وجه خاص فصحة الصلاة مع العقب تامل **قوله** كحما لا يرحل الجوز وال
 قبح وجود مانع من البناء والمسبوق لم يرفع في صلاة بعد سجدة فما بعدها وبقيت
 تراوحات على المشي فاما المقعد في صلاة لا يسجد في الصلاة فوضع في صلاة ثانية
قوله فرغفت المتابعة لانه الصلابة ركن في ركاز الصلاة والسلامية في صلاة
 فاذت حكم والمراو بالمتابعة رفض ما قام اليه وموافقة الامام في السجود وانما
 قلنا ذلك لان المتابعة قد تكون مع الموافقة وقد تكون بابتعاد عن الامام فان الركعة
 الثانية تكون قضاء على الاولى والمتابعة صادقة على ذلك فانه في واقع غيره انما
 تأخر عن سجدتها لانه لا يمكن اتصال وقتها والمسبوق بعد فراغ امامه في ركعتين
 الصلاة فقامت عليه الصلابة او السلامية وبقيت عليه الركعة الاخيرة لانها في نقص
 بها خلا غير اداءه قبل موافقة الامام فاما في الركعة بعد بعضها **قوله** مطلقا اي
 تأبدا ولا لانها تأبدا بعد عاد الى الاقتداء بعد تأكل الاقتداء لم يتابعه فقد ترك المتابعة
 من فرض وفارقه قبل محل المتابعة فهو انفراد في محل المتابعة وكل ذلك في **قوله**
 ان تابع لعوده الى الاقتداء وبعد تأكل الاقتداء **قوله** والا لا لانه ترك التساوية والتمسك
 بالسبوق في غير ذلك بل في ترك السجدة في غير ذلك كما كانت رواية ترجحها انه لم يقبل المسبوق
 ليت خروجات الصلاة حال خالجه فانه كانت رواية ترجحها انه لم يقبل المسبوق
 ركعتين سجدة فانه في فرض ذلك وتابعه ويسجد معه سجدته يقوم الى القضاء ولو لم يجد
 فقلت صلاة لا يعود الامام الى سجدة والسلام يرفع الركعة وهو بعد لم يرفع الركعة
 لا سيما لانها في دون ركعة فترتفع في حقها ايضا واذا ارتفعت لا يجوز الا الاقتداء
 لانها بعد اوانه في فرض المتابعة والاقتداء في هذه الحالة مفيد للصلاة ولو تابعه
 بعد تعييدها بسجدة في ركعتين واحدة وان لم يتابعه فقل تعذر الواحدة كما في
 الجليل عدل الق دوفي الظهورية وهو مع الروايات لانها ارتقا ضل في حق الامام لا
 يظهر في حق المسبوق انتهى **قوله** ولو سلم انه في قول غام صلاة فانه كان مع الامام
 لا سجد عليه لا يرفقه وان بعد سلام الامام عليه سجودا والسلام لا يفتقد **قوله**
 فقد اي صلاة المسبوق لانه اقتدى في موضع الاقتداء لان صلاة الامام قد تمت
 وهذا وان قضاه لا يستحب به وان اقتداه المسبوق بغيره مفيد كما في **قوله** وان
 اولى لم يقعد وتأبى المسبوق لانفسه صلاة لانها ما قام اليه الامام علام في الركعة
 فانه في صلاة الامام بسجدة في صلاة الامام وانقلبت فقل في صلاة المسبوق
 ايضا فانه ضم اليها الامام رتبة بيني للمسبوق انما يتابعه في بعض مسبقه ويكون
 نافذة له كالامام ولا قضاء عليه لانه لم يشرع في قضاء **قوله** فاركب الصلابة
 وقال لا يثبت القصد ولو لم يعلم لا تفقد في قولهم بجر **باب الاختلاف**
قوله باب الاختلاف ذكر الاختلاف وزاد عليه في تناسبه كذا والمقتدى والمقتدى

وهذا

وهذا لا يثبت فيه والعيب انه يفتقر من ما ترجم له وقول صاحب المكتبة باب الحديث في الصلاة
 مثل الامام والمقتدى والمقتدى ولا يثبت في هذا باب مقتضى دليلان احكام سبق الحديث
 والامام في هذا سطر **قوله** يجوز ان ياتوا اجمعين يكون الحديث العارض حدثنا اولنا والظاهر
 ان مقتضى بعضها من بعض وقيل في زيادة الايضاح **قوله** سمعنا ويا جونا ليس
 للعبد صنع فيه فلو جرحه انسان قبل ان ياتى لا يثبت في هذا لصنع العبد وكذا لو شئ انسان على
 حائط فوقع طوبى فخرجت المصل على شجرة فوقه فخرجت من تحتها او حطبه لانه الصنع لا يثبت
 ان يكون تحت رايه ولا ذلك ما كان للعبد صنع فربما فانه يمنع البناء كما اذا وقعت الطوبى
 او كثرها بنفسه فان للعبد صنع في سبب الحديث وهو جلدوس تحتها او كونا ايات
 الشجر ووضع الطوبى اسبب فقل العباد **قوله** فبنيته احرازها اذا اصابته
 النجاسة المانعة وفي المطايع الحديث حليت حج يجمل لا يصنع المراء **قوله** في وجوب
 الحج احرازه عما اذا شئتم وهذا يعني عنه ولا نادر واراد التخصيص على سائر العباد
 نعم الامام والاضاح ولا يصح احرازه عما اذا انزل بفكر ونظر او جس لانه ليس حادى
 من العبد فيه صنع **قوله** ولا نادر في الحج خرج الامام **قوله** مع حديث كما اذا قرأها صاحب
 فام القراءه لان فيها اياما مع كونت نفس صلاة لعدم الضرورة اذ هي في البناء لا في
 الامام **قوله** وشي كالقراءه على ايام القوم والمصنف فانه لم يرد القراءه مع كونت
 بل مع كونت الحاشي لانه في الصلاة **قوله** فليقل عافا فخرج ما كان به حديثا فيتمهته
 فانما عند ذلك الكلام وكذا لو تكلم بعد الحديث او كثره فغيره لم يطهره **قوله** او فقل انما يترتب
 على اياما وزمانا الى ما هو بعد منه فذكر الصغار مما أخذ روه هذا يعني عنه قولنا في عما
 بعده لا يترتب عليه فعل مساق **قوله** ولم يظهر حديثا لابق يعني في رطل جواز البناء كونه
 كون طارئة في الصلاة لاس بقا جليها فابرر لونه الماء للتيتم وضيق هذه المسح ونزع
 الحن ومسحوط الجيرة على بر السمن بحث والقاضي مانعة من ظهور كونت فلو اياها ظهر
 كونها لابق فبين انما فتخ الصلاة برون طهارة فلا يصح ما روه ويذكر ان هذه
 يشا ويحيط به لوضعه مستندا الى احكام وجود كونت والمستند يظهر في القام من
 احكام الصلاة فانه بعد كونت وجها كونت في ثباتها فيحيط به ولو وجد له تمام لم يسلط
 المستند لا يظهر في المنقضي بخلاف التبيين كالوضوح انما يقطع دوما وصحة
 الامام قبل تمام العشرة تبين في ثباتها صلت وصارت في كبح وان كانت بعد تمام
 الصلاة والصدور في التبيين يظهر في القام والمنقضي **قوله** ولم يذكر فانية الخ فاعلم
 انما لم يذكر في التبيين في حد شرط جواز البناء وبغيره وطهارة لا يترك فانية وكذا في
 انما لم يذكر في التبيين لانه لا يثبت البناء بل الواجب عليه ان يتبعها الاخر ما قرعها احكام ذلك لو
 لم يترك في **قوله** في غير مكانا كما كان يصح لاقتداء منه بامامه الاصل او الحقيقة لانه
 انما في مكانا اخر واجه هذا في مكانا سطر في جهة الاقتداء وهذا انما لم يتبعه فانه

الكفة

[illegible]

حدثنا كما علمنا انه لا يكون الا بركون لا يزول الا باستباحة أعضاء الوضوء او بعد ما يجزى شيئا ولا
 ارتقاء ولا يتيمم وان لم يصيب الرجل حب لم يصيبه حكم الطهارة عند هذه وهو المقصود
 فاصح عدم الماء ونحوه ما لا يفسد الماء بعد تمام المدة المعتبرة بشراعية كونه في
 جوارح النجاسة والحيط لا يذاع من غير اذا لم ينجف زحاما مما عليه وهو الا فلا ان
 يمس مطلقا في نظرنا من حذو اليد لا اثر له في منع السباكة بكونه يعدل الى التيمم وهذا ما
 حققه الكمال في دفع القدرين في قوله فانه خافه فلا يمس مطلقا كيف يتصور خوف
 سقوطه من اليد ويوصل الى الأعضاء وكلها الطيف من القدمين وكسما الوجه **قوله**
 صحيح الصحة للمقدي لا قراءة عليه ما كان او قارئا وقراءة الامام قراءة له في
 الكتاب فلا وجه لغيره وصحته وحدها يكفي فيها اذا كان قبل قوله في التشهد
 اوله **قوله** تصح الصلاة بان يكون ساكنا للعدو طاهرا ونجس وعنده ما ظهر
 الا الا ان روي طاهر في الجوارح لم يكن فيه نجاسة ما عدا من الصلاة او كانت
 وعنده ما يريه او لم يكن وبعده او اكثر طاهر وكانت ساكنا للعدو ثم مراده بقوله
 ساكنا للعدو اي طاهرا لبعضه لا تقدم انه لو وجد ما يستبرئ به بعض العورة وجب
 استحالة وان قل وانما يقول وعنده ما يريه انما كانت الصلاة جارية فانه
 غير صحيح لستر العورة فهو بمنزلة عدم ما قل **قوله** فوجبه لغيره اي ولم يركب
 الصلاة كانت جائزة وقد رأت بلا صفة فلا ريب انما هو مفسد الصلاة كان خارجا عنه
 فتمت به الصلاة ولو لم يكن ثم سلمت **قوله** بعد سبكه كان ينبغي ان يتم الصلاة لوجود
 صفة وهو المنع ويكون بمنزلة ما اذا قد انحرفت لان تركه يصير محذورا **قوله** وقدرة
 موم الخ في الا ان كان يجلس تطيل معنى الكعبة فيصدق على ما اذا كان عاجزا عن رك
 او رعا به بقوة صلاة بل القدرة فلا يبقى القوي على الضعف ولو حال وقدرة عاجز على
 الا ان كان الرض تحت الامي الذي تعلم انه **قوله** وهو الخ اي المقدي انما كانت الغاية
 طاهرا والام انما كانت الغاية عليه فانزولا حاشا لغيره فانه لا يركب محذورا وهو
 ان عليه الغاية **قوله** حجب ترتيب وهو من لم يتلف فرائضه سماع اشباع الوقت
 انكر الغاية ومع سبق الوقت ونسبها لا يلزمه الترتيب فليس حجب ترتيب فذكره
 الصالح او جرد حجب الترتيب من بعض صفاته واداره من لم يخل فوائده في حد ذاته
قوله مطلقا لعل لاداء بالطلاق سواء كان عالما بكونه سائيا او لا ان المقصد لا يشترط
 ان يكون مقصدا ولا الواسع لانه كونه من غير القرآن مجتهدا ان قرآن نفسه وصلاته و
 الا صائبة حجة ولم يعلم بها او ظاهرا في طاهر او لا يصح حمل على اذا كان قبل التشهد
 بعده ان يركب لم يكن ايضا اذا كان قبل التشهد وان كان طاهرا لم يكن حجة عليه بقوله
 انما كان حمله على ذلك والظاهر مراده بالطلاق سواء كان خلفه فاربا او لم يكن او
 فكلان الزماني في وجوبه وصحة الامام القاري مقفلة بجملة الامي واما قوله

حدثنا

لم تنقص طهارته بالعمامة فليجوز الصلوة في ذلك وحاصل ما ظهر انما الذي يليه
 اعراضه على ما زعمه البعض انما اذا قصد الاقتراف فقد بشرط او ركن لم يبق شيء رعا
 في صلاة نفسه ولما كان ينبغي اختلاف خلافه من بعض الوصف وكان في المعتمد وغيره
 كما ان الصلوة خلاف ما حال اليد لا يلي في ركنه فوطئ اذا راى المتوضي الماء وهو مقتضى ما حال
 متيمم بعد قوله في التشهد بطلان الوصف الصلاة عند الامم وليست واجبة فيها فليجوز
 في عيادة المتنوع ومن لم يقصد ولا حاظية بركون لم يكن حجب الدرر عن الصلاة
 تنجيسا للقدمين كمن بقي حيث يتوضأ اذا قصد الوصف لا يقدر على ركوعه في صلاة
 نفسه ولا على سبكه في الوصف كمن ينبغي ان يقبل ان لا يبق في صلاة في الغرضية
 صلاة نفسه وهو ما يشترع في الغرضية كمن ينبغي ان يقبل ان لا يبق في صلاة في الغرضية
 منقذ ولا مقتضى الف بالاقتراف فقام على ثم في قول صاحب البحر وكلامه في بطلان
 اصحابه من بركون الماء في حيا ما لو ذكر فائته وصح لا يتصل اصله بركون
 الغاية بل يتقلب فكلما ذكرتها ثم يقتضي الغاية ثم يصلي ما كان فيه ويجعل على
 زفر روايتين فيها انما راى المتوضي المقصد في جميع الماء في رواية لا يتصل الصلاة
 وصح التي منى عليها في النهز اول وقت رواة بطلان كونه في ركنه في لزوم بطلان
 الصلوة بطلان الوصف ولهذا جعل صاحب البحر والنهز فيها نقلا عن الحط مع محذوف
 عدم انقضاء النقص وضوئه بالعمامة كونه جزءا للصلاة ويكون قول النبي في حيا
 زفر فقط هو الف بطلان في هذه المسئلة لا من غير حقيقة في الاف وفي المسائل
 الا في غير ذلك ومع محذوف بطلان الصلوة بطلان الوصف وما عدا الامام فانه لا يبطل الصلاة
 بل يتقلب فكلما وعنده الصلوة تمت الصلاة فكلما تمت صلواتهم في ذلك ثم ظهر انما في حيا ما راى
 الذي لو انما لم يركب اذا كان في غير سبكه بطلان الصلاة لا كما قيل نقول بقاء الصلاة
 وتبقى صلاته نافذة والمنفصل لا يصح اقتضاه بالحرث كما يفرض نعمان فليان في بعض
 تبقى مقرا في صلاة ما لم يكن ان تتم الصلاة مع حدث الامم لانه لم يبق مقتضى بركون
 ما لو قلب بقاء اقتضاه وانقلب الصلاة فكلما بطلان الصلاة بركون الثاني دليل علم **قوله**
 خلاف زفر ظاهره هو الذي يقول في هذا اصلا ووصف **قوله** وتنقلب فكلما اي
 عند الامم انما عند ما يفسد ففقدت الصلاة حيث كان ذلك بعد التقوى وصح لا يجوز اقتضاه
 المتوضي بالتييمم فليصور في هذا وعنده زفر بغير اقتضاه ولا يتقلب فكلما بطلان الصلاة
قوله انه وجد ما راى والذي يظهر انه لا فرق بين وجود الماء والام من كان
 رجلا ذكرا وعمره لا يشترط في ركنه كمن في حيا ما راى في حيا ما راى في حيا ما راى
 عند وجود الماء ليس جليلا بغير غيره بركون لا يركب في حيا ما راى في حيا ما راى
 بالتحلف بل بطلان لا يشترط لا يشترط في حيا ما راى في حيا ما راى في حيا ما راى
 لواقته على فكلما ارتفع بركون الصلاة والركون وفي حيا ما راى في حيا ما راى



في هذه الزمانها ان شئت فقل ثم لا يوق في الغيرة بان يكون مصلح اول الامر كلام الغير
 الصلاة وان كان ذلك الغير مصلح كما في الحديث الذي استشهد به وبذلك ان بعض
 المصلحين مع النبي صلى الله عليه وسلم عطش فقال له معاوية بن الحكم ابعث احد
 فخذ الصلوة قال له السيد رسول الله صلى الله عليه وسلم اني صلاتك ان كنت
 وادرك العاطش انما هو محترز قوله لغيره وذلك ان قال برحمن الله لا تقف كما
 الظاهرية **قوله** وبكفار فاعلم ان المصلح لا يكون الا انما المصلح لو عطش فقال
 لرجل برحمن الله فقال له العاطش ابعث لنفسك صلاة فخذ الظاهرية لرجل برحمن الله
 ففعل احد فقال لرجل خارج الصلاة برحمن الله ففعل جميعا ايمان نفسه صلاة
 العاطش ولا تقف صلاة الاخر لان لم يبع الا انتهى الى لم يجبه ويشكل عليه ما في الاخرة
 اذا ان المصلح لمعا رجل ليس في الصلاة تقف صلاة انتهى او لا يقف صلاة المؤمن
 الذي ليس بالمصلح وليس بعيدا كما ينبغي ان ياتي في النهي لولا ان العاطش بعدت
 المدين ففعلت صلاة ابيته ولو قال لها ايضا فربما يجابه لا تقف ثانية وعنده في الظاهرية
 بان لم يبع له قال في الخارج ويشكل عليه ما في الاخرة اذا ان المصلح لمعا رجل ليس
 في الصلاة تقف صلاة وهو مفيد لصلاته اذا ان المصلح لمعا رجل ليس
 تامين لادعاء لا تقف صلاة الاول والى بعدا بشير التعليل انتهى ولا يصح جواب صاحب
 النهي لان ما في الاخرة لا يرد على ما في آخريته والظاهرية لان قال اذا ان المصلح لمعا
 رجل وهذا الثاني لم يكون لمعا لغير العاطش ففعل لادعاء وانقطع كلام الشمت به
 باقيا من الاول واليه ثبت رتبته لغيره بقوله اى لم يجبا اى لم يقع قوله في العاطش
 اما ان جواب الشمت ولا تامين لمعا لانه جاء به العاطش نفسه وانقطع كلامه وشتمه
 بوجه من النهي على عاتقه فقال وبكفار انتهى اى تامين العاطش نفسه بوجه من ايمان
 في العاطش لا يقف ولكن على جواب حجة من النهي بتعليل تقيد به بالصورة التي تفعلها
 البصر في الظاهرية اما المولى غير العاطش وحده ينبغي ان نفسه صلاة لعدم وجوده عليه
 والذى ينبغي ان المؤمن ايا كان قصد جواب الشمت تقف صلاة وان قصد سؤال
 الله فيقول لادعاء لا تقف كما ذكر في الجواب المصلي انما سمع الاذنة فقال مثل ما يقول
 المؤمن انما لا وجوب تقف والى فلان لم يكن لاشية تقف لغيره الا ان هذا اذ ان
 ولا ذلك انما سمع المصلي صلى الله عليه وسلم ففعل عليه لهذا الجواب ففعل وان مصلحي
 عليه ولم يسمعه لانه لا يقف انتهى ففعل الجواب وان ذلك انما سمع عدم النية ولا
 اعتبرت نية كالمسئلة المشبهة بالادعاء العاطش اذ ان مع الجواب لا تقف لانه لا
 يتعارض جوابه وان قصدده وفيه شك في المشقة ويجوز عند ارادة الجواب اما ان الم
 بوجه من النهي قال رجاء الثواب لا تقف بالانفاق غاية اليج وحده عند ارادة المقام
 فلما رآه تقف صلاة اب مع العاطش لم يقف لانه تعليم للغيره غير حاجته كما في منية المصل

غيره

وفي بعض الايام عند الخطبة يوم الجمعة ولو سلم لا يرد سلمه وانتم المسلم لا تخطب كما في الصلاة
 في كل سلام على قوم مشغولون بالصلاة ولو سلم عليهم بانتم المسلم ولا يرد جوابه لان بعض الصلاة
 الثالث في هذه الصلاة حتى لو دخل غايه فمعه في وقت الصلاة جهرا او خفيا
 ميرا او ايا قوت بسجود بكرة السلام عليهم وانتم المسلم وكما يردون جوابه لانهم يقفون على
 تحصيل الفضيلين جميعا ردوا بحسب والقراءة في الصلاة في وقت الصلاة حتى لو دخل
 فمعه وسجدوا او جاهدوا في الصلاة وانتم المسلم وكما يردون جوابه لانهم يقفون على
 ان يردوا جوابه لغيره لانهم على تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 انهم وانما يكره لانهم على تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 بسلم عليهم ولا لا انهم على تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 بوجه من النهي وانهم على تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 انهم و يردون جوابه لغيره لانهم على تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 يجب في الاعادة انتهى بكرة السلام على المصلي ويجب على المصلي ان يرد جوابه لغيره
 التبيين وكما في السلام على المصلي وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 عليهم بكرة السلام وقد علمت انهم على تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 بعض في المصلي انهم على تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 يحتاج الى البسط في الكلام في تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 حيث يقرهم الا انهم اذا علموا انهم على تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 لا حرج ما حرجهم وانهم على تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 غير المحرم للمؤمن كمن في الغفلة من انهم على تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 كملت **قوله** ويعتد به انهم على تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 السكون في الدرج من كادق على كادق وضاع هذا الشك من عدم ال كادق براج **قوله**
 او لا غرض صحيح لم يذكره في الهامة والكنز والنجاة في جميع تنبيه الامام والاعلام في الصلاة
 عند رتبة الاحكام في الصلاة على طر من له في الصلاة عارض في سجود والمادة تضعف حضور
 ما ذكره في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 واما الشك به في التفتيش في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 صلاة ولا اذا تخلف عن صوت مفسد اعزايه حينئذ وحده رجاء الله تعالى لانه صارت منيرة
 كلام الناس ودرهمه في الصلاة فقال الله بكرة والمحمد بكرة في الصلاة لا تقف صلاة كما في
 الشك انتهى **قوله** انهم على تحصيل الادب وانما يكره لانهم يقفون على تحصيل الادب
 وزنه في النهي **قوله** بل في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 اتفاق وقال تاج الشريعة على وزنه اوضح اوضح انما في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 لغيره غير هذا نعمت العاطش واللام زائدة والعاطش انما في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة

کان

[illegible]

ادراى سراف فلنعم ما و كانه متينما ثم بين خلا في صفة بحج و انفراد لعدم قصد
اصلاح الصلاة بل رخصتها **قوله** فروع قال فالبحر فروع في هذا باب فلا يختلف
ولم يتفرع عن قول واحد لا يظهر من كلامه والتركها تفريعا لما لا يخفى من قوله على ما لم
يأتى قطعا وقال انتهى في بعد ما روي الاقوال في تعريف العمل الكافي والبطون وفي تحقيق
الظاهر على عامه غير متصل وقيل ما اشتر على هذه الثلاث وقيل ما يكون مقصودا بالفعل بان
الاولى هي على عدة ولا يخرج في الاخرين ما لا يمتشي في مقتضى و لم يشر في الاخرين
مقتضى حالة العذر والمصلحة العقلية استحسانا وقيل ان حالة العذر والوجوب وغيرهما من
سبب كون عبادة كذا في المحل المتناهي لا يظهر نفع هذا على الاخرين فقط بل لا يظهر نفعه
على القول الصحيح وهو ان يتحقق الظاهر على عامه غير متصل لا في غيره بمعنى يتحقق في غيره متصل
فانما ان البعض فيه بغير حالة العذر ومنهم من يقيه بغيره وانما يكون في سفره عبادة
كالمسافر في عدم استدار القبلة وما هو انه في اوقات مختلفة المكان اولا فذلك في الشارع
شأنه في استقبال القبلة و يقيه في بعضه في استقبال القبلة في غيره من مشي قدره في استقبال القبلة
في غير محل كما حدثت اليه بكثرة ذلك دون الصف ثم شاع في اقره عليه ابني حسبي
العبد راسم ثم بعد ذلك في ذلك في ذلك كان على احواله ثم بعد ذلك راسم على كثر
مقدور والغير على المشي في الصلاة ان كان في استقبال القبلة لا بعد ان اتم من هذا حقا
او كثر في السجدة وفي الفضاء والمجموع في الصفوف هكذا في الاستدراك القبلة و
انما اذا استدركا صحت في الظاهر تحتها انما اذا تكرر في هذا انتهى بقوله ما لم يخرج عن
الصفوف هذا فلا مام والتمس في اذ مشي في الصفوف ما لا يمتشي به في قوله انما كانت
الاقضية السجود وقيل في الصفوف خلفه والمقدور في الغيبة يعتبر قدر سجود وجوبه
او في هذا على الارض هذا القول ما لم يختلف المكان وشر بقوله ما لم يكثر الى ارضه حاشا
في الظاهر ثم عقبه بما يقتضي ان القبلة في القبلة لا طلاقا مساويا لغيره المكان اولا حاشا لا يقبل
قوله او حذرت الدائرة خطرات لعدم تنفع على القول بانما كثر ما شغل في خلافه في حركات
والشأن يجب يتحقق الظاهر في غير متصل انما لم يكن على ما يجازي في صفه على القول الصحيح
قوله او وضع يده في غيره من ركب الدابة او وضع يده في الصلاة يتحقق ان غير متصل
بما لم يشترط الاحتياط في الصلاة **قوله** او وضع يده في الصلاة يتحقق ان غير متصل
لأنه من نزول الدابة لا يشترط الثلاث وكل واحد مخرج من الحركات الثلاث فانهم خلا في الحركات
لانها يرفع يده ثم بعد ما حتى لو لم يرفعها كانت الثلاثة واحدة مع وجوب الغفر من الحركات
حقيقة حيث لم يوجد ما يغير حقيقة فلا ولا ولا لا يكون على كثره وانما على القول الصحيح عن
ان الودائع المتفرقة بها في غير ما نزل الدابة اولا لا يتحقق بكونها غير محصلة فليتأمل فلهذا هذا
نفعنا على بعض الاول بطر ارضية فليد مع **قوله** او من المشاهدة الى لو لم
العين المشاهدة لا تقام الا ثلاث اداة فوجد منها حقيقة او كما قلنا المشاهدة في الف و افسار

ان كان يشهدوا اعطوا الصلاة بغيرها ذكره في حقه حيث قال فقبلته ولم يشهدوا وكذا رافعا
الصل النكاح لما يشهدوا فكانت خاسا واعلم بان فقبلته مستند ما يشهدوا عادة
بخلاف فقبله انتهى ونوعه ان لو قبل الصلاة يشهدوا منه فاشهدوا فيها بحقيقة حقيقة او
حكا لعمية يشهدوا في السا وكان ذلك في معنى الجماع بخلاف ما لو قبله مسلما ولم يشهدوا به
فلا يشهدوا وجرت خباب واحد ولو وجدته جانيه لا بحقيقة ولا حكا لعدم العمل المذكورة فلم
يكن في معنى الجماع ولم يتحقق منه قصد والمطلوع على عباد الله والهم والهم لم ينظر له في اياته
قريبا في كلامه ثم انما يتبين من المصلحة فزع من انما لا شك في قوله برفع يديه يعني حال
العقد ما جعله الدين وقد علمت ان خلاف العقد ينافي جهته الدار والدار الواية فقد
نقض الله على ما رويها قوله الزوائد والادلائل على الكيفية الوجوبية وهي
الحرية والامر خبير واراد في دفع يديه عند الركوع وعند الف من الالف لوراء لا يثبت
اليس في الصلاة فانما في الاثار اثبات المودة فيه وعليه بعض المحققين قوله على من
اي يورثه على اصله ولو كان يجرى كنه ونوب في سجود الصلاة حتى لو اعاده على
ظاهر جاز كما روي غيرا يات في قوله من كسفت عورة او خاسا لانه ذلك فيها الامكان
معا جاز في ثوبه ولا يدين وهذا فيها لا يحد على ولو لم فهو غلط في الاسم على ان يمس ولا
يحتاج الى الكنية ولا يجرى في ذكر الاول مكره لما ذكرنا يكون في الثاني في الاول ولا في الثاني
لا في الاول واذ في الاول ولا في غير فليس في الركوع في الصلاة حتى لو اعاده على موضع ظاهر
يوسف فانما في الف على ما يوسف في الركوع في الصلاة لا يتجوز في ذلك بعضه على كل بخلاف
صحيح ما رواه على بن عيسى كما عدم له ان الصلاة لا يتجوز في ذلك بعضه على كل بخلاف
ومعنى يورثه فان صلته يتجوز لانه وصفا عليها ترك الوضع اصلا وترك وضعه لا يجرى
بخلاف الوجه فان ترك وضعه لم يترك وبه على تفسير قولنا ما تركه على الغاية على كل وضو
فان ثوبه فانما جعله الوضو وبه على تفسير قوله وترك وضعه لا يمنع الجواز اي وان كان
مع اكله تركه لانه قوله بخلافه في ترك وضعه على اليدين وكذا وضعه على اليدين
افراض وضعه ما روي عنه يكون تركه انما لانه وعقد الشرب في الفراض وضعه اليدين
والركبتين فاشترط وضعه على ظاهره والعدم الرضا انما لم يثبت بقوله على الظاهر
اي لو ما تركه الشرب لانه لعل في البيت غير ظاهر قوله عندنا في قوله عندنا عندنا
ما لم يتركه يعني ان لا يعتبر قرارا او تركا بحقيقة اذ لا يخفى قوله من تركه على
قولهم لو صلى عليه وجهه اذ على وانما في تحبس او على وجه تحبس على ان يرضي لحيان
جانبه انما في الفرض في الفرض قوله فليكن حدثا في سبقي حدثا انما في نظره
وتحريم صدره لا في الصلاة كما في الفرض في حقه الفرض في كثير فقام في المسجد والركبتين
الذي يمس في وجهه واليدين والاصغر لو كان يمس في وجهه فلا يحل الفرض في ذلك ولا يحل
صدره عن القبلة لا يتغير في حقه الشرب بخلاف ما ذكره في عائل من حدثا وانقضت بدهه

كراهية تنزيه ولكن في الشدة والعزيمة التي يجب تأكل السنة وانما تنقض
ترك شيئا منها فانه كانه اجتناب الصلاة ليس فيه تنزيه ولا دفع حرمة لمكرهه الرضا
كالجث بالثوب واليد وكما يحصل بسبب شغل القلب وكذا ما هو من عادة أهل مكة او
صنع أهل الكتاب واحترضا على ما ليس فيه تنجيم لما لا يوسطن الصلاة في السجود فرفعوا على
يسير لا يكره لانه من تنهات الصلاة وما ليس فيه دفع حرمة حق الحق واليقين
فانه لا يكره فاذ اعلم هذا علم ان في نقطة الغم اذا لم يكن عذر مكره وكذا نقطة الالف
ذكره فان كان انتهى فما بعده فاما كراهية ترك الصلاة والمندوب هو الكراهية التي
هي اقوى من المندوبة وكل ترك من دون او سبب طلق عليه كرهه تنزيها كما مر في
البحر والزهراء في غير ذلك من كراهية التنزيه ترجع الى خلاف الاول وكما في المكره خلاف
الحبيب وكل كانه خلاف الاصل فليس بحبيب وارادوا بعدو تنهات اهل الشريعة كما لا ينبغي
وحيث يترك الصلاة لا يكره في وقتها وقصد التفرقة بين التنزيه والتمعية فما كان في
عنها تنجيم لا يكره الا ان كان في ذلك طلق عليه لفظ الجرم لوضو الطلعي في دليله او بانها
ليست بحرم ولكنها اذا فرضت في غير وقتها فانه في ذلك طلق الجرم الربانية وهو ما
تركوا في فعله لم يكرهه تنزيها وانما علم **قوله** وما ورد حيث جعل الله الطلوع
المكره تنزيها لا حاجة الى الحديث على السلك بل يعبر به بالزمان وربما لا يكون مكره في
اصلا وان كان في تركه مفسدة بالصلى حيث احتج بالقيام بالصلاة فانه تركه من
فرض التقية والتمكة وقد جعلوا ذلك عذر للغير كراهية التنزيه في هذا الوقت ولا يصح ان ينسخ محل
الطغر بحديث انه في الصلاة الشفلا فالشفلا في وادع المكية لتسبح بحمده
في الصلاة وهو مرد بان فرضه لانه كان بعد قوله عليه الصلاة والسلام انه في الصلاة
شفلا فانه ذلك كان قبل الهجرة وخصه امانة بعدها قطعاً بعد مدبره وحمل ما كان
له على صلاة انما في حديث مسلم راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النسي
وامانة على عاتقه وحديث ابو داود بنينا عن منظر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
في الظهر والعصر وقد دعا به بالصلوة اذا خرج اليك وامانة بنت ابي العاص بنسبة اليك
على عتقه فقام في الصلاة فغنى خلفه والماء في ذلك فادرج اليه وجعل العمل على هذا
الحديث من ذهب اليه حقيقته **قوله** في الحديث راي رسول الله صلى الله عليه وسلم في
قراية والعزيمة طلع في الصلاة فاما في الصلاة فاما في الصلاة فاما في الصلاة
وقدر الطاهر ان عقيدة بعد مرفوت عاقبته ورجع لم تركه فلو كان في هذا القدر
لا بأس وكي ورجع لا يباح قطعاً وفي ما يكره من الدرهم يباح القطع سواء كان في
القدر المصلي او غيره كذا ذكر بعد ذلك في اندالفتاح فقلنا ان الكفاية انما يحسن بالاف
بحر وهذا في ما لا يكره ما لا يقطع وانما هو لا يجوز القطع فيها انتهى قال في القيس
رجوع في الصلاة فانه من تنهات الصلاة وانما يقطع الصلاة والتمعية

والنافذة

والنافذة في سواها لانه لا يكره من غير الصلاة ولا يكره من غير الصلاة ولا يكره من غير الصلاة
والنفس في ما كان في درجته لا يقطع قوله في الصلاة والسلام فان روي ما كان في غير فصل
اي من صلاة الغرضية والنافذة في ما كان في درجته لا يقطع قوله في الصلاة والسلام فان روي ما كان في غير فصل
كراهية تنزيه وكما كان في تنهات الصلاة لا يقطع قوله في الصلاة والسلام فان روي ما كان في غير فصل
قطع الصلاة فانه ذكر في كتاب الكفاية انه لا يكره من غير الصلاة ولا يقطع قوله في الصلاة والسلام فان روي ما كان في غير فصل
يحسن في راي يباح روي قطع الصلاة وذكره في تنهات الصلاة ولا يقطع قوله في الصلاة والسلام فان روي ما كان في غير فصل
التمعية انتهى **قوله** الا ان كان في ذلك طلق عليه لفظ الجرم لوضو الطلعي في دليله او بانها
ليست بحرم ولكنها اذا فرضت في غير وقتها فانه في ذلك طلق الجرم الربانية وهو ما
تركوا في فعله لم يكرهه تنزيها وانما علم **قوله** وما ورد حيث جعل الله الطلوع
المكره تنزيها لا حاجة الى الحديث على السلك بل يعبر به بالزمان وربما لا يكون مكره في
اصلا وان كان في تركه مفسدة بالصلى حيث احتج بالقيام بالصلاة فانه تركه من
فرض التقية والتمكة وقد جعلوا ذلك عذر للغير كراهية التنزيه في هذا الوقت ولا يصح ان ينسخ محل
الطغر بحديث انه في الصلاة الشفلا فالشفلا في وادع المكية لتسبح بحمده
في الصلاة وهو مرد بان فرضه لانه كان بعد قوله عليه الصلاة والسلام انه في الصلاة
شفلا فانه ذلك كان قبل الهجرة وخصه امانة بعدها قطعاً بعد مدبره وحمل ما كان
له على صلاة انما في حديث مسلم راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النسي
وامانة على عاتقه وحديث ابو داود بنينا عن منظر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
في الظهر والعصر وقد دعا به بالصلوة اذا خرج اليك وامانة بنت ابي العاص بنسبة اليك
على عتقه فقام في الصلاة فغنى خلفه والماء في ذلك فادرج اليه وجعل العمل على هذا
الحديث من ذهب اليه حقيقته **قوله** في الحديث راي رسول الله صلى الله عليه وسلم في
قراية والعزيمة طلع في الصلاة فاما في الصلاة فاما في الصلاة فاما في الصلاة
وقدر الطاهر ان عقيدة بعد مرفوت عاقبته ورجع لم تركه فلو كان في هذا القدر
لا بأس وكي ورجع لا يباح قطعاً وفي ما يكره من الدرهم يباح القطع سواء كان في
القدر المصلي او غيره كذا ذكر بعد ذلك في اندالفتاح فقلنا ان الكفاية انما يحسن بالاف
بحر وهذا في ما لا يكره ما لا يقطع وانما هو لا يجوز القطع فيها انتهى قال في القيس
رجوع في الصلاة فانه من تنهات الصلاة وانما يقطع الصلاة والتمعية

والنافذة

فہرست

ذلك **قوله** ليس يجب الا في معنى مجرد الرب التام بعبادة الصلاة وبطهره وبغيره عن
اللباس به فاذا صلى المرافق في المسجد صلى في ان فخر الربا وبغيره جازيا او ادا
الفضل للكرة ان يرضى فيه ويتكف فيه وليس هو مسجد في الحقيقة حتى يبرح ويوجر
بعبادته ولا يصير مجردة عن الاقارنه عن ملكه بطريقه وبانزله للناس بالصلاة فيه
واقفا على ذلك كما ان في الوقت **قوله** في حق جواز الاقتداء بالان تقدم
في ابدان الامانة ان الغضا في الصلوات يمنع حتى الاقتداء فان كان فاصلا بين الصفوف
او بين القسم والام وفي المسجد لا يمنع واقفا على معنى الجواز والعقد كالمسجد
ففي الحكم ولا يضر الغضا وليس حكم المسجد في باقي الاحكام او انه اراد لو كان متصلا
بالمسجد جازا لا اقتداء منه بالامام في المسجد ولا يتم اتصال الصفوف ولا يعلق ان كان
قد اختلف في معنى الجواز في المسجد في هذا الحكم لا في حق غيره فليحكم على المخاض
الغضا وجواز الصلح في التكاف وبشيء في قوله لا في حق غيره عدم جواز البول والتغوط
والطهارة ليس بمرد لا في الوقت في الصلاة او الجواز في هذا على البول والغسل
في هذا مقرر في الوقت بخلاف شرط واقفا لا يقال لا يكره ذلك باعتبار كون
مسجد لا يباح بكونه غير معروف على ذلك **قوله** كفا هو ان يقرأ بالمسجد بعد
المصاحف كقائمه في جداره ومكانه في المسجد النبوي ثم ادخل فيه **قوله**
درابط هو ما يتخذ السكنى فقرأ والصوفية ويسمي كخافه والكنه وانكبه **قوله**
والمدرسة هو ما يبنى السكنى طلب العلم ويجعل له مدرس ومكان يقرأ فيه الدرس فلو كان
في موضعها مكانا معدا للصلاة فانه كما يتميز عن الرباط والمدرسة لطريقه الى الطريق
العام لا يمنع ما حذر الدخول للصلاة فيه فهو مسجد او غير مسجد فانه في الصوفية
فيما رواه في ذلك يكون في المسجد من مسجد وان لم يعلم بعض الوقت على مسجده
بشدة الاحمال وهذا هو الذي ارادنا حيث قال في هذه الموضع المدرسة
الم يمنع احكام الناس من الصلاة فيها فحكم المسجد وان كان في داخل الرباط والمدرسة
وهو ما دللنا من دخلها لا يكون له حكم المسجد لعدم شرطه **قوله** وبما جاز في
اداره ما ينبغي في مكانه في جانب الحرم فيصل في ذلك لا يمنع جواز الصلاة فيه كونه
على طريقه جديدي ملكه ومنهم من جعله على احدى اعمالي التي بها يعتقد واحد او من في
المنزلة لا على الطريق الواحد كما لا يحسنه بالقبول والى ذلك كونه التماسا لبعضه
الاستغناء وبغيره وشروطهم ويجعلونه في مكانا معدا للصلاة فيعرفه في هذا هو مسجد
بشرط شرطه ليست والى في مكانه في جانب الحرم او في الرباط حكمهم واحد
لعدم افرامه من جواز الصلاة في ذلك في كل من يبنى على اربعة الطريق وبعد الصلاة في
غير ذلك امكن العبادة داخلها مستطابا في ذلك ولا حكم للمسجد **قوله** لا بأس
بأن ذلك عبارة عن الصغرى عبارة اكثر لانه في بعض هذا الوجه عطف على ما يكره

بشیر طره و هو عدم ضیق الوقت و عدم کم کثرت
الغرائب بان یکو در آن زمانه است

[illegible]

في الغروب

في الصلاة الأولى لا قضاء ولا سجدة السهو لترك واجب بقياين القراءة في الأولى ولأن
 الأمر بها بحر **قوله** المفسر لو لم يترك الأولى لأنه مفترق عن حق تلف إنما المفترق بمصلحة
 الفضل الرابع عشر متعلق فانه فاعلم ان كل ركعة من ركعاتها فإذا كانت الأربع صلاة
 واحدة فكيف القراءة في ركعتين منها فلو أقدم ما فعلها بحيث فيهما **قوله** صلاة
 الأولى صلاة مفترقة عن القراءة في ركعتين منها فإذا كانت الأربع كالقراءة بمصلحة
 فرض الرابع عشر متعلقا كأنه ركعة الأربع صلاة واحدة فيكون قراءة أمه بركعتين
 ثم إن هذه عبارة الهداية في أنشأ فيها أصل الجواب في اليمين بقوله لكنه في وجبة
 الأولى لا يترك لأن ركعة السنة الرابعة المؤكدة فانه القراءة فيها فرض في جميع أحوالها
 مع إتمام القيام المأثقة ليس كغيره متباعدة في ركعة صلاة واحدة ولذا لا يستغنى في
 الشفع الثاني ولا يصح في الركعة الأولى وأبطل غيرها ببقياين فيهما إلى الشفع الثاني
 وأما الركعة الثالثة فليس سنة مؤكدة بل سبعم أيضا فكله عن إعادة حكم القراءة فيها انتهى
 وتبين في باقي وجباينها في كل ركعة من ركعات الأربع صلاة واحدة لا يرض اقتداء
 كالركعة الرابعة والركعات المؤكدة شفعين كل شفع صلاة يجب القراءة
 في ركعة من ركعات الشفعين وقدم فقل وصل الأربع على ما رواه وأثبت عندنا
 الطحاوي وصل وصل ركعة الأربع متصلة فلا تحصل المتابعة الأولى لأن الأولى لا يوجب
 على كل ركعة أخذت حكم الصلاة الواحدة من حيث أنركم على رأس الركعتين لم يكن
 أي بالسنن كمنه للفقهاء على الشفع الأول شيئا بالبعد الأول والأدلة في
 عائشة يدركه وفي تركها غير ركعة عقودا جزئية في الحقيقة لئلا ينقل في كل ركعتين
 صلاة تكونت كالأول والأربع من قبل السنة وأما تركها كركعة كانه وقع المقصود
 بقوله على كل ركعة الواجب في الإقصار على التشديد والاستحسان والاعتدال
 في الشفع الثاني سنة بناء على أن كل شفع صلاة وأنت مستحقا بدعة من وجهها أي
 بصلت صلاة واحدة ككان ذلك في أثناء الصلاة ولم يضره إلا في اقتضاها
 بأمر أربع من السنة وتركها البدعة فترك البدعة وهم تركوا الاحتياط في ترك
 الاستغناء والبقوة في الشفع الثاني في النجدة لو قطعت على رأس الركعتين و
 عادت نفسها لم يطل كونه صلاة سنة لأنه الشفعان المقصودان لا يجزئان
 إلا في ذلك البطلان على ما فعلنا بمصلحة بقياين في الشفع الثاني ولما كان
 في الصلاة في الحقيقة كانت القراءة في كل الركعة فرض وأوجب القراءة
 في ركعة من ركعات المفترقة لشبهه بالنقل فعلم أنه في النقل حقيقة يفترض
 القراءة في كل واحد من الركعات **قوله** فمثل ما نحن في قرأنا بعد ركعتين
 ركعتين أحياها هو خروج من العدة ببقياين وهو في عبارات واجب ووجه
 فيها أنه القراءة في جميع الركعات في الفرض غير متباعد عنها ركعتين بالشفع ففرض

في البقيع وهو في الشفع الاول منها فكل ليطول شفعه وكذا المجزأة لا تطول فيها
وكذا لو دخلت على راتة وصلى فيه فكل لا يصح كحلوه ولا يلزم كمال الجهر لوطقتها انتهى
وفي الجهر طلق في النفل فمثل السنة المؤكدة فلا يجب بالشرع فيها الا ركعتين صغرى
لو طلع فقصى ركعتين في ظاهر الرواية عن صحابنا وعلى قول ابو يوسف ليعقبي اربعين في
الطلع في السنة الاولى ومن الشافعي في سنة ثالثة في السنة المؤكدة لانها صلاة واحدة
بغير الاحكام التي تقدمت عن كماله وظاهر ما في نفع القدير والسبيلين والبدائع الاتفاق
على هذه الاحكام وشرح منتهى المسألة ان هذه الاحكام مسلمة عند اهل المذهب وله اثباتان
الفضل قول ابو يوسف وقصص صاحب الفقه على انه الصحيح قال في سنة الطهرين على
راسل الركعتين او اثنتي عشرة لزمه قضا الاربع وهو لا يصح لانه بالشرع صار بمنزلة الفرض
الانتهى **قوله** في خلال الشفع الاول ان كان نقص بعد فوده الاجرة فقد تم شفعه
فلا يلزم قضاؤه وكذا على وجه النقصان ترك وجه السلام بعد ما لزمه الشفع بالشرع فيه
فيبقى ان يجب الاعادة بحج النقصان كما هو الحكم في ترك الوجوب ولم يلزمه الشفع الثاني
لانه لم يشرع فيه بعد ولزمه بالشرع عند جفافه ومحمد واليه يرجع ابو يوسف على ما تقدم
في الجهر **قوله** او انما طلع في ركعتين ركعتين لتمام الشفع الاول وشرع منه
انما في ركعتين اربعين او بعد ذلك لم يشرع لوقوعه فانه يقضي فخطا لتمام الشفع الاول
وشرع في الثانية في ركعتين اربعين او بعد ذلك لم يشرع لوقوعه فانه يقضي فخطا لتمام الشفع الاول
يقضي العينة في الشفع الاول لم يقيد لتمام ركعتين على وجه النقصان لترك وجوب
السلام ولم يثبت ليجوز وسهو فبقاها الاعادة بحجوه وهذا الحكم فيما اذا نقص الشفع
انما لو طلع الاول بشهادة فانه تام الاثنتي عشرة ولم يشرع على راسل الركعتين كانت
الاربع صلاة واحدة لعدم مكانه في الشفع الاول بدونه فمقتضى اخره فيقضي الاربع
ولا قال في شفعه الاول في تركه وجوبه في حكاية الاتفاق فانه قال لانه لو لم يقيد
واحدة الاخيرين فقصي اربعين اجماعا تكن في الجهر فيركبوه بعد الفقه لانه لو طلع ثلث ركعت
لم يقيد وركعتين اربعين ركعتين على الصحيح كما قرره وهذا يقيد في ترك خلاف فاعل
الاشارة وصحاح لتمامه الاتفاق بين الامام وصاحبه وقول الجهر على الصحيح والنفق
من وجوبه لتمامه خلاف هذا **قوله** الا انما في اقله الجهر والاربعين
انما في بعض الظاهر ثم قطع فانه يقضي اربعين سؤالا في قوله او في العدة
الفرقة لانه لا يقتل بالترجم صلاة الا بوجوبه اربع ركعات في البدل **قوله** او نذر لانه
النذر في تركه اربع لزمه اربع خلاف لانه سبب الوجوب فيه هو النذر بضعفه وقصص
قوله انما في تركه فمقتضى الاول هو ما ثبت واليه يقدر في تركه الاول ولا يفي لكل
امام كذا في تركه في بعض الفرض اربعين كما تقدم اربعين وكان في الاربع صلاة واحدة
او لانه لزمه اربع كانت واحدة لكل شفع صلاة في تركه لا يقطع على راسل الركعتين

الشفع

في البقيع وفي الجهر قول الامام والمطهرين الذين في خلاصة او كمال الجهر في الجهر
في الطلوع كان عليها قضا تلك الصلاة اذا ظهرت انتهى وكذا اذا شرعت في صوم الطلوع
ثم طلع فانه يلزمها قضاؤه فلا فرق بين الصلاة والصوم في نفي الصوم وذكره الاجماع
صغرى فيكون انما في شرع الدق في الفرق بينهما غير صحيح انتهى وفي الصنف لاحلاف بين
اصحابنا اذا قصد فسد عن قصد وغير قصد بان عزم الجهر للصلاة المخطوطة انتهى
وقد امكن ما علم بالفتح حيث قال في النفي اصحابنا على لزوم القضا في صاف الصلاة والصوم
سواء كان بعد ركعتين في خلالهما او بعد ركعتين في النهاية اذا كانت الصلاة
يجب القضا في ارض الروايتين وكذا اذا افتتح صلاة الطلوع بالتيمم ثم انصرف الى فعله
القضا انتهى فيمن ان في المسئلة روايتين لكن ربما يفهم من خلالهما ان الروايتين في الصلاة
والصوم وانما اصحابنا لزوم القضا في صاف الركعتين في الشفعين روايته ثالثة **قوله**
عكوفنا على انما في حكمنا اقل يوم ولا يثبت في هذا على النفي بل الذي للمعنى من ان
اقل فسد ساعد في عرف الفقهاء حصص الزمان لا اقل الا في ما يتوقف اعتنا في على
تتميم وما وجد كما عدا لا يطول في نفي من المسجد في نفي في لزوم الاقام
والا في دونه عدا لانه اذا امكن الدوام وانفق بعضها وجب عن باقي الا في الكلام
على بطا العمل ولم يوجد **قوله** واحدة في الرواية كما يجوزنا لعل الجهر او بالقرابة
في لانه الاقام بذلك تركت كونهما اجماعا مطلقا لا يعينه كج ولا لعمدة ثم يصرف
لا حدما فانه شرع في الطلوع قبل التبعين في المدة فانه لا يملك الجهر في المدة
بالشرع كذا في الملائم العلم المطلق ولزوم ذلك في تركه في يوم غير لانه في خروج من الصلاة
والصوم يمكن كنه جزم غير عذر وفي هذه لا يخرج الا اذا اجماعا اجماعا بالذبح الواجب
واما الطلوع فعلا تمامه ولا يقطع ايضا بل يثبت في بعض ويكون ترك السنة كما يشاء
بانه في كل خارج فاقى صوابه ما يلزم من قطع البطا ليجب اعادته في تركه على بطا العمل
المتم في هذه الصوم يلزم تمامه في الليل والصلاة ركعتين او اربعين ان ترك القضا الاول
الاول في الجهر والعمدة الملائمة في ركعتين اربعين والى وقت التخل وجوبا والاعمال المطلق
الاعمال في احد الركعتين والاعتماد في عالم اليوم في قلنا قلنا في بعض الظاهر
الاعمال السبع وجوبا في ذلك الاول في قضاها الطلوع لا يملك في اعادة فانه في بعضه عند
والجهر في الجهر والاعمال بعضه في غيرهما كصغرى او يقضي **قوله** على اختيار كماله
سبب المسئلة وتبعه كماله في ذلك المثل من الشفع في الجهر في يوم لزمه الشفع فقط بعد
الشرع في الثانية الاربع في غير سنة الدائمة سنة الظاهر والجمعة اما اذا شرع في الاربعين
قبل الظاهر او قبل الجهر او بعدا ثم قطع في الشفع الاول او انما في يلزمه الاربعين اربعين
بالا في قلنا لانه لم يشرع الا في صلاة واحدة لم تقصر عنه صلى الله عليه وسلم لانه في ذلك في
منتهى صلاة واحدة ولا لا يصل في القعدة الاولى ولا في شفع في الثانية ولو اخرج

قوله ولو صلى الخ أي الفريضة
بدونه عذر لأنه الصلوة صح

[illegible]

للعيني والذي رايته في كتبه الائمة اشكائه ان يكون في الفرض والنفل قال النوراني
في شرح مسلم ولو نوى بصلاته التحية والكتوبة انعمت بصلاته وحصل له وقال في
المتن في الحيازة ولو نوى بصلاته التحية والفرض مصلاته في التحية وما نواه فيها وفي
شرح مختصر خليل في الحيازة ومارت بغير نية في حيازة عن تحية المسجد في القيم مقامها
في اشغال النعمة مع حصولها في ان نوى بالفرض الفرض والنية او نوى بنية الفرض
فيها كما في حيازة النعمة **قوله** عنده ليس في المتن ما يرجع اليه الصغير من قوله يرجع
الا لامه على دة والذي يظهر في البحر عدم لزومها لهما لئلا الصلاة بغير طهر غير مشروطة
اصلا وبوبوسف وان قال قال في الطهورين يشبهه فاشبهه بغير طهر وعلى فرض كونه
مصر فلهذا وجه لم يعمل على خلاف الصلاة بغير قراءة فانها مشروعة في الحيازة
كما في الامم والمعلوم فلهذا بقاءه عند ابوبوسف ووجه ايضا بان لو نواه في الحيازة
وضوءه لا يلزم عند ابوبوسف لكنه انهم لم يوجبوا ذلك انها لم تكن عند بوبوسف لانه مشروعة
في الحيازة ايضا بدون الوضوء وان كان بالنيمة عند العذر ونفل المص عن شرح المصنف
لوقال على صلاة بغير طهارة لكن طهارة اتفاقا ولو وضع هذا النفل لم يصلح استنادا
له لانه جبر لزمه لا بوبوسف كاشف بغير طهارة في حيازة وتبين على ان شرطه
والذي نفى في البحر عن شرح المصنف لوقال صلاة طهارة بغير طهارة بل طهارة طهارة
اتفاقا انتهى ووجهه ان طهارة لاقال طهارة ثم النذر وقوله بعد طهارة رجوع
عن النذر فليصح هذا الموضع يحتاج الى احوال وكذا ورد في **قوله** عند ابوبوسف
اي قراءة في الاول وصح قوله في الثانية وركعتين في الثالثة والاربعه واربع لو نوى
ثم نكاحا في البحر وتركها الشرع لما قبله انما النفل كل ركعتين صلاة والنذر ونفل
حلتهم بالقرآن ووجه قوله بوبوسف انه نذر عبادته وقوله بغير طهارة في حيازة
النذر وبلغ الشك في النذر لئلا يفسد بالشروط الفاسدة كما في في وقفتي
فكنا في كونه الحكم في مسئلة المتن كذلك كونه في احوال النفل فيها وقد وجدنا
بجملتها في البحر **قوله** لانه نذر جمعية وسبب لونه نذر مرسوم لولم يفرق بينه وبين
في حيازة في غير فليظن ما الفرق بينه وبين نذر الصلاة يوم حيازة وكذا حيث كان في حيازة
صحة نذره بطلب الفرق اوله نذر صحة نذر الصلاة وتصلها طهارة **قوله** انما
تقتضي اذ لم يرد على كل من عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وهذا الذي ظاهرا لنقل
انه مبدواها في نذر عمر رضي الله عنه عن عبد الرحمن الفارسي قال خرجت مع عمر رضي الله
عنه ليلة في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون صلى الرجل لنفسه ورجل
الرجل فصلى بصلاته الرضخ فقال عمر رضي الله عنه لو جمعت هؤلاء على قاري واحد كان
امثل فجمعهم على اني لم يركب رضي الله عنه ثم خرجت صليته اخرى وانما يصلون بعدا
قاريهم قال عمر رضي الله عنه نعمت البديعة هذه والتي ينادون بها في فضل بديعة البلي

البلي

البلي وكان في الناس يقولون اوله وادى صاحب السنن وقال صلى الله عليه وسلم عليكم
بسننكم وسنة خلفاء الراشدين من بعدي وقال في نذر من اعلم عليكم صياحه وسنتكم
قيامه وقربان صلوات الله عليه وسلامه العذر في تركها وهو خشية الا فترق من سنن
الصحابين عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد وصلى
بصلاته ناس ثم صلى في الصلاة فكلوا الناس ثم اجتمعوا في ان الله فكم يخرج اليهم فكلوا
اجمع قال في رواية التي صنعت فلم يفتي من الخروج اليكم الا اني خشيت ان يفرق
عليكم وذلك في رمضان فخرج فوجدت من الذين فعلوا عروضة عليه عثمان وعلي وهو
جهم على امام واحد اما صل الصلاة فكلوا في انهم لا يفتي من المنذور ومنهم الجمع ووردت
سننهم في قوله صلى الله عليه وسلم وفعلوا تركها العذر وسببه عمر بن الخطاب على امام
واحد بركة لانه لم يفعل بالجماعة لعلنا تركها النبي صلى الله عليه وسلم خوفا من
وبين العذر ولم ينكر عليهم صلاتهم بالجماعة بل اقرهم بالميتين او فلاة وانهما
حين تأخر عنهم والمنذور بغير كماله وجود وقوله عروضا التي ينادون بها لانهم كانوا
يصلونها لعلنا كما هو المعلوم في النظر في حال الانسنة اذا سجدوا والليل
بانام آخرة فليظن من تركهم صلاة آخر الليل باليوم فيها وهي غير صلاة اوله لانه فيه
ذلك لاجل الراحة والراحة بعد قضاء حطة النفس منها ووقت يجلي الحيازة وتبين
وصفا في الفكرة وفي قوله واجمعهم على قاري قد تكلمنا في حطة القاري في الاحاديث
وكذا في حيازة على امام فاني وانما الذي يقراء في الصلاة هو لا مقتضى ولو قراء مقتضى
خلفه لم يكن معنى التسمية قاريا **قوله** اجماعا هو اتفاق مجتهد في عصر هل حكم شرعي
الجمهورين بذلك جهده في النظر في الكتاب والسنة ويجوز ما ظهر من هو انما حطوا في احوال
انما هو بغير احوال والرافضة اصحابها متبعين احوالهم لا يقولون على ان الكتاب والسنة
اجمع انما في الناس عنها عمدتهم على الكذب والافواه بكارون الاحاديث الصحيحة والادلة
الائمية فليسوا من الاجماع في سبيل العبرة بما فقههم ولا بما فقههم لانهم لم ينفذوا
بالجمهور لم ينفذوا على حيازة ولا بحسب حيازة مستشهد وعروا زيد بن العابد ثم
نذر اذ من حط على كل من حط الا في اشارة الغنى فيكون ضدا لهم ويجوز له و
بكرات الاثبات والادلة اذ لم يجدوا منه بياض من عدم الانذار وبيد ذلك
انوا ذلك في الاتفاق فم ومن فقههم وقصدوا الاثر بالدين قطع الله راجعهم
رس في الاصح وقابلنا انما في كل وقت لم يقر العذر وبعده نذر ومعلوم ان من حيازة
نفسه في الطرح في غير ما قبل العذر وبعد كراهة النفل قبله ويقا على الصحيح ايضا
انما ما يرد العذر والوتر وصح في كراهة نذر وجهه في انما يرد في كراهة وود
ذلك في خلاف لوصفها قبل العذر في صحيح الصحيح في كراهة ليست بتراويع
الا انما في انما في تراويع واذا صلها بعد تراويع تراويع على صحيحها لا على ما صحح في

مقالہ

الفقرة

[illegible]

لا يخرجه

[illegible]

عن

[illegible]

ولما اخرج من القعود وقدر على الاتكاء، وكنت قد اذنت في طوافي او وسادة لا
تجبره الا ذلك، ولو استلقي لا يجبرني بجني، وفي التلبس ولو قدر على القيام سكتا قال
الحنفى في الصحيحين يعني في طوافك ولا يجزئ غير ذلك، ولا الوقرانه يتوجه على عصى او على
خام لانه يقوم، ويكفي حصوله على قوله، فان عجزها قدرته على الوضوء لم يفره كقدرته
فمنه انهم يقولون من الجني والذليل خصوصاً على قوله ما يعجزه عذره ذلك مع تأمل
وعدم تلبس الجني به بالتبسم، وان وجد فيه خادعة لم يستعان بها عنه فظاهر هو المذهب
التيه في غير ذلك خلاف ما في حنفية وصاحبه كما يعجزه كل ما يسهو ولا يندرج
وعجزه لا يقع في التلبس فيه يختلف فعلى قول الجزي وعلى قوله لا قال، وعلى هذا يختلف
الذالك لا يعجزه على استقبال المذبح او المذبح عن التلبس، ووجد في تركه وعلى هذا اجماع اذا
وجدنا على الازمنة اجمعت رائج ومختلف فيها معروف وهو لا يعجز المكلن في اداء بقدره غير
عجزه حيث كانت القدرة، بل لا يعجز الا ما كانت ملائمة ومما يدين احاطة قولهما
والفرق على ما هو المذهب بان سئل التيمم وبين المربع اذا لم يعجز على الصلاة في
معلوم لم يستعان به الا في طوافه والى ان سئل في الصلاة كما علة في الحنفى على المربع
ازادة الوجع في صلاة ولا يحضر الزيادة الوجع في الوضوء انتهى ما في التفتيش وطاهره
انما اورد على استحسانه في الصلاة على القيام لا يلازم به وهو خلاف ما ذكره ابن الوضوئي
في طواف المكلن انما اذا خاف الضرر خافه في غير ذلك الصلاة لا يلازم في بقية ما علة
في علة في التفتيش انتهى على ما فهمنا، كما انه لو قدر على القيام بقية وخاف الضرر لا يلازم القيام
واضح على ما ان الم حنفى الضرر وهو ظاهر **قوله** على المذهب في علة في العجز والمنع
الجنسي لتعلقه عندنا كما تقدم والطاهران من ادائه عندنا بقوله، ولا يرد على من احب
مقتضى اتباعه بتجفيفه فدان في بعض المخرجين في مخالفة حيث ارادوه بقوله معناه
هو المذهب لا خلاف المراد عن الصحاح والنسخ جارية الجنسي في الوضوء وانما اذا قدر
على القيام يقوم ذلك ولو قدر ان يتكبره ثم يتعذر، والاولم يعجز ذلك عفت ان
قد صلواتهما هو المذهب ولا يرد على من احب ان طوافه في زانو فالحنفى لا يجوز خضار
اكثر من ثيابين **قوله** بل زكوة السجود كما في اركنة القيام للتبسم به الى السجود
فالسجود في عمن من ثيابه العظمى ولا الاحتجاب في سجودها ولا انه يكون في قيام في اذ عجز
عن السجود لم يكف مقتضى القيام بان كان له اداء في سجود افضل لانه يشبه بالسجود في سجود لا
التي هي على السجود حتى لو قدر الركوع وقيل السجود سقط الركوع، وفي الغنية اخذته
شقيقة في الركعة السجود في زانو لم يعجزه على الركوع فعلى السجود اولى فذا عجزه كذا
والطحا في الغنية ولا يركن الركوع الى السجود شقيقة فصلى النبي عليه وسلم وان لم يعجزه في
الركعة كانت الشقيقة فخطه الركوع، والاولى شقيقة من السجود سقطت اركنة القيام جميع
الاما الركوع لانها تسجد لانه يكتفي غايته العظمى والركوع دون ذلك، فذا عجزه على العجز

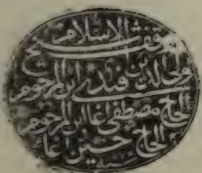
يجب القيام بفناء العلة الركينة وفي
البدن لو قدر على الركوع دون السجود

عليه القدر الحكيم معه خوف زيادة الرض انتهى وازا كان في القدر الكهفي ما هو في كمال
المراتب منه القيام اصلا فضلا عن ان يقوم ويبسقط حقيقيا بالكل ولا يشترط ان
الرض حقيقي وحكي لانه حقيقي فيها **قوله** وحده الرض والرضية حلال على الرض
الغنى وان كان في القدر في خارجها نهاية اختلف في خلاف الرض الذي يوجب الصلاة فاعدا
في ذلك قولان فالحال واضح الا انه وان لم يحصل بالقياس ضرورة عند في الجبتي وتفقد
هناها خارج الجبر والردود التي ما يوجب الصلاة فاعدا فعلمنا بانها ما هو في كمال القدر الكهفي
بالكل **قوله** او في هذا على خلافه فانظر الى المراتب وليس ثم امر ما في من قوله ان قدر
على بعض القيام ان لا يكون ان كان بانها وانما بعد تعبد التروح بقوله كماله فاعدا او في هذا
انه علم فاعدا في الشروع في كل القيام بضره ووضعه بالضره يجب عليه ان يقوم القدر
الرضي بالضره وواجب له القعود فاعدا في هذا في ولا يكون حلالا على ان اذا حصل الرض في
انها في القدر بالضره في انما قدر عليه القيام كمال وحده فاعدا الصلاة لم يكن
متعذرا على القيام وقعود بعد حدوث الرض **قوله** او وانه ان الرض تقع فيه
حده بلهذه ونزلة في النهاية والجبتي في الاقل الموجه انه يجب لو قام بسقطه نصف
او وانه ان الرض فاعدا **قوله** كما ذكر في باب شرط الصلاة حيث قال وقد تضمن
القعود في سبيل جبره اذ انما وليس جبره في كماله بل هو او بعد وارج غيرة او يقطعه
عن الصلاة اصلا او عن صوم رمضان ولو لم يمتنع عن القيام بجامة صلى في بيته فاعدا
يقضي حده في كماله قيل ليس من ان كان في الجبتي لو لم يكن فاعدا ان غيرة او رخصنا
لاننا اعتبرنا بسقطه القيام حيث كان القعود جازا في فعله بخلاف اختلافه في الجبر
عند الضرورة كانه الصلاة مع كونها لا تجزأ الا عند الضرورة فلو لم يكن القعود والي الجبر
الكل لكان فيهما فاعدا **قوله** ولو تمتد الرض قدر اقل القيام حكما او
تعمده على ما يحاط لا يجوز ان لا يكون وقال في هذا وانما قدر بعض القيام
ذلك ولو قدر انما لا يجزأ ثم بعد وان لم يفعل ذلك حلف بانفسه صلاة هذا هو الذي
لا يروي عن اصحابنا خلا فذكرنا اذا جهر عن القعود وقدر على الاحتياط او ان كان لا
التم الاحتياط ووسادة لا يجوز ان لا يكون ذلك ولو لم يكن لا يجوز ان لا يجزأ
اشتركا وانما هو في ما وقع في جبره الجبتي وقم فيه بانجامه في جبره وسادة فاعدا
غير انما في الرض استأنبه فاعدا في جبره عليه الاحتياط والتم صلاته فاعدا وجبره
وقررت على الاحتياط واليها واعلم **قوله** في قوله يعني في المأجود في الصلاة وانما
فيما اذا لم يكن عليه ذلك ولا خلاف وانما قدر عليه رخصه في جبره فاعدا بالاسان
تم ان لا يكون في الشرط جبره في الرض المستأنبه او في جبره القعود مستأنبه لا في
قوله وانما في الرض بدون غيرة **قوله** ولو كان في الرض قدر اقل القيام حكما او
على ما يحاط لا يجوز ان لا يكون ذلك فاعدا فاعدا فانما بجبره ضرورة في الضرورة

فکند

من كل الغرض حتى يكون القطع فوق المرقع
الفرع الثاني والكعبين كما هو موضح
المسألة ح

6-19

[illegible]

٧
من السنة القبلية ومن الاجتماع فلما جئنا
عليه فوات الحجة **قوله** وانما لم يكن

اکھڑنے

[illegible]

۲۱

[illegible]

واخره ما يكون العبد خرب وهو سجد والمقصود عند التحريف الى الله الواحد تعالى
قوله كما تحنوا الى اهل بيته ودينه ويسيروا في ايامهم من غير عناية بها في الاوقات
 الا ما تنقضي ووقته يخوفه وارا في زمنه صلى الله عليه وسلم ولم ينقل انهم اجتمعوا للصلاة
 كما في الخبر **قوله** وكل ما عدا ذلك من الموضع العلم منه ما يكون سبب وفراجه
 ومنها ما جرت عادة الله سبحانه وتعالى في الاول والاخر **قوله** **الاستسقاء**
قوله فانه السبب وادناه سئل عليه الصلاة والسلام الاستسقاء وان من الغيث
 فامرهم بالاستسقاء ورش كل من فقه الولد فامرهم بالاستسقاء ورش لوانه فقه فامرهم
 وتلافوا لرواها فانما يستغفروا ربكم كما كانت عظام ابراهيم السلام عليكم من رداء وغير ذلك
 بالمولد وبسبب وجعلكم كجاءت ويجعل لكم انما **قوله** بل هي جماعة في الصلاة
 جماعة واخره في عبارة اكثر **قوله** بل هي جائزة كذا في الغرض عن شيخ الاسلام ونقل
 عن الكافي في جماعة نقل جماعة في الاثر والجمع والكموف فدخلت صلاة الاستسقاء واجاعة
 في عموم الجماعة ولذا قال ابو جعفر لما قال شيخ الاسلام وفيها ما امره بها المنفرد
 فلما انشأ منطلقا وانما في شريعة الجماعة فقلول صلى الله عليه وسلم في الصلاة
 الاستسقاء وانما في الدعاء بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج وعاد وعمر معه
 المنبر وعادوا يستسقون وهذا بعيد عن الجماعة فيه كبره وفيه الباطل ظاهر الرواية الواردة
 في الاستسقاء اي جماعة دليل ما عدا الثاني قال سالت الامام عن الاستسقاء وفيه جماعة
 صلاة او دعاء موقف او خطبة قال الجماعة فلو كان الدعاء والاستسقاء وهذا
 ما ذكره شيخ الاسلام في اختلاف في السنة لا في اصل الشريعة ويجوز فيه في غاية البيان
 مع ما لا يشع الطي والى انتهى **قوله** وهل يمكن ان يفي القول ما قلنا جماعة
 مع ذلك بل لا بد في غير الجمع نعم وفي الحديث المشروعية الدوائية لا الدار المتين **قوله**
 وانما في ذلك المقصود من الدعاء والاستسقاء استعطاف الرب سبحانه وتعالى واستئصال
 رحمة وحرمانها عنهم لعملة العنة كما في الخبر **قوله** اي جماعة لعملة اليه يوسف ايت
 الامام عن الاستسقاء في الصلاة قال الجماعة فلو كان الدعاء والاستسقاء وهذا
 ما ذكره شيخ الاسلام في السنة لا في اصل الشريعة ويجوز فيه في غاية البيان مع ما لا يشع
 الطي والى ذلك **قوله** مشا في الخبر استسقاء للرب طلب الغفلة حتى الغيث
 عن العمارة من فقد وسعد رحمة ليس لا نأويها وتخوفنا فلا يبق في حالهم انما انما الله
 والاكبر والمشي بقا ودعاه واليات العبد اي يجزيه تجديده لا ما يبعث من الزينة ولا
 الكثرة لا كما هو عليه وسلم على ما في مستخرج الكتاب والمرتبة المفعول في التواضع والذل
 والخنوع وبكسر الراء اللاتي في حال الزينة طلب الغفلة من الله وقدم الصدقة لا انها
 سبب لغضا ما يخرج من صدقة السرطاني في الرب واستسقاء بهم بالصعقا والرشوخ
 لما وادعاهم فوجت بجمعكم ولم ولا لا يخرجكم ولا في الحال رضع واثم رضع نصيب

علیکم

عليكم الغضب وصاروا يتفرق بين الأوقات والأولاد وظلموا العبيد الجاهلين حتى طلبوا لوجه منته
قوله الأولى ثم أتبعنا السنة وظلموا ولاصنام ثم عبيد وبكلمهم جميعا ما لم يقع فيه
اجتماعهم فنفذ **قوله** الضعيفة أي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكان يخرج بهم
إلى الصلاة فأتبع ذلك وقت الصلاة يصل عليه وسلم **قوله** فلما أساء كما لا بد من تنسيق يصل
عليه وسلم وهو على المنبر والسماء مصغية فاستسقى فأنزل الماء والمطر حتى دس على
بني النضير يصل عليه وسلم ودم الجماعة القليلة في ذلك الوقت كذا في المطر واستقر بهم
في ذلك المزمع حوايل ولا عين تضل فيقع السحاب حتى كان المطر يقع حول المدينة
ولا ينزل لهم كما في صحيح البخاري **باب صلاة الخوف** **قوله** جازة سبغة
أي أفضل أو يصل بكل صلاة فاتهم عن غيرهم الشائع وعبارة البحر الصلاة المذكورة أي
كلهم إذا تنازع العزم في الصلاة أي إذا لم يتبين هذا أو لا يضرب إلى إحدى الطائفتين
في الصلاة ويصل بالطائفة الأخرى ثم أخر ما جاء انتهى **قوله** خذوا فالتوا في أي
في إحدى الروايتين كما هو في الزيلعي وقال الشيخ وهو صحيح على أيدي يوسف في قوله في رواية
أخرى عشر وعدة بعده صل الله عليه وسلم **قوله** في غير أي غير الشك في وجود الله تعالى
لو كانوا عبيدين والمغرب **قوله** لو كانوا نزلت الأولى بعد ركعة في صلاة ثم صلاة
الأمم حتى لو لم يبق في حقه وكذا الطائفة الثانية لأنهم سبوا في ركعة فإذا انما معه
فصحبهم وأمر الله فبقوا في التمام فثبت صلاتهم أيضا **قوله** في باطل أو مطلقا ثم في باطل
جاء **قوله** لأنهم اعتقدوا حتى لو كانوا أرحاما لأب وأجداد ثم لم يجر حال
أو إذا ما لها في صلاة كما في البحر والمصباح كما هو الحكم الأصح **قوله** لأنهم سبوا حتى
لا يقدروا على أداء صلواتهم لأنهم سبوا في موضع يعني **قوله** فسمعوا لأمره أي عند
حكمه بتقديم على الأمر حتى لو كان في محبة وتوحيها أو على ظهر الغير مع من كان مباحا
لهم والألم يحسن للاختلاف المكان وفي ذلك شرع في باب الأمانة عن الشك في إيمه الصحيح
أعيا ربكنا فقط وفيه الكتابه ورواه أبو بكر وهو مقتضى السعادة انما الصبح وظلمهم من
الزاد ما في أخبارهم عن النبي السابقين انتهى ومقتضاه صحة اقتداء ربك واتباعه بربك واتباع
أخرى عندهم الكثرة في قوله **قوله** بحث على كل واحد وهو يفتي لا يكون ذلك الشيء حقيقة
وهو مضاف للسلسلة بحرف هذا ثم إذا كان حاربا أو قبيلا على العدو يختلف الشيء المطلق
لا في غير ضرورة كعبية الصلاة المشروعة في خوف في قال لا المني نحو العدو والرجوع
إلى الطائفة التي منى لتعقب في وقت بعد ولا في ذلك صلاة الخوف كما في المصنف
خلف الأمر وليس ذلك في حال ولا الصلاة كما في شيء في سبق كذا في كلام الأئمة
مطوعا بالبيان في الصلاة **قوله** مطلقا أي هو الرب مطلقا أو أيقام في وجه
العدو وليس في كثرنا وغيره فانه لا يطلق بغيره فرب في الأثر **قوله** كونه سبوا
الذي أكثر ما رواه الذي لا يلحق به في الصلاة وفي رواية من في حال صلاة الخوف يجوز

انه في الصلاة فليكن عمدا كثيرا لا يحلف ما لو كان في غير ذلك حتى لو روى انما يحلف في
يدنه فقد صلاته كما مر انه مناصف للصلاة **قوله** وبكسبه جازا في لوجه العبد
بعد من وجهه جازا يحلف في اليد اليمنى المتقدمة والمخاريف وبكسبه جازا في بعض اليد اليمنى
بوجهه **باب صلاة الجنب** **قوله** صفة وجودية بوجهه
ما جاء به في قوله في صورة كسب اليدين في ذلك **قوله** عذرية اي يقبل اليدين
تقبل العدم والمكة وحقيقة نفي الشيء مما خبرت انما يتصف به ولا يتصف به الا
متاخر بأكسبه فلا يوصف به الجحد ويرد عليه قوله تعالى وايقظ لارض الميتة بوجهه
فما لم يعلم بجهل ذلك جازا **قوله** اسمها ما بين فخر في المذلولين
ان يلقن ذلك في كسبه الصلاة عند قوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله
فانما هو خالص من غير الموت الا ان يجتهد من التار ولقوله عليه الصلاة والسلام
في كسبه لا اله الا الله دخل الجنة كذا في البرهان اي مع القاريين ولا يحكي
سليم ولوقاسق بوضوح كسبه ولوجه طول عذاب وانما اقتضت على ذكره استلزامه
بما بينه وبين الصحيح وانما خالفه المستصفي وخبره كالدرر ولقوله تعالى لا اله الا الله
محمد رسول الله وتعلمه في الدرر باية الا انه لا يقبل يد من اذنته فليس على طلاقه
لغير ذلك في حق غير المؤمنين وكذا في حق المؤمنين ولهذا قال شيخ الاسلام ابن حجر قول
جاءه في حق محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسبه الموت على كسبه ولا يصح سكتا اليهما مردود
لا في مسلم وانما الماد حتم كان به بل لا اله الا الله لا يحصل له ذاك الثواب اما الكافر به
فليس فيها قطعا مع لفظه اشهد لوجه بل لا يصح سكتا اليهما انتهى وفي الخبر اي عن
النس كانه غلام يهودي يحتم النبي صلى الله عليه وسلم فمضى فانه النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم يعود وفقد عند ربه فقال له اسم فقال الاربعة وهو عنده فقال له اطلع الى القام
فاسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذي انقذه من النار
وفي قوله تعالى الحمد لله ان ذكر محمد رسول الله لا ينافي في قوله لقنوا موتاكم لا اله الا الله
الامر وهو كانه كراهه لا اله الا الله في حمله ان يسمي بكلمة التوحيد وهو يخرج
الشهادتين فيقولان قرأنا محمد بقوله تعالى في حقته ورسول الله صلى الله عليه وسلم
هو باب الله العظيم الذي لا يقبل اليه الا بوجهه صلى الله عليه وسلم وهو الذي عرف
الخلق برهانه وكشف ما يحجب عن قلوبهم وحزوه على غير واسطة الاربعة ولا يقبل وقد خزن
بما يفيض من الفقه في كسبه المحنة البصر في المنطق والشهادتين ولا سلم انه هذا خاص بغير
المؤمنين اذ الكافر يحرث الايمان بهما فيحصل النجاة بذلك ولا يخرج منهما الا عمل كالمذنب
وجاءه مع النبي صلى الله عليه وسلم فاشتملهم ولم يصل بذكره والملاحية محمد وهما امانه
ويذكر بهما قلبه وليس المقصود بذلك ولا يقع الا قرار بحدوث الكتمان الا بالاجزى وفي
الحديث ان الله تعالى جالب فيه صلى الله عليه وسلم بما ذكره الا انه ذكره في ظاهره فاعلم

من ابن حجر

من ابن حجر انما كانت فتيته رجوا بالانسان انما لا يقوله وقوله جماعة الظاهر انما لا يسمي
بوجهه وما روي غيرهم ولا دليل على ان الماد الاقتضار على حد ما لا انما كالكسبة
الوحدة والماد بل لا اله الا الله اي مع قرنتهما واذا حصل الثواب اجملا فمهما اولى وفي
كان كالملاحية قطعا وظاهره ان كسبه في احكام السلام به في حق المذنب كسبه على المقتطوع به
والله اعلم قاله جازا في علي لخص بوجهه انما لا يقتضيه **قوله** قبل الغزاة بيان
انما كسبه في حدة الموت في كسبه جازا في علي لخص بوجهه انما لا يقتضيه لغيره
تعالى وليست التوبة للذين يملكون السيئات حتى اذا حضر احدهم الموت قال اني تبت الى الله
ولا الذين يموتون وهم كفار ولا في الغزاة لا يستلزم له الا في علم سبق ايمان بالثواب
الذي لا يكتسب في الماد حديث اليهودي فاما حقيقة لغيره صلى الله عليه وسلم وانما
كسبه في ذلك **قوله** توبة الكسب على التوبة عند الغزاة واليا كسب من الجحود
قوله والحق انما لا يفي الا في حق توبته والكفر لا يقبل ايمانه لانه المؤمن عارف
بالله تعالى مقتضاه تمام الطاعة والخدمة والكفر جازا في علي لخص بوجهه انما لا يقتضيه بالله وليس
على التوبه قاله في التوبة لغيره في حق توبته لا يمانه وقيل لا يقبل كايضا ثم قال
المسطور في التوبة اي ان توبته مقبولة مطلقا لا طلاق **قوله** تعالى وهذا الذي يقبل التوبة
عن عباده لا يمانه في كسبه جازا في علي لخص بوجهه انما لا يقتضيه بالله وليس
عارف بالثواب وحاله حال التوبة والبقا بها انتهى **قوله** لا يصحوه وبعضهم على ان
الثبات الذي ورد في الحديث بوضوح على كسبه وكسبه ذاك الله تعالى في حق التوبة لا يقبل
ان قال ذلك لانه هو مؤثر به وباحله فلا يفعل **قوله** ولا يمانه عليه اي لا يصح فان
كسبه بكسبه بعد ما جاء عليه **قوله** وسيجزي في كسبه جازا في علي لخص بوجهه انما لا يقتضيه بالله وليس
الموت كسبه في حق عيش لا كسبه في الوقوع في مصيبة اي كسبه خوف الدنيا لا الدين كسبه
بطلان الا في حق كسبه جازا في علي لخص بوجهه انما لا يقتضيه بالله وليس
الله عليه وسلم دخل على ابي سلمة بعد الوفاة وقرئ في بصره فاعف عنه ثم قال يا ايها الرجل اذا حققت
شيئا بصر ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجاته في المداين واخلفه في عقبه فاعف عنه
واغفر له ولارب العالمين واغفر له في قبره ونور له فيه واذا لم تقض حبيبه لم تمش
بجانبه **قوله** ويخرج ويحيا لا يخرج امتنع حقه واليكه يحل به جازا في علي لخص بوجهه انما لا يقتضيه بالله وليس
فانما لا يمانه **قوله** الا ان يرفع الى النفس في ولا يقر عنه فالتقرب الا ان
يقرب الى النفس كالكسبه في ذلك تحت قوله المات واذا مات انما يتحضر اليه والي قد سجد في البحر
غير عذره وهي قوله في الجحيم في الاستغفار بوجهه انما لا يقتضيه بالله وليس
فما لا يقتضيه بوجهه انما لا يقتضيه بالله وليس
التي لا اله الا الله يخرج من عذبه اي يقضي والفقير والكسب ويضع على طهارة سيف لئلا
ينفخ وبقائه الله تعالى لا يرفع الى النفس في ولا يقر عنه فالتقرب الا ان يرفع روحه في ذلك

[illegible][illegible]

[illegible]

كملاد على عدم جوازها فادعاه ولو كان في البيت ففضل على فاعده وحصله قدام
 اجازهم في قوتها وعنده محمد بن يحيى الامام لا الما يوثق بنا على اقتداء القام في باقي عدد من
 اي فانه محمد لا يثبته وعندهما جازها فادعاه اجازت الامام عنده محمد بن يحيى في قولنا القافية
 كما قالوا لورهم في حالها وصم محمد بن يحيى **قوله** والحق انما اربعة اى على رجل في البيت
 واخراج المسجد وثبت في المسجد كما في البيع ما في البيت من الام الميت خارج المسجد فانه يقتضي
 فلا يثبت **قوله** بناء على العدة في جوازها اربعة اى العدة في قوله الميت صلى الله عليه وسلم
 والعدد الاول عدم الصلاة عليه في المسجد حتى اكملت الصحابة على عايشة رضي الله عنها
 حبان روت الصلاة على عايشة في وانما جاء به بعد اربعة اى في قوله في غيرهم وكانوا يصلون
 في صلى بن يحيى في جازها فادعاه في الا حادثة الصحابة فانه ثبت القول وانما صلى عليه في
 المسجد فلا تقوم به حجة فيثبت صحة انه ما وقع اكمال له عدم الام لا يثبت في الاحكام
 كما هو المقرر فلا يصلح يكون الصلاة عليه في المسجد مما حدث في حديثنا فهو روي
 في الصلاة في حقيقته في حقيقته عدم انعقادها ولا في حقيقته وحكاما على نفي النوب
 فانه روي على الروع عنها في على ابنه وجه لا يفي ثوابه مع ما روي في قولنا الصلاة على
 اجازة في ثابتي صلاتها في بيع ثابتي **قوله** انما يستلزم بانها عالم فيكون يثبت الولادة
 كما قال انما يثبت ولد خاتمة انما يستلزم وليا يثبت معنى التام انما يثبت في قوله انما يستلزم
 عند روي الهالك ثم على شكل في روي عن روي به ما يكونه على انما روي في قوله روي في قوله
 يثبت عين **قوله** حتى يزوج الراعي حيث كانت لا تقبض عايشة وان ثبت له الحكم انما
 الا اذا جرت صلاته انما بعد خروج الزنا لا يزوج راسه في جازها فادعاه في قوله لا يثبت
 حكم السقط وليس حكم الولدان صالح بعد خروج راسه في قوله انما روي في قوله لا يثبت الولادة
 ويثبت في قوله الولدان الحكم الحكم وحديث كما لا يثبت في قوله انما روي في قوله الحكم الحكم ايضا فادعاه
 كما جاء في قوله ولا يثبت هذا الحكم اعلاه قطع انما روي في قوله انما روي في قوله حاشا
 فقد عتق حوته لولادة ولد كان له حكم الولد من كل وجه ودرج في قوله حاشا في قوله حاشا
 السبب الظاهر وهو روي في قوله ولا يثبت الفسخ النسيئة حيث جرحه حتى يفتق كونه
 ولما **قوله** في قوله من الظاهر في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت
 حاشا لا يصلح عليه ولا يثبت ولا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت
 انما روي في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت
 ثم في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت
 ما في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت
 انما روي في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت
 الدار في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت
 الذي لم يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله لا يثبت

في الجواب يشهد بانكره في الوجوه عند عدم الضرورة كراثة قيام اليمين في الطلاق والبراءة
ضرورة **قوله** والبار يعفون ولعل شدة طاعة الله في الجواب بعد انقضاء اليمين في الطلاق
الدين والبراءة انقضاء لا بد بالتبليغ والبار مطلق لا مانع من صحة اليمين في طاعة الله
شروط صحة اليمين اعداد **قوله** الزكاة **قوله** اخذوا من ثمنها
كذا في المنع والبراءة عن ثمنها الزكاة والمشت في الجواب على ان في وجوبها انما هي في الثمن
متبينة عن على معنى الله عند الوشيت لا وقت في نفسه الفسخة او قال **قوله**
ولا يحل على فرض وجوب اليمين وجوبه يحل عليه لا يبرئ من الجرم مع عدم ملكه ولا
لا يورثون يحل على احمدين جعل الله كان جالب على كل من قبل شيان اليمين
رضي الله عنهم في الجواب عن صحة الزكاة فقال لا يعتد بام عند غير ما لا يعتد به الا في
قال ما عندكم في الجواب عن ثمنها واما عندنا فيمنع وما في رينا تعالى كان حال
اوليا والله فكيف حال الاربعة عليهم الصلاة والسلام **قوله** الطهارة قال لا يبرئ
منه زكاة في طهارة في زكاة الكفر والذنوب وفيه في طهارة وفيه في طهارة
والصلاة يقال في ذلك في الذبح الا في ولعن في الزكاة يقال في طهارة وفيه في طهارة
بمعنى المحرم فلا زكاة في الكفر ولعن في الذنوب وفيه في طهارة وفيه في طهارة
في طهارة في الجواب عن طهارة في طهارة وفيه في طهارة وفيه في طهارة
لذلك في الجواب عن طهارة في طهارة وفيه في طهارة وفيه في طهارة
المنظر المبتدئ وفيه في طهارة في طهارة وفيه في طهارة وفيه في طهارة
عن المصنفين وقال وما انفقتم من شيئا فهو جناح وقال وبرز الصدقات وما انفقتم
ويعلم المال وما كان في شيئا عليه بانه لا يجزى **قوله** كالملك اي يبيع المصنوع لا يجزى
عن الزكاة اذا اذنوا عنها ولا يكره ان يبيع الزكاة بملكه بخلاف ما لو ابيع المصنوع او
غيره فلا يفتقر المصنوع الزكاة لا يجزى لعدم الملك **قوله** بغيره اي لا يجزى
وفي المصنوع والكسوة للبيوع وهو في ذات ابوه في المصنوع بشرط ان يبيع العقيق بان
يكون في حيازة لا يبيع بالبيع البتة ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده
ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده
الى ان كان في المصنوع والعقود في حيازة ولو لم يملك او اجبها او اوما وفيه لا يفتقر
في حيازة لا لا لا في حيازة كذا في الجواب **قوله** الا اذا حكم الدفع الاكل قريب ليس
باصل ولا دفع جائز وهو مقيد بما في الولو بغير رجوع لغير احتياجه او اوما وفيه لا يفتقر
بغيره لا زكاة قائم بغير من النفا حتى على النفقة جائز لا الملك بصفة القرية يتحقق
في حيازة وان فرض على النفقة لزما منه النفقة انما يجب من نفقة من جاز في حيازة
لا يجزى لانه ادى الوجوه وجب او جبر وانه اخذته قضى عليه بغيره كذا في الجواب
في الزكاة قال ابو يوسف يجوز في الجواب في حيازة كذا في الجواب

خط

خطا في الجواب بعد انقضاء اليمين في الطلاق والبراءة **قوله** الزكاة **قوله** اخذوا من ثمنها
كذا في المنع والبراءة عن ثمنها الزكاة والمشت في الجواب على ان في وجوبها انما هي في الثمن
متبينة عن على معنى الله عند الوشيت لا وقت في نفسه الفسخة او قال **قوله**
ولا يحل على فرض وجوب اليمين وجوبه يحل عليه لا يبرئ من الجرم مع عدم ملكه ولا
لا يورثون يحل على احمدين جعل الله كان جالب على كل من قبل شيان اليمين
رضي الله عنهم في الجواب عن صحة الزكاة فقال لا يعتد بام عند غير ما لا يعتد به الا في
قال ما عندكم في الجواب عن ثمنها واما عندنا فيمنع وما في رينا تعالى كان حال
اوليا والله فكيف حال الاربعة عليهم الصلاة والسلام **قوله** الطهارة قال لا يبرئ
منه زكاة في طهارة في زكاة الكفر والذنوب وفيه في طهارة وفيه في طهارة
والصلاة يقال في ذلك في الذبح الا في ولعن في الزكاة يقال في طهارة وفيه في طهارة
بمعنى المحرم فلا زكاة في الكفر ولعن في الذنوب وفيه في طهارة وفيه في طهارة
في طهارة في الجواب عن طهارة في طهارة وفيه في طهارة وفيه في طهارة
لذلك في الجواب عن طهارة في طهارة وفيه في طهارة وفيه في طهارة
المنظر المبتدئ وفيه في طهارة في طهارة وفيه في طهارة وفيه في طهارة
عن المصنفين وقال وما انفقتم من شيئا فهو جناح وقال وبرز الصدقات وما انفقتم
ويعلم المال وما كان في شيئا عليه بانه لا يجزى **قوله** كالملك اي يبيع المصنوع لا يجزى
عن الزكاة اذا اذنوا عنها ولا يكره ان يبيع الزكاة بملكه بخلاف ما لو ابيع المصنوع او
غيره فلا يفتقر المصنوع الزكاة لا يجزى لعدم الملك **قوله** بغيره اي لا يجزى
وفي المصنوع والكسوة للبيوع وهو في ذات ابوه في المصنوع بشرط ان يبيع العقيق بان
يكون في حيازة لا يبيع بالبيع البتة ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده
ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده ولا يبيع عنده
الى ان كان في المصنوع والعقود في حيازة ولو لم يملك او اجبها او اوما وفيه لا يفتقر
في حيازة لا لا لا في حيازة كذا في الجواب **قوله** الا اذا حكم الدفع الاكل قريب ليس
باصل ولا دفع جائز وهو مقيد بما في الولو بغير رجوع لغير احتياجه او اوما وفيه لا يفتقر
بغيره لا زكاة قائم بغير من النفا حتى على النفقة جائز لا الملك بصفة القرية يتحقق
في حيازة وان فرض على النفقة لزما منه النفقة انما يجب من نفقة من جاز في حيازة
لا يجزى لانه ادى الوجوه وجب او جبر وانه اخذته قضى عليه بغيره كذا في الجواب
في الزكاة قال ابو يوسف يجوز في الجواب في حيازة كذا في الجواب

خط

[illegible]

لا يكاد يحضر الا تحت بالصفاء وحكم كونه الى حلف لا يكاد يخفى وكما يلاحظ على حاله عيان
عفا فلو تبادر للاختراق **قوله** وفيها ان الغنم انما تغد لانه اسم جمع بعد الذكور والاختراق هو
البحر التي لا دخلها من نظامها اذا كانت بغير المارين بينهم من ثيابها يقال ان الغنم في البحر
فلا يمكن ان تسمى العدد ولا وصف بالذكور **قوله** على الظاهر ما جمع القول لم يؤخذ
في ذلك انما يستثنى من الصفات والمزايا من حيث اختلافها في الصفات فما وعد الخصم حفظا بعد
الولاية وهو الصحيح وروى ما ثبت في هذا الموضع وهو الذي انشأ عليه كبر السن وهو قوله
قياس على الاختصاص وهو منقطع لوجوه الصفحة عودها فلا يلحق به غيره وانما ذكره
في انما يجمع ما انشأ عليه كبرها منقول في الهادي وذكر انما طعن ان ما تم له ثمانية
اكثره وذكر الزغفران ان ما تم له سبعة الاظهر لوقوع القطع عن الغنم والجمع في الغنم
ما تم له ستة اشهر وهو الظاهر **قوله** عندنا وعندها حينئذ اذا كانت سنة الدار
والشهر ذكورا وانما كانت في فارس العرب فصاحبها باخبارنا واعطى عن كل فارس
ونار واكثر او قوما واعطى عن كل ما بين خمسة وراسم وهو ان يرضى عن راسم الله
عنده كما في الحديث وانما لم تكن في فارس العرب تقدم ولولا ذلك على كل ما بين خمسة وراسم
والفرق انما في فارس العرب لا تتفاوت قفا واما ما ثبت بخلافه غير ما خاتمه وانه ذكرنا
فقط وانما انقطع المشهور وعدم الوجوب لانه معنى الشغل لا يحصر منها والسمي غير متغير لانه
غير ما ذكره في قوله في البداية وفي التبيين الاشارة يجب في الاثبات لانه يستلزم
بالفعل المستفاد من قوله وعليه القدر في رجب قوله استلزم لانه من قوله الحصة والخصم
واجعلوا له الام لا يؤخذ منه حصة في التحليل صريح **قوله** الاصل لا يات فيه ما
الموجودة يكون النساب ثابتين ذكورا وانثى على دونه من شرط الاستدلال وهو انما
يكون النساب واحدا انتهى لاننا اذا قلنا بالنساب لهذه الاقوام كان انما يؤخذ منه الذكوة
قوله لانما ذكرنا في تاريخ البحر ان كانت التجارة وبيت فيها ذكواتها قد كانت او
عنده لانها عن راسم السبي واما الدليل فانه في التجارة فاما كعب النجدة واستخار
التجارة فثبت في انفسه في العلل ذكوة وسلم كانت لانها في التجارة فاما الدليل
في بيتنا تقدم لانه انما كان له واحد في بيتنا باعلا يكونه للبيوت والفرق بين
العدوت با انما يشترى لها العلف وحب من المرقى الباع وبذلك انما لم يكن عليه حرج
عن كونها سنة **قوله** ولان ذلك انما في البحر والتمه وحده في الفارس ابو الدليل
والعلاج من صفات انما حكم بنسبه والذات انما والعرف **قوله** وصورة ذلك انما في الفارس
صفاء ولو لم يكن ذلك على منافع من النسل والخاص **قوله** ولو انما في ذكوة العلف
سببه فيجوز عده عن كفاية في شري اخيه فموجب حرجه لانه في ذكواتها الذي وجب
عليه التمسك في البحر ولو تسعة ولو ان يكون علامته واحدة فانه لو اختلفت في حجة
لم يؤخذ ولولا ذلك المارثة ووسطا وانما دون الوسط لم يحل الا هذه فاما حلفت

وقد كان يجب زكاة وبقي على الكسور ونسب قول الاماميين فيه عبارة البر والخير
 كانت الفضة غلبة بكتلة زاب وهذا ما لم يثبت الا في الاول قالوا انه اعطى على الجواهر
 اعز واغلى قيمة وان كانت الفضة غالبة فان بلغ الذهب ثمانية اشبار فزكاة الزكاة
 وان بلغت الفضة ثمانية اشبار فزكاة الفضة وسكن عالم يبلغ كالسكالي وسكن عالم اذا
 ساءوا ايضا وغلب البليان والاصل المحظوظ بالفضة ان يبلغ الذهب ثمانية اشبار
 وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة ثمانية اشبار وجبت فيه زكاة الفضة
 وهذا اذا كانت الفضة غالبة واما اذا كانت غلبة فيكون زكاة الذهب او الفضة او على
 قيمة التماس وهي عبارة البر والخير يعني الا انه قدم واخر وفي بعض النسخ ان
 الذهب اعز واغلى قيمة من الفضة فان كانا معا لا يعتد بهن فيكون زكاة الفضة على
 قلعها وحده في كل الشارح في المغرب بالذهب فلهو وعلم انك لم تسع الفضة على
قوله يطول كحبة الكحل فبما تلت اذا تجد **قوله** ولو استوفى نقد في
 البر والخير عن المجني وقار في البحث قوله فارغ عن الرين واما الدين الغرض في خلال
 الكحل فانه يبيع وجوب الزكاة بمنزلة حصار كعندك وعند يني يوسف لا يخرج بمنزلة
 نقصانه ونقد تمام قوله كعندك يبيع من حريم وهو كذلك كالاحتج في فائدة اختلاف
 نظيره فيما اذا اراه عندك كعندك تلت حولا لحد لا يعتد به يوسف كالمحظ
 انما لنقد في كل شئ من ثم وقوله كحان ما في المجني على قوله الي يوسف **قوله**
 وصعافه المقدس **قوله** وجعل في العوض **قوله** وعنت عذري في البحر
 على المحظ لما يدهم وخسرة ونايف فيهما ما يدهم ولعل عندك بحسنة درهم وكذا
 لو انصب نام نصف ذهب ونصف فضة يجب في نصف درهم عشر وانما في الشارح
 ربع الزينة اعلا في ربع عشرة درهم فيكون الواجب في مائة درهم درهم ونصف
 ونصف وفي العشر والباقي ربع دينار ونصف درهم ونصف والاولى عبارة
 الجملانا في تختلف فيه الذهب والفضة علا وخسار في قرمانا ربع دينار على
 العشرة الدرهم **قوله** فانهم شرا ان نصف كلام المص في الكفا حيث قال ان
 الفضة لا تعد عند تكامل الاجزاء اربعة كاية وعشرة ونايف ثمانية اشبار
 الزكاة في هذه المسئلة على الصحيح كتحصيل الاجزاء الا باعتبار الفضة وليس كالتن
 بل الاعتبار باعتبار القيمة كما فاده قليل المحظ فانما حاصله اعتبار القيمة في حرمه
 كل على النقد لا في حرمه اجمعا فان لم يمتع الذهب باعتبار رقيقته الزهبة
 بالفضة يتم باعتبار رقيقته الفضة بالذهب كيف يجوز تعديا لعدم اعتبار الفضة مطلقا
 عند تكامل الاجزاء مع انه لم ير عليه لزوم اربعة اشبار وهو ينقص قيمة او يخرج كاية
 درهم وعشرة ونايف اربعة اشبار فانما يقتضي كلامه من عدم اعتبار القيمة
 عند تكامل الاجزاء او انما يلزم له الاحتج فانما حرمه درهم سبعة اعتبار القيمة اخذنا

میں ولولہ

[illegible]

الذی یحلب فیہ والیاء
اتحاد

عليه سواء كان الدين قد اؤا لكنا في الحائبة وقبده في الحيط بما اذا كان مضمونا
اذا كان مضمونا فهو مستهلك وموجب يجب حفظه كما في التجار وقد اختلفوا في
انه يفتقر الى اطلاق وهو جوهري صحيح فلا يفتقر الى اطلاق انتهى فقد اوردوا في دفعه
جوهري فان عبدك كونه من المتوسط لا يكون هذا كالتقديري وقد مر في هذا الاصل
الضيق خلافاً وعلله سبحانه بكل وجه لا يلائم المبدأ كذا في الخارج وقوله غير صحيح
الضعيف قد علمت ان هذا اللفظ المستلزم لا يستلزم الاستهلاك فلا يقضي بل يفتقر الى اطلاق
لا يوجب الزكاة اذ هو جوهري لا كالحاكم عليه مع بلوغه في السبب فليس يورده على عبارة
الوسط وقوله بما اذا كان مضمونا كذا في اراد بالمرءى كما في مصرفه ولا يورده غيره فان
هذه الالاء غير المسترفة يستلزم لان التصرف فيها هو واجب التقدير فصار قاضيا لا حكم
قوله مع نقد آخر زكاة لانها في النقد حقيق فانها تسقط زكاة لانها على
النقد لا على التبعين فاذ ارضاه لا يفسد حاله على المحول وجب عليه زكاة فانها تطلق
في الدخول حتى على ما لا يملكه لانها في الدخول على التبعين فانها في تصرفها اوصى
غيره في الدخول والرد والناظر لا يفتقران في العقود والصفى وانما عينت فيهم فعمل الصف
المهرض في حال ملكه فهو مستهلك فلا يسقط الزكاة اما لو كان المهرضا ولا يملك
الاظاب عنه فانه تابع على التبعين فلا يوردها الزكاة في دفعه وحال على المحول وصح
سأله في حقه فاقوا الدخول وجب له الرجوع بنصفه ولو لم يملكه تسكوا وترفع عنه زكاة
غيره فانها لا تفتقره فكانه انما احتق في وارده وانما نصفه اهرم فممتاز الهلاك
فقط زكاة **قوله** سواء كان مضمونا لوصال اطلاق ايضا التقدير وغيره وهذا في
غيره قد اظهره وانما في العقود فلهذا احتق في وارده على عين المهرض ولو لم يملكه
ليس له الرجوع لعدم ملكه وما دام المهرض باقيا فهو مضطرب الى دفعه بل منه لا يوجب
لجوهري وما علم يفرق بين القضاء والرضا لان لا يملك دفعه حتى لا يفتقر الى اطلاق
وارده انما يرفع بعد بغيره في نصفه لان التقدير في مهران فان التقدير ليس له انما يرضاه
برجعي لا يرفع في نصفه لانك لا الالاء في زكاة بشرط القضاء في سقوط الزكاة
على المهرض بعد اكمال دفعه **قوله** ومنها انما يرفع في سقوط الزكاة الهلكة في
الرضا لا في عدم وفرة كما يفتقر الى استغنائه عن رجا افضل الله تعالى وتعالى واما
في كماله انتهى فكل ما يوجب في تفتيره ولا يرفع لعدم حكمه انما هو فاقا في كماله
كذلك اذ هو يرفع في حقه على الزكاة لعدم حوله انما هو ولا على الطفل وانما حاله على
عليه في حكمه على حقه بعد بلوغه لعدم وجوب الزكاة على الصبي ومضى
الفتي لذلك المال الذي فرضه عليه من بدل الجزاء منه فعلى وجبه طهره لم يمس
الطفل وملكه في مال موصاة لانه الفقير وقد ورد عليه كما يفتقر في الدين والنفق في اللغة
افضل الطفل فذكر المال كما اورد في ذلك خلافاً في عدمه وغرور بالعليه في الدين

ثمة بين اربعين رجلا رجل واحد من كل فئة نصفها والنصف الآخر هؤلاء الذين ليس على صاحب الاربعين صدقة عندنا في حصة رحمة الله وهو قول محمد بن جرير والشافعي وابن جرير وابن جنيح على كل واحد من مائة اذ لا يعاقبهم في هذه الحالة وفي المسئلة بين اربعين رجلا **قوله** حتى زكوا الى الاربعين اذ بلغت ثلثا او كان عنده الاول لا يعاقب **قوله** حتى زكوا الى الاربعين اذ بلغت ثلثا او كان عنده مائة من النصاب ينتط حولته انه اقول وهذا في الزكوة والقوى والتوسط يختلف الضعيف فانه لا يعتبر حوله وعوده بل اشد احواله من حين قبضه الى ان يصير الى الانصاب من جهة اتمامه اطلاق ارجح اعتمادا على تقديم من ضمن ما كان في حقه من النصاب اليه وذلك لاداء المقرقة للهدوم في الحلاق قوله ملك نصاب فيمنه ما كان كذابين او كذبا عين او بوضعه ونصفه واعتمادا على ما في هذا ايرادا حول الضعيف من حين قبضته وانما التوسط كالمعقوب على الاصح **قوله** يلزمه رد رجل من حال عليه حولا واحدا او افك حولا درهم وعالم يتم حولا يجب عندنا انه بعد القبض وهذا اذ لم يكن حولا وقد تقدم حكم الصغار ورواية حقيقته **قوله** اى من قبل ان يفتن في التجارة انه الضعيف من اربعة الى مائة في المقي وعلمنا من قبل ان الرضى الذي زاد في الخارج **قوله** يجوز في الاصلية قبل اعتبار ما بها هو الاصح بالاداء ان لا يكون عنده سوى ما هو مشغول به او بعد التجارة وليس بقيد فان من قبل ليس للتجارة زاد بل من حويجه الاصلية فيكون في المتوسط **قوله** والمالك يجمع ملك مثل ملك ما حوله فادرا على الاستدابة ومالك من ثقتا وبغضه من ثقتي فملكه فانوس وحيدة عطف المالك على ما قبله فليس بمخصص **قوله** ونحوه في الزكوة المتوسط ورواية كمال الضعيف بكونه نصاب في حين وزنه **قوله** فهو اسلاك كماله قابض اذ كان يجب زكوة ماضية في القوى والمتوسط للضعيف لانه لا يجب زكوة الاول القبض وخلافه اقول فاسئل الله عن القبض الا لا يجب زكوة ماضية **قوله** قاله الشافعي وجبته من اول الاربعين على ثلثه في تمام فري وهو بدل الرضى والتجارة والمتوسط وهو بدل ما ليس للتجارة ككتاب البذلة وغيرها من جهة ضعفه وهو بدل ما ليس بمالك كالمهر والوصية في الزكوة في الاول اذا حال اقول كذا في غير النسخ الا اذا والى ان يقضى اربعين درهما وثمانيا واجب له ويجوز في الثاني ان لا يقضى ثلثا وبغيره من غير ما ذكره الصحيح والادب فان ثلث ثلثا يجوز اقول كذا في بعض النسخ وفي السنة ثلثا غير ما ذكره ولو روت دينا على رجل من هؤلاء والمتوسط والآخر اذ وجبه بنصاب المم يكون للتجارة كمال الضعيف وان كانا كمال القوى والواختار الشافعي في تعليق الحق في المتوسط للتجارة كمال المتوسط هو الاصح وكذا الكفاية في الحق والواختار الاستسقاء كمال الضعيف كذا في الولاكية هذا اذ لم يكن عنده ما يفي بثلثه فيتم ما كان من ضمن ما قبضه من الضعيف الى اعناده وكذا في الولاك والاربعين الذين لم يواجبوا من ضمنه الضعيف فلا زكوة

١٨٤
 في حقيقته قريب التقديس كما ياصلها والاصحو التعصيف انما حارت عنه وازد بلفظ
 الارض لا تنصرف عنه انتهى **قوله** او بانها مفرقة ومفردة في حقيقته فانه تعالى المسمى
 عنه واحد في الحقيقة لا تنصرف الى كماله عند تبيين **قوله** كما ان الكمال لا يذوقه
 غيره ارض النقيض **قوله** وبقيتها منزهة الخارج الى كمالها لا يمكن من الزراعة وانه لا ينقص
 الشئ في الارض فانه لا يفسد من العباد وانه كما ليس من اجلها وبعد اعتدائه
 بغير **قوله** وقال ابو يوسف رحمه الله في حقيقته مصادق الخراج وهذا هو الحق العبد لله
 الكفا في حلال التعصيف في كماله وان لم يكن له اصل للصدق ثم هو خارج حقيقة فهو منزه
 وقدر يخرج عنه واحد كما كانت الارض لظنفة الارض لا تنصرف عنه ثم في رواية تصرف
 مصادق الاكوة وفي رواية مصادق الخراج ببيان باختصار **قوله** في حلال الصفة اليه كذا
 وكما عاب غلب الشرح وقدر صوات الشفعة لما لاخذ شدة اقل من شدة في كماله في بعض
 يكون منزهة في الارض على كل وجه عدا في انما في الملبوط لا يركب الا في الشريعة في ارضه
 فعليه في الخراج في قوله حقيقته وكذا بعد انقطع قولهم على ما ذكره حتى اختلفوا
 مسلم او منزهة في الارض كانت غيرته سواء وضع عليها الخراج او لم يضع لانها تنصرف
 المسلم عنها لانها كذا في الارض على الخراج **قوله** مطلق اي بعضها الارض او بعضها
 بعد ذلك ان هذه الاشياء في حلال مصادق العلم لم يوجد **قوله** او بعضها
 يكون في حلال الارض في بعضا وبعضا في بعضا وبعده وفي المقتول بعد البعض فيكون في الارض
 في حلال بعضها في حلال بعضه في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 كذا في بعضا وبعده في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 مطلقا سواء سميت في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 لانها تنصرف في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 لا ياتي في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 لا ياتي في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 عليه خارج الارض كما علم في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 ولم ينصرف من حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 الخراج فانفس على حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 هذا في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 بالخارج الكائن فان في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 لم يجب بغيره انتهى **قوله** عند ظهور الفقرة قال في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 كما قال الشافعي في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله
 انتهى وما كان في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله في حلال حلاله

عشر

[illegible]

کان

[illegible]

فلا يشترط

[illegible]

والكس والذئب فان كان الصاع يسع ثمانية ارطال من العسل والكس فهو الذي
يكال بالشرعة لانهم اكتبوا ان يختلف كيل ووزنه كالعسل والكس وانما السع هو ما
منهما ما يكون وزنه اكثر من كيل الكافور ومنها ما يكون على العكس كالصع فوجب تقدير الكيل
بما لا يختلف كيل ووزنه فان كان الكيل يسع ثمانية ارطال من ذلك فهو الصاع الذي
يكال به العشر والشرعة ووجه قولهم ان السع ورد باسم الصاع وانما كيان السع يختلف
وزنه وما يدره حقه حقة وانما فوجب البحث في خصوصه عليه ووجه قوله ان يختلف
الناس اذا اختلف في الصاع لعدم وونه بالوزن فدل ان المعية محالة حتى في اصل
انه في التقدير بالكس والعسل ليس في انواع القطر في تقديرها ملك الله ومن
استمر في غير الوزن يمكن ارجاع قوله ان الكيل اعم كيل ووزنه عند المقدار والمجرب في
الاحاديث في صدقة القطر الكيل لا الوزن **قوله** ودفع القيمة في الشرعة ان
القصص وردت في الامرين ودفع العيون في دفع النفاق وفي جواز دفع القيمة خلاف
ما خرج في العادة ببقاء هو المطلوب ووجه ما في خلافه دفع القيمة خلاف
القيمة باختيارها عند هذا القول في قطره وفي منه فان كان الواقع الامكان
القيمة للمقبر فلا وجب ان يقلص دفع القيمة ولم يعد في الكمية المسترفة انما انما
فلا توجد خصوصاً في يوم العيد فان لم تر في مكة يبارع الطعام يوم العيد فيكم
للقية المسترفة في القيمة فلا ووجه الالعين لطحنه وحضره واطعمه واقامت بذلك
كانه فقيل من تر في الصدقة في دفع حاجته واداعاه **قوله** اطلق في القدر
انما الباطن لا الظاهر في اليوم في قولهم في يوم القطر فان في البحر والهنر فوجب ان يكون
الوجه وبما السبب فهو ان يكون من عليه وقول المصنف في المنع في مات
قبل الاية فان نشأ السبب في سماع **قوله** لا تجز عليه اطلاق شرط الورد
فهو ان يجرى ان يكون بالنسبة لعدد الزكاة **قوله** ما ووجه قد روي انما كان
بما رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج صدقة القطر قبل الصلوة وكان في يوم
قبل ان يغفر في نصره في المنع ويقول لا تقوم من الطوف في هذا اليوم من قبل
بشرط دخول رمضان لانها صدقة القطر وادخل في الصوم ويرد عليه انما تجز
على ما لم يجر بعد اربعه وتقدره على ما في انظر بعد لان من المسألة انما
يرد منه فهو قيد انما في هذا قوله خاف وقيل بشرط دخول النصف الثاني من رمضان
وقيل العشر الاخير فان لم يحس ما لا يجز تقدم ما اصل **قوله** ونظر في الولاة
فهو يرد ما في البحر ان لم يوجد في حال الرواية **قوله** مكانه هو الذئب وفي الامين
وجب دفع صدقة قطر كل شخص الى سكن واحد حتى لو فرقه على كل من اؤثر
لم يجز انما المقتضى المخصوص على هذا لا انما لقوله عليه الصلوة والسلام غفرتم عن المسلمين
في هذا اليوم ولا ينبغي ان يكون ذلك وجوده كرمي في صدقة شخص واحد

[illegible]

[illegible][illegible]

في الفجر

مکرر علی محیط بلرین قاعدا
و مضاعف الزلیم بیتیله کما روی
کالدرد الوناع الضعیف فخم

[illegible]

بعدية فاعلمت وصامت فمقتضاها ليس معها الا اذا نزل في التمتع ضرورة انما
وقوعها انتهى **قوله** كمن اخرج في الفجر ومنه التمتع انما لو اوجع حيا لم يطوع
او غير ذلك والصوم ثم قال على انما جئت بهذا اليوم لا يصح وان كان في وقت من وقت
الصوم عدم احتياجها الى روعه اذ لو صفت فكله كذا انما كان في حاله قبل ان يفسد
تأخر لم يمتكفه فحاشا وهذا وجه فيجب القول عليه انتهى فاصل فليكن الحال انما اذا اوجع
انذرا عنك هذا اليوم انما في حاله عنك في المدة وروما كما لو اوجع جازا او يفسد نورا
عنك كذا انما رآه فيم انما في حاله عنك في المدة وروما كما لو اوجع جازا او يفسد نورا
الشراح رحمهم الله انما في حاله عنك في المدة وروما كما لو اوجع جازا او يفسد نورا
قانه في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم الا في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
اي بطلان يكون ذلك الصوم لما يصح ان يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
ان يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
نورا عنك في المدة وروما كما لو اوجع جازا او يفسد نورا
فرضه عليه من نورا عنك في المدة وروما كما لو اوجع جازا او يفسد نورا
افق من الصوم المدة وروما كما لو اوجع جازا او يفسد نورا
وهذان الاعكاف الواجب من وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
والشرط باع المدة وروما كما لو اوجع جازا او يفسد نورا
شتر من وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
الوقت وانما الاعكاف في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
زاد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
الوقت وانما الاعكاف في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
المدة فلا يثبت في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
مع الا اعكاف في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
هو الصوم المقصود في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
رضان في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
يجب كونه مقصودا كالوقت من وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
الصنعة قلنا الصوم وانما في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
يجب عليه ايضا الصوم في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
كذلك الصلاة المدة وروما كما لو اوجع جازا او يفسد نورا
في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
فرضنا الصوم والا اعكاف في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
الا اعكاف في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم

وقال

وقال ابو يوسف لا يجب عليه قضاء ما بقيت الشهادة الا انما في وقت من وقت الصوم
الصوم فاما في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
ايضا الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
فانما في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
وفي وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
وجب كونه مقصودا كالوقت من وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
انما في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
وهذان الاعكاف الواجب من وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
والشرط باع المدة وروما كما لو اوجع جازا او يفسد نورا
شتر من وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
الوقت وانما الاعكاف في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
زاد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
الوقت وانما الاعكاف في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
المدة فلا يثبت في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
مع الا اعكاف في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
هو الصوم المقصود في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
رضان في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
يجب كونه مقصودا كالوقت من وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
الصنعة قلنا الصوم وانما في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
يجب عليه ايضا الصوم في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
كذلك الصلاة المدة وروما كما لو اوجع جازا او يفسد نورا
في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم
فرضنا الصوم والا اعكاف في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم
الا اعكاف في وقت من وقت الصوم لا يفسد في وقت من وقت الصوم لا يفسد في الصوم

وقال

لَا اِنَّهُ

[illegible]

الفرض

[illegible]

الحيوة

[illegible]

الجوزة الجودا

[illegible]

خصيص

الترخي فيقتضي تفرغكم بطوافين للعباد لو كان يومه الترخي لا يخرج كثيرا
 ما يخرج وجب الترخي ويقصد بها محض الترتيب **قوله** ولو تفرقة فوطئة للحرام
 على صاحبها الخروج والمخ في ذلك سبب الترخي قال وصام العاقر عن أي غير الهدى
 ثلاثة ولو تفرقة فوطئة ثلاث أيام في أي في وقتها لا يكون له حال
 طرفة ولا فاد يقول أو جاعا يوم عذرا في صومها بعده لا يجوز فقول في الجهر اراد به
 بيان الا فضل فيه نظر نعم لم يبين اول وقت ولا شك انه بعد الاحرام بالعبادة في
 شهر الحج وانما كان لا فضل ما جازها الا لشكنا الا حيرة رجاء وجود الهدى
 حتى لو قدر عليه في حالها او بعد قبل يوم الترخي لم يطل الصوم لان قدر عليه
 بعد اكله قبل صوم السبعة في أيام الترخي او بعد ما ولو صام بعد ما بقي اليوم
 الترخي لم يكره ولا جاز انتهى ولم يبين وجه النظر لظهوره لان ما راجع في قوله
 أو جاعا يوم عذرا بيان الوقت الذي يجوز فيه الصوم لانه لا يوجب في حاله
 ظاهر من كلامهم وهو انه بعد الاحرام بالعبادة لا في بصره فانما كانا غير
 مستحبين الا آخر الوقت حكم اخر كما بينه في الشهر وبيان وجهه ثم قول صاحب
 الشهر ولو صام مع أي مع وجود الهدى انه بقي اليوم الترخي لم يجز لان ما راجع
 على الهدى والعبادة للعبادة عليه يوم الترخي لم يبق بان صامه او استكمل يوم الترخي
 جازاه الصوم لانه تسعين حجة في وقته والذي يحقق ما قاله الشارع المقر
 عليه بقوله في المتن فانه ثابت انه ومن لم يفرقه كلامه خطب خطبوا **قوله**
 فبعد الحج بيتا من المراتب وقت الكوز **قوله** فيه كلام هو ما سمعته من الشهر
قوله فمضاوا وجبا أي سوا كان متم الحج فمضاوا وجبا وهو أي متم ما كان
 يكون متم أي لم يستوف فانه يقتضي شذو طواف الزيادة والحق والزمي وسائر
 الافعال وانما حمل على ذلك بحمل الآية الشريفة انه المراد بالرجوع الفرائض من الاعمال
 والرجوع عنها وذلك يكون بان تمام الفرائض والوجبات **قوله** كذا في كان
 الاستدراك على تقدير تفرقه لم حملت على ما ذكرت ولم تقبل بعد استدل بالحج فقال
 انما الترخي لا يخرج به صوم السبعة في لانه متعلقة بالرجوع المراد به الفرائض من
 الاعمال والافعال ثم الفرائض والوجبات **قوله** وذلك يقتضي بان يوم الترخي
 وفي صومها مانع آخر ايض وهو انه في الصوم فيها فالاداء فيها نقص فلا يشترط
 ما وجب كمالا **قوله** نعمتم وطئة متى بيان لو جعل العمل بالرجوع عن الفرائض
 حيث لا يرجع اليها كما في آخر مع انه يصوم فيها ولا جاعا فمضاوا المراد بالرجوع الفرائض
 قال في التحرير وانما حمل انتمنا عن الحقيقة الى المحاذ فيخرج جمع عليه وهو انه لو لم يكن
 وطئ صلا لم يرجع اليه مستمر على سياحة وجب عليه صومها بعبادة النص ولا يخفى
 في حقه سوى الرجوع عن الاعمال وكذلك لو رجع الى مكة فخرقا صلا فانه متى

تحقق

تحقق رجوعه الى غير مكة ووطئه ثم بدله الى غيرها ووطئا كان له ان يصوم ما مع انه
 لم يتحقق منه الرجوع الى مكة كذا في فتح القدر واراد بالفرائض الفرائض في الاعمال
 الحج فمضاوا وجبا وهو يعني انما الترخي لانه اليوم انما السبت منها يوم الترخي
 الا ان على ما قام حتى لم يطلع الفجر فبعد ما انما لو صام السبت او بعضه من أيام الترخي
 فانه لا يجوز ولا قد مر في بحث الصوم من الترخي في الصوم فيها مطلقا فلهذا لم يقتض
 صلا انتهى فلو حذف استخرج من كذا مع وقال أيام الترخي لا يخرج به لعدم دخول
 وقت السبعة والى في الصوم فيها كما نال من **قوله** وكان يوم الترخي ودم الفصل
 في الترخي **قوله** بطل صوم الترخي على الاكل قبل تمام المقصود وبالمختلف كما لا يخفى
 انما وجد انما اقبل تمام الصلاة بخلاف ما لو كان بعد اكله فانه قد تم تحله وصار
 كالصلاة بالتيه لو قدر على الاكل بعد الصلاة اجازة فلو كان في الوقت لا يقرب
باب الفتن **قوله** ومنعها لانه في معنى الدعوى وهو التسليم انتهى
 الانتفاع والفتنة التي هي الفتنة لاداءه التمكن في سفره واحدة **قوله**
 فتنه التسليم فانه هو التسليم بغيره يكون بالعبادة في الفرائض في شهر الحج وبطوف
 ثم انتهى ويقتضي ويقتضي التسليم في اول طوافه الحج وبعد الترخي
 فان منع فيه غيره ورضه خلطه وجود الاول لانه لو كانت الفرائض ليس بشيء ولو
 كان الترخي لا يكره عند ذلك لانه في شهر الحج لا يشترط حتى لو قدم احرام العرة
 على الترخي واتي بالاكتمال فمضاوا وجبا ولا كذا في ما كان متم في الترخي في تقديم
 الاحرام على الاحرام العرة في جميع السنة وفي قوله وبطوف اشهر ما راجع الى شرطه
 وفي جميع الطواف في الاشهر وقد علمت انه يكفي وجود اكثرها في ذلك قال المصنف
 في الترخي انما الصلابة لا يشترط ان يفعل العرة او اكثر طوافها في شهر الحج فمضاوا وجبا
 الا انما صام في عدم شرطه وجود الاحرام بالعبادة في شهر الحج ومنه من اخذ
 الترخي في هذا المقصد ومنه من اخذ كقيد كذا خبره ووجه الحج واداءه بيان
 الاولين كما مر به وجه الحج من غير هذا انما هو شرطه وبعده انما قال الترخي الحج بيت
 الحج والعبادة في شهر الحج قال في شهر من الفرائض في الاشهر العرة تعليمها لوجه الاكل
 الترخي وليس في نسخ الار قبلا او في ذلك مستغنا عنه بقوله او اكثر طوافها الحج
 لان ضرورة وقوع اكثرها وقوع اقلها فانه ضرورة بتقديم الاحرام عليها
 واستغنى عن ذكره الا لا يمكن الا انما انما يشترط في الافعال قبل الاحرام وعلته انما يمكن
 الاكل الترخي انما لا يجوز بالحج الا بعد دخول شهره وانما لا يحرم العرة لا وقت له بل
 عند كل حال في حق من ركب الحج فانه كراهية الترخي عن تقديم الاحرام على الاشهر كراهية
 الترخي ما كراهية الترخي في حق من ركب الحج فانه خلاف الاول **قوله** وبطوف
 بطوف على بغير عطف تغير وهو يكون بالاداء **قوله** كما مر في باب الفرائض في

فغيره والصبي يحظره الا ان علم فقط وبره على هذا التقدير المسمى كما نرى في كتاب
هذا التقدير ما يأتي من النص الذي يترجمه علي **قوله** وقيل الواحد احدى هذا التقدير
الذي منى عليه في السنين واليخوة حيث قال الواحد يعني في التقدير والمشي حيث
لا تبايعه عن الخط وقيل بغير التقدير في كل طرائق وتاريخه الهيات قالوا الواحد يعني
والمتشاكل لا يارحط وابعد من الخط كما في حقوق العباد وقيل بغير التقدير
والنص قال في الفقه والظاهر الوجوب وقصد الاحكام والاتفاق في ذلك فيكون
راعيه وشبهه في الوجه وزاد في التخيير ان يكون المقدم على القاتل واقره في المهر
وفراؤه من صحيح ضمن المهر والدرر اعتبار المسمى وعلى الاول فسبق الاكتفاء
بالمعاني حيث كان لا يفرق بينهما في المهر وفي نسخة وكما ذكره طرقة اجمعت الاصل
اي صحيح ودر النجار والدرر والشرع صانها في الفقه والمهر والمهر في نسب
ترجيح الاول للمهر للهدية والمهر في المهر وهو في نسخة بركة المهر الذي ذكر
اكثر منه على المهر وفيه لا يبعد ما يملك الكفاية في المهر المهر الذي ذكره
قال المهر ومنه فغيره من معطاه وحللتها على استحقاق الشرف هذا الاحتفاظ
الاخصاص في كماله على تلك النفقة الشريفة انتهى **قوله** ولو زاد معطاه
قوله يوسف الحقني في اخصاص الصدقات الواجبة بالمسكن **قوله** كالطرفة
التي اثار جوابها في المهر من غير ان يوجب المهر في المهر الذي ذكره
صدقة الفطر وتقريرها بكونها كالحظرة من حيث المقدار ولا يلزم موافقة المهر
للمسكن به من كل وجه **قوله** بل يكون مطلقا على ما مراد على نصف الصاع الا
المقدريد بزيادة الصاع في غير المهر الا في الاثر فالحرج يقع في غير المهر
والزائد حاكما بزيادة الفدية في المهر وقيل به ما لا يفي الا في غير المهر في غير المهر
نصف الصاع في المهر في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره
لا يوجب عليه زيادة الفدية كما في **قوله** او صاع عن طعام كل مسكين يوم
يقع طعاما في المهر في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره
الطعام في المهر في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره
اصلا كما لا يلزم لمطلق في الاية في المهر في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره
مطلوبه ان لا يعدم وجوبه في المهر في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره
على ما يقع في المهر في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره
قوله فينبغي في ذلك هذا ويكفي الفرق في المهر في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره
على المهر في المهر في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره
المسكين ولا يكون ما في نصف صاع او صاع في المهر في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره
في المهر في المهر في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره في المهر الذي ذكره

الطعم

الاطعام كما كان يجوز قبله لا حجة فيها في ما يلقى العقب غير القطع
الشعاع وقتها لا في ذلك هو الوسط في الكفاية **قوله** كذا في القية اذ لا
يقوم مقام العيان لا كما يحسب العيان كقول **قوله** لا بعد وضوءه عليه لعله
في ذكره لم يلقه النج والظواهر يقال ان تقدم الزيادة بالصاع ونصفه لعدم جواز
الانقضاء وما لا زيادة فتقع نافذة ولو دفع الطعام لكل مسكين واحد كما كان قد دفع
الصاع او نصفه فيخرج من الاطعام غيره حتى يتم قدر القية لجلب المسكين وانه لو كانت
واحدة للمساكين واحد المستفي به وان لم تبلغه كسفي بها كما **قوله** ما ينقص اعتبارا
بعض النكاح كافي لحقوق العباد لثبوت منه وجب كمال القية فانه غاب ولم يعلم منه
الواجبة فان القيس لم يرضى النقصان للثبوت في سبب النكاح كالصيد المملوك اذا
جوز وغاب والاحتياط في تزويجه جميع القية احتياجا لمن اخذ صيده من اكله ثم تركه
واليدري او اكله ثم لا يوجب قيمته له ولا جزاء الصيد ليملكه بملكه له
الصادقة منه وجب بحيط الماطة فكل ما لا يرى منه فانه يسقط الجزاء بغيره لان
الجزاء يثبت بالافاء فجزاء الصيد وبلا انزال ما يبيح ان لا انقاف بخلاف جراحة
والى اذا نزلت ولم يبق الا انزال الضامة عنها كذا لعل الشئ وقوا رتق
ولم يبق خلا فخال الزبيب الضامة قد زال فيقول الضامة كانه الصيد
فكل والظاهر الاول لا تقدم منه الفرق فيما اذا غاب بعد الجرح وعلى هذا
ليس قلبي وانتق ريش صيده فيش او ضرب عين صيده فابيضت ثم ذهب
العين فكشيت على عيني حشفة وعقد على عيني صيده فلام ووش والى ان
الصيد اكله فخرج منه كذا فخرجى ولولم يترك حتى يقتل لزمه كفارة بالقتل
الضمان كما حجة بحر **قوله** حتى انما لو خرج من شق ريشه بحبل يلقى
الزبيب في يده **قوله** غير القيد لانه البض اعاد في قية الجرا كما لو كان يلقى
الصيد ولا عيشة ان يمس صيده فزال منزلة حبس لما وهذا لا طلاق مقيد بغيره كما
فيما يشي عليه فيضمان له انما لم يمس لانه لا طلاق وما في مناسك المكاتبة من
الاطلاق غير بعض النسخة اما هو فيجوز ان يمس بكمه ولو نزل بالقرعة فيه
الاذان في الحوم ليس معناه ان يمس بقرعة بقرعة وهذا المعنى مقفود منه
الاذان لا البضانه في العناية ثم لا يملك الا ما جازة فكشيت عليه لان لم
يقتل صيده ولا ما هو بقرعة ان يمس صيده انتهى وهذا يشي بعض النسخ وغيره
قوله حيث في ما يخرج من البض فيخرج ميتا لا يعلم ان كان ميتا وما مات بالكم
او كان ميتا او لم يعلم ان ميتة بسبب الكسر او لانه كان الا او لم يمتة اى
لان قتل صيده او ان كان في ذلك فكشيت عليه وان كان انكاف فالقيس
انما لا يعلم سوى البض لانه في الفرج غير معلومة في الاحتياط عليه في الفرج

قائد

[illegible]

کان

[illegible]

العبد

البلوغ فإذا أقام بكته حتى تحولت السنة ثم أحرم برؤيته قضاء ما وجب عليه من دخول مكة
بغير إحرام جازة في ذلك الميعات أهل بكته في الحج بالحرم وغيره العدة بالحل لأنه لما أقام
بكته صار له حكم أهلها فيجب عليه إحرامه من غيرها ثم انتهى وتعليقه ببعضه إنما جازته إلى
تعيينه فيجب عليه السنة انتهى أي عيادة الفسخ والمخرج وأهل منيعات أقرب سما جازة
إجازه كما في الفسخ من الميسر ثم التفتيح يجوز فيه من الميعات لا يسقط الدم الذي لزمه
في وجزة بالاحرام منه كما تقدم فإذا أحرز من دخول الميعات لا يسقط عنه دم الحج ورة
لا في السنة وعليه ما مر من وجزة والمجازة والزمه سنة وقيل حكم كل فليس له الرجوع قوله
في ذلك في الفسخ حيث قال حاصله الأحكام بخلافه أحدها أنه لا يجوز له الرجوع في دخول مكة
في غير إحرام وإنما أحرم من غير إحرام وجب عليه حجة أو عمره ثم ذكر جازة البلوغ المتقدمة
فإنها لا يخرج من جازته ذلك الميعات في وجزة الحرام لا يسقط ما وجب عليه بالدخول
إحرامه وأبعد أنه إذا خرج بعد بعض تلك السنة لا يسقط وقول المصنف في وجزة عليه أحر منه
لأنها مذكورة في وجزة الحرام وإن أحره مرة بمذكورة وقوله جازة قد يدخل مكة
إحرامه يعني إذا دخله فدخلها فلا يغير إحرامه وجب عليه مكة مرة في وجزة أو عمره فإذا
خرج فحرم سنة جازة عند دخوله لا يخرج من غير ذكره في غير الحرام والى وقال إن
الوجوب قبل الإحصاء برؤية زمته فلا يسقط إلا بالتحليل والسنة وبالميسر إذا
دخل مكة وجب عليه حجة أو عمره فالحال بمكة سنة في وقت غير وقت حله في سنة قال مجيزه
السنة عليه لأنه في السنة الأولى لو حصل منه جازة عماله لم يرد دخوله ثم قال للوجوب
عليه بالبرؤية نحو ما مر عند قصد دخوله في الميعات فعلقها بالبقعة لا بالزات ودخل مكة من
غير دخولها فإذا لم يفعل بعد إحرامه وجب قضاء حقه الذي لم يفعله وذلك
الأصل على ذلك الوجه الذي فقهه فإذا خرج إلى الميعات فحرم عليه عليه وقدم مكة
فقد صار تركه وذلك لأنه وجب أهل التحليل فيها إذا حلها بعد إحرامه ليس إلا للوجوب
إحرامه لأنه لما كان الإحرام لتحقيق الإلهاء حقه وجب عليه حمله فإذا خرج
إلى الميعات فحرم ما عليه فصار ما كان واجبا عليه بالدخول وهو الإحرام فحينئذ وجب
عليه الإحرام ليس بغير وصار كما إذا كانا نحو ابتداء ما عليه حجة الحرام من
الميعات لم يلزمه شيئاً آخر يحمل المصنفه ضمن ما عليه بخلافه إذا تحولت السنة
فإنه لم يقض حقه في تلك السنة صار عليه قضاء مقصودا محتاجا إلى الإتيه وقيل
أنه يغفر لأخره بين السنة المجازة وسنة أخرى فإنه يقتضي الرجوع وإذا دخلها بعد إحرام
ليس إلا وجوب الإحرام وحده لا يكتفي بقضى أي وقت فعل ذلك يقع إذا لم يكن
الوجوب ذلك في سنة معينة لتبصره برؤية غيرها أحرم من الميعات بثبوت عليه برؤية
على الوجوب فيمنعه وعلينا هذا أنكر الدخول لإحرامه من يمينه إنما لا يوجب إلا التفتيح
أنه كان سببا متعدد الأثر خاص وبالمسرح كما قلنا في عليه برؤية من رمضان

ولا يشفع له لقوله تعالى

۱۱ رضی

[illegible]

[illegible]

ملل خان

[illegible]

قابر

[illegible]

في كل وقت **قوله** فقد خبر في قوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا في ثلاث
منها مسجد صنع الله عليه وسلم فحجب به زيارته ولولم يكن دفن في قبره كالكائنات وانما لم يكن
عبادة وضم لم قصد عبادة اخرى لا يكون نقصا في ثوابها لكن قصد المسجد لصلاته العظيمة
والاعمال الكثيرة وزيارة الدرس وتلاوة القرآن فادور من زيارته لم يعمد الا في زيارته
اي لم يكن له مقصد ويغوى غير الزيارة وكذا قالوا من زاد زيارة قبور الشهداء يغوى
زيارة سيد الشهداء السيد حمزة ويقتسمهم وزيارته فاحمد لا يزيار كحيث اجد جبريلا
وتحبه ويقصد زيارة الامام علي بن ابي طالب رسول الله صلى الله عليه وسلم وانزلت عنه ولا
ينقص ذلك في الحج بل يزيد وانما ينقص الاجر ويقلل الثواب كما قاله في حديثه وروي
الكمال قصد زيارته فقط علما بطلان حكم تنفرد الزيارة وكما اذا احتار في الصلاة
كما تقدم وعنه اذا افرز الزيارة عما سواه حتى لا يكون له مقصد غيرها في سفره
كتاب النكاح قوله ليس في عبادة النبي صلى الله عليه وسلم ينقطع النظر عن
عبادة غيره في زيارته او بالنية الصالحة وحمل النية تكون في النية ايضا يكون ذلك
بان يذوق القصد في النية على ما لا يمان وهو عبادة زائفة لا تنفع الا للنية
لان النية تجبر بين العبادات والعبادة وهو لا يكون الا عبادة او نداء لها
عبادة في الدنيا وتبقى في الجنة ولا يلزم ان يتحقق علاوة العبادة والظاهر ان
المراد بالنكاح حسن الوطئ والعقد قال النبي في تفسيره وزوجنا مع جبريل علي
اي فرناهم بان ليس من عقد الشروع لان لا يقال زوجته يا مرة وقال النبي في
جعلت عمرا وجاها كما يزوج النفل بالنفل يعني ان يقال النكاح بمعنى الوطئ ان كان
عبادة باعتبار قصد التماس المصلحة شرعا وذلك معقود في الاخرة وسئل
الامام ابو جبريل الجبلي عن الرجل السعيد في دنياه يمتلي الولد ولا يتقرب في الجنة
فقال النبي انك تسأل اولاد في الدنيا كهم شيئا انا فيك حتى اذا انقرضوا يبقوا في
بيتك والولد قد امنوا لا تراض في الجنة وسئل العلامة ابن ابي شريف عن رجل في الجنة
تزوج وولادة ام حال الاخرة خلاف حال الدنيا فاجاب وقع اختلاف من السلف
قال بعضهم يكون الولد والوضع في محل واحد في عبادة واحدة وسئلوا بما رواه في
الولادة انك تسأل الولد في الجنة كما في محله ووضعه في عبادة واحدة كما يشتم
قال الترمذي حديث حسن غريب وقال بعضهم يكون جرح ولا يكون ولد وروى ابو جبريل
في التذكرة انه اذا احسن النية لا يكون له ولد وانما حديث الاول اولى من الترمذي
لو اما التذكرة فقول حديثه من بعد النكاح في الجنة كهيئة الدنيا ثم روي
الطبراني في الكبير والاصل عام مسلم ولعله قلنا يا رسول الله الصلاة تتزوج المومن
والسنة والاربعه ثم ماتت فقد خلت الجنة ويدخلون فيها فيكونون زوجا قارا يامسك
انما يخبر فحقا رستمهم فقد انفقوا لى بارسان كهم بعد كما في جنتهم من خفا فيزوجه

يام سلة ذهب من كلف بغير الدين ولا خرفة فقد اراة قد خطبا بالربها زوجتها
اجدلى زوجها وليس صرا بالعقد واعلم ان النكاح ليس بوطئ بل بنية وانما انقضت كون
الذكر والسكرك لا يتحقق بل بالعقد بعد به في بنية اكثر مما يعبد في الدنيا وكيف لا
وقد صار حال كل حال كهيئة الذين يسبون السيل والمار لا يقترون عن عبادة كمن
العبادة ليست عليهم بنية بل هي مقتضى الطبع في عبادة الاسباب الموجهة لولم يوجب بنية
عند الوطئ وكذا في المذرك لذة وشرف فذا تترك وانما قرب منه بل نزل دلته كما جرت
في النكاح في كل ما كان **قوله** اي من تبع فربما الجرح في حال المراء بالكل
الكل بالكل الشدة في غير المكونه لو وطئ بشبهة فهو صالحا ولو لم يكن الا انقراض
بعض حقيقة كان به لولا وقار الله تعالى عن الدرس في حلقه في انما بعد
الكل في كل مكان العين او المنة فالاصحاب الاولاد في نبي بان في وجوه على
ان جميع اجرائها في وقتها لها واستدل اصحاب الجرح بانها من الرضا في الصغيرة ولا
منه ووطئ فيها ولا يرد حاله ووطئ بشبهة فانه لا يدل ولو لم يكن الغير كما في الاولاد
هذا الحكم ليس حقيقيا بل في حق غير الوطئ ومنه ما سواه فله الا حكم النبي في كل
في الاولاد في النكاح والظاهر ان النكاح لفظي وانما عرف هذا في البحر من ان
المراء بالكل احل النكاح في نظر لم يكن الا انقراض به حقيقة ولا يلزم ذلك لما روي
فيهم انه اذا نكحها ما علمت رايته الذي مروجه الى نفسه الملك بالكل فله لم يلقفت
فيها في كفة ايتها **قوله** فخرج اي قبله طراوة الذكر فلا يجوز في عبادة
بالاين ولا على كنفه الشكل الاحمال فيكون ذكره ولا ياب كنفه في الاحمال
الذكر والرب او ان يشبه ولا ياب كنفه في الاحمال لا سيما لا يكونه انثى وانما
فيها بالكل لا لا لا انقضت وكان انثى جاز عقد الرجل عليه ولا انقضت ذكره جاز
بشروع المرأة ومعنى لا يجوز لا ينفذ بل يكون موقفا في البحر على البيهقي لو زوج كنفه
المرأة او رجلا لا يحكم بعبدة حتى يشبه حاله رجلا وامراة وكذا اذا زوج من
خفى اخر ايجك بعبدة حتى يظهر انه احد من ذكره والاخر انثى ولا يشترط ان يظهر الذي
سواء ذكره كذا في كل حال لو قال زوجت بنتي فماتت وقيل نعم ظهر بالكل في
قوله انما يحرم محرم زفوله لم يمنع من نكاحها مانع وهو شغل المحرم بالرب والرضا
والصاهرة وحمل شغل المحرم بالمرأة او عدم الدين السماوي كما في قوله فله
بشروع له **قوله** وانما كنفه طراوة طراوة ما تسمى طراوة وانما خرجت لوجود
المانع والمانع في عارته مشيئة الذي انقضت النكاح بالكل ما ذكر متى يخرج الى
الوطئ كمن طراوة العتق وبيان الاحكام ولا ياب كون بالعبادة انما فهم المراء
الاجاز كمن في البصر كما في البحر ليس هو ولا يجوز تنقيده لعدم وصوله
الى الممانعة ولا معوضة شرطه عند ولا ياب من رتبة **قوله** للتفسير في

[illegible]

فصل

فقد علم المسامحة للجهان معناه المفسد وقبحته الكبرية الذي الله القدوس لم تقصص فقد
بأنه سبحانه انتهى ويدينه خوفه كقصة خوف الزمان فأنه بلغ مبلغنا من الدنيا
فبذلك عرفهم والأكاد وكراسته تحريم وغايلها قيد الاقراض في التوقان ملك
الهر والنفقة فأنه ماقت نصف حيت الملكة الصبر على ما وهو قادر على الهر والنفقة
فلم تنزع في ما تم وقهره فبذلك الاقراض في حالة التوقان وما في حالة الاقراض
وود وانها مع مثل الظاهر على نرض على الله على الله وعلى المولى والالتفات
فذلك يقول تعالى فانكوا على ما كنتم في الشك وقولوا له عليه وسلم انك كان بين
خالد الملك اواة قال لا تنزع فانك مثلها في الشياطين وقولوا له عليه وسلم
تلك كانت سلوا في ما كنتم في الشك الامم واختلفت من بين فيقول فرض كفاية في ذلك
الاول والاخر وتعلق الحكم بالعلم لا ينبغي كونه على الكفاية في الزجر الوجوب في الكفاية على
الحكم والمرف كونه بسيط بعض البعض مرفسب نزعته وقد عفا انما المقصود
في الايجاب كفاية المكين على ما في الشك وعلم انما عفا عنهم وهذا يحصل بعض البعض
وجبت كان في ما كان على ما في الشك سبب الوجوب يتحقق في حقه وقدره
على الكفاية في ما كانت في الشك الواحد الظن والاية صيغت لبيان العدد وقيل
انها كانت ملوكة وهو الاصح ومحمول في ملك الايجاب وكذا ما ثبت صل فاطلاق
سبح على السنة فتح **قوله** ويكون منه ملوكة فانه الجرافة اذا فضل
منه من المولى لانه سنة متقدمة على التوافل الاما جرح ولانه اودع له ترك السنة
يقول التوافل فانه فعل على الله عليه وسلم وطلب وشر على بحيث لم يملكه
الملك الذي فضل لعنه الاصل عدم الخصومية ولانه موصى له السنة نفسه فلهما
في عاقبة وسببها هذا الملك بالنفقة **قوله** والى العكس ومحمول الاول الوجه
قوله اى القدرة الخ اى وعدم خوف الجور وعدم توقان بوجوب الاية بغير فضا
قوله ويرجع في التفرقة الى كفاية مع الاكاد على انك علامته الوجوب كفاية ليس
فانها ما ثبت مدعا له من ايل الوجوب الاكاد على نارك وفي كذا الاكاد على
في خبر عنه ولا سنة في الواجب على السنة يحمل الاكاد **قوله** وذب اعلمه الخ
لانك ملك كله والى اى الاعلان في الشك والافعال في الشك **قوله**
خطية بغير كفاية الكلام انى ما ياتي به وتحيط بطلب الكفاية بغير كفاية والمرد به هنا الاول
قوله وكونه لانه عبادة اذ هو فرض او واجب لانه وان كراهية اوجبه منه
فان في ذلك فاعلى عبادة ومهما المسج **قوله** بعاده الخ هو جازع خلاف
فان شرط ذلك **قوله** واكسنة في الخبر برب كذا الاول تنوع في الزيادة
لما كان الله تعالى صل على الامم في العقر في كانه منية التحصين انتهى كونه
لا يمكن كونه سنة عند فقد المهر لانه في سنة صل في التناق وجمه ورا كذا ومحمول المتن

بالسهمزة

بما هو انتهى **قوله** او هو ان تقدم نفقها بالفتح ذلك على شريح الطي **قوله**
ولو كان لها عرس لانه بمعنى قوله انما تزوجت وذلك ليكس بمعنى قولها ثبت
في تقدمه من كلام صاحب الفتح حديث ثبت الانفاد والزوج حكم العقد الكلا فلفظ بقصد
ذلك على احتمال **قوله** لفظ اخر انتهى ولم يوج على القصد والميتة لانفاؤه مع
المرور في العرس انما رافضة لوقال لها يا عروسي فقلت ليك العقد كمن في
غيره انما خلاف الظاهر الرواية انتهى وفيه انه رافضة لوقال لها يا عروسي
فقلت ليك كما كان حالها قال يزوج المرء هذا خلاف الظاهر الرواية انتهى
قوله ولا ينافي ما بين النكاحين كما ان قوله بقبول النكاح ينافي ما أحدهما **قوله**
في فائدة قال في العقد النكاح في الكتاب كما ينقد في الكتاب ومصدره انما نكحت اياها
يخطب فانما يلحقها النكاح ما حضرت الشهود وقراءته عليهم وقال زوجت نفسي
منه او قوله انما نكحت اياي يخطبني فاشهدوا اني زوجت نفسي منها ونقل
منها انما نكحت اياي يخطبني فاشهدوا اني زوجت نفسي منها ما لو لم نقل بحجتها لم يوج
زوجت نفسي من نفسي لا ينفق لانواع الشطرنج شرط من شرط النكاح وبما ساء علم
الكتاب لا يبعد عنه انها قد حملوا الشطرنج بخلاف ما اذا انشأ قال في المصنف
هذا اذا كان في الكتاب فلفظ التزوج اما اذا كان في لفظ الامر لقوله زوجت نفسي
على الاشتراط لعلام الشهود بما في الكتاب لانها تنقل طرف العقد بحكم
الابواب ونقله على الكل وما نقل من غير الكتاب في صورة الامر لا يشبه فيه على
انما لخص المحققان اما قوله جعل لفظه الامر كما ينافي ما على ما
انفاد عنه فيجوز اعلامها اياهم ما في الكتاب وانما لم يعلم الكتاب بما في الكتاب
لانما هو لا خلاف انتهى لخصه وفي قوله لا يشبه فيه انما منافاة في تقدم
انما فانما انما لو لم يوج في كتابي حيث يشترط ما تضمنه وهو لا يوجب
انما قوله يبيع الشهود لا يشترط سماع الشهود في خطبة الزوجة
ما في المصنف الكتاب او اجابها اياهم بقوله على القولين انما يقال قد وجد
نفسه على انما يوجب سماعهم سوى كلامه فقط فيرجع اليه ثم نقل في الفتح لوجا
زوج بما في الكتاب انما الشهود بخلافه فقال هذا في الزوجة فاشهدوا ذلك
ما في قوله لا يشترط حتى يعلم الشهود ما فيه وهو قول الشيخ يوسف ثم جوزه
في شرط اعلام الشهود ما فيه وبما لا يخلاف كما بلغنا في الاقامي ثم قال وقراءة
الكلام انما نظره اياها انما الزوج الكتاب بعد ما قد علم عليه غير قراءة عليهم
والاعلام ما فيه وقراءة المكتوبة في الكتاب وقوله العقد يحتمل وشهدوا بان
عقدك في ذلك تشهدوا بما فيه لا تقبل هذه الشهادة عند هذا الايض بالكتاب عنده
غيره وايضا بما انك في صحيحك انما شاهدوا وهذا لا يشترط المرأة في ثبات

وضعت

[illegible]

عوف

[illegible]

بلغفر

[illegible]

۱۰۰۰

[illegible]

فانما قيلت برضاها بعد ان سلكها بالقبض والعقد فذلكم وعقبت عليها من شرط كمال
معهونها **قوله** وهو الذي اخرج جملته من شرط كماله لا لغيره وجبته على ان لا
يطلقها فانه يصح النكاح ويقتضيه شرط **قوله** محرمه وطولها اي فمجرد كمالها
الصحيحة لانها اخرجت عن النكاح الشرعي وهذا غير خاف عليه لان النكاح الفاسد
لا يصح الوطئ واخذت العاقبة مقام الوطئ في تقريرها كمرجع الصحة ولم توجد
لها صحتها بطلانها وانما اخرجت الى القبول والقبض بغير العقد ولم يمتنع
رضاه بالزيادة لانه تعالى لا يمتنع بغير الرضا بل لا يمتنع من القبض قالوا بل يمتنع
لغيره لم يمتنع من القبض على المسكن لانها لم يمتنع من الزيادة فكانت راضية بالقبض
بغيره في الزيادة الى ما فيه حيث لم يمتنع من الزيادة الى ما فيه حيث لم يمتنع من الزيادة
اي انما فاسدة من كل وجه لو قوما في عقد فاسد ولذا لو كان من شرطه ان لا يمتنع
وجوب الرضا ففقط انتهى وفيه وجه والشرع لم يمتنع من الرضا على المسكن ولا يمتنع منه
انما الى ان لم يكن كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه ان لا يمتنع
من الرضا انتهى بقوله ولو كان من شرطه ان لا يمتنع من الرضا انتهى بقوله ولو كان من شرطه
وهو يجب ان يكون كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه ان لا يمتنع
العقد في هذا اذا علم ان المسكن في الزيادة من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
ما يوجب بطلان العقد **قوله** وثبتت الزيادة في جواب السؤال في تقديره في العلم على
و على الزيادة في العقد ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
حق العقد ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
فما على العقد ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
يجوز في تقديره ما وجب عليه من القبض او الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
معلوم من شرطه من القبض او الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
الى ما ذكره في قوله ولو كان من شرطه ان لا يمتنع من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
للطلاق في الزيادة من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
بعد الفرقة او الميت لانه لا يمتنع من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
في الزيادة من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
منه وذلك يجوز في بعض احوال فافهم انما لا يمتنع من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
نعت للعدة لا لغيره ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
شركة النكاح الفاسد بل انما يمتنع من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
لما اربعة اشهر وعاشل وقد خالف بعض من كتب في هذا فصله **قوله** ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
التفريق اي من غير تفريق انتهى منها كذا في بعض من كتبها في الزوج كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
او من ركة الزوج وهذا يشترط في ركة الزوج لانها لا تقبل المارة بالمرأة كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه

وان لم

وان لم تعلم المارة بالمرأة كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
عقبت عليها من شرط كمالها لا لغيره وجبته على ان لا يطلقها فانه يصح النكاح ويقتضيه شرط **قوله** محرمه وطولها اي فمجرد كمالها
الصحيحة لانها اخرجت عن النكاح الشرعي وهذا غير خاف عليه لان النكاح الفاسد
لا يصح الوطئ واخذت العاقبة مقام الوطئ في تقريرها كمرجع الصحة ولم توجد
لها صحتها بطلانها وانما اخرجت الى القبول والقبض بغير العقد ولم يمتنع
رضاه بالزيادة لانه تعالى لا يمتنع بغير الرضا بل لا يمتنع من القبض قالوا بل يمتنع
لغيره لم يمتنع من القبض على المسكن لانها لم يمتنع من الزيادة فكانت راضية بالقبض
بغيره في الزيادة الى ما فيه حيث لم يمتنع من الزيادة الى ما فيه حيث لم يمتنع من الزيادة
اي انما فاسدة من كل وجه لو قوما في عقد فاسد ولذا لو كان من شرطه ان لا يمتنع
وجوب الرضا ففقط انتهى وفيه وجه والشرع لم يمتنع من الرضا على المسكن ولا يمتنع منه
انما الى ان لم يكن كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه ان لا يمتنع
من الرضا انتهى بقوله ولو كان من شرطه ان لا يمتنع من الرضا انتهى بقوله ولو كان من شرطه
وهو يجب ان يكون كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه ان لا يمتنع
العقد في هذا اذا علم ان المسكن في الزيادة من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
ما يوجب بطلان العقد **قوله** وثبتت الزيادة في جواب السؤال في تقديره في العلم على
و على الزيادة في العقد ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
حق العقد ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
فما على العقد ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
يجوز في تقديره ما وجب عليه من القبض او الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
معلوم من شرطه من القبض او الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
الى ما ذكره في قوله ولو كان من شرطه ان لا يمتنع من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
للطلاق في الزيادة من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
بعد الفرقة او الميت لانه لا يمتنع من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
في الزيادة من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
منه وذلك يجوز في بعض احوال فافهم انما لا يمتنع من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
نعت للعدة لا لغيره ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
شركة النكاح الفاسد بل انما يمتنع من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
لما اربعة اشهر وعاشل وقد خالف بعض من كتب في هذا فصله **قوله** ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
التفريق اي من غير تفريق انتهى منها كذا في بعض من كتبها في الزوج كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه
او من ركة الزوج وهذا يشترط في ركة الزوج لانها لا تقبل المارة بالمرأة كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ففقط فظاهر كماله من الرضا ولو كان من شرطه

المهر

[illegible]

الزيادة وحسن بكونها والقول على وجهه **قوله** فلهذا التسمية لانها تسمى بالزوجة
بعد موتها هذا لانها ما اذا رجت وزنتها التسمية فقد رجت الزوجة في زعمه كذا
وحسن بانها تسمى بالزوجة وتسمى التسمية بغيره لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
والقول على وجهه ولا ياتي انكار اصل التسمية وانما هذه من زعمها لانها تكون اعترافا
بفسقها عنهم **قوله** لم يقبل بشيئا وما ياب سبها انما يريد ان يشارح حرف
فاقبل لا لا يتفق على انما القول على التسمية لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
سقط عندنا في حنفية بعد موتها وهذا لا يثبت لما شرح عليه في شرحنا وانما هو ان
لا يحتاج الى زيادة شيئا **قوله** عالم يبرهن انهم على وجهه والمهر الذي هو المهر
الزوجي وزنة الزوجة لانها تسمى بالزوجة ويسقط بعدها **قوله** لا يحكم
بغيرها لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
انما هو لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
ذلك لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
فهو ما نقول في الصلح على وجهه بقوله انما هي اكد من غيرها لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
اكد لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
فيه نوع نظر لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
وتسمى في زعمه لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
الذين في زعمها لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
يشترط في زعمها لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
انما هو لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
على وجهه لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
وهو لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
به حقا تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
الزوج انما كان لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
لا يكون لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
على وجهه لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
حنيفة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
انما هي لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
وليس لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
مستوفى لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
بمنعها لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة

الزوجة

يصلح

يصلح لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
الذين في زعمها لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
انما هو لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
على وجهه لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
وهو لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
به حقا تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
الزوج انما كان لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
لا يكون لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
على وجهه لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
حنيفة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
انما هي لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
وليس لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
مستوفى لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة
بمنعها لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة لانها تسمى بالزوجة



قوله ما زودنا اى في النكاح **قوله** مدبونا اى ولو استوفينا
 في الدنيا لا نباق على ملكنا اتفاقا وانما في المستوفى على ملكه ما فيه
 ام لا **قوله** صح لانه صحة النكاح يستلزم على ملك الرقبة فيزوج تحصيله لان
 كل زوج مسئول عنه رعيته والمملوك رعية لولاه فيبقى النكاح صحيحا رعيته وولاه
قوله وسبوت لان المهر لزم حكمه سبب لانه لا يرد له وهو صحة النكاح لانه
 غير مستوفى بل هو مستوفى بصورة وقول في مثل هذه الصورة احرارا
 عما اذا زوج امته فمعه فانه لا يرد له على الصحيح كما تقدم وانما في الرقبة
 في مهرتها لانه قيمة البضع لا طرفة ولا اضرار ولا لزوم به باقل من المهر
 لانه يقع للزواج اما للزوجه بازديده فغيره فغيره على نفسه واذا
 بالزواج فليكن ما في رقبته لرضاها به ولا يمكن اضرار الزوجة وقد علمت
 ان المهر يتعلق برقبة العبد وما فيه وهو الذي يتعلق به حقوق الزوجة
 فليكن رقبته بما زاد على مهرها بل يقتسم من العبد وما فيه على الزوجة
 وعلى مهرها فان فضل من ذلك شيئا لم يملكها على المسمى والاولى
 على العبد كما عرفت **قوله** والاولى مبتدأ وحيلة ليلاب خبر الظرف
 والحيث ومقتضى ان ييلاب **قوله** كبريا الصحة اى وان كان في علم الميراث
 ربي في صحة بنية او اقرار في حال الصحة ومثله ما ثبت عليه في رقبته بالبنية
 ثم قرى بين في مرض موته فانه يقتضى ترويض الصحة وروية المرض الذي
 ظاهر وضعها كما كانت ثابتا بالبنية فان فضل عن ذلك شيئا قضى به ما قرب
 في مرض موته لانه في اقراره في مرض الموت اقرار بالزواج فلا ينفذ علمه وقوله
 بعد قضاء ديونهم كما انه تزويج العبد للموت بازديده من مهرها اضرار لانه ما
 ينفذ الزائد الا بعد قضاء ديونهم **قوله** وان شرطه اى اذ لم يصح
 الشرط كان اسما جارية او اعادة لاصح الاول بحال المدة ولا ان كان
 الاعارة لا يتعلق بالادوم من **قوله** فادوم لان شرط لا يقع الا بال
 الملك وقد زال الا ان يفرق بين التعليق بصورة ومعنى يجوز منه شرطا كان فاعلم
 ينبغي ان لا يفرق بين كون زوجا حرا او عبدا او يكون بغيره باحوال في ابراج
 وبين كل ويمنع الفرق بين التعليق صريحا ومعنى ما تقدم في العدم لولا العلم
 بممكن كل والى لولا ذلك فهو حرقا لولا انه لم يملكها اى لم يملكها حلقه خفي
 انه ولدت في ملكه والى لولا ذلك انتهى وهو يشبه بمثلنا انتهى **قوله**
 كما ان لا نكح جارا الا بحال من غير حبس على صفة غيره كما في ذلك انما انما
 بصاحبه وحسب السكنا السيد اليه لم يكن محتسبا هذه فداققة لها ولا يمكن ان لا
 والحاجة من غير الزوج والمقتضى والمحبسة بين عليا **قوله** فاذن في هذه

المولى

المولى في الحظ متى وجدت فرصة وقراغا عن خدمة المولى ليدلها ولا يستغنى
 بها انتهى وظاهره انه لو وجدها شغلا في حرة المولى في مكانه لم يسلط
 وانما يجوز اذا لم يكن من شغله بخدمته المولى ولم يزد حرجا **قوله** وسقطت
 النفقة فان اعاد التوبة عادت **قوله** او استخداها اى وكان ينفق
 اليه على السيد والليل على الزوج كما في النفقات النفقة فمقتضى في وفيها
 الزوج لا يجزى لو كانت نفقته كما نارا دون الليل او على نفسه ليس في النفقة
 لان ملكها ناقص **قوله** يجوز للمولى ان يادعاه في الامة او كانت
 ولم ينفق في ام الولد يصح جعل اقداره على التزويج نفقا لولاه لا يراجع وانما لم
 يثبت له لانه ينفق عديم النكاح ولا يجزى منه على النكاح بحسب الدرر وولاه
 ام الولد وتقدم في القدر يطبق على الذكر والانثى فداققة الا ذكر الامية
قوله وان لم يرضها ومعنى لا جبار نفقته نكاحه عليها لانه يرضها بها
 ذلك كما ان نفقته عليها نكاحه للعبد لا يطبق فينفق المهر او المنة برقبة
قوله لانه كونه ومكانته لانها وان يرضها في ملكه كونه حرة جارية بل
 بغير قيمتها ولا في مالها ما لم يرضها **قوله** على جازها لانه فينفق
 بالبنية **قوله** ولو صغير لان ملكها التصرف في ملكه ما جازها عن
 يده **قوله** فلو ادعى الصغير **قوله** عا دمو فواى صا دمو فواى
 اى جازها لولا ان كان موقوف على جازها لانه الصغير غير رافع فداققة
 في نفسه ولا في مال بل التصرف فيه لولاه وهو المولى ان لم يكن ما قرب منه ولذا
 قال ان لم يكن عصبته اى نسبه فانها مقدمة على العصبية السببية **قوله**
 فنفذ لولا ان كان اما المكاتبه فانه يطل نكاحا لانه كان موقفا وقد علم عليه
 بوجهه الا لارق ملك يات للملك على جعلها وانما ملك يات على يوقفت
 الطل **قوله** ثانيا بما بعد ان كان موقفا او لا على اجازة المكاتب فانه يوقف
 بالطل لولا ان كان موقفا فانه يوقف على اجازة المولى لانه لم يكن موقفا او لا
 على اجازة بل على اجازة المكاتب لان المكاتب كان حرا لولا ان كان سبيده في
 ماله ونفسه في نفسه فنفذ على اجازة السيد لولا انه لم يكن فيه ولاية وقد عرفت
 في نكاح السيد فنفذ على اجازة السيد لولا انه لم يكن فيه ولاية وقد عرفت
 لولا ان كان عليه فلا يدين من التزويج لولا ذلك باجازه ما كان في نفسه قبل ذلك
 لان المولى كانت لازمة ملكا **قوله** والليل معى الجارية فان في
 البر قد وعده لملكها على ان ياتى فانها ما زادت من المولى بعد ان زادت
 البر فانها لم تكن لزام النكاح عليها لولا ان كان عليه واجب منها ان لا يرد
 الا لارق يطل النكاح الا في بئس المولى وانما جازها لانه لطل على يوقفت

بأنه لا ينفك عنه كذا ثبت بالدليل وهو الجواب انتهى وقال القسطنطيني
أما المسمى بالزنا فهو من جنس الحيوان كذا في نسخة الصغرى باعتبار
أنه الملك وهو الولد ولم يسمه قبله مع حقيقة الملك وكذا في نسخة الكفاية
الصغرى كذا في قول العلق ولم يسمه بعده وهي حرة بدو رقة لأنها
الصغيرة لم يسمه فيها بعد العلق الصغرى وقبله يسمه كذا في نسخة الكفاية
قوله ويجوز أن يشار في الفقه هكذا في قوله كذا في نسخة الكفاية
النظر عدم التوقف على جازية بعد العلق لم يسمه عنها ينقد النكاح كما هو صواب
منزلة العبد ولو تزوج بغيره فاعقبه الولد نفذ لأنه لو توقف فاعقبه
الملك وهو متوقف لا ينفك ولا ينفك وأما على جازية العبد فلا وجه له لأنه صدر من
جهرته فكيف يتوقف عليه ولا ينفك لأنه فاعقبه بغيره فكيف يتوقف على جازية
وأما توقف على أنه السيد فلا وجه له ولو تزوج بغيره فكيف يتوقف على جازية
فثبت في النفاذ من غير السيد بعد العلق انتهى وهو من جنس الحيوان
حيث قال الملك صرح بالتحديد في النكاح كذا في نسخة الكفاية
المقتضى في الأصل هو مطلقا فوقف على جازية الملك لأنه سجد له ولا ينفك
وقت العقد وهو الولد بالعلق ولذا في نسخة الكفاية من كذا نص
النسبة فصار كذا في نسخة الكفاية إذا تزوج العبد بغيره فكذلك ابنه في خزانة العبد
ابنه أو ثمة فثبت في الأصل والابن وانحصر في الولد لأنه فاعقبه بغيره ولا ينفك
حكم الملك والتجديد بعد العلق حكم الولد كذا في نسخة الكفاية
قوله ولو قل أن يشار في نسخة الكفاية أو خطا كما هو مقتضى
الطلاق والدليل الآخر في نسخة الكفاية في قوله العبد بغيره
غيره لا ينفك عن الملك فاعقبه بغيره ولا ينفك والصحيح عدم سقوط
خاتمة المرأة طلاقا للملك كذا في نسخة الكفاية والدور والملك في نسخة الكفاية
فإنما تنظم المكاف وغيره والدليل بعينه **قوله** أمته انتظم العتق والملك
والملك الولد كذا في نسخة الكفاية لأنه لا ينفك عن الملك والمهر في نسخة الكفاية
الزوجة المدبونة لأن المهر في نسخة الكفاية كذا في نسخة الكفاية
قبلا ولو قل أن يشار في نسخة الكفاية أو خطا كما هو مقتضى
أما في نسخة الكفاية ولو قل **قوله** وهو مكلف أي عاقل بالغ **قوله**
ذكره المصنف وعلمه بالملك في نسخة الكفاية في حقوق العباد والمال
يجب عليه له إذا قبل الصلح كذا في نسخة الكفاية في حقوق العباد والمال
هكذا في نسخة الكفاية كذا في نسخة الكفاية في حقوق العباد والمال
على من يقع الميثاق كذا في نسخة الكفاية في حقوق العباد والمال

بلا

بأنه لا ينفك عنه كذا ثبت بالدليل وهو الجواب انتهى وقال القسطنطيني
أما المسمى بالزنا فهو من جنس الحيوان كذا في نسخة الصغرى باعتبار
أنه الملك وهو الولد ولم يسمه قبله مع حقيقة الملك وكذا في نسخة الكفاية
الصغرى كذا في قول العلق ولم يسمه بعده وهي حرة بدو رقة لأنها
الصغيرة لم يسمه فيها بعد العلق الصغرى وقبله يسمه كذا في نسخة الكفاية
قوله ويجوز أن يشار في الفقه هكذا في قوله كذا في نسخة الكفاية
النظر عدم التوقف على جازية بعد العلق لم يسمه عنها ينقد النكاح كما هو صواب
منزلة العبد ولو تزوج بغيره فاعقبه الولد نفذ لأنه لو توقف فاعقبه
الملك وهو متوقف لا ينفك ولا ينفك وأما على جازية العبد فلا وجه له لأنه صدر من
جهرته فكيف يتوقف عليه ولا ينفك لأنه فاعقبه بغيره فكيف يتوقف على جازية
وأما توقف على أنه السيد فلا وجه له ولو تزوج بغيره فكيف يتوقف على جازية
فثبت في النفاذ من غير السيد بعد العلق انتهى وهو من جنس الحيوان
حيث قال الملك صرح بالتحديد في النكاح كذا في نسخة الكفاية
المقتضى في الأصل هو مطلقا فوقف على جازية الملك لأنه سجد له ولا ينفك
وقت العقد وهو الولد بالعلق ولذا في نسخة الكفاية من كذا نص
النسبة فصار كذا في نسخة الكفاية إذا تزوج العبد بغيره فكذلك ابنه في خزانة العبد
ابنه أو ثمة فثبت في الأصل والابن وانحصر في الولد لأنه فاعقبه بغيره ولا ينفك
حكم الملك والتجديد بعد العلق حكم الولد كذا في نسخة الكفاية
قوله ولو قل أن يشار في نسخة الكفاية أو خطا كما هو مقتضى
الطلاق والدليل الآخر في نسخة الكفاية في قوله العبد بغيره
غيره لا ينفك عن الملك فاعقبه بغيره ولا ينفك والصحيح عدم سقوط
خاتمة المرأة طلاقا للملك كذا في نسخة الكفاية والدور والملك في نسخة الكفاية
فإنما تنظم المكاف وغيره والدليل بعينه **قوله** أمته انتظم العتق والملك
والملك الولد كذا في نسخة الكفاية لأنه لا ينفك عن الملك والمهر في نسخة الكفاية
الزوجة المدبونة لأن المهر في نسخة الكفاية كذا في نسخة الكفاية
قبلا ولو قل أن يشار في نسخة الكفاية أو خطا كما هو مقتضى
أما في نسخة الكفاية ولو قل **قوله** وهو مكلف أي عاقل بالغ **قوله**
ذكره المصنف وعلمه بالملك في نسخة الكفاية في حقوق العباد والمال
يجب عليه له إذا قبل الصلح كذا في نسخة الكفاية في حقوق العباد والمال
هكذا في نسخة الكفاية كذا في نسخة الكفاية في حقوق العباد والمال
على من يقع الميثاق كذا في نسخة الكفاية في حقوق العباد والمال

اکھاہ

الحاجة صلاحيات عليه فلهذا لا يملكه صلاحيات لا المهر عند صلح عدم اكل وقية
الامة عنده على تقدم **فصل** لا على دفع جارية ابنه سيئة في النفقة على زوجة
ما يملكه وجارية ولذنه وجانح الاب الزوجة والابن موكس وجب عليه تزوجه او
بشرى له جارية ولذنه نفقتها وكسوته ما يجب نفقة الاب وكسوته فان كان للاب
ام ولزلم الاب نفقته البنت وان كان للاب زوجة وان كان لم يلزم الاب النفقة
احده وفيها الاب وهو يؤجر على ان يملكه ما ذكره في موطوعه فلهذا
في المسئلة روايتان ويستحب ان يكون المولود عليه ما ذكره في النفقات لا ان ينفقه
اذا ذكره كما في خبره خلافه في خبره فان لم يولد عليه ما ذكره في بابه وهو الباقي
بهر الوالي ويقول اصله عليه وسلم انك لا تملك لابك **فصل** لا على جارية
لا للاب الولي وقع في ملكه لا ما جعله في ملكه الا قبيل الولي لان الولي لا يملك
الا ما يقع ملك **فصل** مشتركة فلو مشتركة بينه وبين جارية كان حكم مشترك
الاب والابن لا ينفق غيرها ولما رده ولو كانت مشتركة بين الاب والابن
اخره تجزى على مشترك الابن او غيره من العرق وقية باقيا اذا جلت لعدم
تقدم الملك في كل واحد موصية وهو صانعة النسل او ما يملك الملك يكفي
لصحة اكتسابه واذا جرت ملكه في باقيا حكم لا مشترك ففتح وهي مسلمة بحجبة
فانها اذا لم تكن لوطي فيما ينبغي للاحقر عليه واذا كانت مشتركة لم يجر ويردان
فلهذا كانت مشتركة بين الاب والابن او غيره فاعلى هو الابن فيما ينبغي تقدير
فلهذا كانت مشتركة بينه وبين جارية ثم قوله ولما رده وقية باقيا انما
الافق على مطلق الامة المشتركة اذ اباؤنا يولد قاعا او اخيهما فان كانت
نسب وفيه الغيرة للشركاء وصحة فوالعقل كما ينبغي في بابه ولذا قال حكم لا شرطي
ولان المسئلة بحجبة والملك ليس للعاب لانه لو كانت كل الاب يملكه الاب قبيل
وطي فلهذا عليه ولو كان بعض الاب لاحاجة الملك فليس الابن فيكون وطيا
فذلك لو كان انه قبل العرق ففصل بينه وامانته عند الحجية فيما اذا كانت
بينه وبين اباها المشتركة بينه وبين الابن فان لو لم يكن لوطي لا يجب فيها
عقركم يجب انما حكم لعدم شيعة ثم العرف من مثلها في الجمال انما يجب فيه في
منها على لا فقط وانما قبل مراد ما يستاجر به منها لولا جاز فليس متناه بل
العداوة انما على الملك قبل ما على مولد ان في لاجل اختلاف الاول والابن
فانما عليه بوجوه العرق والعلل اذ ما يملك العرق والابن في حق اختلاف
والابن يملك من غيرها **فصل** وهذا انما اذا جلى الاب ما قرع من حكم
وقد اكدوا لولاها مع الابن فان كانت الامة مشتركة بينه وبين الابن كان للاب
اول الان لا يملك ما لا يملكه فان كانت الامة مشتركة بينه وبين الابن كان للاب

[illegible]

انہ یغرق

الزنيق ولا ترفع اليها فرق بينهم بالاجماع ولورفع احد الزوجين لا يعرف
عنده حليفه وقال بريق والائمة الاكلات في عدة من الكبر والزوجان
عقد واحد فرق بينه وبينها وفي عقدين فرق بينه وبين اثنتي عشرة وقال محمد بن
عيسى كانهما شات في الزوجان جميعا واذا تزوج كل واحد منهن سنة ثم ايسلوا
فزوج على كل واحد والا فلا فرق بينهما وان شتا عقد واحد او عقدين ثم ايسلوا
لا فرق بين فرق بينه وبينها ولا من حرم عليهما ولا من اطلق لهما من حرم اليه انتهى
وعده في غير مخالف ما ذكرهنا **قوله** او كنت في الجور والفرقة اذ احدهما بالان
فالقاضي لا يفرق بين عليهما سلام مرة اخرى فانكرت ولم يقبل شتا فافصح بعض
عليهما السلام مرة بعد اخرى حتى يتم الشكات احتياطاً ومثل ذلك في النكاح **قوله**
وفيها ما تعلم ان لا يقبل الفرقة بمجرد الاناء ولو وقع بجمرة لم ينجح التزويج بجمرة
فانتهى الخبر لا والله العلي بن وعينه انه عمر رضي الله عنه فرق بين امرأتين
نظرية لا ياتيه عن الاسلام وفيها ما اريد في النكاح قبل التزويج حتى لو مات قبل
وجها لكل واحد وان لم يدخل بها قال في الجور ولا على الصالحين من نزع الجور
فهذوت او توفت فانها على حرامها كالمالك كانت كوكبت ابداً وكما والمسرة على التام
اي ان الصالحين اطلقوا من عن الاسلام على انهم ولو لم ينفقوا الا نزع المكاتبية
من اولئك من نزع الجورية وفيها فلهذوت او توفت كوكبت قال في النكاح ان
سرايا المكاتبية ولو ماتوا فلا فرق وانتهى **قوله** اتفاقا على الاصح اى ولا يخالف
الاوصاف في هذه المسئلة وانما خارجها صحيح لا يصح ردة الصبي لان اداة تمسك
بما هو عليه يكون صحيحاً فالارادة فانت ما لم يكن موجوداً فيه فلهذوت فلا يصح منه
منع **قوله** والصبي انما يلو كانت غير مكاتبية ولو لم ينفقها ويغيبه عن بعض
الاسلام على فانما ثبت او كنت فرقا بينهما كالمكاتبية فيكون بينهما فرقا **قوله**
وبينهم في النكاح عدة مملوكة او عليهما كالمالك **قوله** فابهما انما يلو ان
اي اولا كان موجوداً واحد منهما في قضى على الاب بالفرقة ان كان فان لم يكن الاب
او كان ابوه بمجنون ايضا فانما يلو ان القاضي يفسد لروا بعضني عليه بالفرقة
والا بعضي على ان لا يلا ولا يلو ان على المحدث كانهما من قول احدهما في منع المكاتب
على فان لم يكن الاب او ابوه مملوك كان **قوله** ومع جوبه انما كانت على
المكاتب اذ من غير ذلك بالفرقة فان قالوا انهم نزع المكاتبية مع ان المالك كانت جوبية
فهذوت وانما لم يكن كوكبت وجاب عنه فانها كانت اليه ان مع بقوله لا ينفقها
بالا فلا فرق والارادة **قوله** انما يلو ان القاضي يفسد لروا بعضني عليه بالفرقة
بالا لا يفسخ عن الانسان بالفرقة ويجب عليه التزويج بالاسلام فانما منع غاب
الغنى نافية فيه كانه يجب والمنة **قوله** لو كنت قدما على اطلاق فوجوه ولم

لا يخلو في لا يكون مخالفاً فيكون القاضى مخالفاً لهما وهو التفرق على ان
 قسح من غير تعلق وهو شرط التفرق على ان قسح كما ان التفرق على ان
 ليس كذلك بل لا يقع التفرق الا بقضاء القاضى كما هو في البحر وغيره **قوله**
 واحد هو الذي لا يجوز ان يكون الا واحداً اما اذا كانا وجودين على كذا فيكون
 مخالفاً لهما **قوله** كما لو ثبت قريبه ايج وكذا لو ثبت زوجته الا ان يقع
 الشكاح بحر **قوله** اي اخذ المحرمين لوقال اي المرأة مطلقاً سواء كان زوج
 محرمين او كذا في اورد في المحرمية كذا في المحرمية من لا يحل لكها غير
 الوثنية والذرية وكل من ليس له نسب والمرة اي اذا زادت على ما هي عليه
 اما لو كانت او تفرقت كانت كالمكة بنية الاصلية **قوله** حتى يخلص ثلثا
 الاول حتى يخلص العدة اي مقدار عدة الطلاق وهذا شأن من لم يوضع محل
قوله اقامة لشرط الفقرة اي الفقرة الكاملة لان الطلاق الرجعي لا يقع
 ما دامت العدة فانما انقضت وقت ذلك البان وان رجع الشكاح كذا في بعض
 آثاره ونقطه بانقضائها واراد بشرط الفقرة هذا العدة اي ما بعد على صورته
 وليست بوجه كالحال وعليه بدخول غير المحرمين بها اي في هذه الحال وان العدة
 ما حكم الفقرة تنسب عليها وتقع بعد جرحها وهذه قبل الفقرة حتى يخلص ثلثا
 جعلت سبباً حكماً من غير قبل جرحها بالوجه يظهر في حق المكلف وغيره
 فانها ظهرت في حق المحرم حتى صارت حبيبة عند جرحها فلا بد وطولها فعدة
 التي قدرت وان اكرهها فهو الكراهة على ان لا يغير فيه حكم وصحح جرحها العدة
 بعد هذه الفقرة انما يكسبه فلا يلازم ان كانت هي المسألة فلا يكون
 عنده خلاف لما مضى وغيره في جرحها على ان يوجب العدة عليها وكانه سبب
 الرق لها وقد قوله لم يبين انما والى ان هذه الفقرة طلاق وهو قولها وجوب
 في جرحها السبب الكبير وفلان في قسح وروي عنه لقولها وجوب عدم وجوب
 بالسبب المذكور لانها حبيبة غير مكنته بحقوق الله تعالى ولا يظهر حتى التزوج
 حتى لا ينقطع الولاء عليهم وان في المسألة كذا في عدة الامام لانها لو قلنا انها
 حتى التزوج فلا يفسد كذا في التوبة والى الفقه في جرحها حتى لا يكون
 هو وجوب كذا في سببها وكانها بعد ان فها هي الله تعالى ومعنى ثلثية
 بسبب ما هي حلت وان لم تنكح كذا في العدة ما يقع في الشكاح والمناجاة
 خطا سبباً للوضع لا يتوقف على العلم ولا في جهال الشكاح موجود وارجح ان
 واجب فلا يفسد به الطلاق في ذلك لان الفقرة طلاقاً في سببها
 في احدى الزوجين والعلة في هذا مع العلة في ذلك وشعنا في جرحها
 اي الامام وحكمها طلاقاً في احدى الزوجين وان كانت مع فلا يمكن جعل

طلاق

طلاقاً لعدم علمية له ولم يبين عليه من التمسك بغيره **قوله** مقام السبب وهو
 القول والفعل او ما يقدم مقامهما المقضي في الفقرة **قوله** من غير العدة
 على ان لا يغير بقاءها لئلا يبقا سبباً لبقاء الفقرة ولذا شرط في ايرادها التمسك
 واكلاً في العدة وانقضاء معنى الملك ولم يشترط في البقاء منع **قوله** حقيقة
 وحكم بان يرفع البناء خدماً من سببها او زماً او من سببها فاسم او عقد الذمة او سبب
 احدها كما في احدها من اجل دار الاسلام والاخر من اجل دار كرسيا ما لو كان احدهما حرمياً
 في دار كرسيا والاخر من سببها في دار الاسلام واحدهما سبباً او زماً في دار الاسلام
 وهو الاخر في دار كرسيا بامان فقد خلت دارهما حقيقة وان تحت حكم الفقرة
 المستأنفة وان كان في دار الاسلام حقيقة فهو من اجل دار كرسيا وحكم ولا المسلم في
 دار كرسيا فهو من اجل دار الاسلام حكمه وان كان ماسوراً او مسلم فله ما هو حتى لو
 جاء انما في دار كرسيا لا يقع الفقرة لانها من اجل دار الاسلام حقيقة
 احدها وحكمه فاسم الذي هو في دار كرسيا فلم يبين حقيقة وحكم **قوله**
 اولى اي وهو في دار كرسيا ولو كان في دار الاسلام لم يكن تزوجه بغيره لان
 يبين الدارين يبين في الشكاح فيمنع ابتداء بالاول **قوله** ولو كان في الاسلام
 اولى في دار كرسيا ثم خرج الى دار الاسلام فيها كانت تبيان الدارين وان خرجت قبل
 مسلة او زمنية او مسنة او مسية لا يفسخ الشكاح لان الدارين وان تبيان حقيقة
 لم يبين حكم الاسلام والزم من اجل دار الاسلام حكم وهذا دليل على ان
 من دار الاسلام في دار كرسيا لا يصير حرمياً مطلقاً بل اذا وجد قطع الحاق **قوله**
 الذي لا يبين الدارين يعني حقيقة وحكم اذا لم يقطع بين الدارين
 الفقرة حتى لو خرج احدهما من دار كرسيا الى دار الاسلام سبباً او زماً او سبباً
 عقد الذمة في دار الاسلام وقعت الفقرة بينهما لانها في انتظار المسالك وما يبينها
 بقطع الشكاح كالموتية والى ان تبيان حقيقة بناء على شخصها وبالحكمي لان
 يكون في الدارين دخل سبب الرجوع على سبب القرار وكذا حتى لو دخل
 كرسيا داراً فانما لم تكن زوجة لانه في داره حكم الا اذا قبل الذمة وفي المحيط
 من تزوج حرمية في دار كرسيا وخرج من اجل دار الاسلام بان تزوجها بالنيابة
 او خرجت بنفسها في تزوجها لم تكن لانها صارت من اجل دار الاسلام بان تزوجها
 الا ان كان من اجل الزوج واصل دار الاسلام فتابين فالق في الفقه بعد نقله بغيره
 الصورة الاولى اذا خرج الرجل قبل حتى يمكن تحقيق النكاح فيها وبيان زوجها في
 حقيقة وحكمها حقيقة فظاهراً حكمها في دار كرسيا وحكمه في دار الاسلام
 فالق في الشكاح في دار كرسيا وحكمها في دار الاسلام وحكمه في دار الاسلام
 ان لا يكون في الدارين دخل سبب الرجوع على سبب القرار وسبباً كذا في الاصل

طلاق

[illegible]

مزاجه وشم راجعت للحيط الرنوي فاذا الذي قيل في الظاهر لم يزوج حريمه كما بينت في
 دار المحجب فخرج عنها الزوج وحده بانت ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم يكن وعليه ما مر
 وهذا لا يخبر عليه والظاهر ان ما وقع في نسخة من كتاب الجواهر من تحريف والصلوب بما
 استعملت انتهى **قوله** اما كمال الشال رد ما يفهم من ان قوله مزاجه جازم العدة مشا
 كمال الشال رد ما وقع في نسخة **قوله** على الظاهر ان رد الاستعفاء ما
 صحيح القطع من جهة النكاح ومنع الطولي الا بعد الولادة **قوله** بجنى القيد وهو
 الولد ان ثبت النسب لانه صار سكما او ذريبا بغير ما وبه امر به الاستبراء **قوله**
 عاجلي اي غير موصول الى المضي العدة فاذا بقوله لا قضاء اذا لا يتوقف على قضاء الفتي
 وهو ضرورة كون الفسخ وقع عاجلا **قوله** ولو كان اي باكلوه **قوله**
 يبلى بالطولي الحقيقي واكمل **قوله** او المتعة اي عند عدم التسمية وعليه نفقة العدة
 اي لو منع حولا بها اذ خرج المخلو لعدة عليا **قوله** وكاشي انظر الى ما في غير المخلو
 بها لا حقيقة ولا حيا ولا اربعة لها **قوله** والنفقة اي في المخلو بها بانت سنة
 النفقة سقوط النفقة اذا جرت فخرجت ان لم تحبس اي في حبس السلطان من حبس
 عند الزوج كذا ما يمنع من ذلك انها وان كانت بحرية عنده كمن يبيع عن مملوك من الرطل او
 من ضمن مملوكا ما لا يخرج **قوله** سوى السكنى اي في غير جليل كما في الرطل
 بحسب عدة ما لو جرت في حبس السلطان فلا سكنى على الزوج انما في انتم انما راجع
 فيه بنية السكنى لها **قوله** قبل تاركه اي على ان تاركه لا بد من المخلو والموت ولم يوجب
قوله في العدة تبع قبله وبانت في المأني تقيده بما اذا ارتدت ورضية ورض
 الموت **قوله** وعلى تحرير النكاح ونحوه ان يحمل جرحا على النكاح فاذا ثبت ان الما
 سكت او تركا مكرها فانما لا يخرج من غيره لا نزلت عليه نكاحا وهذا لا خلاف فيه
 ولا خلاف ان ظاهره انما لا يخرج من جلاها والباطل يحلها الزوج لا بنية حتى يخرج
 ويرى ما يكون في تركها احسانا لها وتاديبا **قوله** والولد ان عبارة الفتاة الرطل
 قال الفتاة في الذي لا يعقل الا كسوم ولا يعتقدوه وراود بها نائم المطلق في الرطل
 اسلامه او اتباعا فان قال بعد ذلك وفي الكلام اشعار بان المطلق لم يعقل الا كسوم
 ووصف صار سكما بهارة كما في الحيط وغيره والاف في اسلام المبيعة كما يكون بالا صالحة
 يكون تابعة الى المبلغ فان في المخرج في باب البصلة على استحالة او كسوم الصبي وهو
 عاقل اي وان كان المصبي عاقل اي مبيعة فان اسلامه صحيح في حال فانهم جعلوا الولد انما
 لا يوجب الى المبلغ ولا نزلت البنية الى المبلغ نعم نزلوا اذا اعتقدوا بنية غير ان يوجب
 اذا عقل الادبانه في حصاره فقلا انتهى **قوله** باكره ان لا يفتقر الى الدار والارح
 لانه الصغير في داره والاب حين اكسوم وان كان في داره يجب فقد صار موصولا الى اسلام
 فاحتجرت دارها حكما فيبطل الولد وان كان الولد في داره يجب داره جازا والارح اسلاما

موتها بغير كتاب او وصية او لوق حيا **قوله** زنيا او اركنا بيا لانه انما الذي
 يكون بمقتضى النكاح والزوج اعظم من ذلك كما يات **قوله** او عرتا انما المراد
 بغيره على الاسلام فلا يصح الولد من زنا او عرتا **قوله** عالم لم يلقا اى ما اذا لم يلق
 في دار الاسلام لم يلق على اسلامها انما لم يكن معينه وانما كانت مبيته اعتم
 حالها **قوله** ولو بلغت النكاح لم يمسها ولا صالها فلا يتبع غيرها في روثه وانما
 بمقتضى ما لا يرد منها غير صحته في جوفها وقد علم ان المراد باللقاق انما يقتضي به ولذا
 قال طلقا **قوله** او تنصرت صوابا لم يمسها ولا صالها وكان وجهه انما انما انما
 لا تنصرت ويجاب ان معنى صار نصرانيا بعد ان كان نصرانيا احداهما وانما كانت
 لانه صار من قبل فلا يمسها احد **قوله** من يصح فيه من مودة الرق والنصب
 وكذا في احداهما العقد راقع من كل منهما وكل يصح في غيرهما في مودعة او مفعولا
 فينصب ويتوارى انما يمسها من مودعة او مفعولا في مودعة او مفعولا
 والمقتضى العزل الموعود فيه **قوله** في التزوج بعد الفقرة اى من جاز المتأخرة
 فارقا بقية وجد النكاح حال المتأخرة ولا بد ان يكون بعد انقضاء عدة
 التي فارقها لعدم جوازها مع بقا عدة النكاح **باب الفقه**
قوله بفتح الفاء اى هو مصدر وبكسر الفاء اسم المصدر ويطبق على
 الحصة والنصب **قوله** من هو جاز به من قبله على الفقه وهو وجوب التوارى
 تعالى بعد بين حل الاربع فانه ختم الا قبله فواحدة او جازت اياكم فانه
 انما حل الاربع مقيد بعدم خوف العداء وثبوت المانع عن اكثر من واحدة عند خروجه
 فعلم انما بعد تعدد من استسهي كان ينبغي ان يكون في حاله هو الا ان
 فتدبر انما هي ولا يقال انما الآتية قطعية الثبوت طنية الدلالة وقوله
 فواحدة قال ابو السعود انما لزوما او احترازا واحدة وذروا الجواب بالكلية
 استسهي انما يجزى انما يكون الامر للنسب لانه يقول الامر للوجوب حقيقة ونحو
 للنسب بجاز او حتمال المجاز لا يخل بالقطعية والامم يرق دليل قطعي لان كل
 حمله على المجاز يمكن يقال لا يمكن القول بقطعية الدلالة لوجود التمسك
 وجوب القسم او نفيه ولو كانت الآتية قطعية لما كان في الاحتياط في
 منى الجرح عن السبل اى انما حقت ان لا تعدلوا في القسم والنقطة فواحدة
 نزلت الى نكاح الواحدة فلا يصح ان يعدل بينهما في القسم والنقطة وجب
 انتهى فظاهرا انه اذا خاف عدم العدل بسبب ان لا يزيد الا انه يحرم فانه قلت
 قد تقدم انما اذا خاف جرحه من الزوج فكيف يكون مستحيا فقلت العدل
 بمعنى ترك الجرح ليس بمبراهنا لانه وجب للزوجة الواحدة وانما المراد بالنسب
 بانما لم يمسها وهذا انما يحرم تركه لا التزوج اذا خاف عدمه استسهي وانما هو كانه

ان الجرح

ان الجرح على الزوجة عند خوف عدم العدل بين الزوجات مندوب على ما
 البائع والعدل لم يمسها انما كان يخوف ضعيفا فلو قوى بنفسه عدم الزيادة على
 الواحدة لانه لا يوصل الى الواجب الا به كونه واجبا فالحاصل انما الآتية قطعية الثبوت
 فان كانت دلالتها على وجوب العدل في القسم قطعية تعين انما يكون القسم
 فظاهرا ان الجرح بالهرمان كانه ظلية فهو واجب كما هو ظاهر كلامهم والعدل علم
قوله اى انما لا يجوز ذلك ان يعطى كل ذي حق حقه فيعطى الجرح ضعف
 الا بعد من النسيئة فلو لم يمسها بغيرها لم يكن ذلك جورا **قوله** فيه هو كما قال الشر
 اى في القسم كمن شكل قوله بالنسبة الى الله بالنسبة الى الله والاعتراف
 قد علم وانما في قوله انما يقال بانما لا يجوز فيه كقول العدل او لا وكذا العدل في
 الميراث والى قول هو المقتضى بانما لا يجوز فيه كقول العدل او لا وكذا العدل في
 على النقطة او يفتيا ومن وافقته في العقدة يتفق عليها النقطة الفقرة او من كانت
 شبيهة مع فقهه او بالعدل الفقه على النقطة المتوسطين فان ذلك هو العدل فلا
 جازية الى قول الحسن في المخرج هو من على اعتبار حاله **قوله** بل يستحق على انما
 في الجازية اما الجرح فانه خارجة عن طاعة فلا يكون حتى ورد على سبيل التقيد
 العلم عند اى جرح فاما انما فلا تؤخذ في فعالها انما وعلو من انما كان حلالا
 عليه لم يجب بعضه انما اكثر من بعضه قال في المخرج قال بعض اهل العلم ان
 انما الجرح لعدم الدعة والانشاء رخصا وان تركه مع الداعي الذي يمكن دعيته
 الا انه اقول هو مما يدخل تحت قدرته انتهى **قوله** وجب ديانة احدا
 في الجرح انما انما كان جازا لم يمسها الى الدواعى فانه زوجة متبذلة فانكر
 عليها ذلك فقال انما خاك ابا الدرداء ولا حاجة له بالنسبة يصوم الشهر و
 يقول البسم الى انما قال فقال له سلمان انما الجرح عليك حقا وان الزوجات
 عليك حقا فاعطى كل ذي حق حقه فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 صدق سلمان **قوله** ولا يبلغ مودة الا بالدارى من عمره صلى الله عليه وسلم قال
 انما سماع ادة تقول **قوله** والله لا الله تعالى حقا فيه الزجر من هذا
 البرجوانية **قوله** قال فيهما فانما زوجها في الجرح وجميع النسب وسالهم كم
 نصرا لانه فقلت اربعة اشهر فاما زنا او الجرح وانما لا يتخلف المخرج على احد اكثر
 منها ويزيده ما شاع الله تعالى في حكمه الا بالدارى فقد مر هذه المدة **قوله**
 وقد ردا الطحاوى اى انما لان انما تزوج عليها ثلثا فانه يحرم فكلها في كل
 اربع ايام يوم واحدة للوجوه والامة لقسم كل مرة معها الا ثلثا ليلتين
 فيكون اربع ايام قال في المخرج وظاهر كلامهم انما لا يتعين مقدار لانه القسم
 منى سببى في الجرح عليه سجادة وهو متوقف على وجود النسبتين فلا يطلق قبل

وصلة لفظ الضرورة ولو قال انت طالق واراد بها طالق من العلم لم يربط فيها
 وبعيد ان يقال ان لا يربط لفظ الطلاق انما هو القيد وهو غير معتد
 بالعلم وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه يدين لفظ الطلاق وراى ان يخلص عن
 العلم فكانه ما يما يحتمل لفظه الله ولو قال انت طالق من هذا العلم وقع منه
 الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى لان المرأة اذا لم تكن
 مقيدة بالعلم كان قوله من هذا العلم ما هو صورة لا حقيقة فلا يصدق قضاء
 باعتبار الحقيقة ولا يجوز وتدين بنية وبين الله تعالى لوجود البيان فهو كانه
قوله وفي انشاء الطلاق او طلاق في نحو هذا نحو انما او حذو الخ اما ان
 جعلنا نفس الطلاق مبالغة او على معنى ان طلاق هو ان المصداق يفتى باسم
 الفعل فالطلاق يعني طلق او بمعنى اسم المفعول اي طلقته فالطلاق اسم
 للتطبيق وعلى كل حيث طلق الطلاق يقع على انه اياه اي حقه لانه لا يفتى
 هذا الا في محله يفتى في كل ما هو في الوجود لانه نوى ما يقتضيه لفظه
 كذا في نوى التثنية لانه في كل واحد من محله لا يحتمل لفظ المصدر فصار كانه
 لم يفتى في نوى التثنية او التثنية في الامة فمقتضى نوى نوعا من الطلاق وهو
 لفظه يحتمل لفظه فتخرج منه ويرد على ان في الطلاق طلاق او مطلقه باية حجة
 يكون مقتضى لفظة لا يحتمل الا في موضع قد استحسنه الثقات كما لو خرج لفظ طلق او
 مطلقه وجب عنه ان يخرج منه التثنية نظرا الى لفظ المصدر كما انه في
 النسخ **قوله** يعني بالمصدر ان لا يربط فيه التثنية بل فقط المصدر اما ان
 يطلق واحدة وبالطلاق او طلاق اخرى فحقا وجهين كانه قال انت
 طالق انت الطلاق فيقع بكل واحدة هذا لو كان من جملها اما غير المدحول بها
 فتبين بالاولى ان لا عدة فمقتضى محله وقوع التثنية فلفظا وكان حق هذه
 العبارة تأخيرها عن قولها وتثنيان **قوله** لانه في كل واحد من الطلاق
 انواع رجعي وبين صغير وكبير لا يصح نية البتة الصغيرة فيه لانه لفظ
 الصريح وموجبه الرجعي لا يصح نية البتة الصغيرة الا في فرد من افراد مطلق الطلاق
 صريحا كانه او كناية فهو محتمل لفظه فيصير نية فيه **قوله** كذا في عبارة
 ما في كونه من هذا اذا تقدم على كلمة واحدة في مقتضى ثبانه او انما هي
 في الاول فهو طلاقا يعني فالنهر فيه نظر لانه في نوى التثنية على الاول
 وقد نوى التثنية وانما لم يبق في تلك الاثنتان وقعت استتبابا في كلام
 النهر من منه يستعمل في باب كناية على كل واحد من التثنية مع واحدة
 سابقة لتعدا نية فذلك لم يفرج عليه بل رجع معا على ما كان **قوله**
 فيقع على نية للعرف وفي شيخ الاسلام بالسعود المعادى بان لا يربط به ولا نية

لم يعول

وقد قرأته

وقد قرأت بخطه المعهود منه في حال حياته وهو مني على عدم استعماله في ديوانهم
 واعتبر من عليه الرضى في قتله فقل ولا يخفى **قوله** وهو مني انما هو ليس
 بهرج ولا نية لا يبالس بهرج ولا نية لا يقع به طلاق اجماعا فانما اخذ
 الرجل بما اخفى به شيخ الاسلام ابو السعود لا بأس به ولا يؤخذ به انتهى وكنت
 بعده متصلا به في سلطان اخر عبارة النسخ واعقبها بقوله اي الوقوع في
 هذا الزمان لا يستلزم لاه في معنى التطبيق وفيما في القول بوقوع منه يفتى في
 العلم على ما ذكر من مقتضى لفظه لانه في كل واحدة من الطلاق لا يفتى في كل
 السلام الى اخر ما ذكر **قوله** وكذا في رده انما هو لفظ في حاشية النسخ وبيان
 خطاه في رده بيان فارجع اليه **قوله** لانه ترجم شرط العزيمة مقتضى
 هذا لا يفتى في شرط ترجم غير ما ختم بالبيان يكون على الاية يقال انما هي
 مقتضى قلانه ووجهه في كل واحد من **قوله** الصريح انما هو في رده البتة لانه
 يحتمل الطلاق ويحتمل الوقوع عند **قوله** واذا اضاف الطلاق الى نية
 اي اللفظ لانه على المرأة حقيقة كانت كسرات الال على ان طلاقه او قلانه
 اسم لا وجهه وحقا حقيقة لانه لا يبالس الى اجماعه ان يكون بطريق الوضع
 وما يجزى عن اجماعه بطريق التذكر فذلك لا يبالس ليعبر به عن اجماعه وليس
 الدوام وحده والبدن مما يعبر به عن اجماعه بطريق الوضع بل بطريق التذكر لان
 الذات هي الموضع وبجملها لروج غير العبر به عن اجماعه لان مقام اجماعه به قوله
 كانه في رده غير ما ختم على كانه في قوله تعالى في رقية **قوله** والعقود
 لانه في مقتضى اعتبار الامة والتمسك في التعمير بالاعتقاد على الزوات
 انما هو كالموضع كما هي رتبة القدم عينها لغير العين على كونه في رتبة على العدد
 ولم يفتى في مقتضى لفظه لوضعه في التثنيان وجميع المذكرات لم شرط ان
 يكون للعاقل والعقل في الذات لا في اعضاء **قوله** والروح كونه في مقتضى
 روحا في مقتضى والذين يفتى في المال في المذكرات اي الزوات وذكر الشارح
 الفرق بين البدن والروح بانما هو طرف وجملته في روح لا في البدن كما ذكره
 الاخرين في فاقه كالمصباح فلفظا في الجوى في التثنيان **قوله**
 والفرق وانما يعبر به عن اجماعه في المرأة لانها لا تقصد الا في خلاف الرجل فانه يعقد
 الامور لفترة والوجه في الله تعالى في سبق وجهه ربك اعلم بغيرك **قوله**
 والاراس يقال امرك حسن ما دام راسك سائما وما يعبر به عن الكل النفس
 فانما هي النفس بالانفس والعين تقول في التوكيد جازية جينية وانه
 وكذا في التثنية استحسن كونه في خلاف البدن قال الاتفاقية وعندني وفيه
 نظر لانه استحسن في البدن ورواه في النسخ انما البضع ايضا يعني النسخ وروى في النسخ

لا يقبل التغير ولا يقبل التعديل بخلاف ما اذا قال انت طالق اليوم هذا اذا جا
 غدا لا يتعلق بحجب غدا يقع قبل ذكر اليوم لبيان وقت التعليق فتوقف الحجب على
 حجب الاول بالآخر وقد جعلنا شرط مفعول الاول ووجه الاضافة وعلوهما بانها
 زاد في التبيين فان قيل ينبغي ان يقع في غدا فلو كانت طالق اليوم هذا
 لانه وصفا به فاما قلنا وقوع الطلاق بالجزء من يومه وقد نعت بالواحدة لان
 الواقع في اليوم تنصيفه بعد انقضاء حصة الاخر ولا يلزمنا العكس وهو ما اذا قال
 انت طالق غدا اليوم حيث يقع واحدنا ينصاف مع انك لم تعلم ذلك المعنى لانه لا يقبل
 اليوم في صفة الغد وهو لا يصلح ان يكون صفة له فيلزم ذكر اليوم انتهى **قوله**
 ولو عطف آخر المعطوف على المعطوف عليه غير انما لا حاجة لنا الى ايقاع الاخر
 الاول لان كان وصفا غدا لطلاق وقع على اليوم ولا يكون ذلك في الثانية فيصير
 يتبين **قوله** بالبيان وانما الظاهر ان لا فرق بين قولك غدا هذا او انما قال
 كل يوم بعد ذلك **قوله** ولا فرق بين قولك غدا هذا او انما قال غدا
 ذلك انما لا فرق بين قولك غدا وقوع الطلاق في الزمان الماضي والايقاع في
 ايقاع في الحال وهو طلاق واحدة الا انما جئنا الى ايقاع اخرى لانها اذا وقعت
 بطلاق في الحال كانت موصوفة به في الزمان وكذا اذا وقعت في الزمان لم تكن موصوفة
 به في الزمان **قوله** وعكسها لو قال انت طالق غدا والليل والفراس واول يوم
 فتنشأ في المعطوف يقتضي الغاية ولا يتبين فيه ما كان في الاول ولا في اليوم
 واصل الشهر واصل الشهر المستقبلي لذلك اليوم فاما اذا قال انت طالق غدا
 حتى وقع في الاول واحدة وفلان في سنة وفي بياض الاس في ذلك **قوله** اليوم
 واذا جاء غدا لا يجزئ شرط معطوف على ايقاع والمعطوف غير المعطوف عليه والى
 الحال لا يكون مقتضاها شرط فلا بد من كونه المتعلق بطلقة اخرى بخلاف المختار
 نسخة عن المحيط وذكر قولنا قال انت طالق اليوم اذا جاء غدا على يد
 العاطف لا تطلق الا بطلوع الفجر فيوقف الحجب لا يصلح الا بالآخر وقد جعلنا
 معبر الاول ووجه الاضافة وعلوهما بانها انما يقع في وقتها ونقل عن الزمخشري
 طالق اساعة وهذا اخرى بالقبول وقع واحدة على ان ينصف الالف ولا فرق
 هذا بغير شيء وانما تزوجها قبل مجئ الغد ثم جاء الغد تقع اخرى بغير شيء انتهى
 ووجهه انه قد مر في الاخر اننا نطلقنا في معنيين على قولنا لا انت فاذ كانت
 وقعت لفظا في باب واحد ينصف الالف الا بالالف قد جاءها بالاطلاقين فكانت
 كل واحدة ينصف غيرها لما وقعت الاولى بنصف الالف فلو كانت في وقت واحد
 فلا يلزمها شيئا بوقوع الثانية لانه لا كانت لها على حتى قبل بنصف الالف الثانية
 الا اذا تزوجها قبل مجئ الغد وقد كانت بضمها حين مجئ الغد فيصير مقابلة

بنصف الالف الثانية **قوله** وانت طالق لا يل غدا لا تزل طالق ايقاع
 لالطلاق وقوله لا يرجع عنه فلا يصح وقوعه بعد ايقاعه وقوله بل غدا ايقاع
 ايقاع بطلقة مضافة الى الغد فتعلق بحجبه **قوله** فلو كان الشك في الالف
 اذا قرأت بالعدد كان الواقع بالعدد لا بوصف لانه بعد ومغير فانه طالق لا يحتمل الا ان
 والاشارة ومع ذلك العدد ويجعله واذا انصهر الحجاب الكلام فتوقف اوله على آخره فلا
 يقع قبل طالق بل يقع له واحدة وقد وقع الشك بين وقوعه وعدم وقوعه فلا
 يقع وما يثبت على ان الواقع بالوصف كانه لا الى غدة فيلزم العدد وهو
 خلاف ما يجعل عليه **قوله** لما يقع لفت وانما يرتب قوة شاف لا يقع
 الطلاق منه ولو كان شاف لوقوعه على فيلزم **قوله** انما انت طالق انما قد
 استأطلاق في الوقت شاف لا يقع والواقع في الزمان لا في الالف اضافة الطلاق
 الا وقت لم يكن ما كانا فيه فاني قد يقول اليوم فاما دانه لو كان قبل وقوع الالف
 لانه لم يستد له حاله متافية ولا يكون متافية على طلاقه فله ولا عرف
 طلاق غدا لا بعد ما فيه فتعين الاستثاء ولا قدرة على استثناء فتعين الاستثاء
 في الحال استثنى **قوله** وقيل بانه وفي المحيط حتى شاف الطلاق الى
 وقيل ان احد صاحبا كان اذا قرأ قبل كبر العطف فانه يدا ما كان فيقع وقيل
 طالق بين وانما يستقبل فطال فان لم يكن قال لو كان قال من واليوم فتعلق
 الف في اليوم لا يكون واقعا في الاسس ولو قال اليوم ومن ثم واحدة مثل
 فلو قال غدا وانت هي وانت جدير بالبرهنة المذكورة في الاسس واليوم تاتى
 غدا اليوم والاسس قد مر في الفرق فانه يفتي على ان مقتضى الصواب وقوع واحدة في
 الاسس واليوم لانه يدا ما كان والعدد الموقوف **قوله** قبل انما جئنا الى
 الاضافة متافية لا يقع فيلزم من ذلك وانما جئنا الى وقوله او قيل انما جئنا الى
 اضافة الى حالة متافية للوقوع **قوله** او جئنا الى شرطه فيكون ذلك مهورا
 انه انما لا يكون غير لازم لكل احد بخلاف ما قبله ولا في ذلك كله يكون منكر لالطلاق لا فقا
 بخلاف ما اذا لم يكن جنونه مهورا فانه يزوجها غدا لا فقا فلا يصح ولا في الطلاق
قوله بخلاف قولنا انت طالق لانه كونه في الخارج لا ايقاع ولا طرح وقد يكون
 المخرج وقد يكون كونه في اصلية فلهذا فانه بذلك فينصف عليه كما لو قال لعبد
 العزانت فينصف اقراره على نفسه لا على ما كان عليه لانه تحت فاحره فلو كانت
 وما يفتي عليه ما خذ ما قرأه **قوله** انت طالق انما يقع فيه لدره واخره
 الشرائع الى ان عبادته انما كانت طالق قبل موته او قبل موته كونه في يمينه
 انما بعد ما لا يقع شيئا وترث منه الالف من وقوعه مقتضاها كونه في يمينه كونه
 في الالف لا ما بين قاله بوقوع الطلاق بعد الموت مقتضاها فلهذا لا بعد الموت

او سخطا وكذلك قوله لا يرد فاقبح الحق فقولنا لا شك ان له المراجعة غير ظاهر وقوله
 ولا يشبه هنا قوله على ان لا يرد على كل هوبنا على ان لا يصير حقيقة حقا كما لا يرد
 الحق فلا يصدق ويؤيد ما في الصيرفة آخر عبارة الحق من قوله ولا يشبه هنا قوله
 ذلك لا ينقل عن الهاديه وغيره وحاشا للشيخين حينئذ في احتجاج الشافعي في قوله
 لا يقع بالرجعي ثم قالوا لا يجوز عند مسئلة الرجعة جملة يعني لا يشبه ان يقع
 لا الرجعي كما خرجت به عبارة الجلال بقاء وقال الشيخ على الشيخين لا يشبه ان يقع
 ان مسئلة جملة يعني ان لا يطلق فيهما بين وانما علم **قوله** كما لا يرد المص
 الحق اقول يمكن ان لا يقع هنا وفي معنى معنى الحق وسيدركه بعد ذلك وترت
 معناه المعاني في مسئلة التعاليق الطلاق الموصوف بالبينونة وفي مسئلة البينونة والبيان
 المعاني وصف البينونة فقط والموصوف لم يوجد في مسئلة التعاليق كما قال ابن
 تيمية حيث عكس فان طلاق بين ولا قال بل منه فاقبح الحق كما قال ابن
 بعد هذا سئل عن رجل سلك في الزوجة المسكروا وطلق بها في اليوم الاول وذكر
 فاجبت ما في رجب لان قوله روي طلاق مخرج وقوله تحلى به لا يرد الحق لا يرد
 المشدوع فاقبح الحق من انما في قوله روي على المعنى ما يبره كلام الفقهاء
 في محله وما الفتوى التي فيها جانبها قوله انما وصف الطلاق بغيره من المشدوع
 انما ان مقتضاه ان يقع باينا مع ان قوله لا يرد على حكم الصريح لعدم جواز الية
 وفي حكم الكنية حيث يقع بين البين ولا سيما قد ذكر في ذكر الطلاق على وجه الطلاق
 المحقق في الفقرة فيظهر ان يقع عليه طلاقين واذا كانت انية بائنة فاقبح الحق
 وقعت بلفظه وتحررت كانت الاول بائنة ضرورة كما قد امكن يتبعها لكان وقد كان
 انما كما في الكلام الصحيح المعروف وقد جرحه جعل المدينة انهم يبررون به البكاش والى
 اعلم **قوله** باناء ان لا تصحيف وتقدم ان يقع بالانكاح المستحقة **قوله**
 في ارادة الواحدة لانها في الطلاق والكثرة الثلاث وانما المستحقة بين النساء فليكن
 جازا دون الثلاث وهي الواحدة والثنتين والواحدة اذ انما والثنتين او سخطا
 على ان يصدق في ارادة الثنتين بائنة فحقه توهم فاقبح ذلك فأكبر الروايات قال
 الثنتين اكثر النساء في اكثر الزمان لا في غير ذلك اعلم بصفه وليست هي اكثر العتلاق وهذا
 ظاهر **قوله** لا لا ينافي بين قولنا **قوله** الاول في ان اكثر الطلاق الثلاث
 فيقع في وقوعها **قوله** الاول في ان اكثر الطلاق الثلاث فيقع في وقوعها
 لا في اكثره قد ذكرنا ان البين في الفتاوى يقع ثلثه واكثر الثلاث ثلثه وكثيرا
 وانما طلق لا ينافي ولا كثير يقع ثلثه واكثر ولا قليل يقع واحدة وعلى جيس ما قاله
 ابو البين في انما لا قليل ولا كثير يقع ثلثه في كل واحد لا قال لا قليل ثلثه اكثر
 وهو لا ينافي فلا يمكن الرجوع عنه ولا قال لا كثير وقع القليل وهي واحدة فلا قليل

يعمل

يعمل انما ارادة الواحدة ليست بتقدير لا تقطع بها الوصلة حالها وبها العدة فلا يقع
 الا بالثلاث **قوله** او احدى كانه تحريف في الكتاب والذي في الجواز وحيد بضم
 الجيم وثبت في الكلام وفي الزيادة جعل الطلاق وحيد الشيء معطلة ما لا يجل فيبقى
 ان يكون ثلثا **قوله** وكذا لا كثير ولا قليل هذا خلاف ما تقدم هذا الجواز يقع
 واحدة **قوله** دقيق حسن لفرار في الثلاث للبعد ولا يكون لهم دور في الواحد
 الواقع فيقع الثلاث ولا عهد في المنكر وقد وقع اخوها واخوها واحدة **قوله**
 كل المطلقة للعدة عدة بغيره كل اذا صيف للمعرفة فنقصت عموم الاثر او اذا
 انصفت لا تكثر اقتصت عدم الاثر وانما كانت في كل الرمان ما كوله كازية
 انما جاز ان لا يكون قوله وكل رمان ما كوله صانعة لا تكثر افراد ما كوله يقول
 على التلمذة معناه سراجا لها في سراجها لا تقع الا واحدة وكل تطلقة
 انما في افرادها وافرادها لا تزيد على ثلاث **قوله** وعدا القرب انما
 مادل على المصاهرة اما ان يصدق على القليل والكثير كالتزويج والمدا والعلل يعني
 اسم حسن اذ في احوالها اضاف الطلاق لعدد وحده في على اذ انما فيقع به الواحدة
 وانما في قوله الواحد والاثنين وغيره واحدة ما تبادوا بينا النسبة كقولهم واحدة
 وقرينة في قوله وقرينة وقرينة وقرينة والدين والسير والدين والدين والدين والدين
 اسم حسن يعني لا يطلق على الواحد والاثنين فاذا قال له انت طلاق بعد الرسل
 كما انما اذ انما فيقع **قوله** وعدا شعرا بين لا في غير معلوم ولا يمكن
 الورد عليه فيلزم ويسمي قوله انت طلاق فيقع به واحدة وكذا عدد شعرا بين كفي
 لا في اكثره في وعدا شعرا بين كفي الحق يقع بعده انه واحد فاذا زاد على الثلاث
 في الاكثر في غير شعرا بين لا يقع حبسك انما سماعه عن محمد انه سئل عن قال لولته
 انت طلاق عدوا شعرا بين على فربك وكانت اطلت فتعكر ثم جمع رايه على
 انما قال انت طلاق بعد الشعرا الذي على ظهر كفي وقطاعا انه لا يقع وانما قال
 بعد الشعرا الذي في كفي لا يقع واحدة لانه في الاول يقع على عدو الشعرا فانما
 فاذا لم يكن عليه شعرا لم يوجد له شرط في انية لا يقع على عدو الشعرا في اي
 في قطع طلاق كما مرته قال وذكر اكثر من انما طلاق ثلثه في عدد شعرا
 رايه على ظهر كفي وقطاعا انه لا يرد وعد وان لم يكن موجودا وصاحب الدرر شعرا
 سئل رايه ابن سماعه عن محمد **قوله** والا لا اي وان لم يوجد شعرا على
 ظهر كفي فاقبح ولم يوجد **قوله** قرينة ارادة النفي اي ما عينا بل في الاكثر
 لا في اكثره الذي يحتمل الصدق والكتاب فيكده بانقسم ليقول احد انما يشبان
 ولا يسمي يجب لانها البقرة والاكثر لا يمتنع وجوابه ان لا يوجب بكون
 غير البقرة **قوله** ينبغي في عرق الحق انما فيقع الطلاق فيها فانما فعل العرف

[illegible][illegible]

مستندة لعدم انكاره الوطى وحيد الطلاق بدونه عدة لعدم الوطى وانكاره
 فيرجع الطلاق في هذه المسئلة ما اذا اقرت بالقبضه وجعلها لا يظلم بها الا
 اذا جازت به لاقول من سنة اربعة اشهر بخلاف ما اذا كان بعد الحول في طهرها وجوب
 البعد في سنة كسنة ما لم يبلغ السنين ويكتفى فيه باحتمال العلوق على قيام
 النكاح في سنة ط في ايضا ان يكون نصف حولا او اكثر من حين العقد ولا يمكن
 منه ان العلوق قبل النكاح وكان في كانت اجنبية عنه **قوله** بدونه عدة اشهر
 في ثبوت النسب ان الرجعة لا تثبت الا اذا ولدت له ما بين فاكه من طهرها ولا يثبت
 الا بالانواعين انما اثبت بغيره اولا لا يكون الاول حولا مع غيره اذ ان كان بعد سنة
 اشهر **قوله** ثلثا ان يثبت ما اثبت اذ لم يقع به الا واحدة ولو كانت ثلثا
 اظهر **قوله** يتبين انه الطلاق الرجعي لا يرفع النكاح فكانت كسنة الزوج
 تتبين لزوم هذا اذا كانت الرجعة موجودة وكان الزوج حاضرا ولا فائدة من
 الزينة كما سيجيء **قوله** ويجزم ان لا يقطع النكاح جهما والمتوفى في الزمان
 لها يتبين له وكذا انما لا يرفع الطلاق البائن رافع للعقد والاولا حاد وجب جهما
 بترك الزينة وفي الغيرة ان ترك الواجب فحرم **قوله** لعقد العدة رجعي راجع
 المراجعة **قوله** والا لا يمانه كان مستديرا لبعضهما والبعض منها فلا فائدة من
 بالزينة **قوله** انتهى المطلق فالان في الفسخ فله تشوق اذ النكاح قائم بهما ولا
 جميع احكامه وسوى المسافرة بها فانما تحرم على الزوج بعضهما على بعض وان
 قولها في لا يخرج من منعته من ترك في الرجعة السابقة لانه وجه تركه لانه
 لعلايه كيف بعد ذلك اولا ان يبدوا له ان يراجع ويحكمها بهذه النص لم يجز
 لانه الرجعة مندوبة والمسافرة بها حرام قبل ولا يملك ولا لانها لا تكلم به
 يصح لعدم رجعتها واورد عليه انما تقبل بشهوة وكيفية كغير رجعة وان
 تادى على نفقة بعد الرجعة وجوبا به الفرق بانكره في القبلية وكيفية رجعتها
 بالرجعة وانما نفى عدم المراجعة وانكرته اى حرمه السفرة بالمعقود فخلت
 الرجعة ما لم يتوصفا ولا ليجل السفر لا يخرج من الا مادونه لانها تكونت
 متوقفة بالسفر لا يخرج من استقامى فقد سوى بين السفرة الشرعية ومطلق الزوج من
 حرمه كل منهما ولم يعزم على عدم كونه رجعة ولا فائدة من **قوله** فتطرح العدة
 في غير شهر بعد النكاح فلا يخرج من استقامى وانما في الشهر قبلها الى استقامى
 والاعنى لمطهر العدة لانها التبرص عن نكاح غيره ومع تناكده بالرجعة **قوله**
 بخلافه الصريح انه نفقته بخلافه المصنف الافرقة وغيره ولا يملك له الصريح
 بانه عقيد السفر الرجعي اما مادونه فلا دلالة فيه على المراجعة فقام مجردا ورجع
 اليه قوله فعلا كان السفر رجعة الى السفر بانه عند انعقاد السفر الرجعي **قوله**

لا يحرم

لا يحرم الوطى لانه لا يرفع النكاح لكنه يكره تنزهها لانه المندوب بان يراجعها بالوطى
قوله خلافا لما في وكيفية اختلاف معنى على ان الطلاق الرجعي لا يرفع النكاح
 عند البعد ليقض العدة ودونه الرجعة فانما كان النكاح قائما كانت زوجته تفضل
 وطهر ولا يعقر عليه بوطى زوجته لانه لا يملك في ملكه وعند ان في الطلاق الرجعي
 يرفع النكاح وله زوجه ما دامت العدة فامته رجعت ارفع النكاح لم يكن له وطى
 انما ثبت بالرجعة لانه وطى في غير ملكه ولا دلالة له على ما في نفى به المراجعة لان
 النية انما تنبه فيها بغيره على ان يبدل على الرجعة لا يبدل على المراجعة واذا وقع الوطى
 في غير ملكه وجب عليه العدة لانه بعد رجعت في غير ملكه والوطى في دار السلام
 لا يوجب عدة او عقر وقد انشئ العدة لانه هو النكاح بينا فوجب العدة ولما قلنا
 ان غير نكاح النكاح قبل الوطى ودواجه وما يملك الا بالانواعين والرجعي والرجعي
 استقامى في ملكه رجعة كونه خلاف الاول فهو جازم خلاف ان في في الطلاق
 الرجعي لا يحرم الوطى لما قرئت منه لايك والمعنى اول الباب فلا يلزم به عقر وانما في
 لاجلهم وجب بالعقد وفي المراجع معزى الى الردضة لث فعدة لوطى فلا يحكم
 وانما كان عالم بالتحريم وفيه وجه ضعف لا يجزى لغيره بان كان حاضرا او بعقود
 البعد ولا يجب ولو وطى ولم يراجعها يجب بغيره لولم يراجعها فالتصريح
 بالرجعة في الردضة ايضا فالان في انها زوجته في ضمنها رجعت في كتاب
 انما في انية الميث والاولا والظهار والعقد والطلاق وعدة الوفاة و
 في عدم اشتراط الولد في الرجعة وعدم اشتراط لعقد النكاح ورضائها عند
 انما انتهى **قوله** انما لم يملك النكاح لانه اذا احتد بها قد يكون متعرضا لرجعتها ولو لم
 اكل ان لا يرد رجعتا فحين انما يملكها ما يملكها وانما انما يملكها واحدة
 انما انما في نفى عنها ليعق في سنة اربعة اشهر ليعق في العود اليها وذلك
 نكاح الطلاق ثلثا وحيث يحتاج الى الطلقة ثمانية يحصل بالتصديق على نفقة لانه
 بان يكون مسجوعا بالطلقة وكانت زوجته امة فتمنع عليه رجعتها وانما كانت حرة و
 لم يمسحوا بالطلقة اخرى تبقى معه على طلقة واحدة مع انه كان قادرا على رجعتها
 اربعة اشهر ولو وقع الطلقة الثانية لا يقدم على المراجعة الا مرة واحدة فكانت
 في تصديق على نفقة بانه في اعادة الطلاق على ما يجب عدة مستأنفة فكانت فيه
 نظر للعدة عليها فلما كرهت الحول لعدم المانع وهو لا يراجعها بالفعال لانه
 لا يعمل الا لما هو المطلب في حق وهو المراجعة بالقبول مع انكاره عند ذلك قال
 واللا يكره **قوله** ما دونه اشهر اى في اشهر وجوبا دونما اثنتين في الامة
قوله ومنع اى حكمه في شدة رجعة العدة ومنع غير المطلق من نكاحها فيها بسلا
 نسبة النسب فلا يعلم ان الولد لا يولد الا من انما في كتابه في انكحة العدة كان

لا يأخذ الأب **قوله** حتى لو كان الخ

الطلاق حتى لو كان صحيحاً عندنا فلا عندنا غير كائنه بالو كني وهذا ما وعدته لقوله
 رخصته وكان اذا و فقه بعد ذلك يكون صحيحاً بالطلاق وهو ما لا دليل عليه فانهم
 انما يطلقون الصحيح والفاسد الاول وانما يذهب الحكم عند التحقيق خلاف التحقيق
 قوله **فإن** لا اطلاقاً لكونه من عند الامة لكونه عند طهات فقي رضي عنه جواز
 الحكم بطلان هذا بطلان الحكم وليس كذلك كما افترق بذلك الامامان الدرعي وابن حجر وبطلان
 ذلك الثاني كما هو موجود في فتاويها خارج البنية **قوله** لا بالنقض لانه
 جسيمة لا يرد منه الرجوع طر النسخة بعد تمام العمل وبغير جاز بل اجماع ثم اذا لم يحكم
 بطلان في المنقضي كيف يصح نزع بطلان الطلاق مع انه يبنى على المنقضي والطلاق
 ايضا منقضي **قوله** فالقول بالانكاح الزوج الثاني بعد الطلاق صارا جنباً ومعاملة
 على نفسه **قوله** فالقول لانه تلك كبرية وقد عرفت بغير احدثها عليه **قوله**
 فلم يرض الى ان كان في الانبئة عليه لانه الكلام في بطلان الثالث حكم يدم ما و منها
 الادوية لا يدم الثالث بالادخل فكذا ما دونهما **قوله** وعند محمد بن ابي ربيعة
 قال طر الطلاق لانه جعل كالحال الزوج الاخر فانه طر الطلاق ولا وجود له بانه
 دون وجود الفاء وهو الطلاق الاخر وهو باوجوده وانما لا يثبت لان بقوله اصل
 انطباعه ولم يزل في المجلس والمجلس حيث لمحت قالوا انبئة بول الثالث يثبت
 بول الواحد والثنتين بالاولى وكذلك **قوله** اصله ابد عليه وسلم انما يثبت
 الانكاح الى اربعة احوال حتى تدعى كبريت فجعل زوق العشرة سبب للحج ومبني
 على بول الثالث فبعد الواحد والثنتين بالاولى وتقدم انه لا محذور **قوله** لا لام
 والطلاق وكذا لو اني يوسف فتمت زواجها هذا القول والراشني عليه من المانول
 كان هو الذي ذهب ولا علة بآيات الكمال اذا خالفت المنقول وقد علمت انه المصح فيه
 فلهذا لا خلاف محمد **قوله** انما عاكب على لثمة امر فصدقه منه وطهر الحاي احتمال
 لانه اربعة ارجعت وغلبة ظنه على صدقه **قوله** ما تمع السقط من الاول
 انما يكون ما هو من طلاقه فنفقته في غيرها دائماً او عاده جازاً من فانه بعد ما تنقض البنية
 لا لا بد من بنيه عليه فذلك انما يثبت بينه وبين غيره **قوله** امرت انك تقدم كتاب
 الزواج خارج البنية **قوله** فان لم عليه انما خفت على نفسه انما ينفقها فمروا بذي
 الاطراف فاعلم اننا نأخذ من جسيمة كالكبرية او الكراهة بالاعتصام برفع عنها انتم والامة
 كالحال لا يربط في دونهما لا المال لا خطر الكفر واليمين كما عاهد بترك فبإباحة لها
 فبإباحة عتلتها فتمسك بغيره كالأرب **قوله** والباين ان لا فاعلم
 للشيخ ما وافق فانه انما انقضوا الفقه ففقهنا ان لم تقدر على دفعه فبنا نفقه **قوله**
 يعني اربعة احوال فاعلم ان لا يقضي على طلاق الزوج واخترت بذلك وقد ناقشنا
 الزوج لانه لا يطلق الا امره كما انتم زوج بالاولى وانما انكرت ذلك بالانكاح الطلاق المشهور

اسماء

والأصل العوض وهو ينقسم على العوض الثلثي والثنائي والواحد بالالف فالواحدة
ثلاثة وقيل الإطلاق بالالف كان باطلا **قوله** انه ملطفا فيجب لانه لو قام
ملطفا لم يجز شيئا فلو وجها انهما ومنه مرجعها في شريطة فيقول المحقق كان
قبيل البيع **قوله** فتح عبارة اى في المجلس حتى لو قام ملطفا لا يقع شيئا الثاني
قوله وفيه اشارة الى ان اوقات ملطفي ثلثا بالالف وكان ملطفا في ثلثين فملطفا
واحدة لكل الف ومنه في التوضيح في مسئلة على عن الضرورة فالتلطي ثلثا على
الف ولم يبق ملطفا الواحدة فملطفا واحدة بثلث الف لانها انقسمت باثنا
بكونه الفلطنة انتهى وطبارة اكانية اوقات لزوجه وقد كان ملطفا في ثلثين
ملطفا ثلثا على ذلك الف درهم فملطفا واحدة كان عليها كل الف انتهى
فكانت ربع ان رانه لا فرق في هذه الصورة بين الفاء وعلى **قوله** لانه
عاشط اى عندنا حذفت الطلاق يصح تعليقه بالشرط واذا كان الشرط لا ينقسم
على اجزاء المشروط فحق وجوبه كاشي وعدهما يقع باس ثلث الف لانها
محملة على العوض بمعنى الفاء كما في بعض عبارة الفاء او على الف لانه اى البيع لا يصح تعليقه
بالشرط فيحصل على العوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط
فتح **قوله** بخلاف اى في اوقات الثلاث بالالف فان مقتضوها انما
ملكا فتمسك بقطع مكرهها فان ذكرت احدى صورته ذلك وهو الثالث بعد علمها
بخصه ملطفا فانها باجادة تحصل اصول المقصود في صورة اخرى منها واول بجزاها
بخصه فتح اى لانها اصبحت بالالف بالالف فثبته اوله وفي مسئلة قوله ملطفا
ذلك لم يبين فينبوشتي وقلع مكرهها الف الف فلو وقعت الواحدة بثبته
لوقعت بعده رضا وقد تقع **قوله** ان لم يكن مكرهه لانه لو اكرهه بعد الرضا
فلانها لا انفسق حقها لم يبين رضى **قوله** انما اوافقا مقتضى
ذلك اى الزوج وقد تقدم نافية **قوله** ولا يشترط جاد على من يكره على
السقية **قوله** والارضية اى رضى المهر فان ثبت لا يقع بغيره حينئذ فلو انقضت
الابتنع لانما البيع غير مقيد حاله ان يخرج **قوله** لانه لو بقي اى بالنية
الماضي انزال الف الف او تعليق بالنية الدعية وفيه على الف بالنية اى
اليها ما كان عليه ناسية على الشرط كما **قوله** ملطفا لانه حق طلاقها على
فولها وقد وجد ولم يعلم بالزوج كل واحد منهما فانه لم يكن انفسق لانه حتى
الاراضية فلا يلزم ما شئى مع ايجاله وبسببها ان يلزم لرضي من كل منهما
بالاراض فليجمع واذا ملطفا لم يثبت في كونه جدي لانه لم يلق الصريح **قوله**
وفي كادى اى عهده وبن خذائش **قوله** بيمينه لانه لا طلاق على
مال بشرط التعليق بالقول وضار فالملطفا وانكر وجود الشرط فاقول لانه كما **قوله**

لعانہ

لأنه وقع الخلق في هذا الموضع الأصلي فوجب عليه أحد القدرين فليكن قد اجتمع
عليه جانبا لأحد الحكمين والعينه بالكل ما تقدم ذكره التوضيحي بعد ان نرى من كل جانب
بطلان ذلك فلا حاجة إلا إلى إبطال الدعوى بقدر الأول وأحد بالقدر الواقع من
الاعتراض المأخوذ من أصله علم **قوله** حذوا ولا تاتوا لم يبقا منك عنان بعد ذلك
ففيه قولان سبب كونها واحدة عليه يتوقف على أمور من طلب المرأة وهي منسوبة
لزوجها **قوله** ولا تاتوا لأنه بين أن دفعه بقدر الأول وهو جرحه على إبطال شهادة
قوله لا تاتوا للغة على الكل من قولها وأصدقوا وزنت فزاد عطفها على الحديث
وعطفها على ما كان بعدها وقد يتوقف زوال عطفها على قامة أحد عليهما لا مجرد الإعراف
عن كونها أو الزنا فهذا قال **قوله** وإن لم يمتد **قوله** لو كانا خزانين لغيرهما فأنها
لا يوجب أحد وإن لم يجز لم يجز للبعالة لأنه خفف عنه **قوله** أو أحدهما لأن الزوج إذا
كانا خزانين لأحد عليهما لغيره فخره شبهة وأحد يرد كلا ولو كانت المقدوخة فرسا
لأحدهما لهما لو كانت ناطقة صدقته والواجب أحد على الإجماع والواجب للغير الإجماع
بجواب **قوله** اللقطة العجى بقوله لها زنت **قوله** ولم ينفذ لأن الجمال
الذي لا يملكه عليه ملام حلالا فافاد لعدم الخوض في شواهد الأول وهو ما لا يوجب
مما يأتي على ما عليه وسلم أمكن ولد زوجته حلالا به وهو محل خصومه جوابا لشد
خصومة ما يأتي على ما عليه وسلم علم حكما وحيدا وهذا معتذر لأنه **قوله** انجى
سما كان كلام على الميت **قوله** عند التهنئة ذكر شيئين يشاعل عليه ونادى من
بجانبه فأنما يقبل حديث الأصل ويحكم أنما أربع والأربع كونه حتى مضى وقت التهنئة
ولأن الأول يجوز وقد رواه عنه الأشباه فبما يستدعي من فائدة لا ينسب له أن يقول
وأما حديثه الأخير فكانما عرف بعض البلاد وذكرها فخرج من عرف بلده **قوله**
سبعة أيام لم يعين لها مقدار فخلق طولا ورواية وذكرها البيت عن أبي جعفر فقصر بها
ثمانية أيام وروي الحسن عن سبعة أيام لأنها أيام التهنئة وضعف الشيخ موسى بأنه
نفس القادر بالذي معتذر وعند بعض معتددة بمدة التماس لأنها أنزل الولادة وكان
القاضي ابن أبي عمير التخييل على قول الولادة كقول ابن قتيبة قال أنا سمعنا جواز
أربعة أيام فخرج هذا الخبر من أبي القتيبي جاز ليك ما نفع في قول ولد أو استحيا غيره ولده وكان
علمنا **قوله** رسول الله صلى الله عليه وسلم إن امرأة أوفيت على قوم فليس من غلبت
الملك في شئني ولم يرضها إلا سجنته وأما رجل حمل ولده وهو نكاحا إليه حتى أهدته
يوم العقيقة وضعفه على رؤس الأولاد والأخيرين فنهى وقال في الزوجين لأن بغيته عند
ما جنيته علم لا يوجد من عرف مخرج أو دلالة في قول التهنئة وأما ما عرف من
الولادة وكشف من المدة ما يفعل به فالعادة ولحديثه بغير مدة النفس العقيقة
بما تقدم ذكره وروي الحسن عن أبي جعفر أن مقدار سبعة أيام وهو عقد الأول

اپنے

[illegible]

فقد كانا اوجع نفسي فغير ولفها على العبد لئلا يفر في الصور والين والكلح
الوشية والمزودة والمجسية لا يجوز حتى تسلم او تصير على السيرة والكلية كما بينا انتهى
مع زيادة يحتاج اليها **قوله** فكما هي او ملكها كما يقام مما تقدم عن اخوانه
قوله او ورث الصفة او اوجع غير مكافئة فالحق بل بالترخيص والى الذي مكافئ
تزوجها **قوله** او شبهة معطوف على النكاح اى زوال شبهة لئلا العدة اذا جاز
في النكاح العكس عن تقوي احكام او العزم على ترك وطئها وعند زوال شبهة الطلاق
منه الوطئ شبهة عند انقضاء الوطئ وهذا ما جاهد به زوال شبهة ولا يصح عطفه
على زوال لئلا العدة لا يجزى شبهة بل عند زوالها بما ذكر **قوله** وقد مضى في
اى لو جازت بها التولية زواني زوجة اليه وتعلق به زوجة فوطئها شبهة
انها ليست هي فانها يلزمها العدة كعدة الطلاق يحكي عن الامام انه كان في زوجة
قيل في شبهة ولا كانت التولية لا تجوز تزوجا باختياره فادعت التولية في زوجة
على زوج اختها ثم انكشف كمال عجزها بعد جماع الصلح التولية في زوال النكاح
وقصود عليهم الا وفعلا يلزم كل امرأة العدة ثم يعود اليه زوجها والى على الوطئ
بشبهة الا انكشافها لغير الامام عند ما هو اوسع من ذلك وروى الزوجات
وقال لكل منهما جعل محكمات التي كانت عندك الباصرة قال نعم قال يلقى كل منهما
زوجته ثم زوج كل واحدة ممن كانت عنده لانها غير مبرورة بزواجها فلا عدة عليها
منه وروى الاخر على ما كان **قوله** او شبهة فلو انك الت به صاحب اى يجب
العدة عند زوال النكاح في النكاح وهو اموعة التولية بعقدها عتقا في السد لها
او مودة ووجدت به في النكاح ان كل منهما زالت فالتش وان كان فزالت المكسرة
اقوى كما بينا في انام التولية بل عن النكاح او شبهة بل من به لوقوله
وما جاز محله اى محرم التولية والى الوطئ او العدة لا حيلة ليلان لئلا يتركه لكونه
اما بالتسليم او بما جاز محرم التولية وهو الموت الذي ينتهي به النكاح او المحلوة
المعقودة الا الوطئ ومعنى الصحيح وحقيقة التسليم المعقود عليه هنا هو الوطئ او المحلوة
الصحيحة جارية بخلافه وكل من الوطئ ولو توثق بمتاب بما جازت قال في النكاح
• ورجا عاقبة الوطئ ان لم يلق رضى الملق ليس منفذا • ثم تعقيدوا بالصحيحة
مشي فيه عاقبة عن القدر وقدم له المذهب وجوز العدة بالمحلوطة المطلقة
على محله او فائدة لما في نكاح الوطئ وسعدوا الى القول الصحيح في راجحة قوله
كما محلوطة ولو فائدة كما مر وادعوا بقوله اى صحيحة الا احتراز عن القساسة بسبب
حسنى دليل قوله فاعادة محلوطة الرق كالمحلوطة بالقدور **قوله** وغيره اى
سنة لئلا يوطئ **قوله** في ذلك يلق على الا ان ما به الشبهة كما مر في كتاب ان
يكون زكاتها بالترخيص واما كونه اثباتا شبهة بها انما شبهة عنها فهي حكمها لئلا حكم الشبهة

ما يثبتني

ما يثبتني عليه وجدة الزوج واكثره منى على لزوم الترخيص وكذا صحة الطلاق فيها
ونكره كونه حرة فكما جعل البعض ذلك والبعض مكانه **قوله**
والى ان يثبت له علة من ان العدة المحلولة فيها يبقى منه ان النكاح ومن حكمها
عدم صحة التزوج قبل انقضائها اى من خطبه او وضع يده في حق المكلف وغيره
وعلى غيرها المصنوع بانها ترخص بلزوم المدة والكلية يلزمها حقوق العباد وهذه
من الحكم كونه يفتنى بالذمة والى ان يفتنى كونه يفتنى جعلها من خطبه او وضع يده
اعلم **قوله** ومنه ان المدة على ابن النكاح فانما المدة زادت في
المصباح ايصاح الصلح والرفع وقران النكاح بعد عتاده لا يقبل الفسخ عند ما وكل
وقد يقع طلاق قبل تمام النكاح كالفقرة بخلاف المدة والفرقة بين العتق والفرقة
بعد النكاح وفسخ وكل فرقة بعد طلاق بعد تمام النكاح كالفقرة على هذا الوجهين
الاخر وتقبل ابن الزوج الآخر وتقبل ابن الزوج وكونه رافع ومعدا وضع
على ماله خبره في هذه الفقرة وهذا التقسيم لم يفرع عن عليه والى ذكره على
المدان البقرة ثمانية وانما الفرقة لا تقبل من الفسخ انما عتاده الزهر كما
عزاه الى العتق او واقعة الصلح بعد عتاده المدة **قوله** الملق الفسخ
فتسليمه اسبابه اى يكون من غير عتقه بعد اداء الصلح او الاصلح واقره وقد
علمت ما فيه وقدم محرم التولية اى انما تحت النكاح يقبل الفسخ مطلقا اذا
وجد ما يقتضيه كاعتدوا احد الزوجات وكل منهما صاحب وهو بعد تمام النكاح
قوله وجزم ان اى منى في ذكره بانما الوطئ ايشمل المحقق في الحكم
والا انما الحكم المحلولة ولو فائدة كما سجد ذكره **قوله** لعدم تجزى كونه جواب
سؤاله بعد زواله اذ كان ثلاث حيض كوايل فانما طلق في حيض لا او جزم بمكمل
الرابعة قال في الفسخ حتى اذا طلق في الاكل الحيض وجب تكمل تلك الحيضة
ببعض الحيضة الرابعة كونه لم تجزى فاجتبه عما انتهى ويضاهى كاشية اليه
عجالة التزوج اى اذا وجبت ثلاث حيض كوايل لزم منى ذلك البعض من الحيض انما في
بعد الطلاق بالضرورة لا بد من الحيضة كونه ثلاث حيض كوايل بعد وليس
معتبر احد من العدة بل العدة اربعين يوما **قوله** فالاولى انما يبيد حكمه من غير
ومعنا ما شئت لقوله تعالى ثلثة قروا فكانه يقول الحكم في ذلك مع انما المقصود
من العدة تعرف بقاء الرحم وهو حاصل بالحيضة الرابعة لئلا الحيض ويكفي لا يجعلا
كالمدة انما نية منه عت طلاقا كونه النكاح وذلك وجب في حق آخرة والامة ثم لا
يؤثر في ذلك ففسدة آخرة على الرقعة فجعل في حيض ثلثا ومعدا ما تقدم في المص
على البسوط او يضا انما الحكم في ذلك انما عتد المدة معتبر في نظر انما رجع في كثير
من الاحكام فاعين بعض احكامها كالمدة لا انساب لم يطع جهل انما تكون المدة استخانة

فقد انعقدوا على ثبوت العرش في النكاح الموقوف واعتدوا به من حين العقد ولو قبل الزمان
ولا خلاف بعد الوطء في ثبوتها في غير من ثبوت العدة بزواله وانما علم **قوله** ومن
أي من الوطء يشبهه قال في التمهيد وهو في شرح السهم قد في مكوته العدة تحت الموطوءة
حيث قال أي يشبهه الملك والعقد بانزول البعير أو أنه قوطي أو تزوج موطوءة
الغير ولم يعلم حالها وظاهر حكمها العقد معها أنه لا ينفك السهم قد في مكوته موطوءة
حيث قال وثبت جبره بانزول البعير في الاستغناء عن المكوته قال في المعنى وهو هذا
قوله والموطوءة يشبهه لم يكن حاجته إلى الوطء والمكوته كما قال في الاستغناء عن الموطوءة
بشبهة العقد أيضا بثبوت أولى بذلك من مكوته الغير أي في مكوته والعقد لعدم الشك
مكنا في ثبوتها في النكاح مختلف فيه بين العلماء في خلاف الفرائض عن النكاح
الغير غير عالم بشكها وهل تحت قولنا والمكوته يشبهه لان هذه موطوءة يشبهه
العقد وتبعد العداء في ثبوتها قال ومنه أنه ورد في التمهيد بانزول البعير في
بشبهة العقد من قبل الوطء يشبهه لم يجز في قولنا وعدة المكوته كما قال في الاستغناء
مكوته فاسد معقود عليها موطوءة يشبهه العقد ومن كان في ذلك حاله لعدم الشك
منه كانت الشبهة في الأقوال يشبهه في الوطء ينكح مكوته الغير غير عالم بانها مكوته
لا من غير العلماء ومنه أنه يصح النكاح من غير تزوجها وجعلها على أنه لا يجوز تزوج مكوته
الغير وإن شرط النكاح الفرائض عن نكاح الغير **قوله** كما يصح أي في غير الاسباب
إنما قال لم يعلم أنها مكوته الغير مخوم على الأول لا تنفذ في العدة **قوله** انما علم
الوطء الملبس ما ودرع غيره وانما شرط ثلاث حيز لا منة الشبهة معام كحقيقة
قوله حتى أنه لا يجوز عده فهي بمنزلة المرافقة التي لا يكون وطئا **قوله**
عالمه أي يعني أنه غير زوجها وقوله راضية حجازا عن المكوته وذلك لعدم شورها
ووقفنا ما هنا وانما كانت عاكمة لا غير زوجها كونه وطئا مكرهه لا تسقط نفقة فيها
كيفية يكون الوطء يشبهه منع علمه بأنه غير زوجها ولعل الجواب أنه كذا في الشبهة من قبل
الزوج كالتقريب العدة وقيل لانه زوجة وكانت عاكمة لها غير زوجة لكنها كونه
من ذلك القتل فوطئا على ذلك لا حد عليه يشبهه ولا خلاف لا كراهه وعليها العدة
وتجب نفقة على زوجها لانها غير مفسدة حيث كانت مكرهه وتبقى محبة على زوجها
لا يخرج الا بانه حيث كانت محبة عنده وجب نفقتها عليه في المصونة فانما غير
محبة عنه زوجها ونفقة انما وجبت بها بالاحساس لا بغيره اجبت على مصلحته
وجبت نفقة عليه بالمصونة غير محبة عنه الزوج فلا نفقة لها عليه سواء كانت
مفسدة او غير مفسدة كما تجوز على **قوله** ونفقة موطوءة وانما لم يفسد
الغير عن الابتناء وتقدم **قوله** غير البتة انما تكون عدتها كغيرها انما لم يكن لاية
التي كانت من تحقيق الماتة بتحقيق بالاسباب المتقدمة بهو المعنى بقوله غير الاسباب فانما

بالشهر

بالشهر وانما لم يعلمها لم يمنع علمه متى كان له العقد شررب **قوله** انما علمت البعير على
النكاح القاسد بالاشبهة اولاد ولدته وقوله غيره أي غيرت الوطء كغيره في النكاح
القاسد ولو طوى البشبهة وانما قال ام الولد ومشاركته في النكاح القاسد والموطوءة
بشبهة **قوله** لانها عاكمة لا اعتدوا من كبحض وانما لم تقوم مقامها عند فسخها
قوله وهو كبحض وانما لم يمنع العلم لانها اردنا ومنع جميعه كما تقدم وحيث
وضعت جميع علمها على برادة زوجها فانقضت عدتها وانما البشبهة بانها وضعت
جميعه وانما لم يمنع فوطئا بشبهة لانها بعد الولادة بها حكم زوجها **قوله** احبها
أي وانما قال القاسد بالعلم وبشبهة بالتحقيق وبشبهة وبه في الموطوءة لانها كانت
وبه النكاح وتقدمت كونه فوطئا لان **قوله** ولا اعتدوا وانما رجوع راسا لمصلحة
وبه عدتها المطلق الموضع حيث كان كبحض فانه وقع في حال كبحض لا يعتد به انما جاء لغير
الاشبهة واجب ثلثة فودود في الالة حينئذ بانكرت فانقضت العقد النكاح فوطئا
بشبهة كبحض موطوءة اولاد انما كبحض الكوك كل بالاشبهة والاشبهة لا تجزى فبقيت ضرورية
ايضا وحكم ما كان في النكاح حكمه فلا يعتد به حيث وقع في موطوءة ومشاركته فاسد على المكوته
انما **قوله** العدة أي في ما لم يصح فوطئا ولو طوى المطلق لانه المطلق في الوطء
لو طوى يشبهه او بدونها ثبتت بالوجه **قوله** لتجدد السبب وهو الوطء
المقتضي لاجتماع الموقوف في اشبهه الانسان الواجب الا حجازا عنه في الشريعة
قوله وقد علم انما لا ينظر في الاشياء الاولى كاشف ان نية بل ما وجد فهو
بما كان في الوطء يشبهه قبل جبرها كانت كل حصة من العدة وان كانت بوجبة
كانت الثانية او في حصة كبحض يشبهه وانما ثلثة تنجز بالاكراه وتبقى ثمانية في العدة الثانية
فبقيت باخر الا في العدة الثانية ولا فاقاس وطئا يشبهه بوجبة كبحض الثانية فالثانية
تنجز بالاكراه وهو أولى من العدة الثانية **قوله** وكذا لو بالاشبهات وانما قال في
البشر بعد نظر الماتة هذا اذا كانت من كبحض فانما كانت من كبحض كما اذا طوى كمال الشبهة
اولا كانت عاكمة فوطئا في العدة فانما عاكمة وضع العلم فيها كما اذا كانت كبر
بوجبة يشبهه في خصال عدتها فانما تنجز ان نية بالاشبهات اي بوجبة عدتها عن
وفاء اذا طوى في خصال العدة وكانت من كبحض وبسبب ذلك بانها غير جارية فانما
الماتة من كبحض بحسب موطوءة الوطء كما في الدرائم ولو وصف قولنا والاشبهة وتبقى ثمانية
انما لم يمنع فوطئا كمال الالة في النكاح وانما كانت من كبحض فوطئا انما تنجز علمها
وذا لم يمنع فوطئا زوجها اذا حملت بوجبة الزوج فعدتها بالاشبهات اي بوجبة عدتها من البشبهة
انما تنجز فوطئا كمال الالة في النكاح وانما كانت من كبحض فوطئا انما تنجز علمها
الاولى فيكون ثلثة اشبهه بالاشبهات كالا **قوله** وانما أي كبحض والاشبهات
لومعة وفا فانما عدتها اربعة اشهر وعندها نصف في الالة فوطئا في البشبهة

بالشبهة وقدم النقل على محمد في الموطاة بملكه قال لا حرج ان يطأها حتى يشربها
لانه يتناول الشغل على الماء المذوق فوجب التثنية وكان المصنف يستدل على انه لا حرج
من قول محمد لا حرج قال بوجه فوجب التثنية فعلم ان المصنف لم يعد له الحق في التثنية لان
الوجوب لا يوجب الايقال فيه فوجب فيجوز الحمل على الحكم ويلحق المذوق بها بغير طهارة
المولى لا يوجب الطهارة وهو حلال الشغل والمذوق لا يستلزم ما ذكره من طهارة غيره فيكون
ما في نزع الرعي ثنية واحدة ولا خلافية فيه كذا في شكل عليه ما في نزع الشاة في الحيات
من تضعيفه وان لم يطأ من رعاها تركة بل استدل بعدم حرمة ما والذوق لم يوجب طهارة
فيه الذوق وتزويجها لا يوجبها حتى تضعيفه للمذوق ما ذكره من طهارة غيره ويجوز
او حلت ان يخذل الشبهة في الذوق الولد لا ينفق من المذوق ولو حلت من ذلك بثلث النسب
فوجب التزويج من طاعة الولد وثنيت الانساب وقد مر جوابا في الولد لا ينفق من
استدخال المذوق وثبت النسب وكذا صاحب المذهب في المذوق بالصدر على عازلة
في من قضت شاة واحدة بغير وجه غالبا **قوله** سبعة أشهر قد اتفقا في
المسألة ما ذكره في كذا الطهر عند الطهر الدم فيمن ان يهرأ الطهر ليس كاستمرار
الدم لان الدم لا يكثر من جهة طهر الطهر **قوله** اذا لم ينجس انما من ذوات
الحيض وعندها لا ينجس ثم استشهدوا ان الدم لا ينجس اذا كانت من ذوات
الحيض فان لم يكن حائضت قبل ذلك مع كونها عذرا لا ينجس فاجاب بقوله
وان لم يكن حائضت انما هي من ذوات الحيض وعندها لا ينجس سواء سبق لها حيض
اولا او صلبا وليس على انما هي من ذوات الحيض لا ينجس لانها هي غايها وان ارد
لا حكم على حيض ولا ينجس من ذوات الحيض حكما والعبارة في حكم الشرعي لا
لا ينجس من ذوات الحيض **قوله** عند الناس انما ينجس بالبنية لان البنية بالبنية
كالبنية بالبنية مع اعتراف بايقاع النكاح لم يقع النكاح لانه ثبوت البنية
مطلق فانه ينجس عندنا **قوله** ولو حكم عليه ان لم يقبل بنية لظاهر عدم صحة
وازارقة ابطال البنية بالبنية والباطل الحكم وما ثبت بالبنية ثبت في حق الكافة
وبنية صارت كذبته شرعا بحكم النكاح في الوقوع النكاح **قوله** عن الخط
والذي في البرع الفتح وهو كذا في **قوله** كذا في اي قال من ينجس بالبنية
عندها والمدة تتخذ كذا القول لمحا في عدم سقوط نفقة الزوج او عبارة النكاح
انما كذا في الظاهر بالنسبة الى المدة لا يقبل قولها عند عدم النفقة اما لو خربت
بأنه فاق سقط حتى سقط مستبين كالحقة او بعضه قبل قولها لان الظاهر لا
يكذبها ولا يخبرها انما لا يجرها بل يجره وبالفعل بان تزويج زوجة لا يوجب
مدة نفقة في ثبوت المدة حتى لو خالت بعده لم تقضى لم تصدق لانه في
الزوج الاول لانه في الزوج الثاني لان الاقدم عليه دليل الاقرار بل ينجس في

نحو القدر بل ينجس وحسب هذه المسئلة اذا قال الزوج اخرجني ما عني انقضت قاي
كأن في مدة النفقة في ثبوتها لا يقبل قوله ولا قولها لان ثبوتها ما هو محتمل من
استقام على سقط مستبين كالحقة بخلافه يقبل قولها ولو كان في مدة نفقة كذا في
لم يسقط نفقة في ولا في تزويج ما خلت لان المدة لا يقبل قوله في ثبوتها فاقض
ان يسقط نفقة في ثبوتها لان ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها فاقض
من وجوب النفقة ولو كسب المدة لا يقبل ما في عبارة المدة لا يقبل قوله في ثبوتها
في قوله كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها فاقض في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
فكول انما لا ينجس فاقض كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
الصورة المذكورة وهي ما اذا قال المدة لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
قوله لا ينجس فاقض كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
ولا ينجس فاقض كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
بنيته نسب ولو كان لا ينجس فاقض كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
المدة كما يات في بيانها في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
ثبتت منه لانه في النسب حقا اصل كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
موقوف على يقبل قوله انما ينجس **قوله** ولم يقض في عبارة المدة لا يقبل قوله في ثبوتها
كالحق خلت لان لا يتصور استحقاق النسب الا بقاء الفرس في الزواج كذا في
في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
انما ينجس فاقض كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
فالمدة لا ينجس فاقض كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
قال في المصنف فاقض كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
انما ينجس فاقض كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
استحقاق النفقة كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
يقول ولو ولدت بل اصل المسئلة كما اخبرته عبارة البيهقي في صورة الولادة فلا
ينفقد نكاحها حتى كما سمعت ثم قول صاحب المصنف فاقض كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
انما قال يتصور استحقاق المدة كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
فصل في المدة **قوله** جاء في باب المدة في المصنف حديث المرأة
على زوجها كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
مدة اي ان تترك الزانية بغير مهر او كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
انما يقبل قوله كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها
انما في المدة كذا في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها لا يقبل قوله في ثبوتها

الادوات السبع زوالا وديوى ولو بقلعة فمقل منق **قوله** فثبت ليس قربة
علاوة أكثر هذه السبع سنانة واحدة سنة للشهر على ما هو مخرج على هذا الطلاق الواسع
لا يخرج الواسع الا بالعدة ودينه لا الرجعية لو اعد العدة فلان لا يلوو وكان
النسب **قوله** لا يلوو الا على ما في علمي ثم تبين خلافه لولا ان الزنا ليس
لا يخرج فانه يخرج لحق في العدة فثبت العقد فاعين او لا يلوو لا يلوو ولا
لكل كما ذكره افراخ فثبت بان لا يعد بها بحيث وعفا عنه الطهر لا يدخله
حيث صارت كما كان تقر برب النسب ولها ولو لا كونه من سنين فثبت الاحكام
الغاصقة فيها فالحق والشيخ ثم قال من سبها لولا اذا اقرت وانقضت لها
لا يلوو لا يلوو انفسه ان يلوو فيهم فثبت النسب ولها اذا جازت به
لا يخرج من سنين ثم وقت الطلاق بان كان من رجعية لانها لا زالت تبيان انهم لم يكن
ايه تبين ان عدتها لم تكن ولا يلوو فلم يصح افراخا وانقضت عدتها لا يلوو فصار
كأن لم تقرا صداقها وقتها في الفراق على عادته ولم يتغير في ذلك لولا ان كانت
ايه قضى ثبوت الحلقه الرجعية ولو اقرت بولا كونه من سنين وحديثه
فثبت بالرجعية فاعين كذا تبيننا بعد الا اذا كان ما قبل **قوله** كصحيحة اي
في حديثه لا يلوو في الرجعية الا الرجعية في الحكم في الغاصقة **قوله**
والعدة تحتمل الطلاق فثبت عدة العدة ودية التحريم لانه في عدم ثبوت النسب
علاوة الاقر اعني العدة من حال الرجعية ودية التحريم عينيها ما افراخها اي
الدين العقد تبين لهما بها كان تقر بغير عدة فثبت بغيره في سنين لولا او أكثر كما
لا يلوو في حقيقه فيكون بين نصيبا والوضع سنة شهر فاكتره فكانت عدة العدة
لا يلوو ودية التحريم كذا اذا اقرت بعضي عنها في أقل من سنين بوجوب النصيب
الوضع سنة شهر فثبت النسب لها كذا تبين في افراخها فصار كأن لم تقر وكذا
الحكم كذا اذا اقرت بعضي العدة في سنين لولا فاكتره بغير النصيب الوضع اقل
فثبت سنة شهر لا يلوو انما الطلاق كان قبل الانقضاء فظهر كذا وكذا اذا كان ما قبلها
غير محتمل بانما اقرت بعضي لولا في سنين بوجوب فثبت لولا اقرار لا فاقتر سنة
شهر فثبت النسب لبيان العداوة كان قبل الانقضاء **قوله** لعدتها في العدة
لا يلوو لولا كونه في حال قيام الحلقه كذا في لولا انهما لم يلوو في سنين بغيره
ابو يعنى عشره كان **قوله** لا يلوو قال ولا يلوو لانه في حق ما يكون
انما العداوة قبل طلاق جهتها يكون في رجوعها وورد انما في حال الاول
مرجع لولا انما طلاقها في لولا كونه في حال الرجوع او في حال ما وجب بانما لم
يعاد طلاقها في الرجوع او في حال الرجوع وفي رواية السنة فلو رجعية في لولا العداوة

على العلم بأنه لا رجعة بعده **قول** ولوجعها اعان قواين الهاتين والرجعي
لا احتمال لعدم الظهور بعد ذلك في المراجعة التي نعت بها كسرها فليكن زيادة
عنها على ثمانية أشهر بحيث جاءت به لا على خمسة أشهر علم أنها العلوق في الشكاح
والعدة فيثبت النسب ليقض الفرض ولا تثبت الرجعة في الرجعي لعدم يقين كون
الوطئ في العدة لا احتمال فيه قيام النكاح فلا تثبت الرجعة بالثبات وإن جاءت
في تمام تسعة أشهر وأكثر لا يثبت نسبها لانقطاع عدتها بتمامها ولو كان الزوج
يسكنها كالراجعي العدة ومضى جارت بعد تسعة أشهر فراجعا بمعنى أنها لا
يثبت نسب ولرجح احتمال علوقها لانقطاعها عن ثابت النسب بالثبات فلذا
عدها فأما قبل انقضاء قواين الهاتين والرجعي لا نعت بها بالمشهور فلا يثبت الوطئ
قبل معنى العدة إلا إذا وليت بعد الفقرة لآخر تسعة أشهر بخلاف ذات
الحضي فأما لو طفت فثبتا يثبت نسب ولرجع ولو أخرج عمرها لا احتمال اشتداد
طهرها ذات الرضا كذا يوجب فعدها بيش النسب المستلزم أن كان ما بناه وال
سبعة وعشرين شهرا ثم رجعا **قول** المراجعة لا يبق العلم فارب العلم
فالمراجعة التي يثبت نسبا يمكن أن تبلغ فيه ولو تسع سنين ولم توجد لها علة بل هو في
فالمراجعة لا يصفى علم يخفى على من لو غاب العلم ما تبلغ سنين بل هو في الموضع قد فاته
لا يكون أنما قد تولد له بعدد من ماء الزوجين ولا ما قد فاته في تسع سنين وأما الكافة
فقد قدم حكم **قول** المخرج لا نال العدة إلا بالوطئ ففيما حصل وقوع
العدوق في العدة أو حال قيام النكاح يثبت النسب لقيام الفرض وبغير المراجعة لا عدة
عليها فإن جاءت به لا على تسعة أشهر وهو ما عينه في قوله ولدت لآخر ثلاث
سنة واطن عام سبع سنين فبين أن ثمة العلوق حال قيام النكاح فيثبت النسب
لقيام الفرض وإن جاءت به لا تسعة أشهر من حين الطلاق لكن حدوثه بعده ولا عدة
ليثبت النسب بل وقوع العدوق في عدم المخرج فصار كالخوض المراجعة التي
جاءت به تسعة أشهر فلا يثبت نسب ولا يولد له من ثمة أشهر فآثره من حين العقد
في الصبر كما **قول** لا تقبله الأقل من حين الفقرة **قول** غير الفقرة
أما لا قرت بعد الشهرين كانت مفرقة كحضي وضي عدتها فلا يثبت نسب إلا إذا
جاءت به لا على ثمانية أشهر بل على كذا في الأقوال حنفية وقوله لذلك أي لا تخل فيه
الأقل من تسعة أشهر من حين طلاق عدة أكمل وأشد وتقييده بعدم الاقرار بغير خلاف
أبو يوسف ما تقدم منه فأما لا قرت وجاءت به لا تسعة أشهر وأكثر لا يثبت نسب
عنه لأنك لا تقضي العدة ويحجب الولد عدة قبل تمام عده **قول** إذا لم يقع
حبلها أو ما كان كبره لعنة فله يولد فيسقط حبلها في المتن قوله فلا رجعت
إلا **قول** فلا رجعة إلا في الحمل ليس بمجرّد القدر من ثمنه ولا في حال

وهو الوجه بالفظ فكلما ماقت به العادة والسنة ارجح ولو جازت ببلدنا كما كان
استثنى **قوله** وانما ثبت له وجهه اذا اطلق واقع حال قيام الحال والفرش
على كل ما كان المطلق الرجعي اليمين النكاح قبل قيام هذه العدة **قوله** يجوز ان
اي ما يقع الاطلاق قبل المطلق فمطلقا لا مكانا بقائه مستثنى وهو ما جازت به لعل
انما جازت له ان ثبت فكلما جعل المعلق قبل قيام حال الفرش فمطلقا جاز ثبت له
بالردعة **قوله** ولم يرقا الى ما ثبت له ولها ازام اقر بعض المحدثين
بما جازت به ولو اوجها والمدة تتخذ كما ربيتا من تحصيل لا يثبت **قوله** وانما جاز
العدم بغيره حيث ظاهر كلام الكنتز مخالفا لمساكنه فمما كثر مدعى الحكم بفساد
اليمين والابتناء ولا فطن من الذين ثبت اذا جازت ببلدنا ومن ثم لم يزل
يحل كلامه على الاول واجب في الوجه فان ثبت له في ازا جازت ببلدنا
لزم ان يكون المعلق بقاء على المطلق على الوجه في عدم بقاء يكون الكوكب في البطن
اكثر منها بخلاف غير المتبوع بحكم الوجه على المطلق لهذا ولم يجمعوا على
جواز المعلق في حال المطلق لان حمله فيه زوال الفرش فاقروا بما جاز به وهو
في وجهه فانزل العقود بعدم ثبوت النسب فيها اذا جازت ببلدنا ولو اكدوا
في غيره فان ثبت ان ثبت وانما حمله على خلاف الروايات ليعاد الموضع على عدم ثبوت
الحال **قوله** اذ جازت عليه المصنف والفرق وصدرا ليعاد الموضع والوجه وحكم
بالرواية اذ روي انه **قوله** ومضى شبهة عقدا بغيره بل هو ان عقده بقوله وطلعي
المعتقة بالملك والمختلفة على ما في العدة شبهة في الفعل وشبهة في العقد ايضا
وثبتت الشك في شبهة العقد لا غير شبهة الفعل لان ما لا يثبت النسب والاحمال
لزم الجواز على المتقوة في عانة المعتقة فمما ثبت له النسب لا يثبت فيه الفعل ولم يفتوا بان
المعتقة واما شبهة عقد لا نفق لا حاجة الى انفعيل او شبهة الفعل ثبت واما
شبهة العقد حيث وجهها الشبهة **قوله** والاذا اوردت ان في ازا
يشترط خلاصا وهو ان يوسف وعنه خلاصا لان الولد لا ياتي الا كثر بقاءه على المعلق
حازت ببلدنا وهو الاوافق للقباس والنفق او عقدها لما يلزم بها الولد اكثر
خبرتين وقدموه **قوله** والا اذا ملكا انما المألو ولد له سنة اشهر فاكتر
من ملكها فهو ولد لان ما ثبت لم ام والولد لا يثبت له بها الا بالردعة وانما جازت
به لاف من سنة اشهر ثبت انه ولا يكون جهة المعتدة فذا جازت بالردعة كبر في
المعتدة اذا كانت على وجهي ظاهرها كراوية كان عن باين كما هو مقرر في المسئلة فلما
فيها الردعة اوجازت به لا كثر خبرتين منه طلقا كما يفهم من الجمل بل يصح الحكم
فيه وتعلل **قوله** سنة حسب الفرق اذ في خبر البائع والعقود وعدم
الكفاة وعدم تمام المثل والارادة قد تفرقت حكم المطلق الباقين ولم يعيده اعتمادا

منقول فاما في المتن فهو ما والفظون مرجع على المفهوم **قوله** ولا قل من كان
اي مع كونه لا قل من كان الا كونه من طان الا لا يكون لا قل من كان من طان
وقت الاقرار والناظر ان يكون لا قل من كان كونه محال من وقت البت **قوله**
بجدة تامة اي شاة او رجلين او رجل واحد ويجوز ان يكون المظهر المقيد بالشاة او
لا يفسق سواء قصدوا ان يوقع نظره على امرأة ذرية الولد خارجا من رحمها
كما قاله في مشهور الزنا ذكره في الخبر ويمكن خبر ذلك بان يوضع امرأة في بيت
ولم يكن معها احد ولا في البيت شي والرجل من على مظهره قبله الولد ذرية الولد
او سماع صدق **قوله** واكتفى بالقول لا جاء في الحديث انه قال علي عليه السلام
ان الشاة انما هي في شاة الواحدة والامام يقول ليس بهذا منه دليل مشهور والناظر
قبل ورجل لا اذا جازت شاة المرأة وهي على مظهره من رجلين يعني شاة ذرية
الامام قال في الجوهرة والاشاة ذرية الرجل الواحد ذرية الامام مظهره فاحتمل انما يقبل
في هذا موضع وفيه اختصاره فقبل على الصحيح ان لا يكون كذا في المستصحب انتهى **قوله**
او جعل لها هرا جازت به لا قل من كانت شاة جوهرة في قوله انما يكون من رجلين
وهذا يحتمل في الخبر انما يقبل الشاة ذرية الولد لا في قوله انما يكون من رجلين
اي انما يكون الا اذا صدقها المرأة في تعيين الولد او شاة الولد على التبيين
الضام في ذلك لا حاجة الى شاة القارة في عينك الصدوق انما يستصحب في قوله انما يكون
بتعيينه وهذا ظاهر لا حقا فيه فلو صدقها بعض الورثة يكتفي في ذلك غير من
بلقاء حجة تامة والا في حقهم فقط **قوله** كما في جملة من رجعي اي القبول
الرجعية فهي ذات فرض فيكون شاة القارة لا قل لا يفسق وحرانها فهي
كما لم يتونه فلا بد من حجة تامة عندنا لا في قولنا لا قل تنقضي العدة **قوله**
لا قل ولا يستلزم ما تقدم **قوله** او تصديق انما في خبر اخر من ط لفظ
الشاة ولا يكتفى ولا يكتفى القضي لان في تصديقهم معنى الشاة ذرية والقرار
في قوله على كل حصة **قوله** المقرين اي انما لم يبلغوا ارضا بالشاة ذرية **قوله**
حتى انما ليس كما في حق من الوقف على من قلنا والرجعية كانه ولو جازت
انه ليس من من قلنا بحيث في خبر ذلك **قوله** بان شاة الرجلين انما
لا يشترط في تمامه انما بالشاة ذرية ان يكونوا كلهم ذرية فحين اي في تمامه
واذا كانت هذه الجنب لا بد من شرط الشاة ذرية من رجلين او كما في قوله
والفظ الشاة لعدم المسقط لذلك في حقهم او بعد مشهور وجعل ليس
مقرين بوجه **قوله** وكذا لو صدق المقر بغيره انما في ذرية الشاة بغيره
وقد يفسد في يد بغيره عليه وهي حران من الكتاب **قوله** ومن حصل الضابط
بان كانا على اثنين بالعين **قوله** ولا يفسق الرجوع لانهم اقروا بشي

نسب

نسب ونسب كنه اياهم في المرات ولا يصح رجوع المقر بعد اقراره **قوله**
لا يفسق الرجوع بل يفسق على المقرين فقط فلو اقرهم في نصيبهم لا يفسق الرجوع
قارة ولم يفسق نصيب الشاة لا يفسق الا لغيره **قوله** الا صلح انما هذا اذا
كانت الشاة وكلهم ذرية فانه في خبرهم غير وارث لا بد من لفظ الشاة ذرية وبحسب
المكر او كلفه عدم شبهة الاقرار في حصة كما تقدم **قوله** محال ان يفسق لان
نفاذ اقراره لانما يفسق على غيره بطريق الشاة ذرية بشرط انما العدالة
اي لا يفسق على القضاة على القضاة حيث كانوا عدولا والاشاة على القضاة ولا
يجوز له فينفذ حكمه وانما يفسق على من يفسق التوفيق بين حكمه وبين
والخبر قال في العانة قالوا ان كانوا من اصل الشاة ذرية ومن عدولها يفسق
لغيره انما يفسق على من يفسق على القاضي قبل شاة ذرية كما هو مقرر في العانة
الشاة ذرية **قوله** اللهم انما في موضع المسئلة وهو انما يفسق الشاة
يلزم الباقي وحيث يستلزم العدالة في المقرين وانما في حق نفسه فانه لا يقول
احد بانما على عدالة المقر **قوله** بانما لانما ذرية التحليف العانة
عدول المقر والكل من عدول الام ولا يفسق منها لغيره في قطع حق الولد وحق
انما في من شاة النسب وقالوا لا يفسق لانما عدولها ولو اقرت بانما النكاح
لغيره من شاة صرحوا في ارضه وانما النسب ضرورة وسبب قتلها اخذت
قراة الدعوى وانما الفتوى فيها على ارضه والاشاة على قولها **قوله** في النكاح
الا وفي الكلام المصلح يقول النكاح انما النكاح انما يكون في حلقه من زوج
قبل هذا وتزوجت هذا الرجل في غيرة كنه فيه حلقه على انما يلزم النكاح الفاسد
والمسلم لا يفسق على تعالى كعهود الفاسدة فكان انما حلت عدولها وهذا
كله عدم وجود البينة على ما في النكاح ولعل انما العانة البينة في حلقه
الا في كل ما لم توجد بينة او يقال انما يفسق في حق سبق العقد فتقدم في حلقه
البينة كخبره **قوله** انما هو الذي حاله العقد بعد اقراره وهو في حلقه
انما الشاة في انما في المصداق من بين زوجها وهو في حلقه انما في حلقه
الشاة هو حلقها انما او حلقها في ذلك فلو في النكاح انما انما قال بعد الشاة
على انما الزوج انما علم انما كنه على هذه الصفة وانما حلقها في حلقه البينة فهو قار
على العانة فلو لم يفسق الولد انما في حلقه البينة في حلقه البينة في حلقه البينة
انما في حلقه البينة في حلقه البينة في حلقه البينة في حلقه البينة في حلقه البينة
بالزوجة بغيره في حلقه البينة في حلقه البينة في حلقه البينة في حلقه البينة
كذا في حلقه البينة في حلقه البينة في حلقه البينة في حلقه البينة في حلقه البينة
لا يفسق البينة في حلقه البينة في حلقه البينة في حلقه البينة في حلقه البينة

قوله اقام

قوله أو الم يكن أن يعنى وإكمال الزوج طلب جودها فقد رجع مجزئاً عن شغلها بالنفقة وكذا هو أصل نظر لعدم وجودها **قوله** ردة أى النفقة لا يثبت لها إلا بالنسب عند الإجماع بطلب النفقة وإن جسد الإمام عنه لأنه حينئذ وكذا مع الإجماع فكان جسمه عند الإمام بقدر الإجماع ولا ينسب بها ولا لكل والد أو عي ومنه نأخذ أنه لا يثبت نفقة لغيره نفقة غيرها **قوله** ومقتضى هذا أصله أو فرع على أنزل ولا يمكنه أن ينفق إلا بالنفقة لها في العدة لأنها بمنزلة بعضهما فكان ينبغي أن يقدم لها العدة فيغير العدة ردة ومقتضى أصله أو فرع أو كونه في ذلك أو كونه ما يجب عليه الرجوع موت الانفصاح أو الكساح به وبغير الحب من الاتفاق لأنه لا مال له والعدة واجبة على كل عليه فلم يمتصها الزوج فلا يوجبها وانكاحه لم يوجبها عليه من النفقة بخلافه **قوله** ومقتضى هذا أنه لا يصلح الزوجي ولا وادعي ولا وجبها عنه فلا يجب النفقة وتقدم هنا بدعا الجهر أي أنما تطلب بالكتاب الصريح من النفقة عنه بالاول **قوله** لا تطأ أى ولا تستأجر بالوطأ على ما في البور وكذا الحال ولا تصلح للنفقة وإن تنكح إن طلب الزوج ذلك أو دفعها إليه على أن ينفق **قوله** ولو لا ذلك أى ولو دعا عليه بغيره **قوله** والقدر الذى لا وادعي مشروها وانكره كان عليه البينة لأنه برع وعلم البينان لأنها منكره فكسقط ما يوافق عدة من البينة على المدعى والبيان على منكره **قوله** وتسقط أى لا يوجبها على النفقة أو وجبت ثم بين أن الزوجان ثم لعدم مدة فثبتت سقطت المفروضة التي وجبت بالقبض أو الإرضاء قائم الاستدانة لأنه برع أو ادعى ما حق كان كما ستدانة بغيره فلا يثبت له على الإرضاء ولو لم يرضه فلا تسقط بالشرع لأنما لا يقدم عليه حيث حقت فثبت فداؤه ولا يقال للمستدانة أى لا يثبت ما كانت في سقطت النفقة المفروضة ما كانت للمستدانة بل المذكور **قوله** لعدم اعتبار الشهية ولا التزوج عن شبهة منه وباطل عدة الزوج وأما قوله لا يوجب المدعى جفون فلا يوجب عذراً في عدم النفقة **قوله** بخلاف ذلك أى لا ينفق على الزوج ثم علم أن البينة ليس له وجوبها عليه أو دعاهما إلى كساحه فثبت على ما لا يثبت عليه لا يثبت له لأنه لا امتناع على نفقته إلا النفقة عليه **قوله** أو لا يوجبها إلا بالنسب المرأة فلا يقع مع الزوج لأنه بمنزلة زوجته **قوله** النفقة على المدعى غير البين ليس لأرب فراها الإرضاء لأن البينة لا توجب **قوله** أو مع جهنم أو كما كانتا غاها فلا يوجبها عليه من النفقة لا يثبتها لغيره أو غير جهنم بل كما كان الأولى يقارضه الكساح حتى ما قبل بعث طهره أو العداوة متفرقة على القول الثاني أن ليس لأرب فراها المدعى أن يستعين به حيث كانت من جبرك وقد لا يثبت الكساح إلا بغير فلا يثبت فراها ولا المدعى ليقطع بالبحر

في الصف

في الصنف **فصل** ولانخرج في ظاهره ما في غاية البشاعة انما النفقة المبرورة لصاحب
الملك المرأة اذا دخلها الى فم الشريف فها مع درهم وسدقة وادخار ويدر عليها ذلك
ما في الحاشية لو صرف الكسوة او حلت النفقة لا يخرج من فم اخرى بخلاف الحرام ولو
وضعا لادهم وبقي ما شئني يرضي بخلاف الحرام استسهي وفي البذرة لو فرض لها
ما في عشرة درهم نفقة شهر فغضى شهر وبقى ما في عشرة شئني يرضي لها
ما في عشرة اخرى وفي ابن النفقة والكسوة كالسنة ويدر عليه ما في اربع
اشهر الا صلى بغير النفقة على شئني لم يحصل فقد لا النفقة كالمعادضة فلو لم يكن
النفقة المبرورة لم يكن معادضة وفي القينة خبر جده الزاير اني بنفقت ولم
يعان الوقت فهو على كسوة الاباحة استسهي فينفقه انما تلك النفقة بغير ما في او بغير
شئني الرضي كانه في خلاصة والزيادة او ان الرضي القاضي النفقة فانجز هذا الا ان
يأتي الان في الاخر فانه الرضي على نفقة من غير النفقة واما بعد فليعلم ان مقتضى
عالمكم انظر الى ما في لم يعط حجب ولا ساقط عنه النفقة استسهي مني وانما علمكم
الرضي لم تقصده في المانف وقصر على كسوة اما لو فرض كل يوم مثلكا فربما كان النفقة
فانزلت باقيا لبعض او ادواته فكذلك التي تقتضي التحريم انما ذلك ما تقدم التبرير
في من خلاصة والزيادة فليس فائدة الزيادة الان في مع فرض القاضي الاكثر فواما
في الالة انما في هذا ما فضل على جده الوارث من طعام فانه شئني لها وادخلت وقصفت شئني
واضفت عنه في يومها فليس لملكه والنفقة فيه اليها كما هو مقتضى الحديث ويدر عليه
ايضا انما لو صرف نفقة الشهر او اكلها فبرصه وجبنا لا يرضي لاجري كما هو حلت
في الزيادة فالحاصل ان المبرور او المصدق في الاكل انما الاطعام منها والمصدق وفي
أخرية المرأة اذا فرضت لها النفقة فاما ان كانت ذوات نفقها ومن سدت اناس كما نجها
انخرج ما في القوم على زوجها استسهي وفي البذرة واذا طلق المرأة او الرضي فرض النفقة
فقد انقضت ولا يقع منه التسليم لو طلقها او كانا متناهما حتى فرض القاضي لها اعانة
في الاصول الحق الوجوب وانما كسوة ما حوالة الزينل فرجعت عدم الانفاق او
التضييق لا ينبغي ان يجعل له القرض ولكن يبره بالنفقة ولو تسبغ الا ان يظهر غلته
فيمن في ما يبره انما يدفع اليها التسبيح المستحق عظيمها انتهى من الحق فقه الشارح
عسا والزوج الانفاق عليها من كسوة فاما على نفقتها انما ما حوالة وليس له ان يتصرف
في شئني مختلف الا ان ذلك بغير القاضي كانه تسبغ الخبز او يملكها بالقرض لا تصرف
فيها بالانفاق كانه انك خاف فانما لانها لا تنفق في غير حاجتها فبر تمام المدد التي وقت
لها النفقة فربما بها شئني عليها ذكره بعد هذا الاطعام منها والمصدق فيمن قوله
لم تقصده اي غير معنى المدد ولو لم يكن الاطعام منها والمصدق الا في بعض المدد لانما كان في
فرض المدد وجوبها في النفقة فواجبا ودخلت في كسوة من انما في ضرر والزوج بخلافه

بعد ذلك لا بد من حيلة تصرف في حاله كذا وادبا عليه ثم ظهر انه قد علم ولا تصرف في حاله
اي بنفسه في الزوج هو الذي يتولى ذلك لا تصرف في حاله كذا وادبا عليه ثم ظهر انه قد علم ولا تصرف في حاله
ولا تصرف في حاله كذا وادبا عليه ثم ظهر انه قد علم ولا تصرف في حاله كذا وادبا عليه ثم ظهر انه قد علم ولا تصرف في حاله
او تصرف في حاله كذا وادبا عليه ثم ظهر انه قد علم ولا تصرف في حاله كذا وادبا عليه ثم ظهر انه قد علم ولا تصرف في حاله
في النقص على كانه منقضا لكذلك فاصب بذلك حقا عليه وما قصر به كانه باقيا في زمنه
لا يرجع به عليه لانما لا يثبت نفقة منقضا او بالقبض او بالرضا او بالتراضي على قدر الزمان
لعدمه فعليه منزلة فرض القاضى وكذا اذا دفع له غير النفقة فله ان يرضى او لا يرضى
يكون له الاتفاق بعد فرض القاضى اذ لم يظهر للقاضى عدم الاتفاق فانه ظاهرا لم يرض
بما فرض له القاضى ولم ينفق بنفسه والاتفاق على ما لا يفيها او الاتفاق بوجوه وتركه
فغيره من القاضى في كل يوم فرض اوله وتركه في دفع ما فرضه من ذلك بعد فرضه
فانما في قوله نفقته نفقة الزوج في جواب شرطه في دفعه كما سمعت ثم
ثم فرض القاضى ما يرضى له من نفقة في كل يوم او في كل شهر وذلك بطريقه في كل يوم
يشترط لوجوب الفرض على القاضى وجواز منعه من نفقة في كل يوم او في كل شهر
انما المصلحة وفرضه على ما لا يكون الا بعد طلاقها وانما نفقة الزوج حتى لو كان غائبا
فطلبت المرأة من القاضى فرض نفقة عليه لم يرضى وانما كانه غائبا ولو جبهه عند ذلك
ضيقه في قوله الاخير في فرضه من القاضى فضا وبقا صلت انما القضاء على الغائب
فغيره في كل يوم ثم قال ولما لم يكن له مال فطلبت من القاضى فرض النفقة فعليه
لا تسحب البينة لانه قضاء على الغائب وحده في فرضه من القاضى البينة ولا يقضى
بالملك ويطلب النفقة من مال الزوج وان لم يكن له مال او من القاضى ما يستدانه فان
حضر الزوج او اقر بالطلاق او بالقبض او بالرضا او بالتراضي فله ان يرضى او لا يرضى
فانه لم ينفق على نفسه او غيرها من نفقة في كل يوم او في كل شهر فله ان يرضى او لا يرضى
من المرأة وفرض النفقة على الغائب انما ينفق لانه قد علم على ما لا ينفق في كل يوم
الرواية عنهم في كل يوم مختلف في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
وانما ليس ثم على قوله نفقة من القاضى في هذه المسألة في كل يوم في كل يوم في كل يوم
البينة على ان ينفق نفقة زوجية وواجبة وانما هو القاضى اذ لم يملك السكاح فليس له
فرض النفقة على الغائب ولانما تشارك البينة على ظاهر الرواية ولو سلم البينة وفرضها
وارضا بالتمسك به جاز ونفقة كما هو قول زفر ابو يوسف وعليه في هذا عندنا من
الشيخين في انما ينفق نفقة من نفقة من نفقة من نفقة من نفقة من نفقة من نفقة من نفقة
على القضاء كما في النكاح في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
فانما هي في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
بغير فرض في الزوج اخذها بكونه في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم

المرأة

المرأة فله ان ينفق على كذا وكذا في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
المرأة لا بد من حيلة تصرف في حاله كذا وادبا عليه ثم ظهر انه قد علم ولا تصرف في حاله
اي بنفسه في الزوج هو الذي يتولى ذلك لا تصرف في حاله كذا وادبا عليه ثم ظهر انه قد علم ولا تصرف في حاله
ولا تصرف في حاله كذا وادبا عليه ثم ظهر انه قد علم ولا تصرف في حاله كذا وادبا عليه ثم ظهر انه قد علم ولا تصرف في حاله
او تصرف في حاله كذا وادبا عليه ثم ظهر انه قد علم ولا تصرف في حاله كذا وادبا عليه ثم ظهر انه قد علم ولا تصرف في حاله
في النقص على كانه منقضا لكذلك فاصب بذلك حقا عليه وما قصر به كانه باقيا في زمنه
لا يرجع به عليه لانما لا يثبت نفقة منقضا او بالقبض او بالرضا او بالتراضي على قدر الزمان
لعدمه فعليه منزلة فرض القاضى وكذا اذا دفع له غير النفقة فله ان يرضى او لا يرضى
يكون له الاتفاق بعد فرض القاضى اذ لم يظهر للقاضى عدم الاتفاق فانه ظاهرا لم يرض
بما فرض له القاضى ولم ينفق بنفسه والاتفاق على ما لا يفيها او الاتفاق بوجوه وتركه
فغيره من القاضى في كل يوم فرض اوله وتركه في دفع ما فرضه من ذلك بعد فرضه
فانما في قوله نفقته نفقة الزوج في جواب شرطه في دفعه كما سمعت ثم
ثم فرض القاضى ما يرضى له من نفقة في كل يوم او في كل شهر وذلك بطريقه في كل يوم
يشترط لوجوب الفرض على القاضى وجواز منعه من نفقة في كل يوم او في كل شهر
انما المصلحة وفرضه على ما لا يكون الا بعد طلاقها وانما نفقة الزوج حتى لو كان غائبا
فطلبت المرأة من القاضى فرض نفقة عليه لم يرضى وانما كانه غائبا ولو جبهه عند ذلك
ضيقه في قوله الاخير في فرضه من القاضى فضا وبقا صلت انما القضاء على الغائب
فغيره في كل يوم ثم قال ولما لم يكن له مال فطلبت من القاضى فرض النفقة فعليه
لا تسحب البينة لانه قضاء على الغائب وحده في فرضه من القاضى البينة ولا يقضى
بالملك ويطلب النفقة من مال الزوج وان لم يكن له مال او من القاضى ما يستدانه فان
حضر الزوج او اقر بالطلاق او بالقبض او بالرضا او بالتراضي فله ان يرضى او لا يرضى
فانه لم ينفق على نفسه او غيرها من نفقة في كل يوم او في كل شهر فله ان يرضى او لا يرضى
من المرأة وفرض النفقة على الغائب انما ينفق لانه قد علم على ما لا ينفق في كل يوم
الرواية عنهم في كل يوم مختلف في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
وانما ليس ثم على قوله نفقة من القاضى في هذه المسألة في كل يوم في كل يوم في كل يوم
البينة على ان ينفق نفقة زوجية وواجبة وانما هو القاضى اذ لم يملك السكاح فليس له
فرض النفقة على الغائب ولانما تشارك البينة على ظاهر الرواية ولو سلم البينة وفرضها
وارضا بالتمسك به جاز ونفقة كما هو قول زفر ابو يوسف وعليه في هذا عندنا من
الشيخين في انما ينفق نفقة من نفقة من نفقة من نفقة من نفقة من نفقة من نفقة من نفقة
على القضاء كما في النكاح في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
فانما هي في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
بغير فرض في الزوج اخذها بكونه في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم

المرأة

ای و حکما لم يوجد قضاء فصيل شرط بقدر النقطة لعدم المانع منها بخلاف ما يذهب حكم الحاكم
تقديرها والاحكام يكونان بعد فرضها تقديرها اذ كانا معا فحكم ما دام الزمان
الزمان يكون ابطالا للنقطة وابطال الاربعة لا ينافي مع الابقاء وانه اعلم بخبرة المهر
واعلم ان شرطه لا يقع في النقطة بخلاف شرطه في الارزاق المستحق اي وكذا لو
شرط تقديرها وان بين العقد انه ذلك الشرط مطلقا بما فيها الارزاق عند اختلاف
الاحكام القاضي بالتقدير بيان مقدار كل مدة فليس الوجوه في الابقاء لا ينفصل **قوله**
والحكم الحق فالحال فالوجه في ما قبل ان يكون ذلك من قبل العقد وفي شرطه واما
والحكم بموجب ما يجعل الاربعة ثم بعد ذلك فثبت الزمان وعلقت التقدير عند قاضي حنفى في هذا
تقديرها فالحال لم اراه مرجحا ايضا واما بعده واما قبل القضاء كما في تصور المعادى
واللزومية في غير ذلك الاربعه اختلاف الارزاق لم يدعى صحته في عارضة من خصم
عائضه ونقل الحكم من شرطه من قبل الموعودى واما ان شرطه يقتضى ان يطفى
ذلك انتهى في حدود العقد من غير شرطه فانما كان ذلك القاضي حكمت بصدقه بل لا يروى
شرطه ووجوده لا يكون ذلك حكم لعدم وجود شرطه صحت الحكم وهو مقدم المدعى واما ان
الخصم يدين مدعى وعلى عليه وجبت له يوجب الحكم كما في شرطه في غير النقطة بقدر النقطة
ولا يوجب تقديره حكم لعدم صحة الاربعة لعدم استيفاء شرطه من قبل القضاء فالحال
فمنعنى الحق في مثلها في غير الحق في الحكم بخلاف ما جعل الاربعة لعدم وجود النقطة وما
يجب الحكم بخلافه غيره واما استوفى المدعى شرطه فالحال فانه بعد تقدير القاضي النقطة
فالحال بموجب اجاب بانما تقدير شرطه مدعى فقد وجد بعد المدعى واما كونه ونقل
من غير الزمان فالحال انما القاضي بقدر الزوج فرضت عليك النقطة واما ان كانا كونه
فالحال ولا يفرضه كذا وكذا ويقدر فرضت عليك النقطة مدة الزمان بموجب على
الزوج ولا يسطر عني مدة في النقطة الزمان المستقبل تصديروا بوجوبه بقضاء القاضي
الى ارباب بعد الفرض من شرطه ما لا يحكم حتى بعد فرض المدعى ووجود شرطه
فالحال لا يفتى حكمه واما متى شرطه فالحال فانه يقع اختلاف لافرن بين ما كانى و
ش فى وصفى واما خوفه بما لا يحكم الاول اختلف شرطه واستوفيت فلا يفرق
واما شرطه شرطه كانه معدوما واستوفيت كما صحبنا لا قبل القبض فالحال فالحال
مخالف لاجل انما القاضي يرفع اختلاف **قوله** بنى الحق في ذلك كانه مدعى صحته
كافى السرد وخرجه حيث جعله في المدة التقدير مدعى من خصم هو المدة عارضه يكون الزوج
تقديره حكم بعد المدعى واما كونه لا يفتى من شرطه واما ما كانى وكذا الحكم انما فى
بالحقى كانه ذلك مقتضى تذهب به لم يدعى مدعى واما من خصم من خصم ليس له ما يفتى
فالحال من كل ذلك **قوله** وفي السرية انما خلافا ما تقدمت من شرطه فالحال فالحال
الشيخان فالحال وبعبارة الساجية انما تقدير النقطة ليس حكمه في غير ما هو الاربعة **قوله**

[illegible]

قوله نعم اني اى لو كان ما دونها بلا كسنة **قوله** والامر انك لا تتركها
غير ذلك كما تقدم في كتاب القضاء **قوله** وبما اقرضتم اى لو اقرضتم حتى القرض
لا ينفقتم الا لكسنة بالافضاء والافضاء قال في الزهر وهو مرفوع بكسنة عليه يعنى بعد
فرض القرض لا يملكها خاتمة النفقة عليه اى على الزوج بعد فرض كسنة البسطة وكسنة التوكيل
لا يفسد ما سبق على صحيح بل الاصح على الاصح ما قاله المحققان انه لا يفسد من البسطة لان النفقة من
الزوج فربما لا يبرع عليه كما يبرع على الزوج بخلاف ما اذا فرضنا ولو لم يبرع فانه
فانه لا يبرع مع الاصح الزوجية ثم نعم على الزوج واذا كانت اى اهلها لو كانت بغرض
الزوج عليه كانه النفقة والا لا يزوج عليه بالقرع بكسنة عليه وفيها ما لا يفسد
بما قدمنا فتزوجت ما انتهى كونه قوله كسنة لا يزوج عليه اى بالقرع حتى القرض حصل
العبرة بالنفقة عن التجدي وعما اذا استسكنت بغرضها تسببه على زوجها او توفى
ذلك والزم القرع وهو من لم يكن استسكنت عليه اى فحينئذ لا يبرع الا من على الزوج لا يبرع
عليها وهي عليه لا لا انقضى من اهلها فانما يزوج على الزوج عطف بغرض القرض
نفقته ففسخها او بينها شرط لصحة اهلها الا من على الزوج لا يبرع منه لا
القرع وجعل على الزوج منع من ايجز ففرض القرض النفقة الا بكسنة الا لا يبرع ففى
نفق القسنة في حد لا ينفق **قوله** ما يوجبها اى يبرع فانه عطف كما
البرع والبرع ما تراضى فارت محض الفرض والبرع العزم بطريق اى انكره عا
انه يصير له المطالبة على خصمين والوارد بكسنة لا ينفقها قبل ان يبرع ما لم يكن بعد
و في الفرض القرض ما يبرع بكسنة اذا ظهر عطفها وذلك لعدم قدرته
اكسنة انتهى فانما حجة لا ذكره في البرع وهو من وجبه على ما عا في البرع
يستحب على انفسه لو كان النفقة تكون في الاكسنة كانت غنة وعلى من تركه نفقته
كولا الزوج ان كانت غنة تامل **قوله** انه صحت فيه تخيل اى ما تجب على
الزوج او زوج عليه شرط انما يفسخ لو ابرع عليه **قوله** يجزى فاقضية فاذا كانت
مطلوع الزوج او زوجي على توفى اى اذا صحت فظاهر وكذا اذا كانت
واذا لم يفسخ وهو لم لا يكون بكسنة عليه ولو ادعت بانفقت الاكسنة وانكره
الزوج فاقدر له البتة وهو يجب كيف كيف على بنته ولا اطلاع له عليها **قوله**
على من يجب قد يكون تجزى عليه نفقته غير منجب نفقته الصغار على ما يكون لها
اسبغنى وبصغارها وحقها من غيرها وبها فحينئذ ينسب لها طهرها ولا يصار منه
او يفسخ ثم يبرع على الزايد وفي الزهرو كان لا لزوجه اى او اخرج منه
وهو امر لا ينفق عليها او يبرع به الزوج اذا برع فانما يتبعه من الزهرو ان
المعرفه في انفسه الفرض فانما السامع ولا يدينه انما الاكسنة النفقة اذا
كان الزوج معه او من بعده تجزى عليه كانت تجزى عليه نفقته كولا الزوج وعلى هذا

الآن لا نقدر ان نعلم بعض اصل العلم الا انه غير متصور كما في الحلية وقال المصنف
انه خطا وانصح ان كانا لم نكتبها لمزاجا وبني السراي انتهى **قوله** فيتميم الاول الى اخر
البيتين ثم اثبات قائله والزهو وكذا ثبت بانه وانكره فاعلم ان العلم لا ينقسم
البنية عند ذلك والمطلب من الشاغل الى اخره حله بانه لا يجب عليه ذلك ذلك وانكر
ان قال فيه عدمه بانه ثبت بانه لا يتصور في سائر الدورات كما في الخبر السابقة
انتهى **قوله** فانه هو ما لم يمتنى قال فانه خارجا عن العمل وانعقد وعلى النفقة
المعسرين كما في القبر قوله الا انه يقسم المرأة البينة وفي ثمن البيع والقرض اذا ادعى
الدينونة ببعض لا يقبل قوله قالوا وذلك في المهر والمكافاة وقال بعض الناس
على الامم فانما في المرأة البينة انتموس فمضى عليه نفقة المومنين وانما في ما
البينة كانت البينة بنينا المرأة وانما لم يكن بنيتها فقلت وفي الشاغل انما قيل على
حال العمل لا يجب عليه المال وانما في الخ حله وانما خبره عدمه لا يفسد لا يقبل العمل
ذلك وانما خبره عدمه لانتموس فمضى الشاغل في نفقة المومنين وانما لم يلقطنا على
الشاة انتموس لعدمه ولعلنا في خبرنا انتموس بل فلفظ الشاة وانما قال
سعدنا انتموس ما لم يمتنى ذلك لا يقبل الشاغل في ذلك انتهى **قوله** او اكثر
اي على حسب ما يتصور في النكاح والازالة من غير ما نرى من الاول والاولى بل في النكاح
منفرد وبخبره **قوله** وان كان في النكاح انما كان في بعضه على الامم ومحمد ونفقه
قوله انما في النكاح انما كان في بعضه على النفقة **قوله** ولا يعرف ان قال
الزوج في محله ابو يوسف ليس في خبره نفقة فقال الحل خبره ما عتد وانما نفقه على
نفسه في محله ان لم يكن له امة وانما في الصامتة في النفقة في سائر الدورات
فانكره في البيع منكم وفاديه وبيع منكم ذلك وقيل يبيع ما سلك في الازالة وقيل
يتركه نفقة رست في انساب وبيع ما سلكه وقيل في النكاح وقيل في النكاح
حسنة في النكاح فاديه بيمينه وبشتره ذلك وبعضه ويعرف انما في النكاح
والنفقة انتهى يعني في مكانه على ما فعله ابو يعقوب في انما في النكاح في سائر الدورات
قوله بانواع النكاح الطامع وانكحة والسكنى وبادا بطامع ما سلكه في النكاح
فيما لا يملكه الطامع والنكاح واحد **قوله** باجماع الزوج قال الخطيب في في
شأنه التي وانما عند الزوج بنفقه في المستقبل فانه ثبت وانفق منها ما اودع
اكثر منه سارا في نكاحه فانما في النكاح فاديه في النكاح الا باجماع وموسرنا لانما في سائر
الاحكام فاديه في النكاح فاديه في النكاح فاديه في النكاح فاديه في النكاح فاديه في النكاح
الغرض في هذا الفسخ ولا يلزمه الصلح الضرورة ولا يلزمه دور في النكاح فاديه في النكاح
في واديه في النكاح فاديه في النكاح فاديه في النكاح فاديه في النكاح فاديه في النكاح
قوله ولو قضى في النكاح فاديه في النكاح فاديه في النكاح فاديه في النكاح فاديه في النكاح

قوله فمعاذ

ولم يوف حتى مات احد الزوجين سقط النكحة ولو كانت المرأة مسكنة لم يلزم
 بالرافعي ثم مات احد الزوجين قبل القبض لا سقط المسكنة ولو فرض القاضى
 النكحة ولم يارها ولا مسكنة فاستدانت او صحت زوجها من النكحة كل شهر على شئ
 معلوم فاستدانت او لم تستدنت كان لها ان ترجع على الزوج الى فرض من القاضى ما داما
 حيا في زمانات احدهما لم يكن لها ان ترجع في تركه الميت وما سقط المروضة من
 موت احد الزوجين محل سقوط الطلاق اختلفوا فيه قال بعضهم لا تسقط وقال
 القاضى الامام ابو علي النسقي وجعل رواية في السقوط وذكر الباقي الى ان عليه قول
 محمد رحمه الله لا تسقط ولا رواية عن ابي يوسف وذكر شخص الا انه اكلوا زنا او كثر
 السقوط النكحة المروضة سببا اخر فغال السقوط بموته وموتها وتسقط اذا طلقها
 او بانها استتريت بانقلاد وعبارة واحدة فظهر انها لم يجز بسقوطها بالطلاق
 بل نقلا في كذا في قوله صرح به الجرح الا ان غير واحد من الفضلاء ختم على ظاهر
 بهذا انما لا يجزى غيرهم بسقوطها بالطلاق كما لو كانت خصوصا وقد امتنع بالصدور
 والامام طه بن البراء المرحوم في وطء هو كذا من انه لا فرق بين الرجعي والبارئ لان
 في عبارة الظاهرية وانما يتبعه الباين على الطلاق فعمله الطلاق رجعي وحاصل
 ما ذكره المتقدم في سقوطها بالطلاق والظاهر من عبارة انما ترجع السقوط الى
 المرأة فسخ النكحة بالوصلة وقد انقطعت بالطلاق **قوله** وانما تجزى
 حيث قال بعد ما تقدم ينبغي ان تقدم ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق ولو بانها
 لا مورا لا ولا انما تنقض الرجعي في النكحة المروضة اذا امتنع من دفعها ولو كانت
 تسقط بالطلاق لا كمنه في طلقها فتسقط ثم يراجعها الثاني انهم جرحوا بخلافه
 الكفيل في النكحة المروضة بعد المدة التي فرضها القاضى من انما كان لا تنقض الا
 بين صحيح وهو ان لا يسقط الا بالاول او الا بالثاني فلو كان بين النكحة بسقوط
 بالطلاق لم يكن صحيحا فلم يصح الكفالة به ولا يضره سقوطه بموت احدهما لانه انما فرض
 انما هو صلا والصلوات تسقط بالموت قبل القبض انما كانت وهو اقرب ما ذكره
 في باب الخلع على ان انتهى قال الرولى لا دلالة فيه الا بالاول لانها لم تجزى بغيره
 علم الزوج بان الطلاق يسقط النكحة او عدم الرضا وينتقض العدد انما في مردود
 بالموت كما يجب منه تجاوب به عن لاخر وبقول الخبير الرولى انما هو على جوان
 الكفالة به ازواج الاصل الا الذين صحيح وهو ان لا يسقط الا بالقبض او بالاول وقد
 بينت انما تسقط بغيرهما على ايدى الطلاق والموت فكان صحيحا الكفالة في غير خلاف
 القاضى لوليت ثبت به كذا لم يثبت به حجة ما اذا عاده صرح به الجرح وانما يجوز الكفالة
 ميل على ان لا يسقط بالطلاق اذا قد جعل على سقوطها بالموت ومع ذلك اجازوا به
 الكفالة فكانت كفاية في خلاف القاضى فان لم يزل عدم سقوطها بالطلاق قال

الرولى

الرولى واكثره عن انما كانت لا دلالة فيه على مدعاه لانه يحمل على ما وقت في كذا
 بالرافعي وما ذكره من دخول النكحة في مرقه في النكاح انما كانت كذا كما اختلف
 انما كان النكحة لا يولى وانما كانت في غيرهما انتهى فعلى صاحب الجرح بالمرور
 لا يلزم ولا يلزم انما وجه ذلك انما ضرب عنها صاحب الجرح في كذا انما كان
 قد ذكره وانما الطلاق على حال لا يسقط انما في حقوق النكاح ولو سقطت بالطلاق
 كما في مخالفات الطلاق على حال لا يسقط انما في حقوق النكاح ولو سقطت بالطلاق
 القوا ان لا يجزى من جعله على ما وقت في كذا مسكنة بالرافعي فحينئذ لا تسقط
 النكحة وانكسرة بالطلاق على حال ويسقطان بانما غير صحيح لانه مسكنة لا تسقط
 بموت ولا طلاق بحيث كانت بالرافعي لانها حينئذ كانت مسكنة بنفسه كما تقدم
 في غير ما في عبارة الزخيرة وغيره وقوله من دخل النكحة في حقوق النكاح
 انما كلام غريب وهو وجبت الاعلان النكاح وعدم وجوب النكحة غير المطبقة و
 النكحة فليقتض شرط وجوبها وهو انما كان كما هو مقتضى عقد النكاح ونشوزها
 مسقط لحدائق لعدم انقيادها حكم النكاح وغير المطبقة لا تسقط لاحتباس صحا
 كانا تسانس بها فليجوز الزوج المروضة وانما تسانس وجبت بغيرها كما تقدم فارست
 الهز في سقوطها بالطلاق خلاف قوله لا يجزى انما بالسقوط وهو مخرج في سقوطها
 بالرجعي ما لم يارها القاضى في كذا مسكنة في الصحيح وفي البراءة وبالطلاق
 تسقط بلا خلاف وفيها في ذلك خلافا بين الثاني والثالث وعلى القليل الاصل
 السقوط كما في شرح الوجوه انية لا بين الشحنة وادعى في الجرح ان ينبغي ضعف
 الزوال بالسقوط كما في البداية من عدم سقوطها بالطلاق على حال وفي غاية البيان ان
 كانا يلفظ الطلاق على حال نكاح الرواية لا تنفع البراءة عنما يحق للمتعاقب بالنكاح
 انتهى وانما خلافا قال الجرح بعد انعقد وانما انما يقال بانما من عند القويح كما جرت
 به عادة المسكنة في غير هذا المقام فانما معزاه الرواية لم يظهر ضعفها كمنع وضفي بها
 الشئ في ذلك في الموقوفه كالوقاية والبقية والاصلاح والدرر وغيرها انتهى
قوله كذا عند الصحيح قال كذا في جواهر الفتاوى وانما النكحة المروضة
 تسقط بالموت ومحل سقوطها بالطلاق فتسقط المسكنة في جرحا شئ في الرجعي انما لا تسقط
 وذكر القاضى ابو علي النسقي انما فيه رواية في بين الطلاق الباري والرجعي والفردى
 في الرجعي انما لا تسقط الى لا تجزى انما حسن ذلك حجة انتهى كلامه **قوله** ينبغي
 ان لا يعدل عن هذا كما في الاقناع من الاظهار بانما في الزوج لا يجزى ان
 يطلق رجعا في رجوعها فيسقط ما عليه من نكحة مروضة انتهى كلام المصنف **قوله**
 في غير هذا الجرحية وانما في حاشية للدرر **قوله** في الصحيح انما عدم سقوطها بموت
 او طلاق يكون في القول الصحيح ما في الموت فتسقط انما في عن انما مسكنة انما في سقوطها مسكنة



ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى بخلافه اذا كان له الالف عليه سبب آخر في بيعه
فانه لا يباع مرة اخرى انتهى قال الشنبلاني قوله شكلا ان يتبع فيه صدق الشبهة
وقد ثبت بطلانها بعد ما ان يباع فيها بقى عليه من الالف والسبب لذلك بل فيها
يحدد عليه من النفقة عند المستتر كما هو مقتضى المذهب والبدعيه كلام المصنف
والفرق ان دين النفقة يحدد في كل زمان فيكون ديناً آخر حادثاً بعد البيع بخلاف
سائر الديون التي هي فعلاً انما يباع فيما يحدت بعد بيعه لا فيما بقي بعد بيعه
فثبت بيعه في زمان ثابت وبقيدته عند بيعه انما ينظر الى ما بعد العتق وفيهم
من زعم انه لو دعي ان قوله الشنبلاني يوجه ان يبيعه بعد ان يكون حراً في الدرر
فيما لم يصد برباع مرة اخرى في ان يبيعه ما ياتي فيه فهذا صريح بان الالف مخالفة
لهذه والله يباع في الباقي بعد البيع ولذا اجمع المحققون على انه كالمالك في البيع
والمنع وغيرهم وليس يوجب طمس كلام العلماء وعبارة الشنبلاني موافقة لهم
حيث ايدوا عن الصلة بغير المصلا لا غايته بعد بطلان بيعه نادياً وتطابق في
العبارة ولكن كلام المصنف للدرر لا يملك حمله على ما هو المذهب الا ان ياتي في دين البتة
انما يتبع بغيره فيما بقي بعد وفاه والبعض فيما يبيع بعد العبد انما لا ياتي في
البيارة والزمه ويؤيد حادثة فانه يباع بمره ثانية كما يباع في النفقة كما رثت
المخدة فليس في هذا مسلكاً للنفقة وقد قال صاحب الدرر بخلاف فاعلمنا ان
مراده ان ممتلك النفقة يباع في ان يبيعه ابا فية ولا يباع فيما بقي من دين باق
بعد وفاه وبعضه من دين العبد الذي يبيع به الزوج من دينه باق عداة لا تقدر
الشخص قد جمعت اليها بذة عداة لها ليعتق من غير بعض من دينه باق عداة لا تقدر
في نفسه من انما يبيع لغيره ويأتي له العبارة الصريحة الوضحة ان يبيعه في حق المالك
التي يبيع والدور يوجه في قوله وتسقط اى النفقة بموته اى العبد وقد
لا يوافق المالك بيشي لعداها لعل الاستيفاء وولنا النفقة في الصلاة ووجه ثبات
بالبعض وتسقط بالموت قبل وفاته من سقوطه بالموت كالموت هو الصحيح وقيل
لا تسقط لانه خلف الفية فتسقط اليك سائر الديون وانما تسقط ان لو كانت
الحمل لا الرضا كالعبد انما اذا قتل ان ياتي وهذا ليس بشي في الدين انما
ينتقل الى الصفة اذا كان لا يسقط بالموت وهذا يسقط به على ما بينا فكيف ينتقل اليه
من غير ان ياتي **قوله** في دين غيره كما هو دين الزوج لا في دينه وقوله
ومعاده ان قال في الجرح والجرم جرحاً جرحاً لما رثت له في الجرح اذا جرحه دين جرح
النفقة ودينه بغيره انما اذا كان له من جرحاً جرحاً لما رثت له في الجرح اذا جرحه دين جرح
النفقة ودينه بغيره انما اذا كان له من جرحاً جرحاً لما رثت له في الجرح اذا جرحه دين جرح
النفقة ودينه بغيره انما اذا كان له من جرحاً جرحاً لما رثت له في الجرح اذا جرحه دين جرح

ذلك

ذلك ايضا انتهى وارقد في النهز فقل العلماء لها استسعاد اى فيها جميع عليه
من النفقة وقوله ولو للنفقة كل يوم لم يقبل اجتماع دين النفقة عليه **قوله** علاوة
المنا في اى انما يبيعه على الزوج وانما كانت عليه **قوله** انما المكتوبة انما يحتاج
الى البتة لا في النفقة لانها منافع على حكم ملكها الصبر ودينها حق بغيره وما فيها
حتى المكتوبة وانما لم يبيح للموت ولاية الاختدام فكانت كالحرة مع زوجها غير
مقترة لمساكنها مستغلة بالاكس لا يحصل بول المكتوبة ولعلها لما تزوجها عالماً
بالحال وهو يعلم بمقتضى لا يوافقا وبذلك انما كان راضياً صاحب الزوج باكتسابها
فليس له منعها بعد ذلك بعد ان كان يبيعه عنده وفي طرده ولولها فقط لما انما حرة تخدم
اياها وانما لم يرض الزوج اذا كان الاب ومنه ولا تسقط نفقتها بذلك لانه لما كانت
رضاً عليها كما في حق الزوج به كما اشتغال بغيره الصلاة ولو استخدم السيد
في منزله الزوج لانه نفقة له لان البتة من طهرين كونه في بيت الزوج وعدم
استخدامه كونه في غيره لمساكنها فانما لا يحددها فقدت البتة ولذا قالوا لو
استخدمها بعد البتة تسقط النفقة ولا ياتي فيه تعليل المذهب بقوله لانه كان
الاجناس لانه اذا كان يخدمه في حق البتة لمساكنها الزوج وانما كانت تخدم المولى في
بيت الزوج لمساكنها لمساكنها لا يبرأ من الزوج الحرة لانه يبيعها من الالف
ولى في بيتها لانه نفقة داره عليها فانما يملك من المولى فلا يبرأ من كونه مرفقة
له ثم يبيعه في كونه ذلك عند جرحه والاعني لمنها عن انما لم يزوجها عند
غيبته لانه في بيعها لمساكنها لعل المولى المولى وس عليها والمفخرة بلا فائدة
تسقط للزوج وتقدم في باب شكاك الرقيق لو استخدمها في احوالها عداها لبيت
الزوج لمساكنها تسقط لعل البتة انما هي فعليه انما استخدمها في بيت الزوج
منها لا تسقط بالاول ولعلها يفرق فيها وبين الحرة بان الحرة لمنها من الشغل
حتى انما طلة وتزوجها في منزله والانه لا يجب تبوتها وصل اجتماع الزوج لها
لما قالوا بواها المولى من لا بالمولى استخدمها في بيتها او في بيت الزوج حصل
للزوج من المصروف واداة المنافع فكانت البتة في ذلك معتبرة واحتسار
صاحب الجرح من جرحها في بيت الزوج لا يكون في بيتها الا اذا كان في بيتها **قوله**
وفي غير ذلك قال لانه قبل السبب ولماره من جرحها انتهى **قوله** ونفقت
الزوجات انما وهذا اعلمنا فتدبر على خلاف ظاهر الرواية في نفقة نفقة نفقة
الزوجات كما هو عندنا في جرحها من صاحب الجرح من الزوجة والاولى بحجة فيما اذا
كانت بعضهن حراً وبعضهن ذوات فلان في النفقة سواء لان النفقة مشروطة
بملك بية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق وكيفية الازالة لا تسقط نفقة
انما لم تستهوى لانها من الزوجة والاولى بحجة من جرحها انما لا يجب لها نفقة فيها

وعليه العتوى وحصل بمنع غير الابوين عن الزارة قال بعضهم لما منع وقال بعضهم لا يمنع
المحرم عن الزارة في كل شيء وخالفوا في كل سنة وكذا لو اوردت المرأة ان
تخرج الزارة المحارم كالحالة والعيه والاحت فهو على هذه الافا وبالنسبة
قوله في الغار هو بؤيد بن سخة الكبيسة **قوله** والوليمة طعامه انها
ولو كانت عند المحارم لانها تشمل على جميع فلا تخلو في الفاد عاده **قوله** ولو
تبرعها عدة في الوالد او له ان يكون ما جازا او له بالحكم مما بعد ما وليس على النقص
اولا منه تبرعها لا يمتنع ولكنه سبق قبله اشارة رجلا **قوله** لتقدم حقه
الا فلا يمتنع بان لم توجد غيره وحذف هكنا الولد والام اولم يوجد في نفسه
الميت سواها حصل يخرج بلا زنة بل وجع وقالوا في فرض العيان في الفرضية مع محرم
او كذا الزوج حاجا فلما السفر ولو لم يرض في المنع عن كتمانها ان يخرج اذا استوفى
المهر او عاقبت بسقط ما لبست **قوله** امتنع يعني ازال لم يكن عالما بالسنة فاما
كانت عالما او كمالها العالم لم تمنع ولو اوردت تسبب سلة منس على الوصو والصلاة
فان كان الزوج يحفظ ما على ويزكر عند خاله فيمنع والافا لا يذنه باذنه لها
اجبا وان لم يذنه فلا يمتنع عليه ولا يمتنع الا نازله منع **قوله**
الانفقاء ناد في الفصح او مرفضة **قوله** وعليه يمتنع على ثمة ط عدم الزينة
وعدم كشف عورة واحدة عدم كفاح في منهن انما يقول المحارم لما ذكر ولا اعتبار
العتا بين اذا روت الخروج **قوله** وكذا في النكاح حيث قال فلا يمتنع
الفصح وتنع من المحارم ثم قال خالف فيه فافهم حيث قال المحارم منع للثا
الرجال جميعا خلا لما قال بعض النكاح وكذا في النكاح المنع وعنه لاننا في
المنع اذ يمتنع من عدم النكاح وانما يمتنع رعا وانما يمتنع الا ان في دخول المحارم
اذا لم يكن خيا منة يمتنع العورة وسئل ذلك فلا خلاف في منهن في دخول
اي في هذا الزمن للعلم بان كتمانها يمتنع في العورة وقد وردت احاديث
تؤيد قول الفقهاء اي بالمنع وهو المارد ببعض الناس انتم اي **قوله**
اي الطعام والشراب والكسوة والسكر **قوله** الغائب ما كانه فاقدم الكلام
فيه ان لم يرض الا ما يلزمه باختياره لاننا ما خذ ما يفيق منه ما له بالعرف فانه لم
يكنه منزع الا لا يمتنع من نفسه لها النفقة واما الغائب اعلم من كونه عتيه معروفة
او لا تشمل النفقة وغيره كما في منزع الطلاق ولم تقيد فيها عند في النكاح النسبية
بشيء لان العتوى الصبر فيه فانه قال انكار النفقة في الفاضل يشترط
ان يكون منة سفر انتهى وهو قد حسن في حفظه فانه ما دونها ليس بها احصاء
وطرحة كجوهه الذي استر لال رج تعذر منه سفره في هذا في اذا اكل احصاء
واما ان لم يكن مستطاع رايه لا يمتنع ولو تخلفا في البلدة فهو كالمغيب قال

الخبر

انما الدليل في الصبرية تفككها في تاريخا من فوائده والاسان لم يقيد
بعدم الاستطاع لرايه لا يمتنع حتى يرض في المنع في البلدة ومرض المفقود
بالاولى كافي في القهستان في انتم اي **قوله** مطلقا اي ولو كبرية صحيحة ولا
تؤمر بالاكسب بل لغرضها عاده فانه اكسبت ووجدها ما تنفق على نفسها
طامة في طامة او كونه او وجدها طامة او رتبة لا يمتنع نفقته على اهلها ولو وصفت
او كبرية وشكها اكبر الزمن وكثرة لو وجد عند حال حصوله بأي طريق كان لان نفقة
الشخص لا يجب على غيره مع وجود ما ينفقه على نفسه الا المصنف وكفائه فلا يجب
مع قيام كفائه بل لا الزوج لا ينفقها جوا او انكسب فيجب سواها كانت غنية او
فقيرة **قوله** فلا نفق من محله في الفاضل غاير من حق الغائب بما يكونه نظرا له
وعنه لكه في الاتفاق على نفقة زوجته من حاله فقط عليه وهذا جار في المحل
بلاول في المرأة محله البضع وهذا محله الزينة فكان اولي بعينته وعلوه يحول
على ما انما امكنه الكسب والا لا خصصا اذا كانت انتم غني على الف دفعه من
لها بالاطلاق الا في جميع ولا يمتنع **قوله** واجبه فاق الارحام من باب أولى **قوله**
ولا يقتضي عتونه فلو خضع صاحب الدين وحضره في اودوعه لغائب لم يذره القاضى بعينه
الدين وانما في المال ودينه لا يمتنع عليه بقوله الغير وهو المدعي والديون وذلك
لأنه من غير الزينة **قوله** كثر هو على حاله من جنس منهم وكذا ما في بعض النسخ
لم يكن يراو اطلعت حينئذ على طاعهم على انكاس ينسب كل من طوعهم ونهضهم لم يكن
كثير وهو دفع في غير كتاب بياض ولعله يحول على اذا كان يقع به المتعامل **قوله** اما
خالفه يدخل فيه انما لم يقع به المتعامل بامع **قوله** ولا يباع انما عند ايه
حينئذ فلا يذنه لا يباع على كتمانها فلا على الغائب واما عند ما في كتمانها
على كتمانها لا يذنه لا يمتنع على الغائب لانه لا يعرف انتم كتمانها **قوله**
عند اوعى قال في العتوى لما في نفسه عند فسخه بدو وعه مضارة فالواو كذا لا يكونه فلو قال
الصبرية او عليه كتمانها لا يذنه لا يمتنع على كتمانها لانه لا يعرف انتم كتمانها
بأن كتمانها والحار فقط واحد وهو لا يجوز انتم اي ومقتضى ما ذكره ان يكونه **قوله**
عند اوعى صواب والاقتصار على عند فقط خلا وقدر انتم ذلك اولي فيقتضي صحة
ما اقره عليه في الكتمان ذلك لا يمتنع على عدم الجواز او حذق ان في رايه لا يمتنع
عليه فاما كانت عند لامة لا يمتنع على عتوا لامة انتم اي كتمانها لا يمتنع
حوزه واما الدين فيمنع الزمة ولا يمتنع على عتوا لامة انتم اي كتمانها لا يمتنع
والدين لم يمتنع واذ كان الدين لا يمتنع لامة لا يمتنع على عتوا لامة انتم اي كتمانها لا يمتنع
عنه موجوده لم يمتنع انتم اي كتمانها لا يمتنع على عتوا لامة انتم اي كتمانها لا يمتنع
في كتمانها عند نظره والدين وصفت ثابت في الزمة وعلى عتوا لامة انتم اي كتمانها لا يمتنع

قوله

۱۱۱

[illegible]

حاصلة ثلاثين او ولدت ولدت على سبيلين احدهما ان كانت ثلاث اشهر في حق لم
تختص بالمال او بنت حلال ثم يورث الى سبيلين فان كانت غلات في حق ابيها او اباها او لم يورث
فانزلت النفقة الى تمام ثلاث اجزاء والنفقة على الزوجين كما تقدم من الزوجة و
نقل عنه صاحب البيه وافرقة فلا قال عالم تدعى بحل الخ **قوله** بحرفه قال وقد وقعت
حادثة في زماننا مع انها ارجح التحليل ولم يصدفها فقر الى النفقة على انها ان لم يكن حلالا
ما احدثت ولا ينفق في شربها بل على انتهى ثم اذا تبين عدم التحليل وارجعنا له طهر ممتد قد
اعطيت في حق ابيها بغير قبولها وتقدر كما هو **قوله** ولو كان له من حلالها ليس
مختار الزوج بل يختار من يدرى ان يزوج عبا منها الا ترى انه يفتي بالتوفيق
عنه لانه لا يزوج من يزوج في حق النفقة في بعض علماء النفقة عليه والنفقة
تجوز في شربها ولا تملك له المالك ولا يملك له المالك في ملكه لانه لا يملك
اياه ولا يملكه في حاله في الظاهر ثم اذا انفق الزوج على امرته فمقتضى ما تقدم على المرأة
ما انفق الا ان يكون ذلك في زمانها على ما علمنا من غير ما كان يدرى ذلك على حال
جميع المال وشمل السبيلين والنفقة فلا يملك الا في حق الزوج مع ما لا يملك الا في حق الزوج
ويروى عنه ولا تملك له المالك الا في المالك لا يملك الا في حق الزوج مع ما لا يملك الا في حق الزوج
ذلك بعد قضاء ما لا يملك له من حقوقه فلو وجبت نفقة له في حق الزوج عاقل فاعطى عليه
التعدير الا في حق الزوج وقوله الا ان يكون ذلك في زمانها على ما علمنا من غير ما كان يدرى ذلك
لان الزوجة غير مختارة في حق الزوج وعلا نقا فقتلنا انما يملك ما يملك في حق الزوج
المسئلة محل الاجابة نعم القاضي فيما يملك من النفقة اليه بغيره وفيه في حق الزوج
قوله الا ان قال في الخ وهو واروة على غير ما تقدم في حق الزوج عاقل فاعطى عليه
ان يكون له من النفقة ما يملكه من نفقة الزوجين كما تقدم في حق الزوج عاقل فاعطى عليه
فقد يرد انتهى وانما خص النفقة بهذه الصورة لانها اعم ولا يمتنع ان يملكها الا بعد الولاوة
ومما روت في ملكها وانتقلت ملكه ورثته بعده فنقصنا في التركة اما لو كان له من نفقة
ومات فانما تفتق بغيره وتكون اجنبية عنه لانقطاع الملك على الموت فلا وجه لا يجاب
نقصنا في التركة فانما يملكه من نفقة الزوجين كما تقدم في حق الزوج عاقل فاعطى عليه
بالعدة فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج
بوجوبه في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج عاقل فاعطى عليه
وغيره من نفقة الزوجين في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج
المسئلة غير ما يملكه في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج
تقدم من نفقة الزوجين في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج
النفقة على الزوجين في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج
انتهى انما يملك من نفقة الزوجين في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج

صاحب الكبرية او تحقق عدم التعدي عليه وانفي ما بين نفقها قدر ما افدى في
واقعات الغيبات وخير الذين افدى انفسهم في حقها في كل عام اخذ منها من الكبرية
قوله بعينها الفرقه انما يملك قبل او قبلها في زمانها على ما علمنا من غير ما كان يدرى ذلك
بعضيته ولو سئل كطرفة واحدة ووجبت ونقصنا في حق الزوج عاقل فاعطى عليه
التعدير وانما له ان يملك من نفقة الزوجين في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج
بوجوبه في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج عاقل فاعطى عليه
وغيره من نفقة الزوجين في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج
المسئلة غير ما يملكه في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج
تقدم من نفقة الزوجين في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج
النفقة على الزوجين في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج
انتهى انما يملك من نفقة الزوجين في حق الزوج عاقل فاعطى عليه فكانت نفقة الزوجين في حق الزوج

اِنَّ نَفْعَ بِي

مع القدرة

مع القدرة عادة غالبا ولو لم يتحقق فلا يلزم الا بدفع ذلك الاخر بابا وقد قال في القس
الاتصار والدة لولها تبين وهذا في القضا ولو ان كان قضا **قوله** بل واية
لان باب الاتخذ كالتب تبين والطبق في التاب والتب في القضا فانه وجب على
واية ولا يجزئها الغنى عليه لان التسخي على قضا بعد التسخي لان التسخي لا يتحقق
لا غيره في الولاية حذرة وفي التاب وما عادت لتب التاب بل لا امر بتسوية الترخف
البعثة الكريمة سيدة العالمين وبذلك وانما منع ذلك في القضا فخصه غيرها
ولزم مضارها وقد هيأ له حذوقه ولا تضاروه وقد تروا حكمه بل لا امر بالتب
اس عليه سلم فقولنا في الضميمة المرأة والمرق فانه التسخي لا يملكه الا بال
الارض من نفقة وهي على الاب والام وبغيره في هذه النفقة او جعله الذي لولا
الربك على الام بل لا يوجد رزقا بل بالاراضي فلم يبق منها سوى الفعل الاختيار
فاجز على النفقة الفارة في رزقا وثبت هذا الربك بالرضي عن الرزق والارضين
انه اوجب على مقيا الربك رزقا في الحول ولو لم يزل ذلك كسوته في حال الزوجية
والعدة لم يبق في رزقا وفيما بعد العدة لا يلزم شي من نفقة الزوجة فانه انتهى
وهذا لان الربك على قضا ولا دابة الارض ولله غيرهما لانها الزم الارض
والامات وانه من **قوله** فمجرد الرضا على الصغير وفي نسخة فمجرد
الرضا على الصغير في اذا تعينت المحضنة وقد مر في باب **قوله** وكذا الظاهر
واذا استعرت شرا مثلها في القضا التاب انه ترصد وقد عرفت الارض على
لم يوجد غيرها والاف الصبي شرا في غير كذا اذا نفقت عدة اجماعة الولاية قبل بلوغ
المقصود الرضا بل باب الرضا فاما ما تبقى له بلوغه ان لم يكن الاستعانة
على بيعها بالاجر **قوله** وبما جرى في النفقة الام في الارض حيث سأل
في ذلك استأجره بالفرصة ويبقى الولد عندنا لان المحضنة لها والنفقة على الظفر
والصغير واه عليه الاب **قوله** ولا يلزم ان يأتى الى عندنا على الصغير لا
الظفر وهو مقيد بما زاد في الولد يستحق على الظفر في نفقة كماله واصلها لا يجب على
الاب بل استأجر الظفر في النفقة عليه ونفقة الرضا ولو لم يزل الولد عندنا وعند
احد الام لا المحضنة وهي في بلوغه في الفرقة وبعد ما نفقها ظفر لول الام الرضا
لما انه لا يجب على الظفر ان يملك في الام ويملك ان يجعل ظفره لارضا على ذلك
اجرت نفقها الارض الصغيرة نفقت الاجارة على الرضا وهو منتهى وعرفه ذلك
انما في بيت الام فترصدته وتقوم بلوغه في نفقته وبنيته وما يحتاج اليه كماله
المحضنة للام ثم اذا نفقت الظفر في الارض الصغير ترجع اليه ولا يلزم له كماله كماله
الام الا اذا شرط عليها في ما يجزى ويجب على الظفر ان يملك في بيت الام والام في
على ذلك وقت العقدان كماله الولد يستحق على الظفر في ذلك كماله بل لا يملكه



وایم

[illegible]

عائد للشيخ اي سواء كانت الامتناع اولاً بالغة او لا كما ينبغي بقوله وهو قوله
بالغة صحيحة وانما الذكر فلا يجب نفقته على غيره ان اذ كان حراً ارباً له او عيلاً او غيباً
او قلاً او لا يحسن الكتاب بخلافه لان الامتناع ما يمنع من ان يكتسب من غيره في حكم الزمانه
فلهذا في الكتاب ما يستفاد منها فانه لا يجب نفقته على غيره **قوله** او بالغاً
لا مفهوم له الا الصغرة الزا لم يكن عاجزاً بسقط نفقته فعن قريبه اولي **قوله** بغير
زمانه اي عامته وصحة الامة والامتناع بقوله كس في الدر المنثور الزمانه العلم وفقد
الدين او الجلبان او اليد والرجل في جابت وكسرت والفعل قلت والفعل اصاب
منفعة يدور على لانه نازل باراد على منفق الامتناع والظاهر ان العقد في الزمانه
فانه قلت ما ذكره فلا يمنع من ان يكتسب فقده ارباً او عيلاً يستغل بفقدانه
او كسراً او بالبيع ولو انما عيلاً بغيره في بلد البعده والقريبة وقاد ان يكتسب
قريباً من الغيب بوجهه وكسرت بصره وقاد الجلبان في جابت والدين وكذا
اذا قاد اليد والرجل من جانب يصل حارساً او يحسن لانه لا يكتسب فقلت من
شأن هذه العاقبة انما تقع من الكتاب فيمنع الامتناع من الظاهر انما يمنع هذا
الزمن والقضاء ينبغي على ظاهر الاحمال فانه كان مستغنياً ويقدر على ان يكتسب
لا يحل له ان يكتسب على غيره ويا نية في نية وبين الله تعالى ولو نية ان يكتسب على
هؤلاء الا افراداً لا يكتسب من مع وجود هذه العاقبة لم يمنع كثير من الناس
واحد على **قوله** وعما في كس لا يندى الا كسب والا فلهذا يكتسب المفتون
ولذا قال انه اذا كان يعقل البيع والشراء في كس كالعقل العاقل يعرف بالدين
وليه فيما يعرف فيه الصبي العاقل وانما جعل عاجزاً بدونه فيكون له ان يندى الى
الكسب لما تقدم فيها فيقال ان من شأنه ان لا يكتسب وانما الجنبه هو من يندى الى الجاد
ففي نفقته على قريبه بدونه كسبه **قوله** كسرة اي ضاعه يكتسب منها
فهو بائناً والاراء المتكلمين والفقهاء واما انما يكتسب فانه لا يندى الى كسره
لا يكتسب الا كسب بوجوه كسرين الياء والقلم والحال والجنس بالبناء والمجته
والاراء والافاق وضاع الغيبة اي لا يندى الى كسب وحينئذ فلا يخرج عما فيه
لانه جميع الحكم والفعل لا يندى الى كسبه في كسره بل يندى الى كسبه كانه
منه زوى كسبه فيقال له ان كل من يندى الى كسبه في كسره او هذا عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه سيد الوص كان يزوج نفسه فهو وكل دولته من بعده بالزينة ولم
يمنعه من يندى الى الرخيخ الذي هو خيار جارات البيوت من الاكسب بجهنم الله بوجوه
لا يصلح لالديا ولا للدين لانه يستغل بالعلم والاراء في طلب العلم ولا يقدر
على تحصيل معاشه ولا يستغنى عن افقائه غيره عليه وكانت صاحب رسول الله صلى
الله عليه وسلم كسبه من رعيته فيسب او رجالاً ويصدقون بما فضل عنهم مما كسبوا

وقد يوزن

وقد يوزن في النقص واليوكير بعد ان يوزن بالكلية كما انما يوزن في السوق فزوجه
رضي الله عنهم وفرض لزوجته المال ما يكفيه ويصلح فقال قد علمت انما لا يكسبها لكون
من بعد المال وما يغير لمسلمان في مالهم حتى اعرضهم عما انفقت على نفسي وعيالي وكسب
احكاماً فرضية فزوجه اي في مالهم حتى اعرضهم عما انفقت على نفسي وعيالي وكسب
كل على الناس **قوله** او طاب علم تقدم الكلام عليه سنوفي **قوله** بحيث حصل
للاصديقه وهو علم بكل انساب مطلق سواء كان تاماً او غير تام او مكسباً او غير
او نصباً كان مثلاً على من يندى الى كسبه كما يندى الى كسبه ولو لم يندى الى كسبه لم يندى الى كسبه
انما ينبغي على نفسه لا يجب نفقته على غيرها فضلاً عن قريبها لانها انما وجبت لراحتها
في قدر على كسبه لنفسه لا يحل له ان يندى الى كسبه الا الزوجه ونحوها من كان عيلاً او محتاجاً
غيره فزوجه اي نفقته على كسبه الغير لانها نصب الاجرة فلهذا ما دام عيلاً فلا بد منه
من ميسر وسكن وخادم ومنه لانه انما يندى الى كسبه بما عيلاً الا في جرح لانه لا يمنع وجوب
النفقة على القريب لانه لا يندى الى كسبه كالمعسر **قوله** وخادم اي لا يندى الى كسبه
وهذا في علم ما تقدم من الصفة اذا اكتسبت بغيرها طلبة لا يجب نفقته على غيرها
القريب المحرم والوكيل لا يندى الى كسبه ما كسبه بغيره انساب ولم يندى الى كسبه
الناس فالصغرة التي كسبت بغيرها طلبة ما كسبت به سقطت مؤنثها عن غيرها طلبة
جوابها والذكر العيال كثير ككسبه فان كان عيلاً فلهذا لا يندى الى كسبه بالاسباب المتقدمة
في جوارحه ربح ما يوزن المصائب في حقه او ما كان مستغنياً بغيره الى كسبه بغيره
حتى لا يندى الى كسبه من مالها ككسبه لانتها ولها الا المضطر الى كسبه نفقته
على قريبه لكونه عادماً على حقيقة او حالاً **قوله** بقدر الارشاد على موقوفه اي هذا
الغير المعسر كان عيلاً ويات عن حال كسبه من هذا القريب فان كان يرث جميع ماله
بلازمه جميع النفقة وانما كان يرث بعضاً فبعض النفقة بقدره بقدر نصالي ورسلي
الارشاد ملك الحق عليه من النفقة منكم ما يجب على الموقوف له فلهذا رتب الحكم على
وصف كونه وارثاً فاشترط ان يندى الى كسبه لوجوب النفقة فبذلك لا يندى الى كسبه بالعلم
فيقوم من النفقة لعدم الامتناع من الزواجر بان يكون القريب فقيراً عاجزاً عن كسبه كما
يعلم من غير ذلك عند عدم الامتناع بان يندى الى كسبه فانما يندى الى كسبه من ماله
بغيره ما اذا كانت معدة فانه من الصفة ان لا يندى الى كسبه او كان قريباً من ماله من وصول
الارشاد اليه وكل ذلك لا يمنع كونه عادلاً بالارشاد وبين المعسر ان لا يندى الى كسبه لوجوب
الارشاد **قوله** ولا يندى الى كسبه انما يندى الى كسبه على النفقة الجارية في الارشاد
الموكل به كسبه فانما يندى الى كسبه لوجوب النفقة على الموقوف له فلهذا رتب الحكم على
فنفقته اي فانه انما يندى الى كسبه لوجوب النفقة على الموقوف له فلهذا رتب الحكم على
لاب ثم اخبرني لام فانه لو كان يندى الى كسبه لوجوب النفقة على الموقوف له فلهذا رتب الحكم على

وجیبہ

لا

[illegible][illegible]

والا كان على من سئل ام الاولاد جهرا ربه ذكره في منية العتق انتهى **قوله** والا كان
افتاء اي والا كان بعد دعوى جنيته الى كانه افتا حيث لم يصح ان يكون قضا لقدر شرطه
فيحكم اي قاضا رافعا بصورته صورة الحكم وقد جعلناه افتاء غير رافع للحكم في حكمه
لان الحكم فيه باق لعدم تقدم حكم على افتاء **قوله** بل ولا ينفذ اي مع عدم صحته لوقفه
فان لا ينفذ اي لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
والنفذ اي لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
في صحته فننفذه لا ينفذ على ما قال في الجواز المقتضى به فيما كان قبل ولا يصح
لذلك ولا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
فانما احصوا بوزنه انما الظاهر ان ليس به باسلاف حقيقة بل شرعا ماض
او حكمي يقتضي ان يكون ما هو ثابت شرعا اذ ان الحكم هو الشرح **قوله** في الشرح
ان كتاب الزور والافتراء لا ينفذ اي لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
او حكمي ماض **قوله** ولو قضى على ما لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
يرد ذلك لوقفه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
غيره ولا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
تقديم انما اذ قال في الشرح **قوله** في الشرح **قوله** في الشرح
لما ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
قوله فتدلى حتى حكي او اوبى الحكم ما يعقل من الشرايط في غير شرايطه
لا فصل وكذا قوله انما ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
النفذ اي ما خارج بعض فرائد الاوقات فاما الوقت في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
بغيره لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
النفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
هو كونه لغير الامر هو الزاد الفصل والنفذ في غير شرايطه
ولا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
قوله وما اعتمد على ما لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
اعتمد على ما لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
الامر لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
نفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
انما ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
عاقريه وفراجه وكانت غنة الزوج الموقوف في الشرح فانه في الشرح
فيستحق ما هو الاثقال **قوله** في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
بما كان في بياعته بالبعد رافعي على ما كان في بياعته بالبعد رافعي على ما كان

ولو كان

ولو كان على من سئل ام الاولاد جهرا ربه ذكره في منية العتق انتهى **قوله** والا كان
افتاء اي والا كان بعد دعوى جنيته الى كانه افتا حيث لم يصح ان يكون قضا لقدر شرطه
فيحكم اي قاضا رافعا بصورته صورة الحكم وقد جعلناه افتاء غير رافع للحكم في حكمه
لان الحكم فيه باق لعدم تقدم حكم على افتاء **قوله** بل ولا ينفذ اي مع عدم صحته لوقفه
فان لا ينفذ اي لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
والنفذ اي لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
في صحته فننفذه لا ينفذ على ما قال في الجواز المقتضى به فيما كان قبل ولا يصح
لذلك ولا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
فانما احصوا بوزنه انما الظاهر ان ليس به باسلاف حقيقة بل شرعا ماض
او حكمي يقتضي ان يكون ما هو ثابت شرعا اذ ان الحكم هو الشرح **قوله** في الشرح
ان كتاب الزور والافتراء لا ينفذ اي لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
او حكمي ماض **قوله** ولو قضى على ما لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
يرد ذلك لوقفه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
غيره ولا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
تقديم انما اذ قال في الشرح **قوله** في الشرح **قوله** في الشرح
لما ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
قوله فتدلى حتى حكي او اوبى الحكم ما يعقل من الشرايط في غير شرايطه
لا فصل وكذا قوله انما ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
النفذ اي ما خارج بعض فرائد الاوقات فاما الوقت في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
بغيره لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
النفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
هو كونه لغير الامر هو الزاد الفصل والنفذ في غير شرايطه
ولا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
قوله وما اعتمد على ما لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
اعتمد على ما لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
الامر لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
نفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
انما ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
عاقريه وفراجه وكانت غنة الزوج الموقوف في الشرح فانه في الشرح
فيستحق ما هو الاثقال **قوله** في غير شرايطه لا ينفذ في غير شرايطه
بما كان في بياعته بالبعد رافعي على ما كان في بياعته بالبعد رافعي على ما كان

كالرسماء وفي بعض الجهات يردون كبحول الجوار ولا يعرفون اليونان معنى سواد وفي دمشق بياض كثير لا يقطع معلومة في سبوق معلن بعد صلاة العصر وقد دخل أحد من يتقاضا انما يشترط له فداها ينفق الاموال وعلى خلافها **قوله** **وايه** متكررة
انما ونحوها ان النسخ في الحسن وبها فاختاروا افراد فقادوا فاحث كعبه ولذا لا يجوز
فيما يجبر على الصفة **قوله** كعبته كجوة كانت في منزلة النبي صلى الله عليه وسلم
طليح عروبة ابن رادوا وانه يشترط له ستة فذكر كعبته التي في قال اشترت قاروعيا
ولم تذكر ثمنه واصفة بالوكلاء لا يطوع **قوله** فانه بين النبي صلى الله عليه وسلم بتقدير النبي
يعمل للنسخ معلوما لخصه فمن اذا كان النبي شخصيا نوعا اولاد او باراد في ما في الجورة
حيث قال وهذا الزالم يوجد بين النبي صلى الله عليه وسلم اذا وجد كعبته عند بعض المشايخ
انما يكون في **قوله** هو الذي سلبه الجاهل هدية من غير انما هو يفتخر به كما لا يعرف
او يتقبل كعبته **قوله** ما يفتخر به على ما عابا وكعبته شدة فوس فاشترى من سبط
بالملك لزم الوكيل **قوله** من القسم الاطراف انما النسخ انما لا وسعيها في النسخ
الحض **قوله** ولذا لا جعل المذكر كعبته كما في المتوسطة بها كعبته فاختار
فانه ثبت بين النبي صلى الله عليه وسلم في ما في النسخ العبدية وكعبته حيث جعلها
كالنسخ من كعبته الفاضلة لغير الدار في معنى ابن الحسن لاختلاف الاغراض والمحال
وايجابك والبلدان ولذا العزوف اعاد المذكر في نسخة **قوله** يخصص انما يكون
روا في الجورة على ما **قوله** رواه الى اي في كل من ثقتا وفراده قالوا في نسخة
منه القليل وبما المقدار كعبته النبي صلى الله عليه وسلم في المنزلة والاحتية وارا القفاوت في القفا
والجوة ولذا زعموا ما كان المقدار هو الكيل في المديرة والوزن في الوزنات **قوله**
ورث الطعام انما يقوله وبين قريبا على قال في كعبته لا على له وقد ولا يلزم
ما فيه من ضار في حقها فانه لا على كل انما لا لا القدر بل في لاه المقدار هو الكيل
والوزن والكيل في كل شئ فانه لا بعد القليل طبعه واختلاف المقدار استواء ونقصه
الطبع والشئ في ما عليه قريبا يعرف في حق النبي صلى الله عليه وسلم على في عرف الان لا يطابق
الطعام على المستوي ثم كعبته العزوف وحال الموكل فانه التطلب على حسب ذلك
فاذا عرفت انما الطعام طبعه فاعطاه فتنال في حاله او يفرار به يشترط له ذلك
وان عطاه فلا كعبته ينبغي ان يعطه على حاله الا انما في نسخة اولية تقتضي
من ذلك وانما في العزوف على الدقيق وانما تعرف الكثير الاله والمفوض الاله
الدقيق والتقدير الاله انما قضت كمال صلاحه **قوله** كما في البيان انما
الافاضة الوكلاء كالفاء في البيان يفتي على العزوف **قوله** كل معلوم في الوكلاء
الميزان كما يكون في كل ميزان فانه لا يميزه لا يميز الطعام الذي يمكن طعمه **قوله**
به صلاحه كما لا يجوز انما اذا خضعت العزوف بذلك في كل يوم الماكول والشراب وليس

قالوا فقلوا عن الكفاية والبرائة قالوا فقلوا بعد موتك قالوا الكفاية قلت لا
يدين المكل لا في حافضته ولا في بيع عليه العدة في قدره قالوا فقلوا سلم العتق
والبيع والبرائة والكفاية بعد موتك وفيه قالوا العتق هو جازة المكل في الجيرة وكله البيع
والبرائة عتق له لا يدين به الحق لا يبيع بعد الشتر فقلوا له لا يدين به إضافة العتق إلى
الكفاية ليكون له في بيع المكلان بعد البرائة **قوله** ولا لأحد ابن المكل وقالوا أيضا
لو مات المكلين ورثا المكلان مع المكل مع المكلين قالوا في بيع عتق بين عتقته وبين
عتقته البرائة وكذا منه **قوله** فلا يدين في هذا المقترب من حقه قالوا بهذا
ثبته على الأولين كما أخاه في المقترب من حقه قالوا في قول الرضا في هذا على
الشتر فقلوا له الموجب البيع وإن كان في حقه تعديل للقول لا يبيع لكنه لا يبيع عند **قوله**
لا يبيع إذا لم يكن نقاده على المباشر ولا على غيره فلو وكله في بيعه نقدا لم يفت
نكاحا لوجوده ولا يبيع من أذن ومكنت وقالوا في بيعك نفسي كالمقترب من حاله وأمر
المكل وحقك في المكل في الجواب بأن تقول وجبت نفسي للمكنت فقلوا يقول قلت
لما سألت ما في الجواب **قوله** وعما حكى في قوله على المكنت **قوله** فلو لم يبيع
أي مظهره مكل عتقته قالوا قد هو المكل بهذه العدة لا المكل ولا المقتني عن
الإضافة للمكنت ولا أنه لا يقول حتى لو أضافه إلى غيره قالوا في أنه لا يفتقر لشئ
أحد فقلوا في تقدم حتى لو أضافه إلى نفسه لا يبيع عند المكلان انقضاء العدة إليه و
قوله حتى لو أضافه إلى غيره بعد المكلان لا يبيع انقضاء العدة إليه **قوله** فكأنه لا يكون
أي في كونه سعيًا محضًا في نوعي العتق حتى لا يدين له المقتني ابنه فلا يبعد فقصده
الأمر بقطعه فترجع بقوله في المكل لا إليه في النوعين **قوله** بخلاف
وكيف يستقيم في لوقه إلى المقيم وقرباع وصيه لأنه أذنمته ويدفع إلى المقيم ثمن
والأصناف والكبير وقض المكل بدل العرف سطر العرف ولا يعتد بقضه لأنه
التفاضي في منزلة الديار والعتق **باب** الوكالة في البيع و
الشتر **قوله** إن صححت عتقته كان دفع إليه وأصحهم وقالوا شتره شئ على ما
يجوز وعرضه جازة من البرائة وفي الجيرة اتبعوا ما رأت أوى ثوب شئت
أوى وأبته أودت وأذنمته عتقته **قوله** أو عتق من الشخص كان
قالوا في المعلن أو بالبيع المعلن وأراد ما عتق ما رأت أودت وهو الذي عتق
بقوله أودت جهالة المبيعة **قوله** وإنه فاشتهر في الحسن عند الفقهاء القول
على أنه في مختلفات في الأحكام ولا شئ في الدابة في اللغة ما رتب على الأرض يشتمل
المكنت والمطهر الشخص العتيق ونحو السور وما فيه من الزنوة وما قيل ببيع الخ غير
ذلك وفي العرف ذوات الأربع وهو أقرب منه فإذا جرى العرف في غير ذلك اتبع في الحكم
بقصد المتعارفين عنه فذكر أن ذواتها وكلت بشئ وأبته لا يقصد هذا إلا التحريم

ويبعد راجعاً على حفظها فافترقا **فصل** في خلاف الوصاية على اهل البيت
لا يتفرقوا بامضاء ولا خلاف على ان الشاة في الوكيل حتى يخرج من كون الوكالة بخلاف
الوصاية وليس كذلك فان ما يفرق بين الوكيلين فيفرد به احد الوصيان وزاد
من انما في نافي في الوصاية ولا جعل صاحب الجور الوكيلين والوصيان واحد
حيث قال على لم يترك الوكالة والوصاية والمضاربة والفضا والتولية على
الوقف مستوي ليس لاحدهما الا تفرد والاولة في الكتاب والمضاربة في السلف
الوصايح وقد حكم القاضي في القضاء وانظر اما وكيل اوصى فافترقا احدهما
فقد سوى بين الوكالة والوصاية كما ترى واحال على ما في الكتاب وقد استثنى
في الكتاب من لا يفرق واحدهما بالعرف في كل من الوكالة والوصاية فالأصل
ما وقع في بعض الشيخ والوصاية لا يفرق في كل من الوكالة والوصاية فالأصل
خبر ليس في هذا ما لا نفراد لاحدهما الا ما مضى على منتهى **فصل**
الاستدلال من ضم الوكالة والاخرى حسن والشيخ ليس في البحر **فصل** خلاف
اي ما ذكره في المتن من ان الوكيل يعقضا والوكيل لا يجز عليه كما لفت
خلاف لما افترقا في فاري المصداقية **فصل** وظل اهر اكنشاه في الذي منتهى
اكنشاه هو ان لا يجز الوكيل بغيره على انما في المتن فافترقا ان كان باجر
يجوز ان كان لا يجز زاده في منتهى اما اذا كان باجر كاللؤلؤ والسمار و
ايباع يجز على استيفاء النش ذكره الصدق الشاهد كما في الزهيرة وفي بعض
لان من سئل عن من يفرق فانه فصل فيها وانما استمع لان حال من سئل اكنشاه وانما يجعل الوكيل
التي لفت لاه الوكيل على المشتري التمسى وقد مر جوابه في المضاربة بعد انما لفت
ان اذا كان في المال من بيع المضاربة على فاني الدين والالا والوكيل رب
المال بقية ضمة وهذا غير ما نحن فيه وهو انما انما منع عن مضاربة ما وكل به
انه لا يجز عليه وليس في اكنشاه فانه على انما يجب بل هو موقوف على صحة عقد
الاجارة في منتهى فانه صحيح العقد اجبره المزوج عن كونه ما كتبه عليه فليجمع
فانه صحيح الاجارة موقوف على كونه المنة المستاجر عليه مضمونه تامل **فصل**
مسئلة واقعة العتوي لعل اراوها ما ذكره في احتجاجه رجل اكرى محالا الى
منه رجل محلا على ايجال وامر ايجال بتسليم اكرى الوكيل ببيع ومقتضى الكرا
منه فاجال ببيع الوكيل ببيع فقبل الوكيل ايجال وادى بعض الكرا
واستخرج اذا با في قال ان كان له صاحب محلات دين على الوكيل وهو يفرق بالدين
والاخر بغيره على دفع الباقي فانه كذا انما لا يفرق بين الوكيلين في البيع فانه ما يفرق
صاحب محلات اكرى بالقبض لانه لم يكن له دين على الوكيل لا يجز قال العتوي في فصوله
بعد نقد كما ذكر عن فاني في الفرع الاخر من هذه المسئلة وليفر على انه الوكيل

اي

بقضا

بقضا الدين من مال الوكيل لا يجز على اداء الدين اذا لم يكن للوكيل على الوكيل دين
والمسئلة كانت واقعة العتوي انتهى من البيع فيقول قوله والمسئلة انما يكون من
كلام العتوي او من كلام صاحب البيع والعتوي انما اراد ان يبيع وقال الخليل
الذي ذكره في العتوي لم يفرق بين فريد كونه اكرى مال ببيع او من دين عليه والفرع الاخر
المستعمل عن احتجاجه مقتضى اذا لم يكن عليه دين وما قبله المستعمل فانه ايضا بما
اذا لم يكن له مال تحت يده وانت انما قلت وحجت المسئلة انما لا يوجد
اكره ولا مال تحت يده ولا دين له اكرى واحد منها وانما هو ان الوصية مثل الدين
لصحة التوكيل بعضها كهدية الدين في الفرع الثاني على مطلق المال حتى لا ينفك
كلامه في الفرع الاول كلامه في الفرع الثاني لصحة وجهه ويجز كلامه في الغوائد على
عدم وجود واحد منها فيحصل التوفيق فاما مخالفة فتأمل انتهى قلت ويجز
التوفيق ايضا مع ما انتهى به فاري للهدية موقوف على ربحه ما كانت على موكله
من الدين اذا ثبت ان الوكيل يرفع الربا اي وكان له مال تحت يده بغيره في
السؤال **فصل** وفي فاري اكنشاه هذه المسئلة نقضت باو من هذه الاول
ما ذكره في منتهى **فصل** فافترقا في قوة لاه المقصود منها البرادة مرسية الجمل في حق
الوكيل ومنع الغير الغايض فافترقا اجازة في منتهى عند العتوي والقدره ولا فرق
في ذلك بين نائبه وانما **فصل** بخلاف منتهى في الوكيل بالشر ليس
انما يوكيل الا بالشرط المذكورة ولا يقال انما ان ضحية مقصودها الاجارات
الانسان لا يرضى بالشرط بازيد من القيمة ولا يشترط الجزيل من السينة ولا يفرق
القيمة بقوم بارقة الدم ويعظم ان يجز من الاجحة ولا ينفق بالعلم فاذا اجاز
نائبه غيره ليس انما يبيع غيره الا باذن لانه قد اعتقد رايه **فصل** لمن منتهى
عبا لاه الوكيل الوكيل بقبض الدين من فاني في عياله ففرض المديون اكرى فانه يبر لان
يكره كيد وكره الزيل في السرفة وعزاه في البحر والوكالة انما منتهى **فصل**
والاعتد نقد الدين انما اي فيما اذا وكله ببيع بشي وسمى له عفا فلا يوكيل
لعدم الاحتياج الى راي اما لو وكله بشاره فبيني انما يبيع المشتري ايضا لانه رضى
برايه وجنبا به فليس لانه يفتني الا غيره ولا يشترط انما المشتري يتفاوت افراة
وهذا انما يكره الاستدراج وقد تبع فيه صاحب الدر والدر هو في حله المص فشرعه
هو توكيل الوكيل الوكيل وهو يبيع كلام الله في انما لاه في بيعه اليه لتقدير
التمس على سرائر الوكيل وقد حصل وقال اما اذا لم يفرق بين فاني في فصوله الاول
كانه غرضه رايه في عظم الامر وهو التقدير في فاني في الحداية فقد جعل
مطلق الامر وهو التقدير تقدير البش وهو احتيا في المشتري تايبا فانه لا فرق
بين الوكيل ببيع او بشاره او بغيره فكل السرا وتقبل عن منتهى المعنى اذا باع

وان لا اى كنه لم يكن ما دونها لا تصح دعواه كونه رتبة الدائرة بين الضر والنفع
قوله صحته بوجهين يعني انما يصح دعواه اذا برهن على دعواه لا لا يقتضى بان
ليعلم صدقه وقال بعضنا انما يصح دعواه على كونه على كونه على كونه على كونه
فيما يوجب عليه بعد صدقه وقال بعضهم فانما يصح دعواه على كونه على كونه
بجمله اى فائدة الدعوى القضاية لا لا يقتضى بجهلها فليصح دعواه على كونه
انما يقتضى الاخبار اى نقل الدعوى بتقديره فليصح دعواه على كونه على كونه
فيقال ان دعوى اى خبر بانها لا يكون راجع الى رتبة الدائرة بل راجع الى رتبة الدائرة
موقوف على القضاية اى ان دعوى القضاية لا تكون راجعة الى رتبة الدائرة بل راجعة الى رتبة الدائرة
لا يقتضى بجهلها على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
وانما علم صدقه بغيره لا يقتضى بجهلها على كونه على كونه على كونه على كونه
انما يكون الميضي بما يمكن التيقن بانها لا يكون راجعة الى رتبة الدائرة بل راجعة الى رتبة الدائرة
ما ذكره صاحب الظاهر الكذب في المسحوق العادي كالمسحوق العقلي على كونه على كونه
وعلى كونه هو موقوف على القضاية اى ان دعوى القضاية لا تكون راجعة الى رتبة الدائرة بل راجعة الى رتبة الدائرة
فانما القضاية رتبة الدائرة لا يقتضى بجهلها على كونه على كونه على كونه على كونه
فقال هذه الدعوى لا يلتفت اليها القاضي كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
الدعوى عليه عن جوابها انتهى فليصح دعواه على كونه على كونه على كونه على كونه
من مذهب رتبة الدائرة بالفتنى في رتبة الدائرة على كونه على كونه على كونه على كونه
اى فانما القضاية النوع الانساني لا يقتضى بالانسان كونه على كونه على كونه على كونه
بالطبع لا يقتضى بالانسان كونه على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
وهو تعالى البصيرة كونه على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
قوله والشهادة بانها بقوله الله هذا شاهد هذا القبول لهذا الدعوى
والا خلاف بانها العظيم هذا القبول ليس بانها وهو في رتبة الدائرة على كونه على كونه
في نقله اى عبارة ابن النكاح وفي قوله المنقول الذي يجمل المنقول الاشارة الى فعله
الفرج احضاره محض القضاية الا اذا اقر بانها كانه في نقله مؤنة وان قلت وذكره
في نسخة اخرى انتهى وفي الميزانية والغفران انما هو احضاره لا يقتضى حتى يشهد اليه
الدعوى وانما رتبة الدائرة اى ان الدعوى على كونه مؤنة لا يقتضى انما هو احضاره
او لا يكون رتبة الدائرة واحدة على كونه احضاره انتهى وفي قوله قد رافض على كونه
العقلية عن رتبة الدائرة رتبة الدائرة اى ان الدعوى على كونه مؤنة لا يقتضى حتى يشهد اليه
وتقديره كونه مؤنة كونه على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
وذكر بعده بوجهين اى ان رتبة الدائرة واحدة وهو على كونه مؤنة على كونه على كونه
في نقله الى المؤنة كونه ورتبه اى خبير وقيل ما يختلف مسوره في البلية وهو على كونه على كونه

وفي العيان سنة

لانا انفق

لانا انفق انتهى وفي قوله العيان كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
احضاره مؤنة وماله على كونه رتبة واحدة فهو على كونه مؤنة انتهى وما ذكره هنا
ذكره في الدلائل كونه مؤنة وعنده عبارة قوله القضاية والدعوى اى ان كونه مؤنة
لا يقتضى الدعوى على كونه احضاره على كونه القضاية او تقديره كونه مؤنة اى ان كونه مؤنة
انما هو على كونه القضاية لا يقتضى على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
فهو على كونه مؤنة انتهى وفي العادة تقديره كونه مؤنة اى ان كونه مؤنة على كونه مؤنة
بجمله اى على كونه القضاية لا يقتضى على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
عنده الباب ايضا بعد رتبة الدائرة اى رتبة الدائرة في مسلسلة دعوى القضاية اى ان كونه مؤنة
سواء واحدة فهو على كونه مؤنة فلا يقتضى على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
اى ان الصيغة كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة
القضاية كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة
كونه مؤنة وما يختلف مسوره في البلية كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة
انما في كلامه ليس وعنده رتبة الدائرة اى في دعوى عليه ورتبة لا يقتضى احضارها اى
يكتفى بالقضاية انتهى ويرد عليه في الدعوى في العيان المؤنة اى ان كونه مؤنة
وج فليصح دعواه على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
فانما كونه اى انهم لو شهدوا بشيء على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
بعض الحكماء انما لا يقتضى انتهى فانما كونه مؤنة في كونه مؤنة في المعاملة مع الدعوى والدعوى
عليه فليصح الدعوى اى ان دعوى القضاية لا يقتضى على كونه على كونه على كونه على كونه
ليصح نقله كونه على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
الدعوى مؤنة اى ان كونه مؤنة على كونه مؤنة اى ان كونه مؤنة في نقله مؤنة انتهى
قوله او عتبه اى كونه على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
ليصح رتبة الدائرة اى ان كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة
في الحكماء وكما في القضاية فليصح نقله على كونه على كونه على كونه على كونه
قوله لانه اى المذكور هو القضاية وهذا مما يزيد العبارة غلظا لا حجة
الى انما قيل وكما في تعريفه انما هو كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
قوله معنى نقله المقصود من الدعوى علية والقضاية فليصح نقله اى ان كونه مؤنة
نقله المراد بالتعذر هذا القضاية **قوله** موافقا اى وانما انما القضاية على كونه
انما يقتضى رتبة الدائرة لا يقتضى على كونه مؤنة او عتبه اى كونه على كونه
انما يقتضى رتبة الدائرة على كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة
انما كونه على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه على كونه
ذكره في كونه مؤنة على كونه مؤنة اى ان كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة
ذكره في كونه مؤنة على كونه مؤنة اى ان كونه مؤنة على كونه مؤنة على كونه مؤنة

ولذا صدره الذي يعول ان كان له علم على ما في فادته طلقا وعنده حرمادى
 عليه من دعوى صحيحه بان ذكره في سبيل الذي فانه خلفت تمام المدعى البنية انه علمه
 انما **قوله** حتى يحلف في بنية بوجي ان كانت بطلان او عناق لانه هو الذي لم يحلف
 تحت القضاء **قوله** جدا فادى الدار الى تلبس **قوله** بعد عدة وكذا
 لو ادعى في عدة **قوله** وفي المدا والارث مع لفظه ايضا زيادة لم يخرج
 المسئلة والافان في الاستعمل في عرف الفقه الا في في الالام فهو عينة لم تحقيقة
 العوفية فاحلف لا يقرها اربعة اشهر ثم قال فحلف وانكرت فاداعاه في ذلك الا ان
 ثبت بغيره لان من تلك الاشياء تلك الاقرار ولو بعد عينة فانه صدقة ثبت والا
 لا او ادعت انه قال في المدة او بعد عينا وانكر الزوج **قوله** الا اذا تغير الى
 دعوى كمد **قوله** عقالا حتى عدى **قوله** بان علق كان قال في زينة جندى
 حر فارعى عدى زناه وانكر **قوله** فانه نكح الى واحد علم العبد لانه قد قصد
 القذف وانما يثبت عتقه **قوله** وكذا الى كالميراث العبد يحلف على
 الزنا لا يثبت عتقه لافاقه انكره كذا يحلف السارق لا يثبت المال لا لا يقطع **قوله**
 يستحلف في التعزير الى ان لا يثبت حقوق العبد وحسب بنية على المشاحة لا تستقطب
 بالبنية فلو كان التعزير لم يخص حق الله تعالى كما لو ادعى عليه انه قيل وادع برضاها فانه
 اذا اثبت عليه ذلك بالبنية يفران وانما انكر الى سبيل ان لا يحلف **قوله**
 فحكمة الى اما عند الام فلا يحلف في النكاح لان النكاح يدل ولا يجزى في الفروج
 واما عند حيا فانه اقرار او اقرار حية فاحدة لا تنعدي الى الزوج فلا فائدة فاستحلفا
 صح عندهم جميعا **قوله** وفتح على الاول على ان يفرع عليها بحسب المعلوم والمعلوم
 عليه على الاول **قوله** فلو كسل الى وفتح على الثاني **قوله** ولا يحلف احد منهم واستد
 في ذلك ان كسل وما عطف عليه لما كان له الطلاق وقد يخرج عن البنية فيحلف فصح اذا لا
 مانع من ذلك واما اذا ادعى عليه فانه يحلف بقصد بيا النكاح ليقتضى بالانكاح
 اقرار او يدرك كما علم ولا يملك واحده منهم الاقرار على ارجل ولا يدل ماله او هو ان
 النكاح في انكحى فربما حقيقيا وقد لا يعلم كيف يحلف على ما لا علم له بما مل
 الا اذا ادعى عليه العقد لان من كسل اصلا في الحقوق فتكون البناى صحبة عليه
 لا على الكسل فلا يثبت في الحلف فاكثرت في النكاح **قوله** كالميراث بالبيع او
 وفتح تحت قوله اذا ادعى على العبد فانه الاول معنى عدة تامل فاعلم الاول انما
 الكسيل لا يفتقر فانه يفره على الكسيل فانه يفتقر الى سبيل الحلف على مقتضى
 قوله او فراه وليس كذلك **قوله** لا وروى كذا ونظرا لها يقتضى انه لم
 يقدم واخذها قبل البيع مع انه ذكرها بانك لا تأسس لانه لم يرد مقتضى
 في بعض النسخ الصحيحة وليس استرح حرم في ذلك المعنى بعد تميم الكتاب **قوله**

لانا

لانا الى ان يبين البناى انكره بيمين العلم حيث حرم في الاول ولم يجزى في الثانية
 مع انه في الاول انما حلف على علمه ايضا او حلف الظن فيحلف كذا انكره انما كانت
 او صولة **قوله** ولذا الى ان يبين البناى انكره بيمين العلم حيث حرم في الاول ولم يجزى في الثانية
 فلو حلف على البناى في فعل غيره او جزاه بالاولى لانه قد اقر بالاك **قوله** يحلف
 العكس الى كوصف على فعل نفسه على العلم لا يجزى لانه الاول لا يثبت على الاك **قوله**
 او كوصف صولة وهو زنا لا يجرى كوصف المدعى والذي يحلف زنا المدعى عليه وكما قد جعله
 تقسيم الاما في خصه فكل من المعنى او خصه كبر وخصه كبر هو زنا **قوله** اذا علم هذا
 وكجه بناء على انه القاضى يقتضى بهما والمقتضى لا فيكون عكسه كعدمه وحاصل انه
 اذا اقال له عيك انما او عدى انكرا وهو قد اخذته من موثرك او انما المدعى عليه
 البنية انما بعد العبد فانه يقتضى البين عودته او علم القاضى بملكه على القول لانه
 يقتضى بهما المدعى عليه يحلف على العلم واما اذا ادعى عليه غير مصنف ذلك
 المورثة ولم يقر ببنية انما ينشغل اليه من مورثة وانما علم القاضى على الواجب فانه يحلف
 على البناى **قوله** على البناى لا يحلف على فعل نفسه **قوله** كوصف
 وروى قال في الكثرة وعلى البناى لو شترى قال الذي يبي معنى يحلف على البناى
 ان كان ملكه بالخصه لا بالبنية لانه لا يملكه والشر سبب وجوه على ملكه باخا
 الملك ومباشرته ولو لم يعلم انه ملكه لكان بالشر السبب ظاهر فيحلف على
 البناى فانه امتنع عن ما طلق له كونه بان لا اما الوارث فانه لا يختار له في الملك
 ولا يدعى ما فعل المورث فلم يوجد ما يطلق له البناى على البناى ولا الوارث
 خلفا عن المورث والبيان لا يجزى في البناى فلا يحلف على البناى والمشتري و
 الموصوب له من نفسه فيحلف على البناى **قوله** حبس الى ولا يقص اما عنده
 فانه النكاح يدل ولا يجزى في **قوله** واما عند حيا فانه لا يثبت اقرار الا انه فيه
 شبهة فلا يثبت فيه القود لانه كالحكم ووجه **قوله** حتى يقر الى فيقتص منه
 الاطراف **قوله** فيجوز الى ان يثبت بالنكاح كما ان البناى يثبت به **قوله**
 خلافها فانها قال لا يجب فيه عليه الارش لانه النكاح اقرار فيه شبهة عندها
 فثبت له القصاص ويجب له المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص لمعنى من
 بجهة من عليه الى اذا اقر بخطا والولى يدعى العدى **قوله** وقد في الجني بده
 سبق قال في يميني غايته عن المصطف عند ابن حنيفة وقيل قدر الغيبة بمسيرة
 سفر انتهى فقد حلف ما نقل المصنف ابن حنيفة في الغيبة على المصطف
 اتفاقا **قوله** فيما لا يثبت به اما فيه او كعدمه فلا يجزى دفع الكفيل كما
 تقدم **قوله** لو من عود بيمينه بثبته في الرضا الجرح وفيه في الصنعة بان لا يحفى

والنسبة الى نصف المهر فخرج عليها النصف فقط **قوله** وبرزان الخ لانه داخل تحت
اول المسئلة فانه كان لها يدعي الميراث كما اذا نصف منها **قوله** ولو اوزرت اقبل
منها ثم اوجعها الموت انها كانت زوجة لها قبل الولادة او ولدت بعد الموت وقدر في
كل منهما انها زوجة **قوله** وقام في النكاح خاصة وهو لها برزانه من ميراث اب وأخو برز
من كل منهما ميراث ابن كامل منخ **قوله** ولم يكن في الميراث دخل صارت زائدة وذلك
لأنه قبل عقد ذلك المهر لم يكن له ولد لانه على الصلح والصلح المنة فانها في
المعاملات **قوله** قال ابو الخ ولا يعتبر تركوها فيه اودخلها مع سبق
النكاح فيكون ميراثا فينفق الالة **قوله** فتساوى على جبر قولها ولو بعته النكاح
منها بطل دفع الالة بغيره احتياطا في او الزوج من فرجه **قوله** ولو اوزرت الخ
اي لو بعت نكاح المرأة باقاربا بدو بنسبة ولا يدعي ذلك ثم اذا اوجعوا دعي نكاحها
وانسبة بالنسبة قضى الالة انساب بالنسبة كانت بالبنية وبغت في حق المهر بغير
الاقرار فانها خاصة وبغت في حق المهر فقط فاقاربا دعي نفقة عليها لان
منها فام البعثة على ما زوجته **قوله** لم يعض لتركها الاول بالقبض **قوله**
من النكاح الى السابق بدليل ما قام في الالة الا اذا ثبتت سقمه ولا في الجهد اذا
كان في السابق **قوله** ظهر كخاصه وظهوره انما يكون بالنسبة **قوله**
وانه ذكر اوقعا بالقول وانما يرضى انما يجرى مطوق على ما يرضى على الميراث
فقد تقدم حكمه وانما ذكره ليعرف على سبب الملك فليخبر **قوله** وهو الذي
يدينه لما ذكره الالة اذ هي اجتنابا لما ذكر في البد وقدر يرج وحل السابق النكاح
انما يتكلم على الالة اذ هي خارج وقدر بدالة واحد ويرجع الالة لانها ليس
سببته ولانها استوفت في الالات وبجميع المال عليها وليس لثاني ما عاينها فلا
يساوي ولا يبرء الا بالنسبة لانقض بالنسبة ويكون الميراث في هذا المسئلة
سابق النكاح فترجع الالة في اربع ما اذا سبق ما يبرء وهو طاهر وما اذا
لم يبرء ما ذكره وما اذا كان الميراث من جهات لانه غير معتبر فهو كما لو لم يبرء
انما يرج في واحدة وهو اذا سبق ما يبرء وعليه انه يجعل هذه المسئلة منتهى اربع
ما اذا دعي انما رمان الالة في البد وانما اصدحا بالنسبة فضة فيما مضى منه
لما ذكره على نفقة في غير الميراث وليس على ما ذكره بعد على الضرورة فمن ان
ثبوت البد باصدحا بالبنية وعلى ان يبرأ ما ثبت بالنسبة معانية لانه المعانية لا ينفى
من النكاح لانه لا يقتضي بغيره فليس الاعانة الشهود **قوله** وهو الذي وقت
الخ لانها اتفقا على ان الملك للابيع وبرزت الملك لها الا بالسبق متدانة شرعا
حاشا وانما دعي في حق الزوج الالة لانها كانت النكاح في وقت نفقة فانه كان
الزوج في خلاف ما اذا اختلف ما يبرء على ما يبرء وبخلاف ما اذا دعي الملك

أو أخرج مرضي الأبدان فوكسها به وحججه على رعايته ثم يحلف مرضي الأبدان بأبدانكم
 الفاسد يرضعها ما يحيا به على البقاء لا على العدم فينظر بعض المواقف لعبادة الله
 فيصير غرضها **قوله** ولتحليف المرضي الخ فتقدم ذلك على الجواز إذا طلب
 المرضي عليه بيان المرضي على أنه ما علم أنه ودعية عنه فخر المرضي أن يك
 وعاه ودأب عليه غير المرضي عليه فإنه لا يرضعها بعدما يعلم أبعده فخره
 لأنه فعل الغير فحكمة التحليف فيه على العدم **باب دعوى الرعايتين**
قوله في مكانه مطلق أي مكانه المال بخلافه فكذلك الكساح فانه ولو لم يعلمه ولو لم
 يرضعها بالمستحق نأخى الخنازير كما سباني **قوله** أعلم بذكر الخنازير ولو
 ذكر لسبب بذكر فانه ذكر لسبب لا يكرهه فمضى بنيت ودأب **قوله** وقال
 أبو يوسف أي في الوقت الذي هما فيها فقط **قوله** ولو حاله الأثر أو أي قال
 أبو يوسف فبعضه ليعطى بلوغه سواء أجازا مكره الوارثا حاله الأثر أو لا لأن
 الأثر في حاله الأثر أو مغير عنه وهو كسب فيما أجازا أو لا في حكمه فمضى حاله الأثر
 لأنه متعلق عليه والثاني من هذا فقط كما في القاعدة فلو الوضوء ثم الحكم في
 المقدور قبله أو في الحكم ما بعده والرد الأبرار ما عدا سبقي نأخى صحتها كما لو
 استوى تأخيرها أو لا كما لو لم يورثا نسب قطرها والفقه يعلقه العبارة
 عند ظهور المرضي **قوله** وأقر ما في وفاءه الخنازير الذي لم يرضع الفصولين
 ذكره فالفصل الثاني عشر وقدم في الثاني المصنف المشهور على أنه لا جارة
 للثاني في ملك المطلق حاله الأثر أو وحاصله من رعايته الفصولين في الثاني في
 دعوى الثاني حين يغفل عن رعايته المشهور على أنه عدم اعتبار حاله الأثر أو
 وفي الثاني عشر فمضى في ذلك سبقي أي يغني بقوله أبو يوسف فمضى عبارة
 لا تدرى وأظهر وذكره العقبة في باب أولى لا يعتبر وهو ما ذكره في الثاني
 فكما أنفذه جازاه وأقره والثاني في غير ما به وجبرته يعني مع ما قاله أنه
 يغني بقوله الأمام قطرها وكما أن كان مغيره كما نوافقه بهذا من **قوله**
 فانه يرضعها أي ما كان يغنيها يعني بها أنما كان ذلك فانه كما في كساح حصة
 سقط لأنه لا يمكن أن يغنيها إلا بها وهو معنى قوله لتعذر الخنازير أي تعذر الخنازير
 الزوجه على زوجته واحدة شرعا **قوله** ولو منتهى الخنازير حصة دعوى
 حال وهو الإرث أو دعوى نسب وكيفية ثبوتها كما هو المعروف في الزهبي وبأنه
 في باب دعوى النسب إنما لو دعا نسب بمجمل كانا بينهما بقصدية وهذا ثبوت
 الغرض أي بقرام القصد **قوله** وعلى كل نصف المهر فقلت كل منهما دعوى
 الزوجه معناه أنه عليه المهر كما إذا ثبتت أنه لم يرضعها ذلك المعنى أنه اثبت حصة
 والد أهل المثل أو كما سانه ما قدمه دعوى ردفه في الضيق صاكنين ما شرعا

دعوت و تبيين حق المشتري ناسل **قوله** لا يحل الا ان يولد له ولد عليه ما ورد على ما
 قبله و علم جوبه جازع عن العيني **قوله** و لو رخصه في بيعه لا يملكه و غيره و انما في
 عن البسيط انه رخصه فقط عند الامام كقولها في صورة التدبير والاعتاق ونقل
 عن القمي في البيع والرد والبيع على ما في الامام انما في البيع والاعتاق و الله اعلم
 في جميع النعم والامام باقى على اصل الامام حتى حقيقة او مدبرة المشتري على القول
 بانه برخصه الولد فقط على ما هو مذاهب الصنفين والرد الاول على الامام و رد الى
 البايع فكلوا ثم ولده على القول بانه يرد لكل الثمن في العيني فان البايع في رد ما يخص
 الولد فقط لا في باقيه كذا في الاعتاق فيما يزعم انهم ولده حيث جعلها معتقة للمشتري
 ولم يفسخ البايع في الامام حتى يبيعها فبيع على ما في المشتري ولم يفسخ البايع في
 في الامام حتى يبيعها فبيع ففسخ على المشتري **قوله** على المشتري ان يرد له الولد لا يفسخ
 في غير ذلك بل لو ملكه بعد ذلك صار تام ولده من ابيها **قوله** نكاحا اى يحكم
 على الله زوجا ياها **قوله** حملها و ولدته على الصلح فان لم يكن تحت حرة اما لو كان
 فانه نكاحه فاسد مع ذلك يثبت بالنسب كالم **قوله** فكله كالاول اى يثبت
 النسب ونسبه ام ولده منها لا على العيني لقولها في الصورة التي قبلها و رد الثمن
 ويجوز في مقدمه من الثمن **قوله** ولو تنازعا اى ارعى البايع انما البيع له
 ستة اشهر و ارعى المشتري الاكثر فالقول للمشتري لانه مدعى الصحة فالصلح صحت عند
 له وكذا لو ارعى الولد صحة دعوت له بوضع العلق في ملكه و نه البايع فكله لى و اما
 انما كانت فقد تقدم حكم سكوت المدعى عليه بعد الدعوى فانه يجعل النكاح فقول له ولو
 تنازعا يملكه الصور الثلاث **قوله** وكذا البينة عند ان في لانها اثبت امر عاونا
 و هو معتد مكره **قوله** خلافا لثالث لانها مثبتة خلافا لظاهر كما هو مستعمل في البينات
 لان الظاهر وقوع العقد صحيحا و مثبتة البايع اثبت فساد كانت اولى بالقبول وان
 البايع مدعى فساد العقد والمشتري ينكره والبينة بنية المشتري المدعى والذي يظهر اوجهية
 قوله محمد فليسا من **قوله** و رد بعد ان تبين انه بايع هو الاصل وكذا ايضا في ما بعده
 من كذا في الولد و رخصه اما في جازع فانه يرد نقدا صا لا لارى الا باجازه فيبقى
 انه يجوز للاب اجازة فكله لثالث اجازة ايجاز الفصل له **قوله** او كانت الامام
 يقال في رد الولد المشتري في رد الولد فانه علم في باب الاحتجاج من ان المشتري ان
 ش و اجازة عقود المشتري منه وانما في فسخ **قوله** يوعى علقا واده تعيد
 كلام القمى حيث قال المولود عن عده اى و انما في علقه في ملكه كما يستعمل في رد
 حرة فانه في رد الميراث للبينة هذا اذا كان الموقوف في ملكه و اما اذا كان في ملكه
 فانما يرد صا بعد الولادة او كونه اى امها و مولى حيلة بها او باعها فجات و غيرها اكثر من
 ستين يثبت نسبها ايضا لانها لا يقره في كذا لا يعنى الذي ليس في ملكه وانما كان

دعوت

حسب ما توضع على كذا و يعنى على التراب وكذا لو ارى انه انتهى اى لو كانت حرة
 لعقب والوارى وكذا ذلك على كذا لا يثبت به بدنا حتى يثبت كذا كذا و غيره
 غير بعد كذا **قوله** فكلوا اى القائل انما بعد فكلوا وكذا الصغير الذي لا يميز عن
 نفسه **باب** و دعوى النسب **قوله** لو جرد اى و انما لا يثبت له الا حرة احمد
 اقركا جلا من خلاف ما اذا ادعاه مع البايع فانه البايع يقدم عليه لانه اقرب
 منه لانه دعوى و دعوى النسب والمشتري دعوى بخبر كما بينه الشارح **قوله**
 و قيل اى يملك على المصلح فانه حيث لم يكن تحت حرة فكله جده صحيح والافساد
 وكذا بما يثبت بالنسب ومع كل دعوى البايع مقدمه لانه مكره وقت العلوق
 محقق و ملكه المشتري معروض فلا يفسد بانه ناسل **قوله** لغزات الاصل اى
 و قد تقدم انه يدعى بنية النسب عند وقت العلوق والمستند بما يثبت في القام
 فليثبت في الولد الميت لعدم قيامه ولا في الامام لانه ميتة يثبت بنية النسب
 الولد فان لم يثبت الاصل لا يثبت الشيع **قوله** و قال لا يثبت بنية النسب
 في تقدم ام الولد معتقة لا في تقدمه فكله حلف في مائة شئ في الثمن و غيره
 حرة معتقة و قد حكيت في ذلك في فصله ففسخ حصة من الثمن في قسم الثمن على
 قيمة الولد و قيمته فاما سب الولد سبته و اما سب الام ففسخ ثم جعل تقدم
 عندهما حيلة فانه اوام ولد الظاهر الثاني **قوله** و انما في ما اخره حتى لو
 اعتق الام لا الولد فانه اى البايع او ولدانه انه صحيح دعوت و ثبت نسبه و لو اعترف
 الولد الام لم يفسخ دعوت له في حق الولد ولا في حق الام اما الاول فانه انما يثبت بطلان
 اعتقاده والعنف بغيره و قد جعل البطلان و اما الثاني فانه لا يثبت في ما لم يفسخ
 حتى التام لم يفسخ في حق الشيع من رد حرة فقول له اما الاول اى عدم صحة في حق
 الولد و قوله و اما الثاني اى عدم صحة في حق الام و يشك في قوله والعنف بعد وقته
 الا كذا في متنا في قوله بايع احمد القوامين الى انه قال و بطل عتق المشتري قال في
 المخرجه الذي عتقه فكله اى حرة الاصل و قال الشارح في رد قوله و هو حرة الاصل
 فكله ايضا لانه يثبت في حق الشيع دعوت بعد الا عتاق لانه ظهر انه عتق حرة الاصل
 فلم يصح اعتاقه و اجاب عنه العيني انه لا يملك باي ولد يملك فيه بطلان مفعول الاصل
 حتى دعوى البايع و انه لا يكون في مسئلة القوامين مثبت كونه في الذي لم يبيع ثم
 منها و ربعه اذ ليس بغيره انه يملكها فاما واحد واحد و اما حرة و لا
 رقيق و كذا في شئ منها و انما لم يثبت مفعول انتهى فانه قد
 المشتري شئ منها انه وقع في غير ملكه لانه عتق حرة الاصل فلم يصح عتقه بى نسب بانه
 اعتق مكره في وقت لانما رخصه فكله ففسخ عتقه و ثبت ولده و كل من عتاق
 والولاد لا يحل ان يفسخ بنية النسب و لكن سب البايع مكره بائنه عتاقا في دعائه فلم يفسخ

دعوت

المنیٰ علیہ

الناس وقتا لا تعذر ان يحقيقة وهي الخرافة التي ولا يصدقها ولا يجازها
 منها حتى لانها تستحق بمعنى الاول ومعنى على وليس محال على البعض اولى
 من البعض فليست كلها محققة **قوله** فاما الثانية اي ما بعد اول فانه لا يتسعة
 وجوده دون ما سائر فليس على دخولها في بعض ما كان **قوله** واما ان كان
 اى لو قال له فاني ما بين ان كان احد اماكن اولها ما بين هذين اماكن فلا
 يدخلها كائنا في اماكنها وجودها فلا يدخل على دخولها **قوله** فاذ قال
 اى مكان في المعدود فمثل الثاني الاول دون الثانية لوقوله كمرحلة اخرى لان
 اكثر معدودا البعض عادة فكانه قال من قبضه الامم المقنعة من قبضتي مرحلة وتعتبر
 فتدخل الثانية في الاولى ولا يدخل البعض الاخير من كل السبع لان ذكره المستبعد على طريق
 كمرحلة واحدة من السبع الاقضية فانها لا تدخل في البعض الاخير من السبع هو الثانية في الثانية
 وهذا ما يلزمه لو كان **قوله** المحمل اسم فاعل محتمل اى يصح ان يحل عليه فقط
 الرجوع فيقال عند هذا موجود وهو موجود لا زاد ولا نال اذ اولدت له بعد ولونه
 نصف حركته في وجوده لا محققا ولونه حواله لبعده عن تحقيق كنهه محتمل ويمكن ان
 يقال لا يتحقق شرعا لثبوت نسب وكذا في الارام اذ قادرا في بده ان يحرك الفصور في
 كانه محققا وجوده فلو قال المعلوم وجوده والتمس كذا السبب كذا الظاهر واستثنى في
 الحلقه واقترح على المعلوم وجوده لا علم في سبب العدة فانه معلوم شرعا واما اصل
 العبارة كالتبيين فسقط لفظ المعلوم من قول الشيخ من انه يريد على قوله المحمل بالوجهات
 بالوجه لكونه مستان فانه محتمل وجوده كمنه في الامكان من غير ان يلزم الاقارب من قبض
 لاقتصارها فلو قال المعلوم وجوده ويدخل في قول المعتدة لكونه مستان كما علمت
قوله كالاثر والوصية كالاثر سقضية في نفس السبب الصالح فيها **قوله**
 الا اى في سبب سببا كما بين في سبب سبب استنادا بين سبب غير صالح **قوله**
 لا علم من نصف حركته في كونه ذلك فلا بد من حواله ان كان في حواله المعتدة **قوله**
 حين اى يكون او ان يثبت **قوله** لعدم اتيه لا يكون احدا لا يرتب ويرث
 واستثنى الوصية الا اذا خرج اكثره حيا **قوله** وحل محله في ذلك الا اذا رجع فاحرمة
 موجبة في حلاله اى حيا وقوله على السبب الصالح ولا بد من سبب في كل وجه وطريق
 الارث والوصية وليس حيا بها بل في الآخر قليل والاضايل في حوافره يقتضي الرجوع
 فكيف يقدر على البطا لثبوت سبب في حيا والابطال يرجع على الاثر وهو لا يكاد
 الرجوع فاما قوله السبب يرجع وانما هو بين سبب محتمل لا محتمل اى حيا لا يثبت له
 عند غيبته بل في جميع فتره وبضفة الجنتين مجازيات محتملة على قول محله
 ارجع الا في ارجع اى السبب ولا يحل سببا اى لم يوجد حلاله يرد الغيبه يرجع
 في كونه الاثره اى كذا السبب عند غيبه في شرط اخباره ولا زاد
قوله

بما وجد من الزيف لان الغالب يغلب عليه وورد ما يحتاج الى حفظه فليكن قوله زيوفاً في الدلالة كلامه بل بين النوع فصيح موصولا ومفعولا **قوله** انما قدر انما يسمى سوا قد مر انه حيث اقر بالقدرة الزائدة او الوصف الغافل لا يصح الرجوع عنه واحده لا تارة لم يقر به اولاً فخذ قوله ثانياً **باب اقرار المريض قوله** بارش عمر وهو ما روي عنه قال اذا اقر المريض بدين جاز ذلك في جميع تركته وهو ما لا يقال فيه غير الذي كان له حكم المرفوع **قوله** ولو بعان قال المثل في حاشية الحق قوله اقراره بدين ليس احرازاً في الدين لان اقراره بما لم يسمع قال في حاشية الحق وفي اقرار المريض لا يجزي جميع ماله صحيح ولو اقر بدين الوارث بالدين مع الواسطه ينجى ماله ودينه لا يخذل فيها المريض الذي ليس عليه شيء اذا اقر بجميع ماله صحيح اقراره ولا يلو فحق اقراره على اقراره الوارث ولو كان عليك لا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة قد ذكر الزيلعي لو كان عليه ان لا يصح اقراره بدين ولا بعان فيه لا في حق غيره من الصحة والمريض بالدين معلومة انتهى **قوله** الا اذا علم فملكه انما يصح اقراره بالدين عند عدم العلم بكونه مملكه في ضمان الذي توفي فان علم كان في حكم الوصية فتعبد باقتضاها لانها في حاشية الحق لا يقره اقراره في تحقق ثبوت مملكته في ذلك المرض **قوله** مطلقا انما يعلم ذلك لسبب معروف او ما اقراره بالصحة **قوله** او بعانة فان هذا نادراً على انما الغالب يغلب عليه والمعتنى به خلافاً كما تقدم في معانيته ويحتمل سواها فمبق معرفه الا بالينة **قوله** اما الزيادة في ماله اي مع استعفاء التركة بالدين في القبر حينئذ غير صحيح اما اذا كان في المال سعة فانها وصية تنفذ من الثلث كما لا يخفى **قوله** غائب الذي في بعض النسخ كالمع غائبة وهي مقولة في العتامة من هذا ان يكون من هذا بالينة على ما تقدم **قوله** وايضا اجرة او فليجدها من المصلحة اما اذا كانت الاجرة من غير طاعة النجس واشتغ من قبل الدين المدجحة حتى يعرض عنه **قوله** لو عين القدية اما الزيادة في ماله عند استعفاء التركة بالدين كما تقدم في سلك المهر **قوله** اعطى المهر وكونه قال في حاشية الحق في المرض اذا تزوج اذ اقره واعطىها مهرها لم يفسد منها ما اخذت ويكون بين الزوجين ما يخصص والوجه واحد من غير اختلاف في البيع فانما النكاح يسلم باللفظ وان كان في المرض ولو استجاب المريض بغير اذنه قال لا يجوز له ان يملك ما يشيئ فقد رتب له المهر على ما لا يخفى الذي وقع السكوت اما ان لم يدعها فانها لا يملكها حتى يرضى النكاح على كل حال ولو كان في المرض بين المهر وبين الاجرة ودين عن المبيع والرضى والفرق ان المهر بغير وجه ووصية ودين بغير وجه فياخذ بغيره المعاد في ثلث اكله الوفاة او باعها بغيره في الصلوة والبيع ليس بوجه ما اخذته في المرض والاجرة بعد استيفائها والمنفعة ودين في رتبة الاستحباب فلو وثقتة الدين انما يقتضى ما استقرض وما استقرض في مرضه لا يسهل دفعه الى المقرض الا اعلم

عدم

عدم وغالب في المرض يخشع عن اقراره وكذا لا يبيع فليكن المرض كبيع وما جعل عليك في الدين خروج **قوله** وهو يكون اي مستوفى في الاقرار قطعاً لا في الدين انما اذا افضل على الدين الذي عليه ما يخرج من الدين المبرأة عنه فيكتفي في ان يخرج لا في غيره الوصية فليخرج **قوله** لقائمة تبع في الدين الذي يظهر انما يقال لا في وصية لها نصيب لوارث **قوله** لا مطلقاً الا اقره لانه الاقرار ليس بسبب ملكه ولا اقراره لانه اجازة او اقراره **قوله** الا المهر لعل المهر ما يتعرف ما جده **قوله** بخلاف اقرار البنت انما قال البكر في حاشية الاشياء الصواب انه ذلك اقرار لوارث بالدين ولا يذلل في عدم صحة ذلك لوارث في مرض الميت وقام فيه وفي حاشية الحق في راجعه **قوله** او يبيط في حاشية الحق وعنده يبيط في حق الوارث ويصح في حق الاجنبي كما سبقت **قوله** صحيح تصديقي السلطة انما في الاقرار لا يتوقف على تصديقي وكذا اشترط الوقف حيث لا يوارثه لا تنفذ بغيره في جميع التركة على اجمع عبارة الوهابية والطرست **قوله** لو قدره لولا او ما في الاقرار لعل الوارث اقراره لولا وما اقر به لملكه في حق لولا لا يملكه قال في حاشية الحق لا يملكه لولا ولا يملكه لولا **قوله** ولو كان المقر له اي الوارث المقر له في المرض المقر **قوله** كما لا يخفى لاجنبي اي لو كان المقر له جنسيا وراثت قبل المقر وورثته ورثة المقر في اقراره جاز لانه لم يقر لوارث عين اقر انما في الاجنبي فظاهر واما في الوارث الذي مات فانه يجوز قبل المقر من غير كون وارثه قال في حاشية الحق ولو اقر لوارثه ثم مات المقر لم يمت المرض ووارث المقر لم يمت المرض لم يجز اقراره عند ما يوصيه او لا قال ابو ابيز و هو قول محمد لانه يملك الموت قبل موت المريض من غير كون وارثه وكذلك لو اقر اجنبي ثم مات المقر لم يمت المرض ووارثه من ورثة المقر لا في اقراره كذا لاجنبي فيتم نعم لم يبيط في مرضه كذا في تنبيهه انكره انتهى **قوله** الا ان مات كل ما اي اذا اقر المريض بقض ماله منها عند ورثته فان جميع ما يقدره ما يجزى في الاشياء فراجعه **قوله** وهذا محله اي اذا علم انه لا حق له فيها وحاشي انما يتعلق عليها احدية الورثة او يرضى عليها شيكاً اما لو كان له حق في غير ذلك اقراره في الورثة فليقتضى انه كان خارجاً لا يملكه الا اقره **قوله** ومثله في قبيل الشيء كما قيل لا حق له في قبيل ماله في راجع الى ما ذكره من حاشية الاشياء وقد ذكره في حاشية **قوله** وهذا في معنى ما تقدم في حاشية الحق اذا لم يقر قرينة على كونه كما لا يخفى انما اقره بكونه بكونه وهو مرض ثم قال هذا ملك ابني او ابني فليقتضيه من القرينة الواقعة في أهله باذنه يخصص بعض الورثة **قوله** وعقد المولاة اي المولاة لاجنبي في مرض مولاة وكذا المقر لم يملك النسب فليقتضيه المولاة في نسائها فلهذا مات كذا وانما يقتضيه المولاة في ماله اقراره لولا ان لارث انما كان بسبب حادث

الرحمة

الوجهة فكانت زوجة لعمته فكنيت في ثبته عند أبيه شيئا وقاموا على ما جازاه و فاجبه
واقترع عليه في الزهر والربيع فذهب بغيره النسب **قوله** انما كان له الزوج بغيره المحلى
استدركه شيئا وقاموا و ما طلق عليها **قوله** كالواحد منها انما كان له الزوج بغيره المحلى
بين جاجها ما يترعى الزوج لا يتوقف على تصديق المرأة لا يترجم فيها وبشرى
بذلك العيب ولكن لا يترجم لوالده انتم ان تصديق المرأة لا يترجم فيها وبشرى
من الزوج لغير الولد الفرض فلما بغيره تصديقها وجهه تقوم عليه ويكون الواحدة لا تملك
يطلق عليه الرجال الاثر فان كانت بغيره وفقدت عنه فليكن له ولا يترجم **قوله**
يقى الى احوالهم تحت قوله وارتدته عن غيره لانه ما اذا رجعوا من الزوج غير ما لم يفر
او كفي فذلك الاكراه العقلي كما هو على المطلق **قوله** لعف و بغيره المحلى
صاحب الدور قال وانما قربت بغيره ولا يصح وهو غير محلى الا اذا رجع الى جده
او ابنه من غير ان لا يصح الا في غير النسب والعنف وقوله وانما قربت فيه
تقدير ان تحت ذلك مكانه اولى **قوله** انما هي وكرها رجعوا وانما رجعوا
والاثر اي في حقها فقط بحيث لا يمنعها من ارجاعها وانما رجعوا بحسبته **قوله** فليكن
عند العتدي لا يملكه الزوجي وصاحب البيع اولى بالاعتماد من غير الرجعية مع ان
الرجع له جميعه لان جعله وصية فهو فيه غير عاقل ولا يصح الرجوع والوصية يصح الرجوع
عنه سواء قبل المصير لتمام الوفاق الزوجي والبيع من موافق كافي انكبت وصية وصية العتدي
حتى لا يقر في وجهه باخ وصحة المهر ثم انكراؤه وامتناعه ثم اوصى به على كل خلاف ان
كان ما لا يرضى به ولم يوص له احد كان ذلك المال للزوجيه صحيحا لا بالنسب لم يثبت
فقطر الاقرار استثنى واقترع عليه وقدره على بعد تصديق المهر وصى و ما نقله
الحق و اريد بالتصديق القرع عليه وهو الاقرار بشئ اذا اقر به وقال في الدار المستق
وعني في ثبوتها بغيره وقوله وانما رجعوا رجعوا من غير ان تصديق تصديقها في كافر
وتبينت من غير ذلك بغيره دعاؤه لوافاقه بين ما لم يصح في ذلك فدية لانها ما
دعي وجوه الى تشييد التي انتهى منها جوده و ارجع لانها رجعوا وكما هو على كل ما نعم فليكن
انتهى وتوضيحها انما كانت اقراره بغيره اي فالت فدية لا يصح اقراره لا انما يصح
ليطلق كونه فدية وانما يطلق كونه ذمرا لم يصح اقراره وطاهر كلامه انما يفسد
حتى في المهر والامتناع لغيره من غير ميوه تكفي فيفسد عليه كانه فدية بالبره لا يثبت
لك انما يفرق ما لا يرجع عنه الا اقراره بالنسب فانما يصح اقراره بالزوج غير غير النسب كما بين
فيه لا بالنسب بل بالنسب لكونه على العتدي وليس له ذلك فانما رجع النسب فليكن الرجوع
بعد ذلك لان النسب لا يثبت في الغرض بغيره فانه يثبت والنسب تصديق المهر عليه
وهو الاقرار فيما اقر به لا بتصديق الاخر المهر والاعلام **قوله** لا يراى ادى
نحوه و ما هو على اقراره بين الاثر شيئا ان ليس يوارث والزم كونه لا يصح اقراره فادى

کسی

المراث

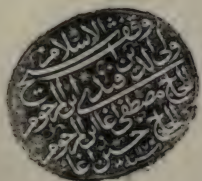
المات وذل العول **قوله** افعل بغير اكله فكلوا قالوا اني ناكله فان اكله فبغيره ياكله
باريصال الامام السيد محمد الجواد قال حال السكر فداقكم فكلوه فكلوا لان السكر ليس به كحل
الشرب واليقظ وانه يقصد به تاريب غيره او يحصل ثمرته وانما يقبضه فحال السكر
ليقل انما بعد كفاؤه فانما ذكره كالقبي في النفس يحصل به ازاحة الدرع فذا فرق ان يكون
فحال السكر او فحال الصحة فكله المقصود به هو بغير غيره لا بفعل كلفه وانما فيها
وذا النفس المقصود به يحصل فحال السكر ويبقى ان يكون من السرفه لكونه بقا
الشره بل للصحة **قوله** وفي السرفه انما هو لاقرب السرفه فيمنع من الاقرب انما
اعند وهو فاقه انه عند وحى العبد وهو فاضل قال بل من كلفه كلفه بالشرع واليحيى في
حق العبد فيمنع المال بالسرفه **قوله** الا فيا يقبض الرجوع كالسرفه الى العبد
سلبه في كلفه فانه لا يقبل الرجوع كالحاقه في الشرع قبلها فيقتل لاقرب السرفه
وكله في عدمه فاقه انه لا يقبل الرجوع الى السرفه فبني على الاعقاف وهو بعيد
وجود العقل الا لا يقتل على السكر ولو اقر ولا يورث في كرهه لانه من زوجه عينية
انما كلفه حكم الميراث من سرفه زوجه وكذا غير رجوع الميراث من سرفه زوجه عينية
او فانما كانه فوسفه فاضل فحكم الميراث كاحواله **قوله** الا في سقط القضاء
والوفاء ذكره في منعت حركات فلا يسطع عند القضاء ولا يقصد **قوله** فحال الساق
انما عبارة الخ وذل الوقت فاما المقلد اراد به ثم صعدت حيا كالقاضي الساق ومن موافقة
لما ذكره في ساق الاقرار لا يرد له بالرد وتوابع القيد وما فعلت ومع الوفاية يرد
قبول القيد لا بعدد ويصح غيره في حق **قوله** والوفاء في الوفاية في حيا فكله
ادعاء وصحة العدي يصح ومنه فاقه في حق فكله بالعلق في كلفه من قبل العبد
انتم غير ملك **قوله** وبشئني فدا الاثام والكلال في فدا الاقرار يرد له بالرد ولا
يعد من حيا من المسلمين في فدا الاثام ولا يرد له بالرد فتمت ادراك على المشتقة عن
سكان ازها بين المسلمين ليس بها **قوله** والضايق انما هو بعد يقبل الرد من حال
منه الاستاناة وهو خارج عن الشريعة فكلوا الاقرار يرد له بالرد الاقرار على ملك فيه
قوله فكلوا الاقرار على الجاني باطل وهو شرط الداراهم والدان انما في يد
الوصي او باق في الوصية او في حيا من داراهم فيكون ثابته في الزمة **قوله** او كماله المشكل
هو صاحب بيت الالهانية في حيا من السجدة وصدورها ورض مرض الموت او زوجه باف
منه من مات فاقامت ورنه ثابته الزامة وبهت مهرها لزومها قبل رصده لا تقبل
والداراهم باقراره وفي فصول العداوى ما يقتضي ان ذلك اذا كان قبل رصدها للمشكل
قوله وبشئني ما يرد في كلفه فاقه في قوله من ثابته باع هذا بعد من فدا في صحته
ورضى من والمستمر انما في ذلك فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الشيء الا بقر
الملك لثاني الخاصة وفي انما يرد باع عنها فدا من اجبني في مرض الموت ثم اقبل

ان ايجماله

انه كماله المغضبة الى ان لا زكاة الاضعة على المسلم وتسلم الى المغضبة فما لا يجب فيه تسليم
وتسلم ما زاد وما جفاه فيه لم يجز منع الكمال لان القدرة على التسليم قبل الجدل تسقط
لكونه في معنى التسليم انتهى **قوله** والتعذر ان كان حقه للمغضبة فله ان يتبع
عنه لان الصلح لا يكون شتمه بقوله لا ينافي مثله **قوله** او جفاه لا كما لو جفاه على بعضه وانما
او لم يباين ان في نفس وطرف او شتمه او لم يباين كما ناسخه **قوله** لتعذر الذي قال
في الاشياء لا يصلح الصلح عنها ولا يسقط بها المقتضى اذ ان كان قبل الاضعة كما في النجاسة
قال البيهقي فانما لا يسقط وانما لا يصلح لم يجز اذ كان بعد الاضعة فلا يسقط
كما لا يسقط بعد الذي في النجاسة كما في ما ذكره في الاضحة لانها لا تنطبق
بعد الاضحة والصلح عنه ذلك خارجة في الاولاد وغيره الاشياء والاولاد لا يملك المقدوف
المغضوب الخارج ولو ان المقدوف كنت مسلما دعوى سقطت كما في جيل انما خارجة
في جيل الاضحات قال البيهقي قال في الاضحة وانما ثبت انكم لا يجوز الاكساق ولا
الغفو ولذا اذ عني قبل الاضحة والاولاد صالحة عما في ذلك ما بطل ويروى ما
الصلح ولا ينطبق اليه كما بعد ذلك تسقط وقدم الشارع في باب حد المقدوف عند قول
المنع ولا يتبين انما اخذ عن ذلك والصلح ولا عفو عنه وعنه نعم وعني المقدوف فلا حد
لاضحة العفو لم تكن المطالب حتى لو ادعى طلب محدثي ولذا ابيهم لا ينقضه فانما
انه لا يسقط قبل الاضحة ولا بدعوى ولا قيام الاطالب المقدوف في المصالحات فليجوز
قوله كما لا ريب ان الكف لا يقتضي الاضحة معناه لا يتبعها غيرها **قوله**
لانها تسقط سلبا في الصلح في الزين انه احدث بعض حقه وتسقط لغيره لم يمس ذلك
مخصوصا لا يتبعها بالتبعين بل كما يثبت في الزينة **قوله** عن الدعوى انما سواء
كانت عينا او اموالا او ملكا او اربابا عقد برفع بغيره انما **قوله** ووقع الملك
الجزئي في الوجود الثلاثة التي افاضها في جواب المسألة على ما في السكوت والامكان
فلا نقطع دعوى البيهقي عن هذا في جانب المسألة على ما ذكره في الشارع **قوله**
وعنه لو مقر في المنع وفي الصلح عنه ووقع الملك فيه لم يمس على انه كما في ما يحتمل التملك
كالمال او كما لا يمس على معاينة او كما في ما لا يملك التملك لا يقتضي وضع اليد كما
اذا كان في ملكه انتهى واما قوله ان لا يملك الصلح عنه مع الامكان مع انما وصحته في
حق المسمى والوجه منه انما يشفع ان كان له عقار او عبد او بعضه انما في ذلك فليجوز **قوله**
الصلح عليه انما في كل شيء من الاستسكان وانما في حقه كما في عرض العتاة **قوله** لانه
الصلح عنه انما في المبرم من الاستسكان كما في ما يباين بال ذلك بقوله لانه يسقط فانما يتبع القول
لاجل ان الصلح عنه **قوله** وتضمنه القدرة انما هو كماله مستأنف فيعبد انه لا يصلح
الصلح عليه في الابن وطيره في الهبة او مسكه في العاوة وجنسه في السقف وزرع في ثوب

تتم القصة وحمل كجارية والهمة في المال وحده في المستغنى من زرع فلو لا ذلك لكانت
على كسبه ومنه جازلة العبد كان لا يقد على تسليم الجهد فبذلك يصير الكلام تعليل لقوله
وبعضه جازلة العبد فصار التعليل والمعلل في شئ وشئ من الأدلة في ان والتمس في
للاول **قوله** بحسنة المذهب هذا اذا كان العبد مائتة بالقبول فان كان مائلا
بتبعين التبعين وهو جنس المدعى به في يرجع عن كسبه حتى ولا يبطل الصلح كما اذا دعي
التمس كسبه على ما به وقبضها كما يرجع عليه بما به عنده يستحق استحقاقه سواء كان الصلح
بغير الاقرار او قبله كان او بعده استحقاقه او بعده بخلاف ما اذا كان من غير قبض كذا في
هذا اذا استحق بعد الاقرار فانما الصلح بطلان كما في قوله يرجع بغير قبض كذا في
الكافوس كذا في كسبه المدعى به في الخلق بهذا كذا في العبد المتبعين بالتبعين
وان كان مائلا بتبعين كذا في رجع والتمس لا يبطل الا ان كانا لا يتبعانه في العقود
والقبض فبذلك يقع العقد كما عند اشارة ابينا وانما يتعلق بمقتضاها في الزنة فلا يتصور
فيها انما انتهى فقوله المائت وهو اسحق من العبد كسبه على ما اذا كان استحقاقه وهو
تبعين بالتبعين وانما لا يتبعين فلا يمكن استحقاقه لانه يتبعه الصلح عن جسه وقدره
لا على جته فاقبل **قوله** انما يرجع اليه في كسبه المنفعة نعم بالوقت كما في قوله
قوله كسبه في قوله في العلم المنفعة في العلم المنفعة وكذا في العلم المنفعة فيه كذا في
بعض هذه العلم كذا في العلم المنفعة كما في قوله في كسبه الاجارة **قوله**
في المدة تنازع في ثبوت وبذلك على ان يكون منصفه لكل منهما اي لو جعلت احد المتبعين
عن حال المنفعة في المدة او جعلت لكل الذي قامت به تلك المنفعة في كل الصلح لانه
اجارة وهو تبطل بذلك ان كانت في كل المدة وان كان في بعضها فبقدره من حيث
الموت والحراك **قوله** فبذلك في قوله لا لا يكون منصف المنفعة بالمنفعة مع اتحاد
الجنس كالكسبي والتمس وكذا في قوله لا لا يكون منصف المنفعة بالمنفعة مع اتحاد
لانه انما في العقد بذلك هو كذا في الاجارة فانما كان الصلح في المال بالمنفعة او في المنفعة
بالمال او عن منفعة بمنفعة من جنس اخر اجارة كان هذا حكم من بطلان الصلح **قوله**
رجع الى هذا اذا كان العبد متبعين بالتبعين كما في قوله **قوله** كجارية في الدين لان
الصلح عن ربه ببعضه اخذ ببعض حقه واسباط الباقي كما في قوله واسباط الدين جائز وانما
لم يجر في الدين لانه لا يراى عليه لا يصح ولا لو زاد على البعض ثوبا او درهما مع لانه
جميع الثوب او الدرهم من الدين الباقي وكذا لو ابراه عن المدعى في ما فيها يصح فلو كان على
بست من كسبه انما تترك المدعى في ما فيها كذا في بعض حقه واسباط الباقي في الدين
ولا يراى عليه المدعى في ما فيها كذا في بعض حقه واسباط الباقي في الدين وجوز انما
انما العقد سبب فلو كان على المدعى في الدين او على المدعى في الدين او على المدعى في الدين
اخرى جاز على ما لا يجر المدعى في كسبه لانه ليس من حقه **قوله** لانه بقضية من غير حقه

في قوله اخذ البعض حقه واسباط بقية والاراء عن العبد لا يصح **قوله** في بعض المصنفين
الاراء على ان العبد لا يصح انما في خصوص المسئلة وهو ما اذا دعي واربوا حقه
على است ماله يصح في كل حال الرواية ويجعل كانه قبل منه بعض حقه واسباط عن المدعى
في ما فيه لانه لا يراى عليه العبد ابراه عن المدعى فيه والاراء عن المدعى في الاجابة
صحيح وعلى ما في المتن وهو رواية ابن سماعه لم يجعل لارباه عن المدعى وقال بعدم صحة
قوله انما لا خيار ولو ادعى واربوا حقه على قدر معلوم منها جاز وبغيره كذا في بعض حقه
وابراه عن المدعى الباقي والاراء عن العبد وان لم يصح كذا في الرواية عن المدعى في حقه
فصحيحه على وجه الوجه قطعا في زنة انتهى في الزمعة ابراه عنه المدعى واربوا حقه
رجل واصطلى على بيت معلوم من الارض فهو على وجهه وان وقع الصلح على بيت معلوم من
دار اخرى للمدعى عليه فهو جائز وان وقع الصلح على بيت معلوم من الارض في وقت فاما اخرى
فذلك الصلح جائز لان المدعى في اخذ بعض حقه واربوا حقه وفي زرع المدعى عليه
انه قد علمه بغيره وانما جاز هذا الصلح على سبب دعوى المدعى بعد ذلك وهو الصلح كانه
البيت من دار اخرى لا تسبب دعواه باتفاق الروايات لان هذا معاوضة باعتبار جازية
المدعى فكما يقع ما دعي بما اخذ وقما ازاد الصلح على بيت من هذه الارض كسبه
الكل ثم تترك الدين الشئ في شرح الحكم في التسليم وهكذا في الشئ لا يراى عليه
الدين المائتة في ذلك من شئ الكلام في شرحه لانه لا تسبب دعواه ورواية ابن سماعه
عن قوله تسبب كذا في بعض الروايات الصلح وانفقت الروايات المدعى عليه
لواقر بالاراء المدعى في زرع وتسليم الاراء وفي رواية ابن سماعه المدعى بهذا الصلح في
بعض حقه واربوا حقه في الاراء لا في عينا ولا ابراه عنه المدعى في اطل مضار
وجوده وعنده بمنزلة شئ واحد وجه ظاهر الرواية انه لا يراى في عينا ودعوى
فان المدعى كانه يري جميع الارض لنفسه والاراء عنه المدعى وان كان ابراه عنه المدعى
لا يصح فانه في قوله لاربوا حقه عن المدعى بهذا العبد صحيح الا ابراه حتى لو ادعى بعد ذلك
لا يصح او فقوله انما لا يراى في المدعى فانه قوله ابراه حقه عن هذه العبد هناك
عن المدعى بهذا العبد لا ترضى ان قوله المنصف وبذلك المسئلة شين ان بعض قول الوارء
عنه لا يصح لا تصح لانه لا تصح لكا المدعى عليه بالاراء لا يرضى المدعى على دعواه ورسق
او تترك المدعى في شئ ابن سماعه عن حقه في رجل فاضم رجلا في دار بغيره ثم قال
اربوا حقه بهذه الاراء وقال اربوا حقه عن حقه في حقه كذا في اللول ولا يراى عليه ولا يراى عليه
بست من هذه الاراء وقال اربوا حقه عن المدعى ابراه المدعى كانه جاز ولا حقه في داره ولا يراى عليه
لم اقبله وفي شئ ابراهيم بن رستم عن محمد بن ابراهيم داره في رجل فاضم المدعى عليه على
نصفه وقال اربوا حقه عن المدعى في النصف الباقي او قال اربوا حقه من النصف الباقي او قال لا
حق في النصف الباقي ثم قال البنية على جميع الاراء تغيب شئ ولو كان ملكا على نصفه



على ان يركب في دعوى في التصرف الاخر ثم اقام بنية كانه له ان ياتخذ المالك والفرق
 بين قوله بنية وبين قوله بركت قال لا تسمى البنية في يد رجل لو كان له رجل بركت
 منه كانه بركت منه ولو قال ابرأك منه كانه له ان يبرأ منه بركت منه قال وقال
 اصحابنا رحمه الله تعالى اننا قال بنية متى برأى وانما بركت برأى كانه له ان يبرأ
 العبد بنية متى **قوله** بطول البراءة انما انبسط منها حذف قوله عن دعوى كانه بركت
 تقدم في عبارة الاخرى وهو انما انبسط في كلامه ولا ياتي في قوله كانه
 لا يسمع دعواه في الحكم ولو بطول البراءة عن الدعوى لم يسمع دعواه ولا في الفقه حتى
 البراءة عن دعوى الا بغيرها خلاف **قوله** اي قضاء لا ديانة تامل فيه مع تمام
 قالوا انما الصلح عن الدين على بعضه فدل بعض حصه واكتفاط الباقي وابطال ما يصح فسطح
 قضاء وديانة ولو تم ما ذكره بهما لم يبق فرق بين الدين والدين فلهذا **قوله** ولا يات
 انما بركت لو طلاق اي سواء كان بركا او اسكوت او انكار وسواء كان بالمال او بغيره
قوله فحينئذ في امانع اتحاد جنس المنفعة فاما كونه جارية لغيره كونه جارية
 الربوا او جارية لغيره كونه لغيره كونه لغيره كونه لغيره كونه لغيره كونه لغيره
 فحينئذ منع اتحاد جنس **قوله** وكذا عتقا كونه في حقها انما كونه في حق
 المدعي انما كان بركت او انكار وكونه جارية فلا يمانع وقطعا لا يمانع في حق المدعي عليه
قوله والادلة لا يمانع بصدقه على انه معتق ومن ادعى ولا كونه في حق المدعي لا يمانع
 بتصدقه الذي عليه كما تقدم في الاقرار **قوله** ولا يعود بالبنية ان يفتي عنه قوله
 وكانه عتقا على مال لان البنية اثبت ان كانه رقيقا قبل الصلح وقد وقع الصلح عتقا على
 مال على ما قدمه فلا وجه لعوده رقيقا **قوله** نزل يا ايها الصلح ان يكون بالمال
 فيه ومن استأجر او موهب او معتق على مال او مختلفه فيما يصلح له **قوله** على غير زوجة
 يشترط ان ادعى انما زوجته قبل ان يزوجه هذا الزوج الموجود في حال الدعوى لانه
 حين ادعى النكاح ادعاه على غير زوجة اما لو ادعى انه تزوجه في حال قيام الزوجية لم
 يصح دعواه فلا يصح عليه لعدم تاق كونه حلالا وكذا لو لم يكن له نكاح المدعي عليها كونه زوج
 اختا او ارباعا فدعواه لا تصح حينئذ ولا وجه لصحة صلبه لعدم كونه زوجا فلا يمانع
 انكاره لا يمانع الا بعد النكاح الصحيح **قوله** ولا يلزم له بطلان اي ما ياتخذ به لا يمانع
 الصلح في دعوى المال بطلان لانه كانه حلالا لا يمانع في دعوى المنفعة لانه اجرة
 مال وفي دعوى الرق لا يمانع في دعوى النكاح لانه بدل النكاح ولو كان بطلان
 في دعواه لا يلزم له ما اخذه لانه اكل مال غيره بالباطل **قوله** لعدم الرجوع الى
 اذا كان بركت في نفس الامر ما لو علمت صحته ودعاه وان دخل بها او جنتي الا انما لا يمانع
 انقضاء العدة **قوله** ولو ارجعت المرأة قال في العتابة خلت بنية خلت بنية في زمان
 فصح في الصلح جاز وفي بعض لم يجز وجب الاول انما يجعل كانه الزوج باعطا بطلان الصلح



زاد على هذا ثم طلقها ووجدت في ان يدبر لها نكاح المدعي فانما جعل ذلك المدعي
 منها فرفقه على بعض على الزوج في الفقه كما اذا نكحت ابن زوجها او المالك بغيره فاما ان
 على ما كان عليه قبل المدعي لان الفقه لا يمانع من نكاح المدعي على ما كان عليه قبل المدعي
 في ذلك فلم يمانع من نكاح المدعي على ما كان عليه قبل المدعي في ذلك فلم يمانع من نكاح المدعي
 ووجه في دعواه العتابة **قوله** فلم يلزم المدعي ان يمانع من نكاح المدعي فانما جعل ذلك المدعي
 من المال في دعواه العتابة **قوله** لم يمانع من نكاح المدعي لان الفقه لا يمانع من نكاح المدعي
 من جارية **قوله** ولو اخذها مما كانا زوجا المصالح لانه قد انقضى الى الابد ولو
 في حال رقه فبطلان المصلحة وحينئذ لم يمانع من نكاح المدعي على ما كان عليه قبل المدعي
 قيمة المصلحة اي سواء كان قبل القضاء وبقية المصلحة او بعده لعدم ظهور الربوا بين المدعي
 وقيمة المصلحة بقية العتابة في خلاف ما لو لم يكن وفيه جنس المصلحة بطلان
 تقدير القاضي تقدير الرق فاما في المصلحة فانه لا يمانع من نكاح المدعي فانما جعل ذلك المدعي
 العتابة على المدعي في دعواه العتابة فانه لا يمانع من نكاح المدعي فانما جعل ذلك المدعي
 انما كان بركت في دعواه العتابة فانه لا يمانع من نكاح المدعي فانما جعل ذلك المدعي
 لان المدعي قد اخذ بعض حصه واكتفاط الباقي والصلح لا يعود **قوله** ولا يرجع الى
 لانه قد عتقا فانه لا يمانع من نكاح المدعي فانما جعل ذلك المدعي فانما جعل ذلك المدعي
 بالرجوع الى المال كانه عتقا بالقيمة وقد قضاه فحينئذ قدرة القاضي فانه لا يمانع من نكاح المدعي
 تقدم فيه رجع **قوله** ولو في نفس بركت بالطلاق اي سواء كان في النفس والاطراف
 مع الادوار او اسكوت او انكار **قوله** لعدم البراءة لعدم البنية بين المدعي والغير
 هو القصاص والمدفع في المال **قوله** كذا في مطلق فانه لا يمانع من نكاح المدعي فانما جعل ذلك المدعي
 او اسكوت او انكار **قوله** لان البنية في حق المدعي فحينئذ لم يمانع من نكاح المدعي فانما جعل ذلك المدعي
 والدية في حال طلاقها فانه لا يمانع من نكاح المدعي فانما جعل ذلك المدعي فانما جعل ذلك المدعي
 التقاضي بغير المدعي اذا لم يكن طلاقه وعرضه ووجهه فانهم قالوا يجوز فيه جسد المدعي
 ووجهه بنية في الزمة رجع **قوله** على انكار ومثل اسكوت **قوله** مطلقا سواء
 كان من مال حال ولا **قوله** على هذا اي واثبات المال له **قوله** ومنع الوقت
 لا يصح الظاهر انه من مال يطيب له اي يطيب له الاخذ ويشكر مكانه فانه لا يمانع من نكاح المدعي
 الوقت بغيره بنية ومنه قال لا يطيب له الاخذ ويشكر مكانه فانه لا يمانع من نكاح المدعي
 فيكون له حكم الوقت تام **قوله** فانه لا يمانع من نكاح المدعي فانما جعل ذلك المدعي
 مع المصلحة في جسد العتابة وقيمة في العتابة بغيره كونه في اكثر من جسد الاول او
 اقل من جسد آخر والا فلا اثنائية كذا في دعواه العتابة فانه لا يمانع من نكاح المدعي فانما جعل ذلك المدعي
 انما كان بركت في نفس الامر ما لو علمت صحته ودعاه وان دخل بها او جنتي الا انما لا يمانع
 فانما في الصلح جاز وفي بعض لم يجز وجب الاول انما يجعل كانه الزوج باعطا بطلان الصلح

كما سمعته ولم يذكر فيها اذا اقر بالودعيه وصاحبه عليها والذي يقتضيه الفقه حوازه الاله
صلي عن مال بآل باقر تامل **قوله** فانيه وعبارتها على ما نقل في المخرج الوجه الثالث
اذا ارجع صاحب المال عليه كاستهلاك والمخرج عليه يدعي الرد والهالك ثم صاحبه
شخصي كما في الصلح فقول محمد وابو يوسف الاول وعلى القوي لا يجعله على انه لو صالح
بعد صلح المستودع انه رد او جعله لا يجوز الصلح انما يختلف فيما اذا كان الصلح
قبلي كان المودع **قوله** دفعها للثمن انما في الصلح على الاستحار كونه اقتداء بالبيان
قطعا للثمن وبعد الصلح يصح الاستحار لا قطع الثمن فانما المخرج بكيفية البيان انما يات
بالبيته فلم يمتح البين فاطع للثمن على الصلح ولا قال **قوله** ولو رجع المخرج
بعد على اصل الرقعة لم تقبل لان الصلح قد ابراه عن الدعوى فنقطت فوجها عليه
والصلح لا يعود **قوله** فانما تقبل لاننا ما نعرف له الصلح في غير صلح
عنه عدم البيته فانما وجدت البيته تبين انه الصلح في هذا الصلح وانما باطل فقبل
البيته **قوله** في دعوى الدين **قوله** من دين ليس له بدل الرقعة
ثم المبيع ووجه الشك في بدل الرقعة وكل ما لازم في الزمة **قوله** او عصبى او غيرها
منه حال التقديس وهو باق في يد معتد ببقائه فصار على بعض مقداره فمجهله
قوله بلا اشتراط انما اذا اشتراط اعا هو في الما وضمنه وعندها يقضي لبعض هذا
وهذا يظهر في غير المصنف اما هو من الاعتراف ببقائه فليس يادفعه عليه حقا انما
يجعل غيبه حقا وذلك ما هو في النقص والعشوق لا في الغيب فليكن له حكمه اراو الغيب
بدل له حلا **قوله** او على الف موبل وحينه يكون قد اسقط حقه في الكل **قوله**
على ما في زبوف وح كونه اسقط حقه في كره والكف فاسقط فمكره كونه على ما في
صعقة الجوده وكذا لو كانت الما موبل يصح ايضا لانه قد اسقط فيها ايضا وصنف
الكل **قوله** لعدم انكس ثم كره اخذ البعض حقه بدل لا حقه وكذا لو كان بالانعام
بعض على بعض حرف فميشط في القضا **قوله** فليكن ربيته اى ولا حال بدون
القضي كونه رطب في الصرف كما علمت به **قوله** فليكن حيث قال ان صاحب المور
حكاية على الف حله على غيبه حاله فانما يكون لا معنى الارفاق فيما بينهما اظهر
من معنى الما وضمنه فمكونه بعدا بله الاجل ببعض المال ولكنه ارفاق من المور
يجعل بدل الرقعة بعض البديل وهو مذهب اليه في الشرع وهو حله من الحيات فيما بقي
في حله الاجل ليتوصل به الى الشرف كونه وهو ايضا حله منه اليه في الشرع **قوله**
ان لم يوقت اى لم يذكر لفظ غيبه بل قال دفع الى حمله على انه يدعي في ان لم يمد
ونه لعدم الاداء فميشط اوى الحمله في القضا ولم يولد له الزاوة فحصلت
بالطلاق او لا فغيره ما يجب الشك في آخره **قوله** من **قوله** من اى ليس له المطالبة
في حال العبد في غير ذلك في الحطوط **قوله** لانه ليس بكبره لانه يمكن من اقامة البيته على رعا

او تحليفه

او تحليفه عنه عدم البيته **قوله** والاعلان انما في الاله قوله لا اقر لك مما لك انك
يقضي الاقرار به حيث اخطا فيه اليه بقوله ما لك ولا تعلق الاقرار بالصلح في عدم
في الحال ولا فيه مسكن به حارة الكثرة حيث لم يقمده صاحب الكثرة بقوله سدا
وكذا فيه به صاحب الدرر والمشتق والمعدية حيث قال ودفعي المسئلة انما قال ذلك
سدا ما انما قال ذلك علانية لمؤخذ به كنه معنى الاخذ به اى باقراره وهو قوله
ما لك والمال مجهول فهو مريبه ولا يلزمه حارعه المخرج لعدم اقراره به تامل
قوله لا يخط لانه وعنده فله بالصلح لا يجزى الوفا به وما قيل انه ابراه على
بالصلح فهو مريبه **قوله** ببيع صفقة واحدة اما لو باع كل صفقة بصلح كتابه
سدا واحد لم يكن الدين مشكوك فلو قضى احدهما حقا لكانت له الاخر فانه لا ينفذ
الصفقة اذا انحلت فقط وقدر الثمن ووصف كان قال لانك هذا العبد بالصلح على غيبه
مقبول كانه صفقة واحدة اما لو باع احدهما بصلح لم يمتح ثمانية او باعاه بالف
سدا انما حاص غيبه ثمانية بصلح والاخر سدا واحد اما ثمانية ولاخر اربعة ثمانية
فذلك كانه صفقة واحدة فداينك احد الاخر فمما يقضي كما بينهم ذلك في المخرج **قوله**
اى على خلاف جنس الدين اما لو باع على حقه فانما اخذ البعض حقه واسقط ما باقى
لما تقدم فدايرج عليه فيها خطه لانه لا يوفى الا قضى كما ذكره الشافعي في كتابه
اخذا انما او يرجع على المدين فمضيه **قوله** الا ان يقضي كانه لا يرضى فيه
قوله فانه لا يرضى فيه لان ما صار قابضا فمضيه بالمقاصة ولا يرضى عليه لان يرضى
البيع على الما **قوله** بخلاف الصلح اى فانما يرضى على المسئلة فلو الزمناه برجع
الدين لم يرضى انما يرضى المصالح الاخر رضى بغير رجع الدين لانه قد انتم الضرر على
تحقق وجوده **قوله** والغيب اى انما كان المصنف فمضى الدين فانه يقع بالمقاصة
فيكون قبضا فليكنه وكذا انما كان في غير انكس وعلمت في المقاصة وقضي عليه يقبضه
فمضى الدين اما لو كان في غير جنس الدين وكان موجودا وجب رعيته **قوله** وانما يرضى
اى باجرة فمضى الدين لانه باع الما فمضى رعيته لانه اذا اشترى به فمضى رعيته
عليه برجع الدين كذا اخذ **قوله** لا القرض برجع لان ليس بدل مال فكان في بعض
الاقرار فمضى فاشبه بالار تامل **قوله** ثم يرضى فانه يرضى بالار تامل **قوله** ثم يرضى
الشريك عليه شيئا كما في **قوله** او يرضى ان يعلق على ايهما يبيع الشريك للمدين
كفالة بقدر رعيته فمضى الدين بل اخذ انما المبيع وقابضه لاهية في الصورة
الاولى ثم يرضى به فمضى رعيته ولا يرجع للشريك عليه بالار **قوله** مفادضة وكذا انما
انما كان في غير رعيته لانه كان مالا وسئل عن اخذ في الصرف **قوله** في الخارج
حرفا فمضى انما هو باع الا المسئلة الاخرة وهو انما كانت التركة تقديس او اوجه
ودفع البديل كذا في واذا ارفق انكس فمضى رعيته جازا لتفاضل والمرا بالصرف

تمت

الدفع

[illegible]

ان يقال قد يقصد ان كان للفرق والبرود منع الربط بين المذهبين في كل من سائر المذاهب
تأمل **قوله** والاولا يعني مع كون المذهبين لا يشرط جواز الفرق كما هو **قوله**
واعقده ابن ابي ابي حيث قال ولا يحفظ لنفسه ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
انما يجوز بشرط ان لا يمانع من تحققه لا حاجة الى كونه عالما قال **قوله** في المذهبين
الاولين من ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
الا ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
قوله فلو عرفت ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
تصح الاصل في الاصل **قوله** او ايقا حالها لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
والصدق في ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
واصلها في الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق
الفرق في الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق
وانما هو كمن علم ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
الذي ذكره ابن ابي ابي حيث قال **قوله** في الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق
الفرق في الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق
وقد عرفت في رده وقد عرفت في رده وقد عرفت في رده وقد عرفت في رده
البيته في الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق
على نفس الودعية ثم ان الفرق كما ينبغي من علم الحقيقة قد عرفت في رده
البيته متصلة بطرف الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق
تجزأ بسفقه فركزة ان الممار او غيره وقع التهم في رده وقد عرفت في رده
سكانها عنده **قوله** فحصل ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
الاجاره او الال في تلك الاخرى صدق ان علم وقعه بينية في المذهبين والاولا اي وان
لم يعلم الاصل في الحدوث وشرع الكثير لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
الودعية الاخرى يوجب الضمير ودعي الضرورة دعوى سقطت فلا يقبل الا بينية في
تسليم الودعية المظهرة بوجوبها في الضرورة كما اذا عرفت في رده
بانه من اجله وفي الحق لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
كل ما يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
فحصل ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
الضرورة انما هي في الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق **قوله** في الفرق او الفرق
تأمل **قوله** فلو عرفت ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
حكما ودعا اليه فامتنع من ذلك لم يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره

بانه كان

بانه كان عاجزا اى عاجزا عن اتيان دليله الى المذهبين او المذهبين او المذهبين او المذهبين
اليه يقول او خاف على نفسه اى على نفسه ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
او كانت اداة وعاقبة في فاسق او خاف على نفسه ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
منه عاصب فامتنع عن اتيان دليله الى المذهبين او المذهبين او المذهبين او المذهبين
كاليمين كالميل صاحب الودعية حيث كان ظاهرا بان كان سيقا فاراديه قتل رجل بعينه
فلو عرفت ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
الا انما يمتنع ان يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
قال لا يمتنع على رده قد عرفت في الفرق او الفرق اما لو مات به لكان عالما بالبدل ضمن ثم قال يستفاد
من قوله ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
ان يقع اليمين على كل من لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
منه وانه من حيث كان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
كانت نحو ابيات الناس معروفا بالبرائة والافاقية لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
والمال في رده ولم يفرقه ولم يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
الفضل او حسن وقال بعض الفضلاء يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
تثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
ولم يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
صاحب تنوير البصائر وارادوا ان يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
متبعين ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
الحق في تنوير البصائر حيث قال ان لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
وهو كذلك ونقل عن فضلاء العلماء ما لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
اذا اوقع مال اليمين وما يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
يضمن انتهى **قوله** وسنة من لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
عليه **قوله** يسئل سبعة ائمة في قوله ما كان الموضع حبيب وصي في اليمين التي ذكرها
في التمساحه ولم يذكرها في ردها **قوله** فقلت تسعة عتقوا من بناء عليه عتقوا
المفاهيم منها وهو غلط كما تقدم تقدمه في ردها **قوله** فوارث ليعطى اى يورث
الموضع وذكره عند رده ثمانية المرات في ردها **قوله** او مال اخر غلط
في مال الموضع على كل من لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
الحق ان غلط الودعية على كل من لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
شركة الا انه ذكره الوصية الروي على جريد يضمنه في الجدة لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
شركة الا انه ذكره الوصية الروي على جريد يضمنه في الجدة لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره
الشركة يضمنه في الجدة لا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره ولا يثبت له غيره

هو مناسب لما ياتي في فعله من العتسان ومن ذكر بعده وعلى ما يظهره صاحب الدرر
يرجع وان علم اذا المودع فاصب في معاني الوديعة بلا ان يصبها فاصل **قوله** خلاف
لما نقله الخ وهو المودع لما جزم به الشئ فيما لو عالج الوديعة بازاء المودع كما في التبيين
عليه **قوله** فلو دفعها الى الخ اي اذا لم يملكها المأمور بدفعها اليها ما لو ملكها فمعه
فوق كالمفعول منها كما هو في مقدم الكلام فيه **قوله** صدق المودع الخ اي في مراد من
الوديعة لا في الزام المودع اليه **قوله** بخلاف الخ فمع ما في المنع فمفعول العباد
التي لو قال ذلك في ضمن والذكي في العبادية لا يضمن فلو فرق بين المستملين وهو شرط
لا ينفذ في العبادية وان وجدتم في العبادية بعد ما لو قال لا اؤذي اصبحت اثم ام لا
يضمن وهو انما نسب الى المنة فيكون بعد ما ينفذ **قوله** كذا لا في المودع
المنفعة بخلاف ما لو لم ينفذ في المنة **قوله** اي اولى في حق المنة بما في حق
مورثه **قوله** فعلى ما في قوله نعم اذا عدا **قوله** فوافقه الخ كذا لا في المنة
قال في هذه الالف على ان يضمنه عليك ومن على ان يضمن المنة في حق المنة والرجوع
يضمن ويكره ان يضمنه جاز ولا يضمنه المنة في حق المنة في حق المنة
رجوع فهو يضمنه فعلى ما في قوله نعم اذا عدا **قوله** وان يضمن الخ في صورته
قال رب المال دفعت قرضا وقال زوايد دفعت قرضا فقبل المولى قول رب المال
وهو الذي في الظاهر ومع ذلك لو كانت الى قبل المنة لا يضمنه على ذي المال
لا يضمنه على المالك دفعت فانما لا يضمنه فانما قبل المنة لا يضمنه على ذي المال
وضمن بعده وانما ما يضمنه فلو كان فيكون في حق المنة لا يضمنه لرب المال في حق المنة
وضمنه المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة
قال المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة
ولم يضمن رجعا فانما لرب المال وعلى المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة
وفيها اذا لم يضمن فانما لرب المال وعلى المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة
وانما خلفا قبل المنة لرب المال لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة لا يضمنه المنة
لرب المال دفعت قرضا او وديعة والمضارب قرضا القدر لرب المال ولو ادعى
المضاربة ورب المال المنة وضاع المال قبل العمل فلا يضمنه وانما بعد العمل فهو ضايع وانما
اقام المنة فالبينة للمضارب في وجه المنة **قوله** فبعت بالمنية مائة دينار **قوله** كما في
اي في البينة اذا لم يضمنه المنة ولم يعلم المالك يضمنه والا فلا **قوله**
العبارة **قوله** ولو قلنا ان اربعة النعالي **قوله** فالبينة مستغارة اي يمكن الانتفاع
بالمعارع فيها عليه فلو عاذه مكيلا او مودعا ولا يمكن الانتفاع به الا باستعماله كانه
كناية عن القرض ولا يصح عاذه الا انه لا يضمنه ولا يضمنه ولا يضمنه ولا يضمنه ولا يضمنه
المعارع في الانتفاع لئلا يباح له تجدي في الفروع ولا يجوز التمتع بها في الصغير

ولم يجعل

ولم يجعل عبارة الامانة كما جعل في عبارة المكمل والمودعون قرضا لئلا يضمنه المنة
والعبارة لا يضمنه المنة كما جعل في عبارة المكمل والمودعون قرضا لئلا يضمنه المنة
لئلا يضمنه المنة كما جعل في عبارة المكمل والمودعون قرضا لئلا يضمنه المنة
قوله وجزم الخ الا اذا وجوب وهو ان العبارة اذا كانت تحل المنة المنفعة فبعت
يصح عبارة المنة كما جعل في عبارة المكمل والمودعون قرضا لئلا يضمنه المنة
قوله لا يمكن الانتفاع الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
اي بعد لعدم لزومها لا حاجة اليها اذ هي لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة
ببعض ما في البيع لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة
لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة
تكون في المنة المستعمل الا بالمنية لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة
فلا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة
وانما ذكر المنة فلو كانت العبارة بعد ما لو كان في المنة لا يضمنه المنة الا بالمنية
المستعمل لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
المال كذا وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة
المودع **قوله** لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
ببعض ما في البيع لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة
في العبارة ولا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
فيها لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
فبعت المنة لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
بكونه مائة اي ما يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
كما قال في المنة لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
سكنها لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
استغارة المنة لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
ولا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
الا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
ولا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
اي لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
او يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية
قوله في تعذر البصائر قال في البصائر لا يضمنه المنة الا بالمنية
والمنفعة المنة لا يضمنه المنة الا بالمنية وجزم الخ العبارة لا يضمنه المنة الا بالمنية

نحوه فاستهان المستعبر صامتها حال الغير بغير ذنب معتبر ولا تسلط صحيح وانما
يكفره عن الاضلال علة الاضلال كما في قضية في كمال **قوله** ولو استعار ذنبا
اي حيث قامت القرينة على انه لا يميز الا انقطاعه بغيره ايضا علة اما عند الاطلاق فيكون
قضا على ما تقدم في قضية كمال **قوله** لا تارة تعلق لعدم الضمان والامانة
فيما اذا كان الصبي لا يرضى فلا تارة تعلق فيكون بغير مقتضى وهذا اذا كان الصبي
عند عدم المعارضة بيني ابي لا يرضى لعدم التصديق الا اذا كان في خلاف الصبي **قوله**
وضمن لو نام مضطجعا اطلق في السرقة النعم عند سماعه انه لا يزول به كقوله حتى
لكن في الشك ورين كما لم يقطع ولم يقيد به بالكلية فيقطع الفرق بين هذا
وذلك **قوله** كذا في المجتبى وجعلنا له لا تارة تعلق بالاعادة ولم يقره ولم يزل
بالاخذ **قوله** لا يقبل قوله يعني سواء كان في حياها او بعد موتها **قوله**
بما يقتضي الاشارة في الاصل فلا يخرج عن تلك الايقان ومن قال انه كان من الاكشاف
لا يصدق في جوابها على الوجه ايضا لا يكتشف عاينهم انهم يرون ذلك فكلما
قالوا في الاصل اي في احوالها على ما يجرى به قبلها **قوله** وفيما رعية الاجنبى اي في احوالها
الاجنبى ثم انما عاينهم بعد موتها لا يقبل قوله لا الاجنبى لا الاشارة الى انهم يرون
وتكرري في احوالها الى الموت الا بما لا يحل في الاب والام فانهما يكرهان انما انفسها
كذلك يكون ذلك فكلما تارة تارة عاينهم ولا فاعال **قوله** شاع رعية العاينة وفي
الاولى عاينهم في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
قوله كذا في الاصل اي في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
ايصال الهم دون رعية العاينة باخذ وندخله من رعية العاينة في احوالها في جمل كلاب والام
لا يصدق في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
لهم ثانيا في الاصل لا يصدق في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
انما انفسها في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
لا تارة تعلق رعية العاينة في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
عند موتهم في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
المقتضية بذلك رعية العاينة في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
الدين في رعية العاينة في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
نظرا لما تقدم من عدم نفاذ قول القولي رعية العاينة في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
قوله وكل واحد منهما لا يرضى على الاشارة الى انهم يرون في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
على الاشارة الى انهم يرون في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
لا يرضى على الاشارة الى انهم يرون في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها

الخ

نحوه فاستهان المستعبر صامتها حال الغير بغير ذنب معتبر ولا تسلط صحيح وانما
يكفره عن الاضلال علة الاضلال كما في قضية في كمال **قوله** ولو استعار ذنبا
اي حيث قامت القرينة على انه لا يميز الا انقطاعه بغيره ايضا علة اما عند الاطلاق فيكون
قضا على ما تقدم في قضية كمال **قوله** لا تارة تعلق لعدم الضمان والامانة
فيما اذا كان الصبي لا يرضى فلا تارة تعلق فيكون بغير مقتضى وهذا اذا كان الصبي
عند عدم المعارضة بيني ابي لا يرضى لعدم التصديق الا اذا كان في خلاف الصبي **قوله**
وضمن لو نام مضطجعا اطلق في السرقة النعم عند سماعه انه لا يزول به كقوله حتى
لكن في الشك ورين كما لم يقطع ولم يقيد به بالكلية فيقطع الفرق بين هذا
وذلك **قوله** كذا في المجتبى وجعلنا له لا تارة تعلق بالاعادة ولم يقره ولم يزل
بالاخذ **قوله** لا يقبل قوله يعني سواء كان في حياها او بعد موتها **قوله**
بما يقتضي الاشارة في الاصل فلا يخرج عن تلك الايقان ومن قال انه كان من الاكشاف
لا يصدق في جوابها على الوجه ايضا لا يكتشف عاينهم انهم يرون ذلك فكلما
قالوا في الاصل اي في احوالها على ما يجرى به قبلها **قوله** وفيما رعية الاجنبى اي في احوالها
الاجنبى ثم انما عاينهم بعد موتها لا يقبل قوله لا الاجنبى لا الاشارة الى انهم يرون
وتكرري في احوالها الى الموت الا بما لا يحل في الاب والام فانهما يكرهان انما انفسها
كذلك يكون ذلك فكلما تارة تارة عاينهم ولا فاعال **قوله** شاع رعية العاينة وفي
الاولى عاينهم في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
قوله كذا في الاصل اي في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
ايصال الهم دون رعية العاينة باخذ وندخله من رعية العاينة في احوالها في جمل كلاب والام
لا يصدق في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
لهم ثانيا في الاصل لا يصدق في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
انما انفسها في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
لا تارة تعلق رعية العاينة في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
عند موتهم في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
المقتضية بذلك رعية العاينة في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
الدين في رعية العاينة في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
نظرا لما تقدم من عدم نفاذ قول القولي رعية العاينة في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
قوله وكل واحد منهما لا يرضى على الاشارة الى انهم يرون في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
على الاشارة الى انهم يرون في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها
لا يرضى على الاشارة الى انهم يرون في احوالها في جمل كلاب والام لا الاشارة الى انهم يرون في احوالها

الخ

انفع

المنع الوقوف اذ بان الخ لانه لا يمكن الا احدا راعته **قوله** لا يما يتعاقب الخ اى ويكونه
قوله وفيه تقدم من غير العلم المتأخر فاما هو المشي لا يستوفى في منع الوقوف بالعقد الفاسد
فقد تم فيه المنفعة وصح العقد **قوله** فهو له الخ اى لو لم يترك العقد الفاسد
قوله اذ في زيادة الخ في ذلك المتأخر يتصرف فاما المنفعة فتوقف على رضائه **قوله**
وبه الخ الذى رايته في ثبوت خفية عدم اعتبار رابطة الحكوم كذا ذكرنا في المحسن **قوله**
باب ما يجوز من ازالة الجارة وما يكون حلالا فيها **قوله** خلافا لى خلاف
الاجاز اى الذى لا يجوز من جرح فعله في العيان المتأجرة **قوله** اى وكما اذا راد
انه لم يرد بان كانت ازالة الجارة كما هو معناه كما في القاموس وغيره بل اذ لم يطلق الدكان
الذى قد يبيع الخ او يشترى او يعمل الصانع فان كانت خاص اذ لم يطلع على الدكان
وجعل كل منعه معدا لا ذكر او مذكور او اولاد او اخوة فكل منعه فذلك انما يفرضه بيعه
لانما يبيع نفسه لهما ما هو مباح وحرر اللفظ ومعنى يبيع لهما ما لا يكون لهما من اللفظ
ولا له يقال في التفسير التحقق ففسد العادة اى يفظل يعنى وقال في القاموس
الدكان كدكان اى كانت اى ما يبيع الخ ويخترى واطلقه شرعا على ما يبيع الخ كذا
اولى الصانع **قوله** بجداره لا فرق بين الوقوف والملك لانهما متعلقان عقدا لاجارة
وراعى في مقتضى تأخر منعه في الوقوف نظرا لكونه مترا بينا لعدم طهارته بانها جاز
عنده **قوله** ويتخذ الباعة الخ شرط في ابطال الباعة عدم الضرر في الطهي قال
واذا خسر من ازالة الجارة من ضرورات السكنى ازالة جدرانها الباعة تحتاج الى تصرف في
العيان الدرجة واولى ملك العيان وانما يمكنها المنفعة بخلاف الطهي فانه محذور وانما
يدور من حيث العمل في العيان المبجرة او يبقا لذكرا رجوع الى الوقوف حيث جرى للملك
بالبيع والاراجارة ووجه جرح الباعة ماعل **قوله** لا يمكن قال في المنع فيه
وجه ثمانية الاول ان يكون بغير اذن فانه لا يمكن في المحر فكونه انتصاب جدارا وبغيره
على الحال ويقع منه عدم إمكانه غيره لانه لا يلا في التا من يكون بغير اذن ولا
الملك وانتصاب ما يبعد على المصلحة ويقع منه عدم إمكانه بالذرة لانه انما لم
يجز ان لا يكون غيره فذلك هو بعض البناء وفيه من ينفذ عليه بغير اذن ولا
المعنى حاصل وهذا اذا لم يرض به الملك او لم يشترط في الاجارة فانه ارجاءه ملكه
كانه لذكرا انت من كل مكانا يبنى للتعامل وما في التا من جرحها من اهل **قوله** ولو
اختلفا لكانت حادثة الاصل عده وانما لم يبيعه والدور بغيره واكتفى للملك بيمينه و
لذا قال كاتبة **قوله** لانه لا يجوز ان يملك بغير اذنه اذ لا يمنع عليه ذلك المتناقضة
حيث فعل على محال بوجه بآب عاده وحيث سلم شيئا ان لم يتخلف وانما لم لا يوجب
اذا لا يمكنه التا من على العاقبة **قوله** لانه انما يجتمعان لانه لا يباح له ملكه
العيان الصنعة من كان تعرض في عيان ملكه لاولاد على الملك في تعرض في ملكه وهذا

العقد كما ساق فينا اذا كانا جوهرا غير كذا اليوم بوجه لا نقول قد علمنا انما جوهرا غير كذا
على خلاف القياس الذي ارسله دفع ولده للظن وعليه علم الامة وبه ضرورة الامتدح
هنا **قوله** بنصف الفل فلان بيعه في البيع والظن طرأ فقال بنصف الثوب لانهم علموا ان
ما يصير اوجه متوقفا على علمه والذي يتوقف على العلم الثوب لا الفل فانه الفل موجود
عند المتنازع فادرك على تسليمه الاجير غير حاصل من قبل الاجير **قوله** وما يشكك في البيع
حيث قال وفيه شك لان احد المتنازعين الاجارة فاسدة والاجارة لا تنكح بالبيع فحيث
بالعقد عندنا ساد كان عينا او دينا على ما بيننا من قبيل وكيف حكمه هنا غير تسليم
وغير شرط البيع وان في ان قاله فكيف في ان لم يشرط في البيع فكيف حكمه هنا غير تسليم
لا يمكن الا بطريق الاجارة فان لم يشرط في البيع فكيف حكمه هنا غير تسليم
عنه المصحح قال يكون كقولنا عينا ما عدا الاول فلهذه المصلحة انه في حال الاجارة
كانه حال ملكه المتعلق في الحال بالبيع وهو فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
الثاني في حاله في حاله بالبيع كما ذكرنا من قبل فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
فصار كما لو كان الاجارة في عقد الاجارة فانه حكمه كونه كذا في حاله فلهذا في حاله
كوبليس باكله وانظره في كثيره التي والعبارة التي تعقبها التي في حاله فلهذا في حاله
ليصل الى نصف الطعام بنصف الاجارة في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله في حاله
ليست الاجارة لانه لا يمكن ان يكون الا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
انقضاء الاجارة بوجه من العمل والحال ذلك ولا يكون الا بعد التسليم فكيف يقال انه لم يوجد
التعجيل لا يقال ان ثباته في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
بوجه كذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
اذا كان عرف ديارنا على ما هو في معنى تغير الطلح في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
في معناه في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
انه لا يترك بالعرف كونه من قبل دلالة النص فاما ان يخص من الدلالة فلهذا في حاله
فغير الطلح بالعرف كما في الدلالة في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
قلت قد قرر في كتب الاصولية انه الدلالة لا عدمه كما اذا كان كذا في حاله فلهذا في حاله
قوله لانه ليس له ان يكون باثباته قد باعته منقعة انعام مدة معلومة وقد استوفى العوض
بعضها فانفسه بقدره ثم الاجارة ثبتت في ذمة المتنازع بالعقد والعقد الذي في حقه
فيه غير معلوم ولا يمكن ان يسطر شيئا به لغيره فلهذا في حاله فلهذا في حاله
فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
ما يتوقف الاجارة فيها فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
بعض العوض فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله

السكنى

السكنى المتنازع فيه ان لا يمكن حله ولو كان له فلهذا في حاله فلهذا في حاله
فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
السكنى المتنازع فيه ان لا يمكن حله ولو كان له فلهذا في حاله فلهذا في حاله
فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
واقتطع المتنازع ولذا قال كذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
به الموجه اما لو نازعه فانه في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
المسكنى وانما في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
وضعه للزوج ما في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
الاجارة قال في البيعان لغير العيان امانة في ذمة المتنازع وان كانت الاجارة فاسدة لان
العقد معتد به الصبح كونه من قبله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
عليه انتهى **قوله** فانه يقع في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
بذلك اما في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
قبل ان يتصل به في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
بانه ارجى في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
يتركه لم يثبت وكذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
الانكاح لغيره فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
عليه والامر والشكر لا يجتمعان عندنا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
الانكاح حصل منه ولم يصدق المهر ويجب له الاجارة في حاله فلهذا في حاله
قوله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
البيوع في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
المشايير لم يكن في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
بأن يكون حاربا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
كذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
المختص ان ثبت منه فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
بغير الراس يعني في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
مقبوضه بقبض العيان الموجه لانه ان كان له فلهذا في حاله فلهذا في حاله
الحال في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
العيان لا يملك الاجارة بكونه في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
البدلين وبذلك يخرج كذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله
لان كل من في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله فلهذا في حاله

قوله

العنق

[illegible]

لا بد من عتق الاب جرولا وابنه الى مولاه وعلى هذا اعني الرجل انه وولده با عتق
ولاولاه اجماله فان عتق الاب بعد ذلك لا يجر ولا ده لانه ما كان مفصلا عن الام كان ملكا
للكات الام لمعتق فتا ولا مقصودا على بيعه اجمالا واعتقت الام وهو حال او عتقت
وولدت لمعتق لا قبل من سنة اشهر او ولدت احد التوأمين لا قبل من سنة اشهر يوم ثم
اعتق الاب جرولا فذلك كذا لا ينقل الولد الى الام لان المولى قصد عتق
الام وقصد الاب عتق قصد الجميع اجمالا وكما جزمها فان كان المولى لم يوافق
الاعتق في فواته وان ولدت لا قبل من سنة اشهر حصل اليقين ببقاءه وكذا اذا ولدت احد
التوأمين لانها يتحقق مما انتهى **قوله** لتعذر تنقيته للاب اي لا يكون معتق له
احد لانه ولد سنة اشهر فانه قد جرد منه بعد عتق امه فلو ثبت الولد عليه بالمشكك
كأنه لا تعذر تنقيته للاب في الولد والرقه فلو لا انه لم يمت بانه وجعل الولد له ملكا
بالاعتق وكذا ذلك ضرورة انه لا يكون نسبا لانه الولد لا كالنسب يكون للاب وقد
وجد المانع وجعله فانه عتق ذال المانع ففقد ولاد الولد الى المولى **قوله**
قبل موت الولد تبع فيه ابن الكمال ولعل وجهه انه كالحاق المانع بعد احوالها والولاد
انما يجعل فانه حكمه ليس على احكام الميراث والعقل والكفاة في الاستحسان وتكون ذلك
وهذا انما يتبع موت الولد فانه في جرولا لا يمتنع الموت والاصل يقال لموت
بذلك باقيا على البقاء من غير مقيده بغير ولا ده في جرولا **قوله** لا يمتنع موت
معتق جرولا لعنق هذه المشقة مما فيها فانها وان ولدت لا قبل من سنة اشهر لمعتق وكذا
لعدم جرولا من الفرق بالموت والطلاق حكم بان الولد موجود حال العتق لا الفرق وان
كان في الموضع فاعتق انه يكون المعلق بعده وكذا ان كان بالطلاق اباين كونه المولى وكذا
بالرجوع لا بد من حكم بان المولى لا يطلق لزم موت الرجوع به مع انه غير متعين لان كان امتداد حكم
الاثنين فلا تنفذ الرجعة بالطلاق فتعطل انه يجعل قبل الطلاق وذلك واقع قبل عتق
الام فيتحقق وجوده على وقت العتق فانه جازت به في عدة الرجوع بعد الستين فثبت به
الرجعة فانه عتق الاب جرولا انه لا نه جازت بعد عتق **قوله** المولى مولاة قيد
به ليعلم الحكم عند عتق المولاة الى **قوله** ولو لم يمت ارا وان يقول ولو لم يمت الى
ما وقع من المولاة من قول المعتق فمالوب وقيل انما فخره ان كان المولى ولو لم يمت
لان حكمه انما كان في معتق العتق كذا كان في معتق العتق بولاة في ماله في بيعه انما يقال
ولو لم يمت لانه لو لم يمت لم يكن له حكم قبله اولا منه فيما بعد **قوله** حتى اعتبر
في الكفاة اي في ولا العتق كذا قيل انما في بيعه انما في معتق العتق لا في معتق
الشريعة كذا في الفروع وانما اب **قوله** لا في بيعه انما في معتق العتق كذا في بيعه انما في
لانهم لا يتقانون بالانساب كما تقدم في كذا **قوله** وولاة المولاة اي لا تعتبر فيه
الكفاة **قوله** المذكور قبله في الواقع لان عتق المعتق لا يكون الا ذكرا **قوله** قال

العيني

العيني انما يتحقق في الجواب بان يكون كذا في صحيحه او مستثنا او مستثنا او مستثنا
فان لم يمت اجماله في تحقيقه لا في بيعه فانه هو عند بيعه قال المولى وبالصحيح المستثنا
قصدوا في ظاهره القطع وقد يجازي على كذا في المصلحة باعرب رعا ظهر له وهو مستثنا
او مستثنا وكذا بان العتق والماتورات الامة على الاستدلال بهذا كذا في بيعه
والى على ثبوته عند جرولا في حال غيرهم بوجهه باعرب رعا ظهر له على انه عتق فانه في بيعه
لشبه المولاة المولى على معتق فقول على الصلاة والسلام المولى عتق فانه في بيعه
الذكر والماتورة لانهما احبته بالاعتق مضارسة مستحقة في بيعه فانه في بيعه
الشريعة التي اخبر عنه غيره في المانع وما عداه لا يتحقق الميراث بين الام والاب في بيعه
ذلك كذا في البيع فانه لا يكون الا في الميراث لانه ليس له ميراث في بيعه فانه في بيعه
وما كان في بيعه فانه في بيعه لانه ليس له ميراث في بيعه فانه في بيعه
النسبة وعند عدم المانع ولا يقع عليه بقوله فلو كان في الميراث لانه ليس له ميراث في بيعه
عنه **قوله** فلو كان في الميراث لانه ليس له ميراث في بيعه فانه في بيعه
فلا ده لم يمت في بيعه فانه في بيعه فلو كان في الميراث لانه ليس له ميراث في بيعه
كذا لعنق الميراث لانه ليس له ميراث في بيعه فانه في بيعه
فصل في ولاء المولاة **قوله** يكون كذا في بيعه فانه في بيعه
للمسلم لا يمتنع من بيعه انه يكون عقد على الذي وارثه لانه ليس قويا لكان في بيعه
على انه يمتنع له الوصية لكان في بيعه فانه في بيعه فلو كان في الميراث لانه ليس له ميراث في بيعه
وقال المحكي في اول فصل المولاة ويكفر عند المولى الموصى الى ان ينفذ الوصية او انه لم يمت
لموت **قوله** وكذا الوصية لانه ليس له ميراث في بيعه فانه في بيعه
لأنه في بيعه المحكي اي ان كان في بيعه فانه في بيعه فلو كان في الميراث لانه ليس له ميراث في بيعه
ليس عليه ولا عتق ولا جرحه عند مولاة بيت عال **قوله** وعقد على اي على
وعلى عاقبة **قوله** وانما لانه يمتنع له الوصية الى ان ينفذ الوصية او انه لم يمت لموت
محكي كذا في بيعه على الموصى ليجوز المال على المولى كذا في بيعه فانه في بيعه
ولو لم يمت اي في بيعه فانه في بيعه فلو كان في الميراث لانه ليس له ميراث في بيعه
الصبي في بيعه لانه ليس له ميراث في بيعه فانه في بيعه فلو كان في الميراث لانه ليس له ميراث في بيعه
فان في الظاهر يمتنع له ولا العتق فانه في بيعه فلو كان في الميراث لانه ليس له ميراث في بيعه
وولاة ايضا فلا وكل واحد منهما لذو الاله لا يملك واحد منهما ذولا في بيعه فانه في بيعه
كاب وان عتق الاب رجلا وعتق الاب رجلا آخر وهما تبين ان يكون في بيعه فانه في بيعه
السبب بشرط لصحة المولاة فانه الابن جرحا معترف وكذا كان الكلام على بيعه فانه في بيعه
ليس ذلك لصحة المولاة لانه ذكره ظهر الذين لا يعتق في انتهى لوفقه عن المقدسي والمحكي
واقاره فانه عتق المولاة لانه لا يمتنع من بيعه فانه في بيعه فلو كان في الميراث لانه ليس له ميراث في بيعه

كانت الدين حالاً كما في المسئلة ان قال له راجع **قوله** نعم انما هو حقاً فمهم على الدين
و هو يكون يستعصا العبد ويبقى معه فيكون ذلك فانه كان بالحق وقاد وقد تم
عنه فمهم به وانما العبد عند الدين لم يبق له من الحق في العيش وكذا اذا اوى الى المولى
الدين حصل عزمهم **قوله** ويكوت ان لا يكون له من الحق من ماله فمهم من الحق
فيصل اذنه له وانما يكون من عزمه اصله العتق فانه سبق ان منعت له والحق موت
حتى ينتقل به الملك الى الورثة فكان انما كتحقيق المراء بالحق المحكوم به ان يصير من
ملك وينتقل الى الال او رثته قال في التبيين يصير من راجع عليه بهذه الاشياء علم العبد
او لم يعلم لان الاذن لا يخرج من المراء وما لا يكون له من الحق العتق يعطى له وانما حكم الاله
كانه انما لا يملك في كل من عزمه من الحق في كل من عزمه فمهم على ما كان
عليه كانت الاذن فيه فيستحق قيام الاله عليه في ملكه كماله في شرط في الاله
وقرأت اصله بالحق والحق في الاله موت ملك فصار يحكم عليه في
حتى يملك الاله عليه فلا يشترط فيه علم ولا علم اصل سودة انتهى ومنه بعبه لم يبق
بعده فصار الاذن لا يملك بالحق الصحيح ويقضي المشتري في العتق **قوله**
وكذا انما الظاهر ان المراء لا يكون له من الحق كوجه عزمه اصله العتق وبالموت المحكوم
به لا يصير من ملك والمصير من **قوله** وانما لم يعلم راجع الاقوله وموت وما بعده
قوله لا يكون من ملك فمهم من الحق **قوله** يا باه وعالم في ميسقي
ما دونه لاننا في ابتداء الاذن في ميسقي ما دونه قال زفر والنا انما يكون بطريق
الدلالة لاننا في ابتداء الاذن في ميسقي ما دونه قال زفر والنا انما يكون بطريق
الاذن في الاذن في ميسقي ما دونه قال زفر والنا انما يكون بطريق
عبده انما كان عزمه عتق فمهم من الحق عليه دلاله وانما يكون في ميسقي ما دونه
ولو عتق الاذن في ميسقي ما دونه الاذن في ميسقي ما دونه **قوله** دلاله لاننا في ميسقي ما
جرت تحصيلات امارات الاولاد وانما لا يصير من ملك واما المراء في الملاءة والتجارة
وذلك انما يكون كغيره من الملاءة ما اذا اذن له من ملكه من المراء في ميسقي ما دونه
الاخذ به في ميسقي ما دونه **قوله** انما لا يكون من ملك فمهم من الحق **قوله** فمهم من الحق
المولى ملكه كماله في ميسقي ما دونه الاذن في ميسقي ما دونه **قوله** فمهم من الحق
للعقل فمهم به وقد اختلف عليه في هذا انما لا يكون من ملك فمهم من الحق
العبد الذي عتقه من عتق فمهم من الحق فمهم من الحق فمهم من الحق فمهم من الحق
موسر ملكه في ميسقي ما دونه **قوله** فمهم من الحق فمهم من الحق فمهم من الحق
عبد المراء في ميسقي ما دونه **قوله** فمهم من الحق فمهم من الحق فمهم من الحق
لاننا في ميسقي ما دونه **قوله** فمهم من الحق فمهم من الحق فمهم من الحق

قوله خلاف

قوله خلا قالها اي قالها المولى في ميسقي ما دونه **قوله** فمهم من الحق فمهم من الحق
خلاله وليس كذا قال في التبيين لاننا في ميسقي ما دونه **قوله** فمهم من الحق فمهم من الحق
عنه فمهم به وانما العبد عند الدين لم يبق له من الحق في العيش وكذا اذا اوى الى المولى
الدين حصل عزمهم **قوله** ويكوت ان لا يكون له من الحق من ماله فمهم من الحق
فيصل اذنه له وانما يكون من عزمه اصله العتق فانه سبق ان منعت له والحق موت
حتى ينتقل به الملك الى الورثة فكان انما كتحقيق المراء بالحق المحكوم به ان يصير من
ملك وينتقل الى الال او رثته قال في التبيين يصير من راجع عليه بهذه الاشياء علم العبد
او لم يعلم لان الاذن لا يخرج من المراء وما لا يكون له من الحق العتق يعطى له وانما حكم الاله
كانه انما لا يملك في كل من عزمه من الحق في كل من عزمه فمهم على ما كان
عليه كانت الاذن فيه فيستحق قيام الاله عليه في ملكه كماله في شرط في الاله
وقرأت اصله بالحق والحق في الاله موت ملك فصار يحكم عليه في
حتى يملك الاله عليه فلا يشترط فيه علم ولا علم اصل سودة انتهى ومنه بعبه لم يبق
بعده فصار الاذن لا يملك بالحق الصحيح ويقضي المشتري في العتق **قوله**
وكذا انما الظاهر ان المراء لا يكون له من الحق كوجه عزمه اصله العتق وبالموت المحكوم
به لا يصير من ملك والمصير من **قوله** وانما لم يعلم راجع الاقوله وموت وما بعده
قوله لا يكون من ملك فمهم من الحق **قوله** يا باه وعالم في ميسقي
ما دونه لاننا في ابتداء الاذن في ميسقي ما دونه قال زفر والنا انما يكون بطريق
الدلالة لاننا في ابتداء الاذن في ميسقي ما دونه قال زفر والنا انما يكون بطريق
الاذن في الاذن في ميسقي ما دونه قال زفر والنا انما يكون بطريق
عبده انما كان عزمه عتق فمهم من الحق عليه دلاله وانما يكون في ميسقي ما دونه
ولو عتق الاذن في ميسقي ما دونه الاذن في ميسقي ما دونه **قوله** دلاله لاننا في ميسقي ما
جرت تحصيلات امارات الاولاد وانما لا يصير من ملك واما المراء في الملاءة والتجارة
وذلك انما يكون كغيره من الملاءة ما اذا اذن له من ملكه من المراء في ميسقي ما دونه
الاخذ به في ميسقي ما دونه **قوله** انما لا يكون من ملك فمهم من الحق **قوله** فمهم من الحق
المولى ملكه كماله في ميسقي ما دونه الاذن في ميسقي ما دونه **قوله** فمهم من الحق
للعقل فمهم به وقد اختلف عليه في هذا انما لا يكون من ملك فمهم من الحق
العبد الذي عتقه من عتق فمهم من الحق فمهم من الحق فمهم من الحق فمهم من الحق
موسر ملكه في ميسقي ما دونه **قوله** فمهم من الحق فمهم من الحق فمهم من الحق
عبد المراء في ميسقي ما دونه **قوله** فمهم من الحق فمهم من الحق فمهم من الحق
لاننا في ميسقي ما دونه **قوله** فمهم من الحق فمهم من الحق فمهم من الحق

خلا

[illegible]

قول

[illegible]

الدين والابن والولد او غرة البنت من اهل بيته من قبله او بعد ما بلغن ما يصلح لزوجته
 فخصته حصته على ما لو ملك الزوج ايد المصنفه مع الاستلزام بان قال له مكنتي ايماري بعد
 ان زال حسني او ولد له بعد سنه فخصه بيته فيكون السن واحصى حصته عليه كان
 الاستلزام فخصته عليه ما صار له اربعه حده ثم جرد فخصه المصنفه فبأنه صلب مع زوايد
 او الزوايد فقط فهو موصوفه عاتقها صلب النان لوجوه القسطنطيني الوجع المصنفه فيه
 يكون ورثها عاتقها صلب الاول يرضى عنه المصنفه فيها وعاد الاستلزام في زوايد
 خيل الدين قوله مصنفه لانه تم في يده فخصه فلو بعض ما لكل قوله ويجوز
 ان لا يرث بالولادة حصل نقص وزايد فغيره المقتضى الزايدة قوله بقية اما ما
 كان الولد جيا قوله اوله في اهل بيته ان من ضمن القرعة سواء كانا صلبا او
 ايمانيا فان كانا لملكك يجب على عاتقك وبأخذك عرضهما المصنفه قوله والا ابي
 انه لم يكن بقية الولد او القرعة وانما فخصه عاتقها صلبا بحكمه ولو لم يتم المصنفه
 وانما زاده فلما كان لانه عاتقك فانما خصها العاتق كانت مصنفه في عليه لوجوه بقية
 ما لا يقع بغيره قوله ضمن فيها لانه لم يرصا كما اخذها لانه اخذها ولم
 ينفقه في سبب التلف وورثها وفيها ذلك فخص الرد فصار كما اذا جرت جرت
 في يدان صلب وقتلتها او دفنتها او بعد الوفا بزوج بقية عاتقها صلب كذا هذا
 اما اذا اشترى جارية وتسلمها ولم يعلم بانها صلبى ثم ظهر ذلك وماتت بالولادة لانه
 حينئذ لا يكون له ولد بل انما التملك وقع عليه العقد لا يجب عليه تسليمه تسليمه
 ان كان عاتقها جيا عليه تسليم العيب ولو كان بالولادة لا يعدم التملك وغا الفصل السابع
 شرط لصحة الرد في مال او مرقع اخذها لا يعتد به فاقه في اهل بيته ان كان له ملك
 في تسليم البعثة ممنوع يجب على البايع والتمسك بالاحتفاظ وفي فصل احوال الميراث
 يحصر بزوال القوة فان زلزل او زلزل او الام فميراث ما حصل بسبب واحد من
 يدان صلب فخصه عليه فخصه فميراثا بغيره واما الزايدة من البنين مع بعض فغيره في
 اللفظ قوله بخلافه احوه ايمانيا يعال بقى فخصه العقب وقد ايراد لا يجب
 اصلا كذا في البنين واقره في المخرج كذا في كل عليه ما بان انه من مخرج احوه وحصل صبي
 فرفق بينهما بحسب حتى يردعا او يموت فخص ما بينهما فليس وما هناك استحقاقا قطعا
 خيل الدين ايمانيا على الفسخ قوله فغيره فماتت لغير الزنا الذي وعد في يدان صلب
 انما يجب المجدد المولى ان تراجع ولا جددت في يدان صلب فخصه فميراثا بغيره ما يجب
 في يدان صلب فميراثا بغيره قوله واستلزام جدي جلت عنه فادعا قوله
 كذا في الاشياء قال المحكي قوله في الصبر فيه سكن من زوج ما بان الصغير قال
 كان بحال لا يعتد به فيهما ما كان لا يرث ما يقع سنه او ما في جواب العرف عاتقها او الجاني
 لا غير محتاجة حيث لا زوج وان كان بحال بغيره على الفسخ فلا جدي ايمانيا وميراثا

سأني كلام المصنف من الاماكن قال بعض الفقهاء وادار بدق القولين القديسي في تنوير البصائر
يكلل فيكون في القديسي منهم ومن وجوب الاجرة كما تقدم في المسئلة المستترة في يخرج
هي القول بعدم وجوب الاجرة بسبب دار البتيم واما على القول بوجوبها كما لو كان وجوب
الاجرة بسببها فيجوز على الزوج كونها تسكن الزوجية ووجبة عليه وهو صاحب الدار
البتيم فيجب الاجرة عليه كما في غيره والعقد فيها مال البتيم كما لو كان في الصيرفة
لما تقتضيه نظرهما كما اتفق على القطع انهما مالان في حق وجوب الاجرة على الزوج
فحين انتهى ووجبه من ظهوره في الصيرفة انما اذا كان في العقد على المصنف التمسك
بصحة كونه مضمرا لهما بسبب لعدم صحة تبرع المصنف وقال صاحب الخمر بوجوب جارة
الكسبة او قولك حمل على قول المتقدمين القائلين بعدم وجوب اجرة المصنف
مطلقا وعليه فانه يشترط انتهى **قوله** وكذا اجرتي فيكون وجوبها بانه على قول
من يقر بان مال البتيم والوقت فاما منافع الوقت مضمونة فما لا يتيم غير مضمونة
وهو خلاف ما تقدم المعنى في حق قول المتأخرين في حق مضمونة في مال
البتيم كما لو كان في ملكه ولما قال المتأخر ويوجب حمل كلا الطرفين
قوله وعليه ما على وجوب الاجرة اذا كانت له مع زوجها فهو على الاجرة عليه
اي على الزوج لا على مال البتيم لانها تسكنها الزوج لا ماله عليه **قوله**
ثم نقول ان ما يجب ما نفع المصنفين مع غيره فلهذا من بينهما ارض غلبا حصصا فلهذا
ان يزرع نصف الارض فان اراد في العلم ان يزرع نزرع النصف الذي كان يزرعه
والفقوى على اننا على اننا نزرع نفع الارض من كل مدة لان رضائي انما
يملك ذلك ثابت دلالة وانما على اننا نزرع نفعها ليس لها ضمان يزرع في الارض
غير ثابت منها انتهى وادارة الفتوى في ذلك المعتبر ان لا يملك على الشريك
انما يشترط على ولي الشريك الذي لم يشترط ان يوقع الاخر انما يشترط بعد ما شغلته
لانها مالها انا كما تقدم في المصنفين انتهى **قوله** وانما ترى بين هذين الحكمين
تفاضل لا يقتضي ما في العلم انما يكون في فسخه القديسي الحكم لذلك لا يعرف
بين الارض والدار وهو بعد انما يشترط على خلاف الروايتين وهو موضع يحتاج
الى اتماع وانما سيجاءه ونما اعلم ثم ثابت في فتاوى فاضله من مسئلة
الارض مسئلة الارض وانما كما ذكرنا في انما كان لا يرضى فلهذا ثبت ان
ليس من ملكه الارض وانما كما ذكرنا انما كان لا يرضى فلهذا ثبت ان
ليس من ملكه شريكه وانما الشريك في حله انما استحوذوا به فلا يرضى عنه محمد
رحمه الله تعالى عليه الفتوى **قوله** او بعد اعلم انما في حق قول المتأخرين
في حق مضمونة الوقت مال الصيرفة نظر المصنف في مطلقا وبقاؤه على ما تقدم
وكذا انما في حق وعلى حال ما لم يكتسب انما في حق مضمونة الارض

العاقلة التي هي من لوازم العقل لا يفتقر إلى العقل فكذا لا يفتقر إلى العقل كذا
فلم يكن سبب فيه **قوله** ولو علم كذا أي لو علم السلف طلب الدلائل فقدم سبعة
لشتمها فقدمها لا يفتقر في عينها إلى علم القيمة وتعداها فصار سببا ما نقصه في عينها
قوله الشفعة قوله بغير رضا المعنى المعتبر رضا لا شرط لعدم
رضا بغير رضا **قوله** حكم المشتري لا الشفعة أي لما أخذ بعد عقد البيع وبالعقد
يريد البيع في ملك المشتري فحكمه الملك عليه في ملكه ملكه بالرضا سواء كان له
من البيع أو منه فلا ينافي ما يأتي من أنهما أخذ الشفعة من أحد المتعاقدين **قوله**
لشتمها أي بالعين أو بالحق كالمساكنة **قوله** وأما ما جزم به ابن الكمال وما يروى
من أن المالك يفتقر إلى الشفعة تحت قوله وراضع جميع على جازله أي وكذا إذا كان بعض الجوز
شتمها في الجوز لا يقدم على غيره من الجوز لأن الشفعة في البناء والمحرم ومن الأرض
لا تتحقق إلا الشفعة **قوله** لا عليه فهو غير ثابت وأخذوا في ذلك **قوله**
انقطع الآخر قد لا يفسد **قوله** بخلافه أي لو باع العقار بشرط أن يأخذ
المشتري ولم يشترط له لغيره فقد نزع البيع من ملكه فثبت حتى يطلب الشفعة أما لو
كانت الجوز باع فأنه لا يبيع باقا على ملكه فلا يثبت الشفعة إلا بعد سقوطه **قوله**
أي طلب الموانعة قال ابن الكمال أراد بها طلب الموانعة وإنما قال بسقوطه لأن حق
الشفعة قبله فثبت لئلا يثبت لو انقطع ولو لم يخرجه استقرى لا يتصل بعد ذلك
فطلب الموانعة أي طلبها كما علم حتى لو لم ينفذ البيع ولم يطلب بملك شفعتها بهلية قال في
المنهاية على قدر علمه بالبيع فربما يفتقره كذا عندنا فليس الأول يمكن انتهى وأراد
أن يرد بقوله فلا يتصل بعده بها لا يمكن أن إذا كان طلب الموانعة بمعنى من طلب
التعويض كما إذا كان يحتمل البيع أو المشتري أو المبيع كما يأتي والأول هو طلب التعويض
بطلب الموانعة فأنما يتصل كما يأتي وجوابه الثاني الأول بالقبول لأنه معنى قوله ويستقر
بالكسب أي بعد الموانعة كما هو الطريق فيها أو الكسب المعنى من الطلبين ولا إمام في
جوابه **قوله** في حق المبيع متعلق بالضمير يعود على المخلوط ولا يصح أن يرد بها
يجب لمن حق البيع لأن الطرف فيه المخلوط أصلا ولو جاز فأنما المخر من المخلوط
لحق البيع هو المخلوط في حقه يجب له الشفعة في البيع في حق المبيع وإنما بقي الطرف
متعلق بالضمير المحرور فصار حجة لا على المخلوط بل على المخلوط عليه **قوله**
أو هو أن يكون شتمها لا يتقبله فأنما يجب السكة غير أن هذه أو أنها التي بين قوم نسق
أرادوا من كذا على في حق المبيع سواء سبق لهم تقاضا أو لا **قوله** فسد الخ
أي على طريق الاختصاص المشهور **قوله** بياضها هذا عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى
وصحده وقد أجاز ابن حنيفة من تركه وإن كان لا يجوز له فهو صغير والمخلوط في حقه
ما يخصه وما يخصه وإن سبها لا فاقول بغيره إلى أن المجهولين في كل عيب فأنه رادهم كثيرا

كانوا

كانوا كثير من البيتين بطلانها وهذا ما ينبغي العقل عليه إذ بعد أن يباع أرضا من أرضي
وأخرى **قوله** الشفعة الشفعة لكل من شرب من ذلك النهر وهو يجري من سبعة
لأنه قطع على سبعة على تراب على ذلك مع أنه لا يجري فيه السقف وهو مملوك لا يحل له
في سكة إلا أي ولو في سكة أخرى فهو في ملكه سكة غير نافذة كما سيأتي **قوله** قلت
على وجه كلامه الغاية بين كلام المصنف والمشتري والمشتري يحل على حازها كما في الجوز
والأرض شتمها كان في شتمها ما تفقد المصنف حتى قال ولو كان له في الأرض عليه البناء
مشترا كما بينا كان هو الأول من غير من الجوز ويحل على ما قال المصنف وألا حازها كما في الجوز
بينهما فقط لا يفرده من الأرض بطل قول المصنف لأن الشفعة في غائب والمجرى دون الأرض
لا يتحقق بها الشفعة ثم عطفها بعد ذلك المسألة الثانية والذات أن الجوز الذي في حاشية
البيع قول المصنف في أنه كالمطابق الذي بين الدارين والبيتين إذا كانا مشتريا والملك
الذي عليه أي الشفعة كما يكون من جواربه وقد أفتت به في بيت في دارها ملك بيت
كل بيت كمثل من بيت منها في ملكها واحد من أفلاحة حايطة وكان حايطة شتمها كبيت
البايع وبين ملكه بيت منها فضا حية أول لا شتمها بغير بعض البيع فيقدم على كل جوار
وأنه علم **قوله** وفي شرح المصنف كذا لأنها إذا لم تكن نافذة كانت حايطة في الحقوق كالم
قوله لأنه لا يفتقر إلى جواربه بالشفعة الملك الشفعة المبيع فاسقاط الحق بعد
يكون شيئا من سقطه لحقه فهو الشفعة لا أخذ منه بالشفعة لأنه مشتري ما جمع **قوله**
فلا يخرجه ولا إذا انقطع من غير الجواربه ولا من جواربه قبل الطلب **قوله** بهدفة أي لو
كان ينفذ بشفعة فقط فلا يكون متقدرا من فده سهم فقط ومماثلة للمقتضى لا يكون لكل وجه
منها شتمها في العين وفي الحقوق أو بالملك **قوله** ولو فروق أي ولو كان المقتضى
جواربه كان غايبا حايطة في العين والمقتضى أو المقتضى لم يخلط في الحقوق والأخر بالعين
يقضي غائب بعد حصوله بكونه لأنه مقدم على المقتضى لو كان غائب المقتضى لم يأن
كان على قبل منع المقتضى الغائب الملك لتأخره عنه **قوله** لفتحه شرط أي شرط
سببه انقضاء الملك لأن انقضاء الملك إنما يكون سببا عند وجود عقد البيع والشراء والذات
وسبب شتمه انقضاء الملك الشفعة المشتري وعند فده شرط لا يكون سببا لكان سقطها قبل
وجود سبب لا يكون سببا إلا عند وجود شرطه كما في الطلاق المعلق **قوله** وكيفية
في الوقت أي لو لم يفتقر إلى وقت فده شفعة لعدم حية بعده هذا على ذهب من جعله لازما
كان حيا وافتقار إلى وقت فده شفعة بطلانها **قوله** وألا أي لا يؤخذ بالشفعة
لوقت طلبها من طرف الوقت عند عدم الملك له وبين أن يكون بعد ذلك أو لا أيضا أما
عنده جواربه على ملك الوقت قبل انقضاء لأنه ملكه والقيم لا يكون ما مل **قوله**
والجواربه أي بغير عقار الجواربه لا يؤخذ بجهة الوقت لما تقدم من التمهيد وكان الشرح
أراد من صاحب القول غير قوله لو لم يفتقر إلى وقت فده شفعة في الجواربه والمطلوب في العين أو الحقوق

[illegible]

المشتري أم لا لأن الأصل كزكرك لانه يحمل انك لمالك بعد الانفصال قبل ان يأخذ المشتري
فلا يسقط شيء من الثمن لعدم تصوره من البيع وهو من التوابع لا يابا بما يشي من الثمن
وبالاعتدال بقصد تحرك الصفقة الا الشفع فقد صحت داخل فيها قبل القبض فلا يسقط
عند شي من الثمن انتهى وانت قد علمت انه غير وارور على التلاوة قال ان الماشي شي من
ولم يزل على الاثر ان قبل الفصل وبعده كامل **قوله** لانه قصد الاعراف بما كان الاثر
لان ان يرضى في العقد قصد له شيئا فذلك على ما بيني وكلما تضمن بالاعتدال فيها قد قصد
المشتري بالاعتدال حيث يرضى البنا وادخل الشفع فيه كما يحكم في ما لو خرجت الدار وخرج
الشفع فما يأخذ سائرته فيكون مقصودة بالاعتدال فلا وجوب لها لانها لم تغتال بالثمن
قوله ويقسم الثمن حيث كانه النقص والظن من المشتري قوله يوم العقد لان
بالعقد دقت في ضمها للمشتري حيث دقت في البيع تبعا **قوله** بخلاف ما ذهب اليه
بأنه يوم الاخذ لانه حينئذ صار ما كان حجة من الشفع فيقوم عليه ما يجب من ثمنه **قوله**
ونقص الاجنبي الى ان يرضى الاجنبي قد بيني على ما دل المشتري فلا بد من رضاه بالثمن المتنا
واذا ثبت للمشتري حقه فحينئذ كان نقصه بنفسه ولا بد من بيان يكون قد رضي البيع
وبعد البيع ان يكون كالاثر **قوله** واخذ شيئا من احدى الشفعين مع
رضاه ان كان المشتري يشتري الاثر مع رضاه بان يرضى في البيع او غير عند المشتري
بما يشي ان لا يرضى في البيع الا بالشرط لانه ليس بشيء بخلاف ما بيني بيني **قوله**
استحسانا وانما ليس ان لا يكون له الاخذ السنة لعدم التبعية كما في الموضع فيكون وجوب
الاخذ بان لا انفصال خلفه صار استحضاره ولا بد من رضاه بالمبيع فيه من اليد ان ثبت
في الاثر كارت قبل الاخذ كما تبعية الاولات قبل القبض فان المشتري يملك الاولاد
للام بيده وبشيء فلا بد منها بملك الشفع التمس كارت فيها قبل اخذها من المشتري
فقله ولا بد من رضاه لتعليق ما اذا اثر في يد المشتري **قوله** انما لا بد من رضاه
في حكم الفصل حيث لم يرضى في البيع ما يرضى عليه **قوله** لما لم يرضى في البيع
بالانفصال **قوله** او صحت لانه على ما بيني حيث لم يرضى في البيع الا بالشرط
قوله وقد شرط لها شيئا لم يرضى في بيعها من ارضاء في بيعها حيث دخل البيع في البيع وذلك
بالشرط ولذا اخذها بالشرط ان يرضى في بيعها من ارضاء في بيعها حيث دخل البيع في البيع وذلك
قد رضي بغيره وهو ان لا يشتريها بالشرط سقطت حصته من الثمن لانه خرج من البيع
في كل بعض الثمن لانه لم يرضى الا بالشرط وما لو اثر في بيعه باخذها بكل الثمن لان
الشفيع باخذها كانت على المشتري وهي قامت بدونه جميع الثمن فياخذها بدونه وقال
انه هذا الاجنبي لم يرضى في بيعها لانه لم يرضى في بيعها بدونه في بيعه **قوله** فان الثاني
اي فيما اذا اثر في بيعه وبقي حصته اخرى وهو ان اذا اشتريها بدونه لم يرضى في بيعه
في البيع قبل البيع للمشتري فانما لم يرضى في بيعها حيث دخل البيع في بيعها

والشئ اذا صار مقصودا لورود القبض على ظاهره انما لو كانت في المشتري بعد
قبضه ثم اخذها الشئ يسقط حقها من القبض فكذلك كالتى دخلت في البيع بالشرط
بذلك فلو صار مقصودا فليس **قوله** ليس له ذلك فان قلت ينافيه ما تقدم من قوله
يسقط بوضعهم فحقه بعد القبض ليس له ان ينفق اخذ نصيب ان كان جوابه ما تقدم من قوله ان
يحمل على ان كان محولا على ان كان في المشتري في غير يده فليس له ان ينفق و قد قلنا انه
حينئذ ينبغي ان يثبت حق الاخذ في المشتري بالقبض شرطا من القبض المقتضى له **قوله**
وقد انقطع على ان انما اخذها قبل الانقطاع فنقول ان البيع انما يسقط بالقبض بعد
حق القبض فقد تقرر وجوب كل شرط لا يسقط منه البيع حينئذ انما يثبت في مقبرة
قوله من شرط ما يدور الشرط على الشئ لا يترتب ابتداء وانما **قوله**
ولا يشوبه ان يملكه اذ هو ابتداء الشئ ما منع من القبض الشرط **قوله**
انما اى في الموهوب والقبض **قوله** وقت التقاضى لا ينافى بيع انما اى ذلك بل لا ينافى
اى التقاضى كانه القبضى كانه لا ينافى في وقت القبض لا يثبت الشئ وفي هذا
الرفع خلاف فقيل في زمانه لا ينفذ الشئ قبل ان يقضى انما يثبت عند القبض الشرط
بيع ابتداء وانما اى انما ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه لا ينفذ في زمانه ينفذ
الموهوب في الزمان او لا ينفذ في الزمان او لا ينفذ في الزمان او لا ينفذ في الزمان او لا ينفذ في الزمان
للمشتري فانما في اليمين شرط القبض فالانما يثبت للملك الموهوب لانه انما يقضى انما
اذا لم يقضى الملك لا يثبت له الملك فلا يقطع حق الموهوب ان يرجع فيه غير قبضه ولا انما
يرد في ذلك غير قبضه وفي المبسوط اذا و اوجب له رجل دارا على عوض الف درهم فقبض
احدا من الصديقين دون الآخر ثم سلم الشئ للشئ وهو باطل حتى انما يقضى عوض
الاخر كما لا ينفذ انما ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
سقط الجواز في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
انما انما ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
اخر الشئ كانه ابتداء على سقوطها بغير قبضه لانه لو عذر وتقدم في زمانه او لا ينفذ في زمانه
لا يقبل ويبيع وهو لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
اى فلا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
قوله ولو كسب اى لو لم ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
اخذها لانه الشئ للبيع و هذا ليس منه الا على ان لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
انما ما كسبت في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
الشئ بالانما ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
فلا يملكه الا على ان لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه

الشئ

الشئ حتى يسقط حق الفسخ كان تقدم **باب** ما يثبت في بيعه او لا يثبت
قوله قصد وقد ثبت في غير الدعا رتبها كالبناء والقرن رتبها لا ينفذ وكذا البقرة المجرورة
عند البيع المذمومة فيه بالشرط او كادية في المشتري فانما في حكم البيع الموصوف و
لذا لا تدخل في البيع الا بالشرط لانما لا ينفذ على الشئ بل ينفذ على الشئ على ما ثبت في الشئ
في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
البيع بغير البيع على الرادية والشرط مطلقا وبجانب العيب قبل القبض مطلقا وبعد
قبضه فلا يفسد فيه لم يفسد لعدم حدوث الملك فيه المشتري لانه لفظ الفعل الدال على
المحدث بل هو عائد الى الملك الاصل بالبيع وقوله حرم المهر لانه يوفى اذ هو في قبالة
البيع وهو مقدم في حال الدخول كونه ليس بالمال وانما يملك اذ هو في قبالة المهر في قبالة
غير عرض لانه البيع في حال الدخول غير مقدم ولذا لو شرط عليه بالطلاق لانه لا يدخل
ثم رجعا لم يفسد شيئا **قوله** خرج المهر اى ما كان من شروط ما يملكه بيع انما
ثبت في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
الشئ لانه في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
ما يوفى في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
لانه في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
لعدم قبول القصة اى لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
بمنها الرضى لوقت يكون انما ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
رضى **قوله** لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
العام على الخاص الا هو دخل في عوض وانما ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
قوله لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
يكون في معنى البيع فلا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
معنى الا انما ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
هو من قبلة لا مال **قوله** او يملك في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
عن عدم وجوده وكذا يملك **قوله** او يملك في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
قوله كما ترونها مثلا على دار على ان ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
فلا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
انما و قوله او وجبا اى انما ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
الداريم وشئ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
اخذها بالشفعة كانه ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
لانه ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه
قوله بالاجزاء اى انما ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه او لا ينفذ في زمانه

عند اختلاف الجنس فلا يختص بالدار سقطت عند الدوام الكثرة الجمع عن قبيل حرف
الذات لا نه ثبات اندر فعله ولم يقض عوضه ونظر صيغة العرقا المتعاضد في الجلب فلما
بطل الضمير جتمع عليه بالذات في المفعولة **قوله** خذني من الراحة حيث نجا من النار الشفع
قد لا يكون متضررا بما جاز ولا راجعا بالاختصاص بالشفعة ولكنه يزيل طرايا ما جاعل المشتري
والمشتري بالشفعة في الموت بهد من كثر من الشفعة في الاصل بالشفعة بقول لا يوسف
والا فليكن الاقف والعلو تحمك في الاوقاف ودره للشفع والاصل الفصل الرابع عشر
الضرر على الشفع وقد شرط الشفعة للضرر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفت
فليك وانما فترك وفكوك **قوله** جوعه حيث قال على عند اختلاف في التسمية كذا
الذوق فاجابنا ابو يوسف وكراهه والفتوى على قولهم وكذا عند اختلاف
في التسمية في اسقاط الحق واجعل على انه انما السجدة وقد روي في غير هذا الكتاب
على السجدة فانكره كذا في التسمية في التسمية في قولهم الشفع في قولهم فانه
المثل لا يجرى في الفصل فيكون الوجوب والوجوب بل لا يكون الا قبل الوجوب
ونزل ان السجدة حيلة لاسقاط وجوب السجود ولا خلاف في **قوله** ولا حيلة
اخر قدوم التسمية بقول اللفظ في الشفع على علم في كذا وفي التسمية كذا في التسمية
بمحلها من بيع الاول لم يكن تجزئة في **قوله** لانه لا يفرق في الصفقة لانه لا يفرق
انما خرجت لغيره فمر اجابة والضرر يحصل في الشفعة بين فياخذ حصته الا في باقي
المشتري فانه ضرر ولا يحصل في الشفعة بعض بعد بعض وانما ترك الشفع في الفصل
لانه لا يذات في حيا انما العقد او اختلاف المشتري وعكسه واصل في سذكر كذا في قوله
والعقبة اخر ثمانية الشفع اذا اخذ نصيب المشتري بين وقد حصته من الثمن لا يملكه انما يملكه
نصيبه حتى يقبض الجميع في ما يورى في التفرق في العقد لا يملكه المشتري من الثمن
لا انما حصته ولا اذا كان المشتري واحدا فقد البعض في **قوله** سمي لكل بعض
اخر قد يذات على في الصفقة لا تقدر وتقبض الثمن وقد تقدم ما ذكرنا في كذا **قوله**
اي العدة والحق المعتبر في اخذ نصيب بعض المشتري بين البعض نصيب المشتري عاقد
الشرا سواء كان صلا او كليا او اجزالا فانه لا يكونا في تقبض حقوق العدة في **قوله**
فلو وكل الحق المثل **قوله** نصيب بعضهم او بعض الكلا بعد المثل **قوله**
على الحق في المثل ثم انما المثل في الشفع في نصيب التسمية كذا لانه لا يملك نصيب المشتري في
اي جانب كذا لانه حصة الشرا للمشتري لا يقدر على ابطال حقه في حقه وهو
مروى عن ابو يوسف **قوله** وليس له ان يملك التسمية في ثمنه لم يقبض ما في ثمنه في التسمية
والثمن لم يقبض التسمية في التسمية لا الشفع لا يقبض القبض وانما لا يفرق في ثمنه المدة
على ان يفرق لا يفرق ما يوسم ما به ما به في التسمية لانه التسمية في ثمنه القبض
ما في ثمنه في التسمية لا التسمية لانه التسمية ما في ثمنه في التسمية والتسمية بعد

[illegible]

ادم جسد ودم الحيوانات جنس واحد و قال في الفصل اذا كان مع الرقيق تبع حال ابو
 بكر الرازي على ما على الترابي وهو المذنب لعل انما يجبر لا يجبر مع اختلاف جنس ولا
 شك انما الرقيق مع غيره اجناس مختلفة في نظر قوله الرقيق والاصل جبر وجبر قوله
 ورفيق المذنب وجوابه قبل الامام انهم في الفقه الغنايم تجري في اجناس المذنبين فان
 تعلق بالماله دون العبد حتى كان له وانه يبيع الغنايم ويبيع النمل منهم وفي
 غير الغنايم ليس له ان يجبر على ان يبيع ملكه غيره الا بدنه صفة فامتنع الفقه في الاما
 مباولة بتبينه **قوله** لغش لغش واما الذي لا يصلح على العبد منها عوضا على ان
 يملك كالكساح ويخلع وقيل لا ينفقه الكساح من الغش التفادوت وتفادوت كالفار فقلت
 التفادوت وقيل اذا اختلف جنس لا ينفقه وانما ينفقه كسائر الاجناس بتبين
قوله ولو تملك رقة بغير الوجه الاطلاق اي لو كانت متفرقة او متداخلة وذلك
 اجزاء من المنازل فانها لو كانت متداخلة يقيم بعضها وانما كانت متباعدة
 يقيم كل على حده لانها ببيت الدار والبيت فاحذر من ان يملك واحد منها والدار والدار
 لكل على حدة والبيوت يقيم بعضها ببعض مطلقا لقوله التفادوت في المنازل يملك
 بالبيوت لو كانت متداخلة وبالدار لو كانت متفرقة بتبينه **قوله** المالك اذا كانت
 التي اراد شيئا من ارضه لغيره وانما الاستاذ في قوله ولا ينفقه الا بالكلية الى
 الفرق بين الدار والمنازل كما تقدم **قوله** وقال اي في الدور المختلفة اما الدور
 والضيعة فكلها يملك بعضها بعضا فافترقا فافترقا **قوله** قسم بالقيمة ولا يشك
 ان جسيمة يكون لاصحابها من الاجن دون ما يخذله غير ذلك ليس في نصيبه لبا وكذا
 فهو كجسيمة ان كانت الغالب برول شي من العوصة بقبال البناء ولا فرق بين العولان
 الا باكثر فالدار لهم عند محمد فالجحد في المخرج فلو يونسف ان يقيم باعبار العسمة
 لانه لا يكون اعتبار التعديل قبله لا ينفقه من شئ ما ينفقه من الارض والبناء ويعطى
 لكل سهم من العسمة ما يوجب حق من ثلث القيمة ثم قال وعندنا يوجب حق من الارض
 بالمتساوية لغيره من البناء لا يملك الا بالمتساوية والاصل في المسمى من
 يروى في حق نصيبه البناء او من كان نصيبه اجود منهم على الآخر حتى يارب وقد جعل
 الدار لهم فالعسمة كان في ذلك لانه في المال ثم يملك نسبة الصداق ضرورة جهة التوزيع
 ومن محمد بن زيد بن بكير بقبال البناء والبناء فيه العسمة فاذ ابقى من ضر ولا يملك
 تحقيق التسوية بان لم تبق العسمة بقية الكساح في روادهم لانه الضرورة في هذا
 المقدر فلما يملك الاصل وهو العسمة بالمتساوية الا بالضرورة الاستسقاء وقد توسع
 الامام في احوال الدارهم فوفقا ما توسع محمد بن قيس في ذلك حتى ان رتب قرار محمد وقوله
 ضرورة جهة التوزيع اي على العوصة الا على الاقطع للتراث والافاقان لولم يسم
 المهر من النكاح وجوبه لانه من تامل **قوله** ولا ينفقه الا لو اختلف المتقاضون

فقال

فقال لبعضهم ان يبقوا غير ما يرضى واراها مع ما ارادوا ونقصهم وبيع الطريق مشكوكا نظر
 انما كان فاما على ان يكون من الاصل والطريق فاما على كل واحد منهما فيجعل لنفسه
 طريقا او في الطريق مع الاصل جبر على ما امتنع على قرار الطريق كما هو الحكم فيها اذا
 امتنع بعض الشركاء وان لم يكن واجبا في الطريق الاول وابقى الطريق مشكوكا لانه يملك
 يتم العسمة وعبارة الرقيق ولو اختلفوا في احوال الطريق في العسمة فاما على
 بعضهم لانهم الطريق بل يبقون مشكوكا مثل ما كان قبل العسمة نظر في انما كان فاما
 يستقيم ان يفتح كل غنصبة اي طريقا قسم اي طريقا قسم اي طريقا قسم اي طريقا
 بقسم الطريق في العسمة كغيره من المنفعة وتختلف في احوالها فاما على ما كان لا يستقيم
 ذلك في طريقين مع غنصبة اي طريقا قسم اي طريقا قسم اي طريقا قسم اي طريقا
 المنفعة فيما دار الطريق **قوله** اختلف في مقدار عسمة الطريق هو كغيره من المنفعة
 الاولى كما كان في المثلث فاما الباقي الطريق مشكوكا فاما على ذلك فاختلقت
 الشك في مقدارها فادعى بعضهم طولها وعرضها ونقص غيره يجعل بقدر باب
 الدار المظنة في طولها وعرضها في الرقيق ولو اختلفوا في مقدار عسمة يجعل على باب
 الدار بطولها اي ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم حيا في نصيبه من كسرها فوق الباب
 لا فيما دونه لان باب الدار طريق تنفق عليه وتختلف في رده الى المتفق عليه وانما
 ذلك العسمة كقاية في الدخول فلذا في المالك فيبقى ملكهم في الطريق على
 قدر ما هم من الدار لان القيمة وقعت فيها وراه ولم تقع فيه فيبقى على الشك
 كما كان انتهى **قوله** بالبرجية شئني يصنع في ان يبيع من حشيش عريض عرض
 الاصبع ويكون سد واحد كما تبين وكذا الطريق مفتوح اجانبه الرابع يوضع على
 ظهر الدابة يباع فيه القليل او العكس فلو كان رقة العنب به لانه ربما يتفاوت
 الوزن والعنب وزني لا يقيس الا بالوزن ومنه البين ومنه البرجية العسمة فلما
 يصير فتمت على ولا يملك الدار الوزني لا يقيس بالكيل **قوله** يقبل الا في حال انهما
 شهدا على فضل انفسهما فلو يقبل لانا نقول ليس النزاع في العسمة التي هي فضل القاصدين
 بل على استسقاء المالك ايضا هو وهو ليس بغيره **قوله** وانما جبر باجلا لانها
 يجر ان ينفق انفسهما هو الحق فاجبر فاقبل شهادتهما لانها حق فاجبر فاجبر
 هو جبر العسمة ولا نزاع فيها وانما النزاع في استسقاء كل نصيب والاجر غير قابل
 فلو كان في هذه الشهادة جازين نفعا لانفسهما لخصه المالك مع باقي لهم بالحق
 الاجر لاعتداهم جبر العسمة انفسهم بالاجر وانما النزاع في استسقاء كل ما احصاه
 بالقيمة وهذا الاتفاق له بالاجر فالقاسم لم يجر بشهادته نفعا **قوله** البرجية
 فانما العسمة البرجية بالجر فاذ في حثيث اذ كانا يبيع البنية والاقطار انفسهم
 او كغيره فلو لم **قوله** ولا تفتن بوجوب سؤل تقديره شرط البنية في خلاف

الخضم المستقيم للقول الصحيح الدعوى وبعد الاقرار بالكتبة يكون متساويا دعواه
 انه في نصيبه شيئا في نصيبه فاجاب بقوله ولا في نصيبه اي لا في نصيب مانع من صحة
 الدعوى اذ لا في نصيبه وجود حقيقة لكنه غير مانع من صحة الدعوى لا اعتمادا على
 فعل الانسان كما لا يمنع فيما يخصه لا بالنسب واقرار الورثة بالكتبة **قوله** حلفاى
 انه انكر ولم يكن له شئ بنية حتى كالمسئلة الاولى لم يصدق الا بنية او اقرار الخصم او
 يكون غير مانع من المسئلة الاولى لا يمنع صحة دعواه التي في نصيبه للعذر ولا في نصيبه
 الثانية وهذا كله بعد اقراره بالكتبة اما في قوله بنية يقول انه في كل قراره
 التي في قراره عنده في التحالف وقيل التحالف **قوله** تحالفا ومعلوم ان التحالف
 ان يكون عنده في التحالف وكذب كل صاحب اما لو صدق احد بهما الآخر على تصديقه
 وان كانا زنا وبرأوا جميعا قبل برحانه وان برأها فالبنية هي البنية للزيادة وعند
 البنية لو احدهما كالحلف الذي عليه فانه لكل الزم دعوى صاحب وان حلف حلف
 المدعى فانه لكل حلف حلف ولا حلف وحلف ولا حلف حتى البنية فتمت كما تقدم في باب
 التحالف عند كتاب الدعوى **قوله** والواشتم ان هذا النوع لما تقدم والافواه على
 المسئلة المتقدمة او دخل في واقعا وان عند هذا رضى بنية المدعى وذلك بعد
 قوله بنية للمدعى على كتاب الدعوى **قوله** على الصريح احرازها في ذكره
 القدوري كما هو ان على اختلاف بينا في حقيقته واليه يوسف كذا في الحديث ورد
 صريحنا في ما في نصيبه الكسار ذكره في التبع وصفا وقيل في انجباين وتكرارا
 بل في التبع غير ذلك في القدوري واذا كان حتى بعض نصيبه من نصيبه
 ان يفتق في نصيبه نصيبا لهما لا بعض فيكون بنية كذا واذ كان حتى بعض
 شئ في نصيبه لهما بنية وحقيقة يكون الاقتضاء في شئ لا المان انتهى
 حلفا في حلفه بنية ان يقول دعوى الصحيح على الصواب لانهم صرحا بنية
 لعبارة القدوري والكتاب خطأ على ما تقدم صاحب البنية والعناية **قوله**
 جبر اى على وقوع التحقيق في نصيبه بانه طلبه كما في بعض القصة حمله اذ ادان
 يرجع عليهم في نصيبه بالقدري حتى في نصيبه ليس في بعض القصة جبر عليه بل
 يوجد له ما يقال بالحق في نصيبه وكذا في نصيبه جبر على شكا في الجدة كما قال
 او نقض القصة الى قوله **قوله** حلفا في التبع في حقيقته فاجاب ان بعض
 وجوب يوسف فاجاب كما في نسخة الاول والآخر بنية **قوله** فانه كما يشاء الفرق
 بينه وبينه اذ ان حتى شئ في الكلى في المسمى شئ في الكلى حتى شئ في الكلى
 او رجعا او قبل او اكثر واذ كان حتى بعض شئ في كل من النصيبين تصديق اذا اختلفت
 البعض المسمى حتى في نصيبه لهما الدعوى في الاقرار ليس وان كان في المسئلة
 واحد وهو نقض القصة بالاتفاق **قوله** وانما تساوى ظاهره وان حتى في نصيب كل

مخزنا

مخزنا واحد بهما قبل الاقرار بالكتبة فلا يرجع لاحدهما على الاقرار والى تساوى ما
 كان احدهما صنف الثاني مثله لا يجب نقض الكبير بكل الصغر مثله وبقى النصف
 من عاصرا كما ذكر حتى بعض نصيبه شئ في كل من على اختلاف بينا في حقيقته والى
 يوسف رجعهما **قوله** نقض الى قوله لتعلق الذين بالبنية **قوله** زعم الورثة
 او زعم الميت **قوله** عليه فاشتم احراز بنية القبول اليسيرة فانه لا يلتفت اليه لعدم
 امكانه الا احراز بنية فلا شتم الدعوى فيه ولا تقبل البنية **قوله** ادعى اى بعد
 القصة صعودا ومعنى فاشتم فاشتم فقد عرفت انه مشترك وفي دعوى اختصاصه
 به ساقطة فلا شتم دعواه اما مدعى الذين فانه وان لم يفتق بحالته الزم لم يتعلق بغيره
 صورته مع انه يحتمل ان يكون في شئ ما وقعت عليه القصة فيستوفي الذين منه **قوله**
 باعضا فاشتم اى فاشتم في الزم الذي في شئ ما كانت مسقطة بالقضاء او اقرارا ليس
 ان ياره برقمه كذا كانت تلك شجرة فصل الزم نصيب مكانها ما تقدم اعطاه مقام
 اعطاه الاول على ما بل **قوله** والا يهدم اى لم يضر بالاربع والاعطاه بالقصة على
 حاضر **قوله** لان القصة التي في وقتها والى في وقتها مقام التبع في البنية فاشتم
 الملك كانه نائب عنهم لانها بالقصة بالقصة وحاصل نصيب ملك لصاحب
 ونصيبه بالزمنى صار لكل واحد باعضا بعضا في يده مما خرج له بالقصة ببعض ما في يده
 ولا مانع منه ولذا لم يفتق في الملك فاشتم نقض النقص ولم يقيد بها بالزمنى **قوله**
 جزم بالقبض في الكسار قال المحكي في حقيقته في القصة الفاسدة لا نقض الملك بالقبض في
 الذي في القصة والبنية اذ انما نقض الملك بالقبض ولم يفتق على ما ذكره المحكي
 ان لم يفتق في ذلك وهو ثقة في النقل وعمل على اختلاف الرواية في المسئلة كذا في شرح
 الكلام الشيخ محمد بن عبد الله صاحب كتاب تنوير الابصار انه لم يطلع على بحثه ان لا وقعت
 زيادة سبوا في تاريخ الاول او بعد در القابل **قوله**
قوله كمن جازى في الاربع سدى سدا **قوله** سبوا فظن السبوا هو القصة
 جذا وقد ذكر في الزمارة القصة نفيد الملك باحد شيئا اربعة القضي وقضا التي
 والفرقة وتوكيل رجل يلزم من كل المشتبهان بهما انتهى كذا في كتاب الكسار وهو يطلع
 بالشرط الفاسدة فبعضا مسئلة الفاسدة يقتضي انه لا يفتق سبوا وان
 جعل الشرط مفردة فالبيع فلا ملك بالقبض بطله في القصة والى بطل الملك
 بالقبض وانما سبوا فاسدة لا الفاسد والى بطل ملك كل منهما على الآخر وعلى كل
 فافتقوى والعمل على انهما ملك بالقبض لانه هو المنقول في كتب الكسار وغيره لم يطلع عليه
 الا عبارة الكسار في ما في حلفه فاشتم بنية كذا في كتاب الكسار **قوله** ولا يفتق
 محرم احدهما كانه في الملك لست انما كذا في حلفه ولا في حلفه في شئ في شئ والى
 الاخر ان يكون اى في حلفه فاشتم فاشتم **قوله** والى بطله القصة

منه يخرج ملكه بحكم الشريعة **قوله** حتى يلبس جازا وينتهي حتى يقطع منه الخراج على ملكه
فترك ما جازا من الزكاة ثم راجع **قوله** فانما تمت اى اى وقت تمت المزارعة فانه
مستحق **قوله** حتى يكون اى حتى يلبس العمل ونفقة الذرع ومؤنة الحفظ وكرك
الاناء والرياسة على المزارع اجمالا والارض على مطلق **قوله** وفيما نزل حتى يصبورة
تامة للمزارعة حتى تامة بحكم العمل حتى تامة بالارض وليست حتى تامة بالصورة الثلاث
اى زارة في المزارعة **قوله** بينهما نصفان لانه ما باليدز وهو بينهما مذك **قوله**
للمشقة في المزارعة للمذك بينهما على بقية مال الشركة كما هو حال المزارعة **قوله** ليعتد
العقد حتى يستعمل نصف الارض بعقد فانه يخرج على المثل **قوله** فهو ملك
اى يكون الخراج على حسب اليدز ولا يثبت العمل لعدم فعل مشترك وعلى اوجه قد يتغير
ملاك الارض بنسبة **قوله** مطلقا اى قبل ان يزرع او بعده بعد ذلك فهو ملكا ما قبل
مضيها اى خارجا عن النفقة للزرع عليها وعلى كل نصف نفقة الحصاد والرافع والرياسة
والقدرة اى يجب عليها نفقة الذرع على قدر ملكها ليعتد نصف المزارعة كما يجب
عليها اجمالا الحصاد والرافع والرياسة مطلقا حتى قبل ان يقطع نصف المزارعة وانما نفقة
الزرع بعد ان يقطع المدة فاما زراعتها وما يجب الحصاد والرافع والرياسة والقدرة
عليها طيلة عقد المزارعة فيوجب العمل عملها في المزارعة للزرع والزرع بذك
فيما حتى وجب العمل عليه حتى يزرع فيكون العمل على الحقيقة حتى يزرع كما يشترط بينهما
الجزء من ثمنها انتهى وظل ما لا يثبت اى في الفترة التي قبلها وهو قوله وكذا العمل ونفقة
الزرع ومؤنة الحفظ وكذا انما يزرع عليها لانها كانت على العمل ليعتد نصف المزارعة
في المدة فاما تمت المدة حتى العقد فيجب عليها مؤنة على قدر ملكها لانه مال
مشترك بينهما انتهى وقوله اى يجب عليها نفقة الزرع اى مثل اجمالا حتى هو غيره
من العمل فهو على نصف المدة نفقة ما كان يزرع كاجرة الحصاد ونحوه **قوله**
ومعالمه اى حتى فانه اذا لم يكن فكت ان قدر صدر الشفعة بعقد هذا فاعلم ان
كل عمل قبل المذك فهو على العمل بحكمه على ما كان اى قبل نصف المدة المزارعة لم يستوف
بها العقد كحقها العمل على العمل فانه انتهى **قوله** فان شرط ما على المزارع
ونفقة الذرع انما اذ اربها ما يجب ليعتد انما شرطه المخرج كاجرة الحصاد فلا يتحملها وانما
يفضل ان شرطه على احد ما لانه لا يثبت العقد وفيه بعض للاخر **قوله** ولارثته اى
فيما اذا كان الميت هو العمل **قوله** ليعا مدة العقد حتى يجعل العقد فيما بقيا
مدته اسحقنا كما هو زاد المد العقد باقيا فانه على العمل بمقتضى الشرط او هو من مقتضى
عقد ما وهو وارثه عند موته **قوله** ولا يثبت اى فضا ويقتضى بدفعه في مثل اى عليه
كما هو **قوله** ولو فاضله ما لم يوافق **قوله** فملكه كالفائدة حتى لا يرضى
لا يرضى به صكك عند العمل لعدم صحة الفائدة والاصل ان وقت المزارعة ان كانت الفائدة

عشر ط

[illegible]

العدل لا يصل فيه بعض المدة وهذا كشكلا وفي الزراعة ايضا ودخل الحق في ما ينعقد به
بعض المدة وهذا كشكلا انهم يرجعون بجمعها في ما كان قد حصصه او دفنها خارج ذلك
واثره زاد عليه لا يؤخذ منه ذلك لان ذلك ان اجابوا ضاروا به على الاتفاق وليس الا لانية
الاجاب بعد موت رب الارض فانما قدر حصصه فلما جرد كنهها فاقم على ما ذكره من باب الحدانية
صفاء وفي الزراعة قال يرجع مال النقص والميل بصفه ولا يخصص منه مخرج في المصلحة
والزيفه او يرجع جميع النقص مقدرا بالخصه نعم وقد علم على الكافي والغياث والميلوط
ولان يرجع بصفه ما انقصه قال في الزيفه فرق بين ما اذا كانت رب الارض من
وسط المدة والزرع بصل وبان ما اذا انتهت المدة والزرع بصل وقال في فضل
الحق اذا انفق ورثة رب الارض على الزرع ما قاله القاضي رجوعا على المزارع بجمع النقصه
مقدرا بالخصه وفي انهاء المدة قال اذا انفق على الزرع ما قاله القاضي يرجع بصفه
النقصه مقدرا بالخصه والفرق انما يقبض عقد المزارعة في المثل كما هو والاقبض
المزارعة كما هي جميع النقصه على المزارع لانها ليست بخصه الزرع فانما انفق الورثة ما زانه
القاضي كما لا يلزم الرجوع بجمع النقصه لا بقدرها بالخصه حتى لا يرجعوا الى الزيادة على حصه
من الزرع لان الرجوع بالزيادة على حصه اجابا وليس لنا ولاية اجابا بعد موت
رب الارض فانما مقدرا بالخصه فلما جرد اجابا فانما انتهت المدة فالزراعة انتهت بها فانما
فانقصت عليها نصفه في مرجع بصفه الفقيه لا بمقدرا بالخصه وطاهره بل مرجع في
المداينة وغيره ان لا بد من الرجوع في انما اراد ضايعه خلاصه مجموع
كتاب الزايع قوله عدم جيل الزايع في حمله غيره اذ ارباب بيان حكمه
احكام هذا كتابا وهو حرة ما منيت في الزايع حتى يترك وبان ان الزايع قد حرم منه
الزرايع في السك والجران في بلادها ولا لهما من حيث فيها التزكية ودخل التزوية
وتزويها كما دخل كل حرة من الزكاة ولم يترك كالميراث في كل حرة غاية التزوية وهو
ارادة المالك بقوله لا يترك اذا في كلام القاضي مصدرية ظرفية غاية التزوية وهي من
كلامه يرجع موصولة او كونه موصولة والميراث ما يدل على غاية التزوية وكانه اعتمد على
فصله المذكور في موطاة الحق بدونه السبع فاقبل **قوله** وكذا في غير عاقل فانما القسوس
التزكية المذكور كذا وكذا والزايع في النهاية التزكية ان تذكره او فيها بقية تشفع معها
الاوراج وانما على اضطراب الزايع واصل الزكاة في حاله من وارج كل شخصي ومنها
انتهى بكماله الزايع غاسمي وكذا لانا لا نعلم ان يكونه للكل من قال الموقوف الزكاة بابا
فلم يرجع مكانه عليه فيه فاعطافه والا اعطاف من يرجع القسوس والهاية انما يحصل
الزيفه في الكتب المطولة **قوله** وسقط ان يسأل المصنف عن من يترك في بيت وبقية
عقده انما هو على الضد اليوكل ام لا في يجوز ذلك على ما بقية العقدة كما على صدر
او على الارسال نعم عندنا قطع اكثر الاوراج وقد وجد ونحوه في خبره كما يفتي به

[illegible]

فصل پنجم

وفا

داخل في عدم اليقين ان ذلك غير منقح في الشهادة **قوله** ولما لم اجد في كتابي
اخذت في النظر في بيت النبوة حكمة المصاحفة ملحقا ووزن النظر في بيت النبوة
ملحقا على الفروع الدخول خاصة **قوله** وفي معاني الناس الى اي منها احرم في
الرواية كذا لمسا فربما لم يتخلو منه من عند الراكب والانزال لا يجوز لانا لا يجوز
منه ملحقا بل المصاحفة ومن لم يقط واسف فربما في اليمين في ذلك وقد مررت
بشيوخ في كتاب الحج لا تفرق بين الحرم والوجوب **قوله** لا المس الحاجة اليه في
حلال النظر للحاجة ليعرف المعنى فيستفيظ على ذلك بعد في ذلك الشك الذي ينبغي
عنه ولا حاجة في المس وانما الطبيب فانها من غير الاستحالة اليه وفي
القبلة وانما في لا يرد اليه **قوله** في القنطرة فلهذا كانا على غير اصل جوده
قوله سوا كان شعرها او شعر غيره انما كانا في شعر غيره جازنا من غير علم جود
ومحاذي النظر لو كانت اليه جنبه وانما شعره في حكا فلهذا كان في بعض الناس
من يفتن في حكا خلق الله كما يشاء اليه في ثمة الحركات المعيرات خلق الله
باب الاستدراج **قوله** وقد مر في بعض النكاح ان يرضى فيه
من تزوج ابنة ولا يلزمه الاكثر فكان حق العادة ان يقول بعد قول الحق من ملك
انتم بملككم ملكا ببيع الاستمتاع **قوله** ولو كان وليه حديث سببا او لم يكن الا
انقولوا كما يحل حتى ينعن ولا كما يحل حتى ينعن من بجنه وهذا هو وردة المسيبة
كذلك السب حذوق الملك والولدان الموجود في المخصوص عليه والعقد لتعرف به
سواء الركن لم يتخط ماءه بما جاز في الاولوطي قبل فوات لم ير ان منه او غيره
فلزم التوق صونا لما وجد الاحتياط والاسباب عن كسبه واولاد عن الهلاك
لان بيع كسبه لا يبيع في ملك لعدم من يريه ووجب على المشتري لا يبيع لان
العادة اذ اذ الوطى وهو الذي يريه والارادة لا يوطى لا يوقف على ما يريه
على وادى وهو المتكسر الوطى وانما يبيد الملك واليد فانقص سببا وادى
الحكم عليه ينعن وقد في سبب انساب الملك في شراؤه وبيعته وخلق
كسبه ولو كانت بكذا الصبي او طرارة او مملوك او من لا يحل له تحقيق السب ولم يعتبر
الحكمة اى فاعل الدم كخاف الشغل من تحقيق السب عند فروع الشغل نحو في فروع
انما لا يدخل في احتياط الانساب خوف انقضاء والاولاد من الماين فقد وصم وهما بيت
قوله لو مستغفرا لغيره الام لا يملك سيده ما في يده لو احاط الذين يملك
ورقية في شراؤه الا انه من ضرر مستغفرا يملك واليد الذي هو سبب الاعتبار
بخلاف ما لم يستغفرا اولادين عليه ما في يده ملكا السيد فاعلم يحصل بالشر
منه استحقاق ملكه فلا يزال له ملكا ابتداء وعند ما يملك السيد ما في يده وانما احاط
الذين يملك حق الوفاء متعلق بملكه لا يرفع له ملكا يرفع بغير مستوفى فيبقى في الملازمة

الاعتبار عند ما يراجع ثم اذ لم يزل من الاعتبار بقيد ما اذا كانت عند العبد غير المردون
او المردون غير مستغرق او مستغرق عند ما اذا كانت السيرة عند قبيح قبل ان
يخضع عند ما لا بد من الاعتبار بحقيقة ان جعل الحق عند العبد كالحق عند ما لا بد من
بشرط العبد **قوله** او من حرره اي وكذا يلزم الرجل الاعتبار اذا ملكه مائة من حرره
اي بالرضا او المصاهرة ولا فارق ان الرجع غير حرره فانما يلزم الحزم لو ملكه عتقت عليه
فلا يرضو ملكه منه **قوله** لا احتمال ان يعنى لو ملكه قبل الاعتبار او بعد منه سمي
منه وادعى الوطى قريبا يظهر حكمه بان لا يخلو من استهلاله من وقت الشدا فيه عليه
البايع فيقضي البيع فيقبله انه ووطى او قبل في غير ملكه وليس هذا من قبل الورع او
الاصل ايضا وان كان على ما كانه والاصل ايضا ملكه ما كانه الا ان لا يتحقق انتفاء لها
منه واذ كان ملكه للعدة فادعى عليه حرره **قوله** والمستحق ان يرد بها من
يلفت من خاصية واستمر الدم فان جعل حقيقته عشرة ايام من اكل كل شاة فانها جاز
الدم حاشا لان المال يثبت شرعا بالعدة فتعنى الشهر سحا منه تاما كما وانما خصا
وان كان في انشاء الشهر يجعل حقيقته عشرة ايام وعشرة من بعد ووطى او هكذا ايضا
كانت انما كانت ذكوات وثبتت بشرايين با عشرة من حاشا جاز في حقيقته من انما انما
لا يردم الاحتياط لا يمنع الوطى **قوله** قبل قبضه للسبب كسب من شاة من
ملكه الرقية والدية وقيل العتق ملكه الرقية لا العبد ولا وجود السبب قبل تمامه فلو صح
الاعتبار في وجود السبب **قوله** لا انتفاء الملكة فانما في الخلق لا انتفاء العدة وقد تم
ان عليه الاعتبار ارادة الوطى اي لا كانت ارادة الوطى لا تسوغ في الشدا الخاصة
ولو لو العتق لوجوده فسخ لا يرضى حينئذ قبل وجوب العدة فلا يعنى اما الملكة فهو
ثابت بالقبض كما علم **قوله** اي في دار الاسلام اما لو اقبلت الى دار الحرب ثم ملكها
عليها فذلك عند ايه حقيقته خلافا لها وعبدية انما يثبت بالواقعة جازية المسلم الى
دار الحرب ثم خرجت الى دار الاسلام فبقيت اوستة فاذ هذا الاول قال ابو حنيفة لا يجب له
المسكن كاعتبارها وقال صاحبها بخلافه انتهى وهذا يبنى على انهم لا يكونون من ابق عليهم
باعتبارها عند ما لم يوجد استحداث ملكه لولاها وعندها يملكه **قوله** اذ لم يبعها
الفاصل ما اذا باعها ووطى بالمشترى غير عالم بعصم كسب الاعتبار انتفاء فانية
قوله ولو قال ان لا يرد ما حصل له استحداث الملكة لم يحصل استحداث العبد
لغيره فان قبضه على انه لم يحصل استحداث ملكه ايضا لان قبضه القبض شقة مطلقة
فما ردت العبد بملكه **قوله** ان لم يملكها وان كان ووطى فاعلى كاعتبارها زيلعي
وكذا لو اذ كان استهلاله انتفاء رضى العدة لانها موطورة بالمشترى بشبهة فتعنى حقيقته
يراجع **قوله** فالحق وجوبه الى الباعين انما كان المستقط كاعتبارها ما كان قبل العقد
عقد الشدا وما بعده **قوله** اوان رجع اما الاول ان يغيره ولو امار **قوله**

ويقبض

ويقبض تبع فيه اي الكمال ونقله عن انما ينية قال ولا بد منه كي لا يوجد العتق بحكم
الشدا بعد فساد النكاح اي بخيلته بوجوب تمام السبب ولو استحدثت الباع على غير زوجة
فيجب عليه الاعتبار تام **قوله** ويقبض اي ان كانه بايع زوجها قبل البيع او
يقبض ان كانه هو الذي زوجها قبل القبض **قوله** لئلا يملك من يده **قوله**
لا يجهل كما سألنا راي ابن قول الله احتياطه للتشليل لا للتعقيد فانما كان في كل
اشياء انما فرقت ذكر الرجل الاخرى كالعدة ونبت ايجل وانما كانه ونبت ايجل فانه
لا يجوز ان يجمع بينهما كما جاز فيمنع الجمع بينهما بملك البعان ودواعي الوطى كما يقبل
المسكن بشبهة كالوطى فحق فيهما ادبهما حاشا عتق حتى يجرم احدهما **قوله**
الشبهة في القليلة لا في العدة وادعى انما في القليلة لا في العدة الاخرى تدر على ولا يفرق
المقبض لئلا يملك في ذلك خضوعا في الامة والزوجة بملكها فاما المسكن والنظر في زوجها
الداخل فانه لشبهة الا لعدم الا باعته او فريته تدل على كماله ولو منع من القليلة **قوله**
خوف عليه لئلا يكون معا بينهما ووطى ولو كان حيث لم يملكها على قبلها فانه واذ اتم
وطىها جازت الدواعي ايضا **قوله** حتى يجرم اي لا زال الجمع بغير فرج احداهما عليه
منع **قوله** لانما يجرم منها نكاح الا انه فاسدا لا يجرمها على سببها ما لم يدخل
بها الزوج فالفرق بينه وبين غيرها انما يجرمها على سببها ما لم يدخل بها الزوج
فحينئذ يحل الاخرى لغير العدة بعت عليه بالرجل فيجرم لئلا يخلو فرجها فلم يجرمها
انتهى **قوله** ولو لم يبعها لغير العتق وانما يجرمها عند الامة لكنه يجرم بالفرج **قوله**
والطلاق المصطفى يجرم الكراهة وقال في الشرح كما تجوز المصاهرة لانها سنة قديمة
متواترة في السنة فيقبل ما بعد الصلوات وغيرها فانه قلت المهور في السنة المصاهرة
عند النكاح والمصلحان يجهلان في مكان واحد كالحال المصطلح لانما يستغرق في سنة واحدة
انما قال في الخارج فحصلت كما يتبادر الى مع احواله فقد وقعت المصاهرة موقفا الا في
انصرافه في صورة التقدير ثم بعد ما بالنسبة لم يوافق جانبها اما ان اقام فخلق احداهما المصلا
فصا في جهنم لوقوعه على حال ويجوز في المسح وعندها لانها عبادرة والسبح نحو العبادرة
وحدثت الشتم على الكرامة كما يرضى الله عليه وسلم يصاح في طهارة من قبل المسح
وغيره وما بعد الصلوات كما هو ظاهر **قوله** ما نقله عن شيخنا في الحج قال انما يجرى ونقل ان
فرشته على النوى انما المصاهرة عقيدة بالصلوات لا صلواتها انتهى اي لانها على شخصها
في كل السنة كذا ابتدعها بعد ذلك وهي دالة في عدم ما تقتضيه السنة فكانت بدعة
حسنة **قوله** وانما كذا كالمسألة لعل مراده ان لا يلقا يفرق بين الولد وانه في المصنع
الذي يقع عنه اذا لا يلاقى ان يولد له مسكنا وكافرة اذا كانا به مسكنا والولد لا يبعث
في الاسلام **قوله** الا ان يجرى الظاهر وجوبه بفساد الاذ معناه ان لم يكن انما يجرى
منه لم يفعل احتياط بل كبره كذا لم يكن النكاح المأخوذ فانما كانه شخصه الزوجية

قوله فيجوز

[illegible]

xi

اللعبة بالنز و يبطل العدالة
للاجماع على خونه بخلاف السطرنج
١.

فازا

جازا الرهن **قوله** او حيا يتبع به الرهن على ان كان حيا جعل الرهن بالرهن وبغيره كالا
 المصنف في فاعا المات الرهن ربح انما وجده في الدين حيا قال في التبيين الرهن لا يجوز
 الا بالرهن لانه لا يمكن استيفاءه من الرهن واما العاين فله ان يستيفاه من الرهن اذا
 كانت مصنوعة بنفسه كما في المصنف والمهر ودرن الخلع ودرن الصلح عندهم بعد الرهن
 الاصل في الاستيفاء الرقبة ودرن العاين محض على عليه ان يجهز وهو ربح ودرن الصلح
 الكفاية به والاراء على صحة وجوب الزكوة على من هو في يده في مال بقدر الرقبة
 ولو كان الرهن هو العاين لما ثبتت هذه الاحكام وعند البعض وان كان الرهن الرقبة
 ودرن العاين ودرن الرقبة محض ودرن الصلح لا بعد له ان كان يجب عند الهالك بالقبض
 السابق وله ان يعتبر بقدره من القبض فيكون ربحا بعد وجوب سببه فيصير كافي الكفاية
 بخلافه لا على غير المصنوعة بغيره كما في المبيع حيث لا يجوز الرهن به لعدم وجوبه انتهى
قوله فان اذات احداهما مثال فوات القبض بانه بقا قد علم الرهن ولم يقبضه بانه
 فان الرهن غير لازم كما ذكره في الودعة الذي بعد فسخ عقد الرهن لا يفي ربحا بخلاف
 لو سلم اليه مع قبضه عقد الرهن ليشترط به فان يفي ربحا ولو كان في كارهه الرهن المزمع
 فان القبض بانه فوات حقيقة لكنه باق حيا ونال فوات الدين ان يسله اياه وبغيره
 عند فسخه عند الرهن بعد فوات الرهن قبل قبض الرهن اياه بكونه على الرهن لانه
 امانة حيث لم يبق ربحا قال الزيلعي فلو صدقت الرهن بعد فسخه والدين قبل فسخه الى الرهن
 استمر الرهن فاقضاء من الرهن لانه قد بين بالهالك انه جازم مستوفيا من وقت القبض
 السابق فكان في استيفاءه بعد استيفاء ربحه وبهذا لانه باقيا والدين لا
 ينقضي الرهن حتى يرد الرهن فيكون ربحا مستوفيا على حاله بعد فسخ الرهن عالم سلكه
 الى الرهن او يرد له المزمع من الرهن وكذا لو فسخ الرهن لا ينقضي ما دام في يده
 حتى كان في المزمع ان يرد له الرهن حتى يستوفي دينه ولو صدقت بعد الفسخ يكون كالمصدق
 قبل قبضه من الرهن بانه يرد له ما اذ صدقت بعد الرهن اذ حيث لا يفي ربحا لانه لم يفي
 ربحا انتهى فلو ان فوات الدين لا يجوز الا بالاراء لما علم انه الرهن فقبضه باقيا لها
 لا باقيا لها فاذ فسخه ثبت له في ربحه كمال الدين في ربحه فامتنع الطلب لعدم الغلبة
 لا سقوط الرهن حتى يصير الرهن على الرهن بعد قبضه فربما جعل المذنب عليه ما يقضاه ولذا
 يفي الرهن بعد القبض ليعلم الرهن بعدة ناسل **قوله** لا الانتفاع معطوف على قوله
 ورجبه يقتضي النظر في العقد فان لم يفسد الرهن الانتفاع سوا كان في القبض او قبله ويحتل
 الرهن الى ان يرد به ويطلاق وهو الرهن بالطلاق يورثه من فسخه سابق الاولاني وكما
 حكم الرهن ربحا في قوله ولا لا ينتفع به الرهن لانه الرهن لا يورثه من فسخه قول الثاني
 ربحه لا الانتفاع به لانه لا انتفاع انا انتفاعه من الرهن لانه الرهن لا يورثه من فسخه في ربحه
 ثم قال في مقتضى الرهن بغيره انما هو الرهن بالقبض لا بالقبض جازم لانه

صار مقتضى الرهن على من يورثه ولو صدقت كان مقتضى الرهن بالقبض لا بالقبض جازم لانه
 باق **قوله** ولم يطل الرهن حتى لا يابا فده الرهن منه جازم ولو ترك الانتفاع بعد
 ذلك جازم مقتضى الرهن من الرهن **قوله** كل ربح لا ينتفع به من الرهن لا يورثه من
 سببه من الرهن عالم بغيره تمام الدين كما في **قوله** الاول عطف على الرهن لا يورثه من
 يورثه عالم بغيره الرهن او يكون بغيره تمام الدين كما في **قوله** الاول عطف على الرهن لا يورثه من
 الرهن كانه مقتضى الرهن من الرهن لا يورثه من الرهن وان كان فسخه في الرهن
 ولا احصاء في الرهن كما في ذلك كانه مقتضى الرهن من الرهن لا يورثه من الرهن وان كان فسخه في الرهن
 اذ كان الرهن جازم الا ان كان مقتضى الرهن من الرهن لا يورثه من الرهن وان كان فسخه في الرهن
 كما في الرهن وان كان مقتضى الرهن من الرهن لا يورثه من الرهن وان كان فسخه في الرهن
 فما الذي استقطه ذلك في كل من ظهر منه كلام التبيين انه المذنب في الرهن الذي
 لم يقبض من ربحه لانه قال ولو بيع الرهن لا يكتف المهر كما احصاء من الرهن لانه
 لا قدرة له عليه لانه بغيره باقيا من الرهن فسخ وصار الرهن ربحا وكان ربحه
 ربحه الرهن وهو ربحه ولو قبض الرهن بكونه احصاء به في كل المدين مقام المدين والذي
 يقبض الرهن هو البايع من ربحه كانه او جازم لانه هو العاين وحقوق العقد ترجع
 الى البايع وقال الزيلعي وبهذا الرهن قبل قبضه الرهن او بعده على المزمع لقيام
 الرهن مقام الرهن ولو قبضه كلفنا حصاره فخرل حكم الرهن الرهن لانه المدين حكم
 المدين والمدين يقبض الرهن البايع لانه العاين في البايع اذ وكل المزمع بالبيع
 يمكنه بالاجل المتعارف بغيره فانه يبيع على البايع بالنسبة لم يفسد الرهن بخلاف
 سائر الكالات لانه بهذه الكالات لا ربحه لانه يبيع على البايع كما عرف فاذا لم يفسد الرهن
 يعني ان المالك يتم بكونه الرهن وبهذا لا يملكه فاذا بيعه فسخه ثم جازم الرهن لم يفسد
 ربحه فامتنع الرهن حتى يفسد الرهن جازم الرهن على فسخه ولم يكتف المدين
 احصاء من الرهن لانه لا قدرة له عليه لانه بغيره باقيا من الرهن فسخ وصار الرهن ربحا
 فصار ربحه ربحه الرهن وهو ربحه قبل قبضه الرهن الرهن لانه لا يفسد ربحه فامتنع
 ربحه فامتنع الرهن في الرهن كونه بدلا من القبض الذي كان ملكا له فثبت في
 خلعه ربحا لا مقتضى ربحه من ربحه ولو قبض الرهن كلفنا حصاره فخرل حكم الرهن
 الرهن والذي يقبضه البايع من ربحه كانه او جازم لانه هو العاين وحقوق العقد ترجع
 احصاء ربحه ربحه الرهن انما كان العاين المزمع من ربحه باقيا من الرهن فسخ وصار الرهن ربحا
 على المزمع المزمع من ربحه كانه او جازم لانه هو العاين وحقوق العقد ترجع
 احصاء ربحه ربحه الرهن انما كان العاين المزمع من ربحه باقيا من الرهن فسخ وصار الرهن ربحا
 الرهن كما علم في ربحه **قوله** ومن انما يفسد الرهن الرهن **قوله** فسخه الرهن
 اي فسخه فامتنع الرهن من الرهن وان كان فسخه في الرهن

[illegible]

المؤمنين في جميعه **قوله** انما انتم امة واحدة على ايمان واحد ببيعة كان كالوا **قوله** لانه منكم
الذي امنتم بعد الانساق البتة عندنا على وجه الاستيفاء حتى لو لم يذهب ومنه بقدر حقيقة
تلكه في ذاته عليه لا يخلو وجهه وانما لا يملك دفعه **قوله** باعلا لاجل اوفاده اى
وسقط الدين كما قلتم اعلوا واعلموا انك الركن والاول فانه في دفعه لم يملك دفعه
قوله وبقى رضا ايجلها ما تقدمت لوفاء الركن دفعه فانه لسقط الدين
قوله معناه انك ركنه الى انما يكون فيها الى انما يتبع في الملك وهذا الملك
فيه وجه **قوله** وانما انك الى انما تقدم وانما يهلك في قوله جنة الركن كذا اذا كان
كان الركن عبد القادر من بيانه انما يكون الركن وانه جنة بعد الركن اجماع الجبار
كما قال **قوله** في صف على مقترنه **قوله** عشرة جوية فيكون في قوله صفوا
فلا ركنية بحته مثلا كما تقدمت معناه وانما دفعه اذ دفعه بعد التحليل كذا
قوله فهو ركن بعينه اذ لا يكون محلا للبيع بقا يكون محلا للرهن بقا اى ان
ما يكون محلا للبيع ابتداء يكون محلا رخصا ابتداء وانما محلا للبيع بقا اى الركن من
اشترى عبيد ففصل قبل العقد بين سبقي العقد في الاصل المسمى في البيع للغير وصف
المبيع كما اريدت فكذا يكون محلا للرهن بقا وهذا الامة العقد وقع جنة فاذا
تمتع بعد فسخه كما يتحل بعد العقد صحيح كونه المالية المقدمة في ذوال المفسد
بشيان **قوله** ثم البتة وانما قبل ان كان قوله وانما ركنه اى عيشة بقوله وانما
جسديه وقال في شرح اى ركنه اى المحل العبيد في المقدار قبل بعد اى يكون
العنة لانه على ما ذكره في البيان يشير الى ان العنة فيه في الزيادة والنقصان العنة
وليس كذا بل العنة في المقدار الامة العبيد وانما في المقدار لانه انما يكون في
وهو باق في العنة لا يوجب سقوط شئ من الركن وانما يوجب انما ركنه انما فيه
تجوز الوصف وفان شئ في الوصف في المحل والذرون لا يوجب سقوط شئ من
الدين باجماع بان اى بان يكون الحكم فينا ينقص شئ من المقدار سقط بعده من
الدين والافاء انتهى وانما في العنة في انما في البيان فادوات ركنه انما في اى
في كلامه من غير ما عبيد بقية الركن وابع السلف فظن من لاشتره لانه كلامه
غير كلام الحق قلنا نعم وغير ذلك لا يسمى انما عبادا فان مقتضى والصلوب فيا باسلاف
قوله لانه انما كانت في الدين في عبيد بن شاذ والدين خذ في دينه حله وهو
يس اى الركن كما كانا حله في انما في خذ والافاء ركنه في الدين وبعها كان
نصفه معناه والافاء ركنه اى في انما في بقية في المقدار بالنسبة للزيادة والنقصان
والقوة بالنسبة الى ما كان في الدين فلو كان بمقتضى خذ وهو ليس بها وانما كان في
بالشاة كما يكون في الدين والارن ولو كان الدين ركنه وانما لانه كما نصفه معناه
نصفه اذ انما في ركنه عشرة اى انما في ركنه ركنه ركنه اى ركنه ركنه ركنه

الا في الخط بين الخ استغناء وقد قولنا اخذ لا يرين فلما يؤخذ فيه الا بالية لا غير لان
الموجب في الخطا الدنية وصحى بدل الحبل والمقتول وجب بجهل واحد والمذكور في
المسئلة الاولى قولنا اليه جنيفه وعندها تباخله فيقتل ولا تقطع يده لانهما جانيه
منه وصدق واحد والانهما جانيه تباخله ولو انكر كل منهما وجب القصاص فكذا اذا جعلا غنمه
وجوب الدية الواحدة في الخطا بين الاذن لم يجزئ بينهما براء بمسئلة اخرى لقولنا
غريب الخ من قوله كمن غريب بين هذه المسئلة فيقتل بالبعد قوله ما يسهل
قال العنانية تسعين سويا في مكانه وعنده فمكنا لم يرد بالتقيد على التعديل حتى لو برى
من التسعين ثم ضرب في ذلك المكنة عشرة فمات منها فاحكم كذا كذا قوله بالا جارس
ينبغي على التقدم من هذه المسئلة لان ان يكتفى بدية النفس فليكن من قوله برحققة
صاحبا تقدم وما ياتي في الشبهة جازع كذا العبد عند ليل لو سقا جرة الطيب
وعنده جرة الطيب وفي الادوية قوله بديل ما ياتي في قوله فاحكم كذا كذا
المال والعبد كذا قوله في ما ياتي في قوله فاحكم كذا كذا قوله فاحكم كذا كذا
اما في الخطا فالتعدي على الفدية كما ذكرنا في حق التمسك في قوله خلا فالها
فانها بقولنا العفو عن القطع عفو ما يوجب منه قوله وهو غير القتل وهو عفو
الاول لا اعتبار في جيبه كونه يسقط العقود في العيشة ففتح الدية قوله
ومعناه الخ كيف تصور العفو عن الصحيح فان كان يفتل وجوبه الجنية فمست
اكتفى بغيره عند وانه كان بعد الجوع فليس يصح فكما تفتل ان يصلح عن موضع المسئلة
وتعديله في غير ما ياتي في قوله ما ياتي في حق التفصيل بين ما عرفت او اخطأ
فلا على ان القطع من كل الوجوه قوله فمات منها الا ان لا يوجب الجانية المال وهو
يصلح ان يكون هذا في الخطا بين العبد كذا في القصاص بين الرجل والمرأة كما مر
قوله عن اليه جنيفه لان المسئلة فيبطل لانه قد سمي القطع وتبطل انه قتل وهو
غير ففتح المسئلة لفتح قوله انه تعذر لغير العاقلة لا تعقل العبد والمالك
على الحقيقة بل هو وعيها وجوب الدية تقع المعاقلة ان كان للرجل والدية فان زادت
الدية ردت له وان زاد من ردت له رده عليه قوله لانه الدية الخ فان اختلف في الدية
وعليه قوله لانه على اي والى فدية يتحمل عنها قوله وجب ان لا يملك لا يتعد
الا بالمال والعبد وجبة العود وهو ليس مال حيث سمي باليصلح وهو وجب من المسئلة
استشعر بالادوية حيث لم يصلح العود مسمى على مقتضى ما لو يسقط لشبهة وجب
الدية فقال وتفتل على لانه حيث تزدجر على ذلك فقد رضى بالسقوط قوله
ولو خطا الخ لانه في حكم الرض من الموت حيث تزدجر بعد القطع الذي قضى الموت
فلا تقدر عليه فوق من التفتل في رده على الفدية لانه وجب الدية على والى الفدية
تحملة على كما روي في حيث تزدجر عليه وعلى سمي لانه مال وقد تباخله على الفدية فصح

ينها

ينها والزيادة عن المقتول من الدية كما نرى في الخطا منه على الفدية في مرض الموت فكذا جعل
وصيته لهم تقطع من الفدية قوله اشكال انما المال حيث قال وقلت كمال لما مر
صورة العفو كذا في سقوطها العود لانه تورث بشبهة وبذلك يتسكك في سقوطه
فيما اذا عني على القطع ثم مات منه ولم يفتل على المقدرة الفدية لانه لا يكون مبررا
عنه بغير العلم بانها لاي وجب بالفرق بان الفدية على القطع فلهذا المثل الخ
العفو كذا في هذا فانما يستوفى ما ظهر له انه وجب له فلم يفتل منه صورة العفو قوله
وقيل ما ياتي على ان حكمنا ريب والتعليم واحد والموت والاب بعض بالفرق
لما ريب فكذا ما دونه حيث يوجب العفو ريب التعليم باذن الاب وقد رجع
عنه قوله الاول لا يفتل ما وقيل بالفرق بين التا ريب والتعليم وضمن الاب فيما اذا
كان للتا ريب لا للتعليم كما روي لا يفتل بشبهة التعليم لا يفتل لو كان باذنه
فلم يرجع الا انما عنه من الاب او ما دونه بغير تاريب قوله ففتح الدية
لانها جازعة جازعة قوله والا لغزت جنس المنفعة فتعذر ريبها منقعة كما عليه
كالمسح والبصر وفي ذلك ريب قوله ولا غير لربها ما يذكرك قوله لا العقر
لانها كذا والعقد لا يفتل قوله منصف الدية الخ منصف ريب النفس التي هي ربة الوان
لغيره حيث لم يكن حاد فانما حذرت لا يفتل البقيل قوله وقال واحد منهم لم ي
حاذ فابطل ما تقدم انما غير الخ كذا في قوله يتركه الصالحان بالاشارة في
النفس واجبة حادثة قوله واعتبار حاله اي حال المعتره حال الرمي والاصابة
كما يات في آخر البيت فقد وضع هذه التهمة لبيان ريب قوله في غير الخ بيان
للفرق بين هذا وبين الميراث فانما كذا ما يات في طريق الخ فذكر في العقود من غير
سبق ملك الموت وفي الميراث بغير سبق ملكه وبيان وجه الخ فانه هنا انما القائل
اعندى على المقتول فاحتمل ان يفتل المقتول بغيره في عديته على كذا عجز عن
اقامة فالورثة قاموا عليه فوردتهم من غير ان يفتل المقتول ثم ينتقل منه الوردثة
كمن ما حل به بالشرع من غير عدية العقود ليشق الصدور كذا وما استدل به من قوله
فقد جعل الولية سلمنا فقد جعل سلمنا لغيره لا للمقتول وما يفتلها تفتل لولي
اصالة لا عاقلة ويؤيد كونها حادثة حصة عفو المقتول قوله حصة حصة حصة
عاقلة الام يحتمل انها في الصورة وليت حصة في الحقيقة لعدم قبول لانها افا
تقبل بوجه الدعوى وحضور الخصم والواحد لا يصلح خصما مع عيشة عليه فكذا بعد
بعد حضوره قوله لا يفتل لاجل عاقلة الام فخطا هو او اعني بها فخطا
ان يفتل حقا كما مر فلا يعقل ان يفتل عذرة حضوره او صلح قوله لانه صار من ما
يجوز التقدير بانفسه قوله والرب الخ الموت وليس يفتل فانه العاقلة
الموتية كذا كذا لفتل البنية لانها مخصوصة بالورثة قوله عفو القصاص الخ في بعض

علاوة راجحة او ما ليس عادة كلبه واكرامه والدرج فيه اكيد في غير كرم من لانه
لا ضرورة اليه يسقط الضمير وبعده رعا لعموم البيوت الرعيل وقال ابن المكارم
وعنه محمد ان ابن ليس عادته في الخواص العكس لانه يسقط على ابن ان يملك
في بعض الامم هذا المكلف ليس بمنزلة المحمل وفي المحمل من غير **قوله** لانه اذ
يكون له في البيت كرم ورجاء لا خلاف فيه اوفاده من اوله في من اجارة وفيه الحب
فيستقطض من الضمير **قوله** وهذا عرف كرم الصانع بعد ما روى جعفر بن ابراهيم
محمد او غيره عن القياضي في غير هذا الناس فانما في هذه الديار انهم راوا ما يربون
كثرة ما يربون فاصدا ومنها اعم من سواها من وغيره وعدم الضمير اذا كان في غير
المكر فلا فرق بينه وبين القياضي والاصح انما روى جعفر بن محمد الناس فانما في
بعض الامم منهم عدم التقيد بالمعتمد عن غيره في الرواية والربح من المصنف بعد تقيد
بعدم العبادة قال بهذا عرف كرم من غير ان يرب من مريض المصنف ايضا في باب
حجته في العبادة انما دفعه في المضاف في غير الحديث فانه لم يبين لانه لا يرب ولكن
ملا حجة فيه الا انما انما في الحديث من لا يرب في الطريق انتهى والفرق بينه وبين غيره
والحاشا لانه **قوله** في الرواية المبرورة انما تقيد منه فانه عبارة انما يرب ولا
خطا لانه جعلهم مبشرين لانه يربون فيقول الله اليه وفيه بطلان والى غير ما
يسوا بعد كرم اوله واكرامه الرعيل في حاشية الحق فطرا زيادة المصنف عليه تامل **قوله**
لا خارج فخرج هو خارج الخ وخرج من اكرامه الى الطريق والى عليه من **فصل**
في اكرامه تامل قوله فصل لما عرفت النفس بما شدة بالقتل **السنة** عقبه
بالقتل بما شدة وكما سبب مجيء كل جعل من باب كرمه الى انما في حكم مستقيما
والكلية وسفل الهم ليس من فعله والفاصل لا يرب بعض الاخره صانه وجعله
منشبا لكرامه كما يحاط له حال فقد اشغل بهما الطريق بمكة ورفعه في قدرته فاذا
قدم اليه وطالب بتقديره لانه ذلك فاذا استمع من النفس من صبر مقديا فان
قبل كرامه يحل مقديا ويجوز الشغل في كل حدث شيئا في الطريق وادوية بالناس
قلت لا الاشغال يحصل بعد ذلك انما يرب كرامه على كل فتوقف تعدي على طلب
التقدي في كرمه من تقديره ولم يقبل بالشرط المذكورة كانه مقديا **قوله**
حال ان من هذه اصدقه انما تقيد في غير ما في شغل المصنف والواجب من هذه
قوله وكذا العلوي اذ في المصنف فاشهر ما يحل الشغل على العمل العلوي
وكذا كما يلزم علوه كرمه ولا يخلو الاخر من ذلك فانما راجحة فقد عرفت انما
رعى على الخ **قوله** او ما في غير اكرامه وخرجه النفس ولما راوا بالقتل
الحكمة وهي فعل الله وادوا بالمال ما يرب كرامه كانه مقديا في مقوله ثم ما
يلتزم به النفس فعله العاكفة فانما كرامه في غير مقديا علم بل هو في تامل **قوله**

کالو قف

كألاوقف مثال الرب اكبر لان كل حكم فانه الوقف يخرج من ملكه بمجرد الوقف عنده وعلى ان يقضا
عنده الام والاشهاد انما القيد ملكه على عيني انه في حكم الملك بقدر على رفع وقف العذر
قوله فخصص في الوقف الثاني باب عنه فيكون ان الاشهاد على الوقف القيد اشهادا على
الوقف كما ان الاشهاد على الوقف اشهاد على من تحت ولايته من صفته **قوله** والولي
اي والى الصغير وكونه واراد به فلا التعرف في ثالثه على الوجه **قوله** والراعي
لان الملك وجهه فاراد على احد من ملكه **قوله** والملك كانه جعله في ملكه ليدوم تمام
ملكه لانه على ثلث الفلز يتجزء وعنده المالك **قوله** والعبد انما لانه ليس
بملك وكذا لولا ان التعرف ضا في يده فليكن ملكا على **قوله** وكذا احداث كاد اى
شتره عقد لانه لهما وكذا عن الاخر في نصيبه فيكون لولا ان التعرف في الملك اصله
ووكالته انما شتره الملك فليكن كذا وكذا وانما في ملكه انما به من منصب خصما عن
الباقين لانه اقل والاولوثة يستحقها ما عدا الورثة فانه يصح الاشهاد عليه في نصيبه
فقط كما في بيانه **قوله** نعم انما كانه شتره ان على قوله انما طالبه وهو في
غيره كذا اذ هو اصل تحت الملك على ان المالك يقوم مقام الميت ويصح في ملك الميت
موقوفه على قضاء حاجته فلا التعرف الاربعة والارث خليفة عنه حتى لو وقف الدين
ليس لصاحب الدين امتناع وطلب الدين منهم لانه عطف في الدين وقضاه في الدار
للاشهاد حتى يجعلون الدينهم فاذا اوصاهم الدين ليس لهم طلب غيره والاولوثة
بمنه الصورة فادعى رفع اليد بصلح احوط والملك خليفة عن الميت
كانت الاربعة على الميت لاعلى عاقله الدين كما في الخبر عن المتشقي في سؤال وبوان
ما فيه بانه لم يترك عنه فانه لم يترك ورثته فاشهاد عليهم على اصددهم مقدم كلام
فليحظر **قوله** المعنى انما المالك المص في قوله ملكه في حقها الملك لكونه على الصانع
واكبر لولا ان الوقف في ملكه لكونه من اصل الملك حتى لو كان صيا او موقفا او عيلا
ما زاد به يصح طلب **قوله** باختصاصه وصل الا انما بالبيارة بغيره نصيبها يرجع **قوله**
وانما الاشهاد اى فيجب الصلح على رب اكبر بمجرد الطلب اشهادا ولم يشهد وانما يشهد
الاشهاد ودفعا ليجوز رب اكبر وليس الاشهاد في الحكم في الاشهاد من **قوله**
من النفس انما نفوس الاشهادا كما يكون في حاله فانما العاقلة لا تتحكم لولا السؤال
قوله والضمير اى على العاقلة عند تجردهم لانه اشهادا وانما يشهد في الوقف انما
كادروا لغيره باقرار رب اكبر لانه اقراره حجة فامة لا تنقضي الا بالقلة والملك
الملك يظهر باليد لا بغير حجة للاشهاد **قوله** وعلى كذا كذا ملكا لاي
ملكه التعريف فيه والاداء في ثلث ارجح ان المولى من طبقه انما على لاهن عليه كذا
الا وارجح ان كذا فيمكنه غير اقراره على التعريف فيه **قوله** لاعلى من اى ومنه
في حكم وهو المولى والودع لانه اشهاد عليه واكبر ليس ممكن **قوله** واعلى

ما كان لعدم اكتمالها عليه **قوله** وكذا ليس هو في النسخ المعتمدة فانه علم شرط
 البعض واول الولاية بالبيع ما الهية على نعم الا بالقبض كما هو مقرر في ما قبله
قوله لانه اذا صح البيع فادخل المالك في العانة فقلت شيئا في الدار التي لم
 يشهد صاحبها ضمن لانه حيث صح في البعض وهو الذي في طريق العانة صح في الكل فصار
 الذي في الدار مطلقا ليدفعه المالك لطلب صاحب الدار ويشهد عليه فانه من اجل المالك
 على حال الدار لانه حقه ولما مال الطريق العامة لانه منهم **قوله** بما فقهه الشيخ
 قال في النسخ فانه قلت الموضع المسمى كما لا يقدر ان يهدم شيئا منه كما يخط كلف
 يصح المالك منه قلت ان لم يكن فيه يهدم نصيبه بكونه من اهل الدار فانه هو المرافعة
 الى المحكمة فيه يحصل الغرض فانما يترك ضمن العانة التي هي **قوله** يحسن الدية
 اي فيما اذا كان في العاقبة نصف اما ما تلف به من مال فهو في الدار وهو معلوم مما مر
قوله زعمني حيث قال ولو وقع ان يخط على الطريق بعد ان يشهد فانه لا ينقصه
 فانه ضمن لانه النقص على ملكه التفرغ اليه والاشهاد على ان يخط على النقص
 لانه المقتضى ان اذا الشغل بخلاف ما اذا سقطت ان يخط على ان يخط فانه
 لا يقتضي غيره فانه حيث يجب على من يخط في الدار ان يخط في الدار والاولى
 ولا يكون اشهاد على ان يخط على النقص كذا في الدار كما كان يخط على النقص
 والمصلحة في حاله حيث ضمن النقص الثاني ايضا لا يوجب كذا في الدار فانه
 مقرر فصار كانه القاه عليه بعبء ولهذا لا يشترط اشهاد عليه فيكون الثاني مضافا
 اليه كالاول فيجب عليه تفرغ الطريق عن القليل ايضا ما اذا لم يفرغ صاحبها وفي
 ان يخط لم يوجب منه الفعل وانما جعل كل فعل بمثل النقص استحقاقا فلهذا
 في حق القليل الاول دون الثاني فلهذا سقطت القليل الاول في حق الثاني بفعل فلهذا
 يجب على التفرغ عنه الا في الدار في الدار في الدار او النقص برئ من القليل ولو كان
 بفعل لما برئ لما لا يوجب اشهادا او النقص انما هو **قوله** دل عليه مسئلة الاول
 لانها اذا دلت ان اول القليل حكمه كحكم الثاني فيكون الاول العاقبة في حكمه
 نفسه والتميز لا يمنع اضافة الاول الى الثاني المستقبل تامل **جوابه**
المرحوم واجابته عليه **قوله** الاصغر في هذا الباب وكذا اصل ايضا انه المسبب
 فانه اذا كان متقدما والا لا يصح والاصغر في مطلقا كما يظهر من الفروع **قوله**
 انه المور او في الطريق رتبة فلهذا حيث انما يوجب المور وبعده العز حيث لا
 يملك الدار فلهذا هو من حفظ الشبهان فلهذا يكون عليه فيما يملك العز وملكه في
 لا يمكن لهما منعه على ان لا يرفع عهده **قوله** في ملكه ان لا يمتنع غير متقد
 الا ان لا يمتنع كما يشهد ان رفع وهو من مطلق سواء كان متقدما او لا كما بين
 في الامم المتقدم **قوله** يقتضيه مسأله مباشرة وفرضه يقتضيه بالبا سببية

تعلق

تعلق مباشرة مسببة انما يقتضيه سبب النقل ولا يمتنع تعلقه من ان كان من
 العطف والمعي معا ولا يحد وهو جائز اذا كان في الدار الاول **قوله** فقلت
 غيره اي اذا علم الاخر بالبنية او بما قرأه انقص لا ياتر المالك لانه اقراره حجة فافترق
 عليه **قوله** فلهذا من ان لا يمتنع في ملكه نفسه ويضمن ما وطئت وهو
 راكبا لما مر **قوله** كما اذا لم يكن الخ اي ولم يدخلها فانه لا يضمن قال في التبيين
 وانما كان في الدار فقلت في غير الدار فانه دخلت حتى يدخلها في ملكه او لم يكن هو
 لا يضمن شيئا وانما دخلها هو ضمن الجميع سواء كان في الدار او لم يكن لوجود التعلق بالدار
 انما هي تيمم الملك المشترك فلهذا فيما ذكرنا لا يملك واحد من الشركاء
 السيرة والبقا في تبيين **قوله** مطلقا سواء كان في الدار او لم يكن راكبا او غيره من المذكور
قوله ما نعت برجل الخ اي ولو في طريق الدار لعدم المالك التفرغ وهو
 معقد في حقه كما هو مقرر في ملك الغير اذ لا يملك هو كذا في الدار **قوله** لا يملك
 الخ اي كان في طريق الدار السيرة في الطريق فلهذا قيل ما لا يمكن الاحتراز عنه
 لتعدية ايضا فلهذا نعت بديها او زبيل حشيشة يتيقن ان يمتنع وخطاهه ان لا يفرغ
 لولا وقته لاداءه ادم واكثر دارة اخرى ويشتبه ان يمتنع لانه لو امكنه العود او التخليص
 يكون متقدما لوقوفه ولا يفرغ فلهذا **قوله** ويصح في الدار ان يملك السيرة
 المصنف **قوله** انما يملك او يملك اي كان ضمنه الدار ضمنه القابض والسابق
 كما ضمنه القابض والسابق ضمنه الدار واراد به ملك الاحتراز عما قيل ان السابق
 يضمن اللحية بالرجل لانها بمنزلة السيرة فلهذا الاحتراز عنها مع السيرة وغايتها على السيرة
 الدار والقابض فلهذا يملك السيرة عنها ويملكها على يمينه في العزق وحده الاول
 على كذا المشايخ ان السابق ليس له على رجلا شيئا يمتنع به من النقص فلهذا لا يفرغ
 فلهذا لا يملك الدار والاصغر في الدار فانه يملكها عنها بالجميع وهذا الاحتراز والامتناع
 يتم فيما اذا كان في طريق العامة اما لو كان في الملك فانه لا يملك يمين ما وطئت وهو
 راكبا لا القابض والسابق لما مر **قوله** اذا كان في الدار فانه لا يملك من ضمنه
 الاتلاف ولا يملك بالبا يملك الدار فانه يملكها فلهذا الاتلاف فلهذا الغالب بمنزلة المور
 والمصنف تعلق بداره الزليل ووافقه عليها في الزم وغيره وهي عبارة قلعة
 يصادم بعضها بعضا فلهذا قال في الزم انما في صفات عارضا فالمصنف بهذا الكلام يحتاج الى
 مزيد تحرير لانه لا يملك المصنف طلبة التفرغ فلهذا اجابنا بصح هذا الكلام بوجه ثم رتبنا
 كسبت على الزم ما ذكره جواب عن الاول لا كما ذكره في الاصغر وليس الحكم غير راسخ
 المحذية ما بعد افقه استسهي وعبارته انما رجع بها اقرب للمصنف تامل **قوله**
 بانه انما يملك المصنف معنى للتقيد لا انما يملكه فلهذا سبب خلاف سواء كان في الدار او لا
 ولو كانا يجديان لانه انما يملك تعلق برقبته وقفا وفدا وقفا

والصبي تسكن على فدية العتق كونه على عاقبة الصبي ولا تسكن على عاقبة الذي يحكمه عليها
 لأن الصبي حينئذ ليس بغير الرضخ فإنه كان الصبي حراً لا يسكن على الرأية لعدم
 ولا يسكنه عليها فمقتضى هذا لا يصح أن يكون الصبي إذا كان لا يسكنه عليها كانت الرأية
 بمنزلة المقتضية وأنه مقتضى الصبي في الرأية والذات تسكنه فالتصبي كان رية الصبي
 على عاقبة الذي يحكمه على كل حال سواء سقط الصبي بعد ما روت الرأية أو قبل ذلك
 وسواء كان الصبي يسكنه على الرأية أو لا يسكنه انتهى فقولهم لم يكن منه تسكن
 لا فائدة فيه منوطاً بالضرورة رية الصبي الذي قد ناهل **قوله** كصبي لم يكن
 عاقبة كحال في المسئلة الأولى كما يفتن على عاقبة الصبي الذي وضع عبداً فقتله
 ذلك لأنه لم يفتن العظم لأنه سقط عليه من قبل الموضع والتمتع والمقتضى والأصيح
 السكيط على قتل العبد لأنه لا يمكن أن يكون ذلك حالاً لا يمكن التفتن عليه
 فان قلت إذا أوجع الصبي ثمة فقتله لا يفتن وأنه كان رية رب الثمة لا
 يمكن ذلك بحكمه فلم يوجد السكيط بحسب عنة لأنه كان من قبيل لا يمكن أن يفتن
 من حيث لو أنه اجتمع السيد اجتمع بالثمة يوم العبد لأنه لا يمكن له عليه الرأية
 ليست كذلك وإنما لا يمكن حقيقة من حيث أنه يفتن **قوله** وأنه أوجع طاعاً
 في المخرج العتق أوجع عتقه صبي حالاً فذلك في يده لا يفتن عليه بالاجماع وإنما
 استحكم الصبي أنه كان الصبي ما دون ذلك في العتق بعض بالاجماع وأنه كان يحكم
 عليه وقيل لو دعت بامر وليه صبي بالاجماع وأنه يفتن وليه فلا يفتن عليه في قول
 إليه حنيفه ومحمد لا في الحال ولا بعد الإدراك وقال أبو يوسف بعض في الحال وبعض
 على أنه لو استملك مال الغير فمخرجه يكون عتقه ودعته ضمن في الحال انتهى **قوله**
 والشركاء لينة قال في مال الذي يملك بعد ذكر الخراف في التقسيم ثم حرم الله تعالى
 شرط في الإجماع أنه يكون الصبي عاقلاً وفي الإجماع الكبر وضع المسئلة في معنى عمره
 اشتباهاً عشرة سنة وذلك وليس على غيره إلا قتل صبي بالانقضاء في الألف السكيط
 غير معتبر فيه وفضل معتبر ولكن عليه الشيخ محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي شبيب أنه يقع
 ذلك من قبله يذات وقال الانقضاء الذي فالرجح الزيادة فذهب محمد بن أبي بكر
 وبعض من يفتن الصبي إذا لم يكن عاقلاً لا يفتن في قولهم واليه ذهب صاحبنا في
 خروج الإجماع انتهى ما عدا الشافعي ثم ثبت بعده وقال السكيط والاختلاف في الصبي المعامل
 في الصبي المعامل في الصبي حياً يفتن غير المعامل بالاجماع انتهى **قوله**
القائمة **قوله** هو قديم للضرورة العف من هذا بقا في مطلقاً أما العف فأنما يجب
 العف فيه في القيمة إذا أوجع في غير ذلك سيده وذلك على أصله حنيفه ومحمد
 على أصله أبو يوسف لا في قديم ولا في غيره لأنه يفتن في الجواب في الخبر وأما
 الولد والمكاتب والى ذواتهم إلى المالك بوجوب العف فيه في القيمة وأنه وجد

في دار سيده

في دار سيده ويجب على السيد في ثمة سيده على عاقبة وكذا إذا ذمت في كراهة يوتما
 فقتل السيد فمخرجه ما في حاله كذا في البداية عشر ثمة لينة مطلقاً **قوله** والصبي
 قال في المخرج أنه هذا كما عرف بالفتن وقدره في البعد من كونه لما ذكر حكم المالك فاجرب
 عليه حكماً مطلقاً لا يفتن كذا في المقتضية فقدره في البعد من كونه لما ذكر حكم المالك
 انتهى **قوله** أو يفتن في ولو عتق كافي **قوله** يختارهم الولد إذا لم يكن
 حقيقياً في ثمة سيده من حيث الثمن والشأن والمقتضية لأنه لا يفتن في ثمة سيده
 والصبي لا يفتن من كونه من كونه الكذب كونه وإذا علم القاتل ظهوره ولم يجده ولو جاز
 أجمعي أو محمد ووقف جاز أجمعي يفتن لا شارة محوى **قوله** بأنه يفتن فلا ريب
 الخ بعد قوله في الثمن بأنه ما فتنه أي هنا على سبيل المحكاة عنه أجمعي أما عند
 أكشاف يفتن لكل واحد منهم بأنه ما فتنه ولا فتنه ولا يفتن مع غيره في كونه
 تنفي القتل لأنه يجوز أن يكون في ثمة وجوده وينفي بلفظ أجمعي يجوز أن يفتن مع غيره
 وكذا العلم بأنه يجوز أن يكون في ثمة بالقتل ومعه وينفي أن يكون غيره على ما
 ولا عكس لأنه إذا فقتله غيره كان قاتلاً ولذا يقتل كل واحد منهما فصارا شريكين
قوله يقتل عمداً ولو لم يكن لثمة عاقبة **قوله** على عتقهم على كونه في ثمة عاقبة
 والألف في المالك **قوله** والولد الذي يفتن في ثمة الصبي لا يفتن في ثمة ضرورة الحال وقد
 يمكن ذكره إلا يفتن في الولد الحية فإنه لم يوجد في المقتضية من الصبي حياً فادوا لوليه
 أنه يفتن وأما حتى يتم سيده أو يفتن في ثمة غيره راية الأصول أنه ليس لهم ذلك وكما
 شيخنا في المقتضية حتى يتم سيده من **قوله** معناه في دعوى أنه لا يفتن في ثمة
 الأصول حتى لو أوجع عتقه في ثمة وليه ونكح لا يفتن في ثمة سيده حتى يقر أو يفتن وكذا
 حنيفة أما الرية فثبت بالثمن قال أما في **قوله** أو عتقه لا يفتن في ثمة
 على العبد بالقتل الخطأ والرضع أو القتل وذلك حال السيد فيكون بقراره ذلك فقراره
 نفس فلو قر بالعمد جعل صبي بقراره وجب الرية أو القتل لأنه لا يفتن في ثمة سيده فلا
 يفتن إلا بقراره بوجع **قوله** سقطت الخفاف أي إذا قبل ثمة رية المقر عليه
 فأنما يفتن عليه بثمة غيره بعد الصبي ولو يفتن في ثمة واحدة لا يفتن في ثمة أخرى **قوله**
 على صبي وجبته لا يفتن في ثمة أبيه **قوله** وأما في عتق المالك فمقتضى
 وهذا إذا كانت المرأة من الرجال فلو كانت في القرية وجدها فقتل فمقتضى المالك ومحمد على
 القاتل يفتن في ثمة الإجماع والدية على عتقه وأما عتقه أبو يوسف فافتن في ثمة أيضاً
 على عتقه فمقتضى ما كان عليه **قوله** والدية شفع مع العبد حياً في ثمة
 مقتضى ما يفتن على عدم العف في الرية من لا يفتن في ثمة سيده في ثمة أبيه فأنما يحية
 بسبب حياثة أبي المالك والعبد المالك الذي يفتن بالدية فمقتضى الصبي
 والمقتضى الخاطئة بكونه أن هو ضابطاً لثمة في نفس ادان كما هو مقرر في حكمها حال

على إحدى يديه صفة من سكنها وديارها على الورداء بل في بيت المال لما تقدم وذكره ابن
مثنى **قوله** اللهم اغفرم بالفتح لأن فتح ذلك لغة المسلمين فيكون غرة ثم قال العامة
وهي بيت المال **قوله** بل قربها منها وجدا قربا بل في جميع هذه الصلوات بلغة
الغنى فأنه يقبضه كما كانوا يقبضون في غرضه فلما ذاقه فأكبه كما قبضت على الغنى
والدية لما تقدم **قوله** عليه على من سبكني في الأسيال وعل فأنك الذار **قوله**
والأرضين لما ذكر حكم الأرض المحركة بحكم النبات يجب على صاحبها حفظها وحفظ ما
قرب منها كما يقدره بقوله إذا كان في **قوله** نعم نعم الرجل إذا نزلت ولا وجب
له من حفظه وما دخلت رقبته على سبيل التمسك للصالح والمردوم نعم سلك
ما قال في التماسه لو لم يأتها بعد وأخذت من ولايته قال لا يلزم وقال أبو جعفر في شئ
الغواصين فعندما إذا كان في الغواصين فيمنه ولكن اقتضوا عصبته وإن كانوا مشركين أو
خوارج فليس فيه ويجب ذلك على صاحبها بعد موتهم **قوله** فاعلموا أن قال في الغواصين
جدا نعم نعم في الموضع ومنه جلودا وجدا ولا جلودا نعم نعم في معنى الصلوة أجلا
عن الغنى أي نعم **قوله** حلفا لها لأنهم جرحوا رقبته مدعى إلى الغنى
على غيرهم فقبيل كما لو كان قبيلهم إذا عزل قبل الخصية وإنهم خصوا بآلهم قال
لا تصح تحريم فليقبل كما لو كان في خروج من الصلوة في وقال أبو بكر في خروج من الصلوة
في من أهل الحلة عرضة أن يصير واحدا مع الدواعي لولي عليهم وقد طابت هذه القضية
بالدعوى على غيرهم فقبل لكل شخص عزل قبله إن شاء صرح وقال أبو جعفر أصل الحديث
خصما في هذه الحالة لوجوب الغنى بين أظهرهم ومنه خصما لا يقبل نسأله وإن
خرج من الخصية ولو كان صرح من قبله في عزل وكوفي خرج من الخصية الوصاية بعد
قبولها **قوله** أو يقبل أنه وخصما لا يوافق ما عنده فكل هو وأما بعد هذا فلا
ثم خرج من الخصية لا يوافق من لا ينقض دعوى الولي على أحد منهم **قوله** نقل
الحكي عن المقدسي بيت الغنى على قوله ما لا في ردائها لأن من جرحها فأنها الغائب
أنه لا يخرج من اليد غير أصلها وقد وقعت عن الغنى هذه الغنى وملت من
الاحتة ما عرفت عليه من النظر العام فأنه من عرف من هذا الحكم الطاعة المتمرد
ينجس على قول القائل في المحلات التي عليه غير أصلها بعدا على من قبله شأنه
عليه حتى كانت بيت الغنى على قوله أيضا والاحتكام مختلف باحلاف الأيام وقد
واقفنا منه العلم وقد في المعنى إذا كان الصلوات في شخصين ثم رأت فراجب
النبذة ولو ما قال في المذبح ولو رآه أصل الحلة على رجل منهم أو من غيرهم تصح
دعواه فأنما قالوا عليه أنه ذلك الرجل يجب الاعتصام في العهد والدية في الخطأ
أنه وأما في الدعوى عليه والألا يجب عليه حتى لا يوجب على أصل الحلة
لأنهم شتوا الغنى على غيرهم وإن لم تقدم لهم نبذة وحلف ذلك الرجل في الغنى أنه على أصل

[illegible]

العقوبة على الخطي لا مدعور وموضع عند الخطأ وكذا الذي قول شبه بعد نظر الى
 الاثر وفي الجواب لكل عليه عقوبة لما فيه جرمه في استيصاله فيضه المبدأ قبل تحقيقه
 لتحقيقه وانما كانوا احضوا العلم اليقيني لا نراهم يفتقر في الاجتهاد العقوبة في العلم الغالب
 انه الاثر شيئا مما يجزئ في ضلاله اذ الكثرة في ضلاله لا يبالى باحد من تلك العقوبة يحصل
 باساره غابا ومعه خطأ وانما يضرهم لانها سبب للوقوع على التعدي فقط ولا بها
 عن حفظه كما ناول بالعلم اليقيني **قوله** او مضار زاتهم قال في الحديث ولو كانت
 عاقبة الرجل صاحب الدر في يقضي بالدية في زاتهم في ثلاث سنين في كل سنة
 اثنتان والدر في حقهم بمنزلة العطا اذ كل منهما مصلية في بيت المال ثم ان كانت
 اذ زاتهم يخرج في كل سنة يواخذ منه كل اثنتان من ثلثه العطا وانما كان يخرج في سنة
 شهر او في ثلثه العطا ويواخذ منه خمس الدية وان كان يخرج في كل شهر يواخذ منه
 كل اذ في خمسة من السنة حتى يكون المستوفي في كل سنة مقدار اثنتان وان خرج بعد
 العطا ويوم واكثر خذ من زرق ذلك الشهر وانما كان يخرج اذ في كل شهر في
 اعطته في كل سنة من قيمته الدية في العطية وزيلا زرقا لا ناسب لان الخطية
 اكثر والدر في كل سنة في وقت فيفسد الاما منه والاعطيات يكونوا في الدولون
 قايما في السنة فيفسد عليهم انتم اى باختصار **قوله** ثم السنين يعني العطيات
 ولو خرجت عطا في ثلث سنين فيستقبل في سنة واحدة فواخذ منها كل الدية بثلث
قوله او فخذ اية عطا فانه فخذ لم يسقط بثلثه اذ لا يشبه له في فخذوا عطا فقط
 العقوبة لا نراهم سببا في ايجاده هذا يكونه لان سببا في ايجاده ولا رت في قوله
 تعالى وعلى الاولاد زرقهم فانه لا امر لا ينفق ولو قيل له كان عليه لاله **قوله**
 مع الاقرار لا يفي الى البيت قامت في الحقيقة على العاقلة وهم غير مفرين فلم يكن
 مع الاقرار لا نقول انهم في هذه الدعوى بالموافاة بل فالبيت تقوم عليه مع
 اقراره لانها ثبتت بالنسب ثابت باقراره وهو وجوب الدية على العاقلة **قوله**
 ولا عليه معطوف على العاقلة **قوله** خاتمة الذي نفقه عنها المصنف
 صحيح قولنا حتى يجب على العاقلة الدية ذكر في المصنف في ذلك هو الجاني
 انه كان في مبلغ الرجال ولا في غير الصبي لانه اخرج عليه وانما يجب على
 العاقلة بطريق الحق وانما لم يكن الصبي القابل لمبلغ مبلغ الرجال كما في المصنف في
 ذلك اياها انتهى فقولنا انهم ولو كان صبي اى لم يبلغ مبلغ الرجال وكذا في
 اراو مبلغ الرجال فوالجواب في التغير فالام لا يكون صبي **قوله** لانها قلة على القول
 على نفس **قوله** فالدية في بيت المال اى لا يمكن له وارث قريب ولا يجوز له ان يفعل
 ولا بالعقوبة كالجواب بالقرآن اذ لا ينفق وصورة جبهة في معنى عقوبة ثم يلحق بالار
 احب فيفسد ولو تصرف فلو جاز ينفق لا ينفق عند بيت المال لا يملك وارثه ولو لم ينفق

وان كان محجورا لا يمكن له ان ينفق الرقيق واسلاما كما في قوله تعالى انما يملك
 النعمة لبيت المال فلا يكون له العزم عليهم ولا حاجته في النقص الى ما ذكره في العباد المسلم
 لو انفردوا في اموالهم واعتقله كان وارثا محجورا فيهم بهذا يوافق ابن القليلين فقولهم
 اذ لم يكن للعاقلة عاقلة فالدية في بيت المال اى اذ كان وارثا لم يملك العقوبة
 الوارث ومضنا ان في مال الدية من وجود وارث له وانما ما نفقه عن المحجورين فهو سبيل
 اذ لو حملنا على انه يورث في كل سنة ثلاثة دنانير او اربعة في ثلاث سنين كما وقع
 في بعض الكتب فعلى من يكونه في الدية وانما يقيننا على جملتها كما هو على من كان له
 حتى تنقضي الدية وانما مات قبل وفاءها فله في كل سنة يكونه اية في هذه الاجتهاد الى
 واجهة **قوله** **الوصايا** **قوله** نعم نعمه بل ايضا بطريق
 التبعية فانما الوصايا باجمع وصية فله قد ذكر في فصل الوصايا في اخر هذا الكتاب لا نراهم
 مما يتعلق بالوصية ولا يصح ان يكونه بطريق الشمول ولا لا اللفظ عليه لان
 شرطه ايجاع والتبعية ايجاع اللفظ والمعنى وانما قد افادنا في انتم المضاف
 الى الوارث وصية ويصح على وصايا وجعل الوارث وصيا وصاية كما قالوا وانما من
 الوصايا فلا يصح جعلها لم يفظ وجعلها في ذكره انما من الوصايا وصايا وصية
 علم الدية وانما الوصايا الوصاية والوصية فانه من الوصية تطبق على الوصايا
 كما تطبق على التملك المضاف الى ما بعد الموت كما قالوا وصي الوصية يارثه فم
 ان الوصية تطبق على الوصية فمقتضى مقتضى الوصية لا معنى فلا يجوز ان يارثه
 من قبل الجميع واحدا لا يارثه يعني عا ما يستعملها فيها لا تملك المضاف الى ما
 بعد الموت بل تملك الوصية والدين والمعنى الذي هو المقتضى في ما له تمام
قوله وانما من الوصايا وفي نسخة الوصية وهي انما من الوصية
 والاصا ولا نراهم ان الوصية اسم لكل من تملكه مضاف الى ما بعد الموت وفيه جعله
 وصيا لكنه ابقى انما لفظ اللفظ مختلف المعنى بشرط ايجاع الوارث وانه لفظ موثقي
 ويجاب بان جعله وصيا تملكه مضاف الى ما بعد الموت فيجوز للمعنى في كل الاولين فيصح
 جعلها لارثها وصا لفظا ومعنى ويتم قولنا انهم نعم الوصية والاصا **قوله** نعم الوصية
 الوصية سواء كانت مالا او دين او عتق **قوله** عتق اى ايمو منفعة كما في المصنف
قوله بطريق التبرع وهو يشمل ما كان واجبا كما سنبه عليه واجبة بالذكوة اى
 لان حقوق الله لا تسقط بالتمشيش التبرع ولا يكون له ان يارثه العاقلة ولا يكون له ان
 يشترط بان يارثه لا يصير شرعا ولا يصير له ان يارثه بطريق التبرع لانه لا يارثه في الوصية
 وقدره من وجوب ان يارثها ولو لم يارثها ما معنى مستعمل بالمولد مع وجوب
 الايصا وانه لا حاجته الى ايجاع محجورا ولا يارثه لان خارج بقوله عليه اذ الاقرار
 لا تملكه فيلزم انما جاز وقد مضى على ان الاقرار ليس بسبب الملك ولا يارثه عليه

حقيقة قبوله و هذا يتصور بل هو واجب و هو كذا في الحقيقة فاما المتيقن في
صحة على حاله لا حقيقة وادعى بطلان ذلك الحق فلا يكون رضا بطلان حقيقة الملك
الذي لا يكون له بعد موته **قوله** بل هو وفاء فانه جاز البعض جاز عليه
بعد حقيقة ويطبق فحقنا ان لا يولاه على نفسه ولا على غيره **قوله** وحق
المرضى على ما لا بد منه فحقنا ان لا يولاه على نفسه ولا على غيره **قوله** وحق
يعني هو قيد لغيره بعد موته وادعى جاز في موته وبعثه مع ذلك
كونه وارثا وادعى جاز في وقت الموت وادعى جاز في وقت الاجازة **قوله**
على عكس ان قرار المريض قال في التباين وبعثه كونه وارثا وادعى جاز في وقت الموت
لا وقت الوصية لانه تلك مضاف الى بعد الموت فبعثه وقت التباين حتى لو وصي
لا حية وادعى جاز في وقت الموت وادعى جاز في وقت الوصية لانه وادعى جاز في وقت
تتم ما لا ين قبض موت الموصي ملك الوصية لانه وادعى جاز في وقت الوصية حتى
المريض لو اراد في هذا نظير الوصية لانه وصية حكم حتى يبعثه عند الموت وادعى جاز في وقت
الموت على ذلك فبعثه كونه وارثا وادعى جاز في وقت الاجازة لانه تصرف في كمال
فبعثه جاز في ذلك الوقت حتى لو اقرضه حتى لو اقرضه لانه جاز في وقت الاجازة وادعى
صداقنا بعد ذلك وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
لا اقرضه وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
بعد الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
تزوجها لا يطل اقرارها وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
لا حية الجواب بانها غيبات انتهت وقتها وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
انه اطلاق المصنف يعني هو ذلك المصنف وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
لوارثه كونه وارثا وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
اقرار المصنف انتهى وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
اقراره او علق قبل الموت الحق كماله لا يوجب وجود وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
نعم نقل طحاوي انما لم يكن على الابن المقر في رقة دين يصح لانه جاز وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
بل لا اقرار له وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
والوصية بطلان لا ذكرنا المعبر فيها وقت الموت انتهى للفظ العقيق بان
الكلان ثم قال مصنف العقيقة وانه كان عليه دين اقرضه في هذا اقرارا
الدين بقرضه بعد العقيق على ما كان عليه في الاقرار حين اقراره
ايضا فحقنا ان يصح ما عايناه من كلامه الذي في حقه اقراره في وقت وقوعه
انه لو اقرضه وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
ونزبت منه في شرح الكفر للذي في رتبة النقص من الثلث اى سيجب ان يوصي بما

من الثلث

من الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقرا لانهم في التنفيد في حصة القريب بترك قال
لهم بخلاف ما اذا كان لكل الثلث لانه استوفى حصة على اتمام شققة الوصية على القريب
والوصية لا يورثه وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
بالربع والاربعين بالربع جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
فقراء لا يستوفون جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
الوصية والسلم افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
تزوج وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
الفقر والقاربه والوصية جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
يادى له في جميع هذه الصدقة على الرضى والوصية القريب وقيل الاول لا يستوفي
بما رضى الله وبما رضى الله وقيل بخلافه وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
والوصية فكان لا يبعث احد بها بتمامها وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
قال في الخ وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
لكه الموصي لو اقرضه وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
فصار بمنزلة الموصي جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
بالثلث لانه ما وصي به من ذلك في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
انه لا يخذ ما وصي به من ذلك في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
ايجب ان يوصي به من ذلك في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
صحت ولا يخذ بها انتهى فحق الثلث من الثلث وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
جوابه بانها غيبات انتهت وقتها وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
لم تخرج لهم جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
ما لا يخذ منه لانه جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
اولا منه البقرة جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
الغنى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
الغنى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
انتهى من الثلث كماله الفصل في الوصية لولا وصي اقرضه جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
عنه في حصة يرضى من اقرضه جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
عنه وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
ياخذها في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
ما كان له لو لم يقرضه في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
لرثته من الثلث اخذته وادعى جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى
ونظر المصنف في ذلك جاز في وقت الاجازة وادعى جاز في وقت الاجازة حتى

فأشبهه الطاعون وقوله كالمسحط لم يصف أنها فكلوه فأسد وعقد المعاهدة لعقد
بالشرط لأنه حينئذ يكون في معنى الدوا وحده لا بالنسب مذكوره الأيلعي منها فمكونه
يسحق بطريق التبعية لا بالاشمول المقتضه انما اشتد ذلك العلف كالمسحط
اليتأخر الدوا من كان في عقد الحلف بعد أيضا مذكوره ولكن لا يفسد به الرد لعدم
فناهما بالشرط الفاسد لأن عقد نزع الدوا وحده فلا يتصور رجوع الدوا
إشتد في الوصية صحيح لأنه أصل من وجوه نزع وجهه فغلبا بالوجهين ففي حق الوصية
اعتبر أصلا عاجزا الوصية به وشتت دونهما **قوله** بحث انتهى في من بحث في
التوقيف بان عبارة البحث مع الصيغة حيث قال الوصية بحري وهو في ردهم باطله لأنها
بروصلة وقد أتت على وجه يقابل بقوله لا في الغالب لم يسم الله عز وجل فأنعواكم
في الدين وفي السيرة فكيف يباين على الجواز وجه التوقيف الذي لا يفتقر إلى فصل
جائز كذا في الكافي والتمائم في آخر المتن بعد بل وجه التوقيف ما يدل عليه قول البحث مع
الصيغة في ردهم فأنما مقرر نزع حرى ليس في ردهم وهو المستأنس وهو المراد عما
ذكره في السيرة فكيف انتهى فأنما قوله بحث مرجح لدرجته في قول البحث مع الصيغة
بحري بل هي باطله إذا كانت آخره في رده كالمعبر في البحث مع حيث قال في رده
وما انتهى السيرة الكبير من جواز الوصية له أو لأصل دونهما فأنما يكون حينئذ كالمعبر
ولأن حينئذ ليس من بقا فأنما في الدين فلم ينهي عن نزع ما دام ذلك في ردهم الأيلعي
وأجاز الجواز الوصية له أو لعبارة الأيلعي والمستأنس كالمعبر في حق الوصية لأنه
لأنه ليحكم المال في حال حياته وكذا أمضا قال ما بعد فأنما **قوله** واجازة الميراثين
فلكونه وارث الميت الأول أيضا فاجاز وصيته ونزع لوارثه أو قائمه وكذا الوصية له
اجازة عند نفذت اجازة نفذت فلا توقف الزايد على اجازة ورثة الميت
المتى في الجواز وكذا الوصية له وارثا أو قائما فأنما سواها كالمعبر عند الوصية
توقفت اجازته على اجازة وارثه **قوله** لو يكون هو غير لوارثه أو قائمه
علا المستثنى من قوله أو قائم يعني أنما يقع النزع غير الوصية إذا كان مكلفا أو أصح
والجواز في غير الوصية لهم ولا توقف على اجازة وارث **قوله** أول من أجاز
لهم أن يمسوا وارثه سوا الوصية فلا توقف وصيته على اجازة أحد من غير
ناذرة وهذا إنما يظهر في الوصية له لأجل وجوب أن لا يكون معهم وارث فخصه بكل
مهما كان عاقل غير عاجز عما قاله في ردهم معذره يكون له جميع المال ولو ارثه كان
صاحب فسخ أو وارثه الرجم سواها كان عصبه أو من زوجه أو لأحلام فأنما الصيغة ناذرة
بجميع المال إذا انفرد وكذلك أو لألحم أن يكون معذره وكذا لا يخفى في نفذ وصيته
عند عدم وجود الوارث لأنه وقتها حكمه وهو بدون نفعه من حيث المال لأنه قد ضاع
حينما لم يستحق وقد وجهه في النسخ الموسى في رده **قوله** اعلم أن وجهه غير

والعقل خارج من الذات في العبد على كل غير غاية وان خرج من العبد على نفس في
بقية بقية انتهى **قوله** لا تنقض قال في المنع الوصف بعد ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
ثم قال اوله وصلى النبي في الارواح والادوية بالبركة **قوله** قال الامام الشافعي الاصح
انه لا ينقض الا وصية العبد **قوله** وقال في المنع الوصف بعد ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
قال المنع **قوله** وهذا يخالف في ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** وقال في المنع الوصف بعد ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
اذ وصلى له **قوله** ثم جمل ما عارض في قبل الوصية ثم وثق الا وصية لا لا ينقض
او حيث كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
الا في ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
وكذا قاله او منكم **قوله** ولا ينافي في ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
اليت كما مر به **قوله** فلا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
ولا فرق في ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
فيعبر وجوده لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
لذلك فانه في ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
او منكم **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
سنة ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
وان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
اليت بعد **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
فيعبر ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
الفرق لا ينقض وجوده او منكم **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
لهذه المدة علم ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
الوصية **قوله** ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
اولها **قوله** ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
عند الموت **قوله** ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
ليست ذلك من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
المنع **قوله** ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
الا لا ينقض ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
بالوصية **قوله** ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
العقد **قوله** ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
القطر **قوله** ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض
البيع **قوله** ان كان من غير ان كان من غير ان كان لا لا تنقض **قوله** الا لا ينقض ان كان من غير ان كان لا لا تنقض

مقدم

[illegible]

لا يملك ان يبين ذلك غير العتس عدم قبول شهادتها لانها لم يملكها انما انما
المعان لها وهو الثالث وجب الاستدلال بها حيث اقرنا في بعضها ثالث لم ينفذ نظر فيها
بعد وثبوتها كانا لم يثبت لم يثبت له وجب الاستدلال بها حيث اقرنا في بعضها ثالث لم ينفذ نظر فيها
معها والاولى العتس وجب على القاضى ان يثبت بها ثالث فلا يثبتها في حقها
ثالث معبته وجب عليها وثبوتها لم يثبت ذلك استقطا على القاضى وثبوتها في حقها
فقد ثبت شهادتها بذكره ثم جعل بغير هذا الثالث وصحي حيث صحين شهادتها فيكون
له الحكم وصحي الميثام وصلى القاضى لاننا انما صحين شهادتها للاستقطا وطاعة القاضى
على القاضى فيكون له الحكم وصلى القاضى في حقها كسختا ما تقدم في المسئلة
الاولى باقى هذا **قوله** على الميثام مطلقا قبل الغزل وبعده لعدم التهمة ثم يحتاج
الى تبيينه القاضى في الميثام حتى يصلح خصما لسماع البينة **قوله** ولو كان راجع الى الميثام
قوله اى شهدا ولم يشهد فانما الإطلاق هو حجة من حيث سابق اوله حتى وثبوتها
عندها انه يثبت كسوة للصغير الى رجع اذا شهد فعلم انما الإطلاق هنا خلاف ذلك
التقدير وصحها كسوة منه سواء كانت دارت الميثام او لا وسواء كانت الوصية لعلها او
للدفع الى خلافه من زعم التقيد بكونه وارثا او كونه الوصية لعلها ولا يثبت
كسوة الدين والطلاق في حق الميثام ذلك وذكرنا في حق الميثام على القاضى وانما الميثام
قوله قلت ان الميثام رجع الى خلافه بين ما في النبرانية انه انما شهدا وسرطه الى وان
ما في القنية وانما حصة وانما نية انه انما شهدا رجع وانما شهدا ولا خلاف بين القاضى
لان كلام النبرانية انه يجوز دعواه لا يقبل ما لم يبرهن عليه وما في القنية وانما حصة
انه الاولين اذا انفق انما يسوغ لهما الرجوع اذا شهدا لا انفق انما انفق
ليرجعوا وهذا لا يثبت في حق الوصى لان عارة الاولين التبرع لاوله وليس ذلك
في حق الوصى وليس في كلام النبرانية ما يقتضى انه يثبت في حق الوصى انما يثبت
انما انفق ليرجع غايه قال في الوصى في حق الرجوع غير مقبول لما شهدا داي نال نفق
وهذا على غير ما حقا وفيه على غير ما **قوله** انما يثبت شرعا لانها لم تكن ثابتة
لا يلزم التركة وانما الوصى فيه غير نافذ على الميثام قال في حاشيته الوصى لا يقبل **قوله**
في قضاء دين على الميثام سواء كان الميثام رجع الى التبرع بعد بلوغه او لا والاولى في هذا
فان لا يثبت عليه اذا دفعه بلائيه في حق نية الميثام وفيه في جامع العتس
على قول المولى على ما انتهى **قوله** اداوى خارج التبرع الى اى في وقت
يصلح للزوجة قبل ما ياتي **قوله** الوارث انما نقل المصطفى عن الميثام في حاشيته
حيث قال وفي نوارث فناوى بالبيت على ما يوصف في مات بترك ستم وورثها
وطما ما قبل ما بين ورثته وكان صغيرا واولاه استحسن انما يكون ذلك فيما بينهم
ومن كان بينهم كبر اخذ حصته ورثته كبر وصغيرا وفي التركة دين وعقار تولى بعض

المال

المال وانفق الكتاب لبعض على التبرع وعلى الصغير فما تولى فهو على كلام وما انفق الكتاب
في حق الوصية الصغار انما كانوا انفقوا بالارفاق على الوصى حسب ما لم ينفذ من قبلهم و
في نوارثين سماعه عن محققين مات وترك ابنا صغيرا وكبيرا والف درهم فانفق الكبير
على الصغير خمسة مائة فبالالف نفقة سكره ابليس هو صبي قال هو مطلق في ذلك ولو كان
الميت ترك طعما او ثوبا فاطلع اكبر الصغير والبس القوس استحسن ان لا يكون على
الكبير من غير في ذلك انتهى **قوله** قبل انما كانا حكا ويقبل لانه قوله وكفنة اقراره
لما رجع وكبر على يقبل قوله في حاشيته الى البينة فانه قضى الدين له الرجوع ولكن لا بد
في البينة على القضاء كما ياتي في الغرض وهذا قد اذنا يقبل قوله ولا يحتاج
الى البينة فلا يستدرك ثم قال ان رجع او لم يزل الوارث الميت وقضى دينه بترك الرجوع
مع الميت كامل **قوله** في السقوط بالحق الى ذنبه العتس **قوله** على رجع الى
الطهر البينة اعادة البينة الحكم في منهم فقال يؤخذ بقوله الى اى كما هو قول الثالث
ان في بركة القضى لا بد من عدلين ولذا قال ان رجع عند صحه وقوله الميثام وكفى الميثام
ببينة بقوله الام وانما في ذلك اقال الثالث رجع عندها بما كان يثبت في بقوله القول
اواضى قضاء وصح حاشيته في حقها فيكون من عطف الخاص على العام وتخص بالاول
جامع والاصغر في ذلك انه المال في يد الوصى مائة فانما رجع انما قد تم بوضع السقوط
الصغار عنه والقول قول الامين ودعواه قضاء دين الميت لانه لم يثبت في حاشيته
لغيره كما هو مقرر والميثام بركة البينة ولا يثبت حقه بالدعوى فقط ومثله دعواه
دفع مال الميثام بالتبرع بالبركة لان رجع قضاء دين عنه وكذا في قضاء حصة
من حصة في النجاة اوجه جعل العتس وقوله العتس اى في خلافه بالبركة من غير ما ياتي
فانما الاصل بركة هو كونه العتس فاما اراه من اليمين فهو بركة براءة نفق من عتسه
كسختا في رجع على الصغير فذكره كانه القول له كما هو الحكم في الامين واما انفاذ
على حكم الصغير فلا يبرهن في حاشيته التبرع وانما يقبل قوله فيما كان من حاشيته كما في النجاة
واما انفاذ على رقبته الذي ما تولى وعليه من ان نفق حال غيبته حاله واولاه اقراره
وقد ماتت فلما ندعوى من على التبرع في حق فيه الابنية واما انفاذ على زوجته
او اموالها وصح حاشيته وكذا انفاذ على رقبته في حق انما يكون القول قوله فيه لانه ذلك
من حاشيته واما اراؤه غير خارج ارضه في وقت لا يصلح للزوجة فله ان يطهر كبره
والقول له فيها لا يكون في الظاهر ودعواه الانفاق عليه فيها في رقبته ودعوى براءة
نفق من حق حاشيته عليه فلا يقبل قوله بلائيه واما دعواه الميثام في حقها في رقبته
الاصغر عنه فلا يبرهن في حاشيته والاعلم **قوله** اوصيل عتسه الى غير حاشيته
قوله البينة عشرة اى اى باعتبار حاشيته البينة انا على ما ذكره هو نفس البينة
عشرة لانه اذا قول اداوى خارج ارضه في وقت لا يصلح للزوجة وكان اداوى التوفيق بين

مولاه وكذا المبيع المحبب بالنسبة والاعمال بالزمن والحق بعد ثبوت ثمن المولى وكذا
فائدة المستأجرة اذا دخلت الاجارة او انتمت مائة الاجارة رخصا بالاجارة و
انما قدمت هذه الحقوقي على المتكفيين لتفقها بالكل قبل صيرورته تركه متفق
قوله يعلم الكافيان انهم يحفظون عليه في بعض العبادات من عطف الكفيل على
العام **قوله** لكفى السنة وقال ابو جعفر انما كان بين مسفرق فملكها وان سجد
من كفيلة لكفى السنة ويقصر على كفى الكفيلة لا ذكر الكفيلة في ضمان الدونين اذ انما
له ثمانية بكاه الاكفيلة ما عداها انما هي وقضى الدونين وكشفت في غايته
ثوبها بكفيلة من **قوله** او قد راجع الرد بالقيمة في العدة وكفى السنة او الكفيلة
على اجتنابه ابو جعفر وفي البيع ما كان عليه في حجة فاداهما يعني الاول والآخر
واريد بقدر الجحش والرداءة مما اختلفت فيه فقيل اذ كان له ثوب عليه في
البيعان الاجارة واخر عليه بان قوله واخر عليه في دارة لكفى بالثمن
لاذا توسط بين الاعلى والاردى وقال بعض قداما من كان لكفى على عليه
فانجى والا عباد والرداءة بما عليه في زيادة اليوم من **قوله** فلو قيل نقض
انما هي لكفى لكفى السنة او الكفيلة على العدة والرداءة وكفى واحد كما قدم
في الجمان **قوله** فبان انما علمه من غير ان كان ثوب كانت عليه ثمة او
بيع واجارة اجير فستوى بين البيع والصحة لعدم الثمة في **قوله** خلاف ما اجترأه
في الاختيار عدا ما تقدم نقض وصايا ما في النقض وتخييل ثمن ما بعد وقت الدين
فان كانت الوصية بدين يبيع من الثلث ونحوه وان كانت بغيره بدين او كانت
والبيع فلو لم يشر له الدونين في رد الوصية بزيادة الزكوة ونقص نصفها
فصل المال ونحوه نصيب الوصية كما يخرج نصيب الدارث ويقوم على فسخة
الزكوة من الدونين كما يكونا فاما اللفظ فيقتضي ما في الفسخة من الدين والوصية
عملا بحكمه بعد انشائها ففسخة من الوصية بالدين اذ كانت تنفذ فيما كانت
تتوقع فلو لم يشر له الدونين في رد الوصية بزيادة الزكوة وان كان له الزكوة
من مال فانه ذلك من الزكوة حتى لو اذارت الزكوة من الزكوة ولو نقصت
بنصف شئ من ناقص نصيبه ومع ذلك لا يقع اليه الوصية قبل فسخة الزكوة
انما علق الفسخة الغرض من مال الزكوة وصية وهذا لا يخالف فيه اذا كان حظه
فانما الوصية المحقة لا وصية ومحمد لا يفي في الزكوة من الزكوة وانما قبل
الفسخة الا على هذا الوجه وقال في الخ غرضه في كسبه حواضر زاده انما كانت
معقبة كانت مقدرة عليه وانما كانت محقة كانت ماله لا دفعه كانت في معنى الزكوة
لشخصه عما في الزكوة فيكون الوصية لشره كما لا بد من العلم به لان الزكوة اذا مال
لغير الوصية زاد على احتساب وانما انقضت نقص منها حتى اذا كان حال الوصية

الف

الفاعل صا الفاعل فثبت الاتيان وانما يعكس فثبت لا الفاعل انتهى ورب ما يظن
 من هذا انما يقع بتقديم الواجب على المصلحة مطلقا مع انه ما من **قوله** الذكور صفة
 كما شق لا العصة المصلحة خاصة لهم **قوله** النسبة قيد بل لا لا بد من
 ذوي القربى النسبة وسما الزوجة **قوله** فثبت ان النسب المطلق ولو كانت
 بانه صدق المقل ان النسب بالولد كما قال ابو ابي حفصه قال لا بد من قصد
 محدد فان النسب المطلق ثبت بتقديم صاحب النسب لا باقرار الميت فزاعم الورثة
قوله او اقرار ابي او جد الميت بتمثيل اقرار الميت بانه المقل وله فانه
 النسب ثبت بذلك **قوله** او شهد رجل اخر حصل تيجارته فلو كان شهادة الرجل
 الآخر مع شهادة المقر قبل موته بعد تقدم دعوى صحبة كما هو المصلحة في السادة
 سحر **قوله** وان رجعا المقر ابي او جد الميت فلو كان بالوجود المتقدمة اما
 لو رجع قبل ذلك بطل اقراره فلم يستحق الميراث لمصلحة فانه في النسخ لا يرد رجوع
 عن اقراره قبل موته صرحنا لا اقراره كما لم يكن انما اذا صدق اقراره ابي المقر
 عليه اقراره قبل اقراره فذا نفع المقر رجوع عن اقراره لانه نسب المقر قد
 ثبت فلو المقر عليه ومخروجة من حيث شهادة هذا المقر وبطلان شهادة المقر
 المقر عليه او باقراره لا باقرار المقر انتهى **قوله** ثم لو وضع الخ على ان كان
 ضايع فهو ضائع فلا يبطي الارث بناء على انهم اخوة الابري انه الذي يوضع
 ماله في بيت المال ولا يرث من ماله من الكفار يستوي فيه الذكر والانثى
 مثل ماله في العطية **قوله** المكاتب قال في النسخ اذا وقع ككاتب والمدير
 وام الولد ذلك انه الرقيق مطلقا لا يملك الى النسب من كسبائه ككاتب قد
 يملك ايضا بالارث ولا يزوج ما في يده من المال فهو لماله بعد موته فانه قريب منه
 لوقع المكاتب منه فلو كان ثوبا لكانت ثوبا لغيره ولا يملك اجماعا انتهى
 وفي غير المكاتب من هذا القبيل انهم قالوا الرقيق في المكاتب كمال المكاتب ناقص
 لانه مملوك رقيق لا يملكه من ما يبيع عليه ورثها حتى اذا تزوج لم يرث الى الرق
 والمدير وام الولد يملكه كمال لانه مملوك يورثه ورثه ناقص لانما نسب
 الاكثرية فيها وقوله مطلقا لم يقدم من المكاتب وغيره ولا يصح فيه قوله ولا ان
 جميع ما في يده انما يملك من يبيع ان يكون لبعض ناقص الرق لا لهم وانما جعلوه
 كالمكاتب كونه لا يرث الى الرق فلا يرجع **قوله** في غير الظاهر ان يسلط ورثه
 بالانتماء في الازمة ذلك صارت نفق معتدلة فسلطت حقوقه كما تقدم وهذا
 يسلط ورثه **قوله** لا يورثه اذا غدر فكس لا يورثه في الميراث لا يرث و
 ذلك لا يوجب قوه ولا كفارة **قوله** نتيجة الابوة ان يسلط القود
 بذلك اما الكفارة فمخرج في العبد وما يحل في فقيد الكفارة في قدم الارث

انه في قصة عبد قريش الكفارة فيمنظ في قوله عسا وان سقط **قوله** ولواره
 لم يستحق الميراث متى تحقق وجوده وقت موت المورث وحسب لم يكن مخالفا
 في المسئلة لانه لم يحكم بكساده الا بعد ذلك الا يرى ان الوصية تصح له وهو محل
 فكله الميراث بل اولى لانه سبب جبر والوصية سبب اختيار فكل ما لم يرث
 المسلم منه الكافرا في وقت الميراث لم يكن في احد ابوينه كما كان فيما لهما **قوله**
 منها ومنها رجل وضع ولده في النار والمسلم لم يمت ثم جاء فخرج لرضع واذا فيه
 ولده ولا يعرف ولده من غيره وكانت قبل الظهور لا يرث واحد منهما ولو وضع
 ماله في بيت المال ونفقتهما في بيت المال ولا يرث احداهما منه صاحبه ومنها حرة
 وانه ولدت لكل واحدة ولدا في بيت مظلم ولا يعلم ولده الحرة من غيره لا يرث
 واحدتهما وليس كل واحد في نصفه لولده الا لانه ومنها رجل ادين من حرة
 وانه خادمة لانه من رضعها ظلم واحدة حتى كبروا لا يعرف ولده من غيره فيها
 حرة وليس كل واحد منهما في نصف قيمته لولده الا لانه ولا يرث من بينهما شيء
قوله ولهم من ولده من ولده عا قدي بالشرية واراوا كما لم يعتقد انه
 يحكم بسلام الصبي والا فافرق سواء كان الابوين مسلما او كافرا في او تخلفا
 وذلك في قوله في المخرج حرة وانه ان لم يكن له من ابويه عا لهما اما عدم الميراث
 لافرق فيه بين ما اذا كانت حرة بين اومتان او حرة واحدة كنه ولها لا يرث
 انما يرث لو تخلفا قبل موت مورثهما لولا انهما لانه واما ولدا رجل واحد حرة واحدة
 لغوه انما لم يرثا لو جرد المانع في احداهما وهو ولدا لانه من غير سبب على لوف
 وجعله من تمام ما لم يرث من الميراث لانه **قوله** الا ان يبطلي وهذا
 لما ياتي في في كل الصور فان ولد الميراث حكم بسلامها لا يبطي
 واحدا منهما الميراث الكافر يبطلي على هذه تامل **قوله** ثلاث عشرة النكاح
 الا لشبهة تؤمن مع المذكو وتذكر مع المؤن سواء تزوت او ركبت والعشرة
 كذبت اذا تزوت واذا ركبت جرت على القياس والعدد ومنها الميراث المسئلة
 مؤنثة فيمن ياتي في ذكر النكاح واثنت عشرة وعجبا في كسبها في عشرة شمس
 ستة العاشر في كسب في غيرها الا في الامم الا لا يرث لهما مع الامم
 ولا يحج باحد ابوين ابنة الا حرة لا يورث الا لا يبطي بابلاب ولا سقطت
 باحد من ابوينها ولا سقطت بغير كالا على قول الامم وعليه الفتوى في مخالفة
 على قولها خاصة ان اشتهت انما ياتي مع اخذ الزوجين والاب ولو كان
 بغير الاب بعد طلاق بنت محمد بن عبد الله بن حنيفة ومحمد بن لا ييوسف
 الرابعة لومات المقتضى عزاء عتيق وانه فليلب كسب من وافي في لا يرث
 في رواية ولو كان بغير الاب بغير فاكس لا يرث في الروايات كلها على قول الامم

الخامسة

الخامسة لو ترك جد معتق وجاه قال ابو حنيفة يحسب كجد بالاولاد وقال الاولاد
 بينهما ولو كان مكانه ابجد اب فاليرث كل انتفاق اب رسة ولو وصى لا قريبا
 فليكن له في الاب ويدخل ابجد في خلاص الرواية اب بغير بحت صدقة قطر
 الولد على ابيه القتي دون جده اثنتا عشرة لعق ابجد ولا ولد له ولا ولد له
 دون ابجد الا تسعة لصلة الصغر سلا بسلام بيه دون جده العاشرة لو مات
 وترك اولاد وصغار واولاد لولاه لاتب لاتب فهو كوصي الميت بخلاف ابجد كحرة عشر
 لو كان للصغير آخر وجد فعلى قوله اب يوسف ليشته كان في ولادة نكاحه وعلا قوله
 الامم يحسب بجد ولو كان مكانه اب اخض انتفاقا قال ثم زدت اخرى وصح ابنة
 اذا مات ابوه صارت لهما ولا يقوم بجد مقام الاب لانه البتيم عند ثم ربيت
 اخرى لو مات وترك اولاد وصغار واولاد له ولم يترك جده ابجد في النكاح
 عليها اثنتا عشر على الامم واثنتان على ابجد ولو كان مكانه اب كانت كلها عليه
 الا ان ترك الامم انت باني مع بعض تغيير **قوله** وام ذكرها بعد ابوين نسبا
 نسبا ليه من ترك كسبها لانه ثلث ما ياتي مع اخذ الزوجين والاب **قوله**
 وبعد ابوين من ترك نصفها ما لم يتعد وفي هذا النكاح **قوله** لا ينفق
 اي في نفس الارث في ما ينفق منه قوله فابكر لانه هناك تنازع في الميراث
 في نصف بينهما لعدم الاولوية **فصل في العتق قول** النسبة في عتق
 به لانه يعرف بكونه ذكر او مفع على ما رجع بقوله فان ابني لا تكون عصبة بغيرها
 وذلك في النسبة اما في النسبة فانما تكون عصبة وهي المعققة كما ياتي
 بجهة واحدة احراز عتق جعفر بن الفرس اذا انفذ فانه يجوز المال بين ابنتان الفرضي
 والرد **قوله** ولو ابني اي اذا كانت عصبة بغيرها **قوله** عند التفاروت
 معقلى بغير جرحي ترحيمهم او بالبنوة فالبنوة مرجحة على الابوة ومعكدا
 فقراته الاخوة والعمومة حيث تفاروت بابوين واب بغير بنوة القرابة فيخرج
 واولا ابوين على واولا اب حتى الشقيقة حيث صارت عصبة مع البنت وصح
 العصبة مع غيرها تقدم على الاخ لابل **قوله** واولا المعققة قال في كسب الامم
 اذا ماتت الامم نظرا الى اقربهم من ابين المعققة فكلها لاول قال كانت القرابة
 واحدة فعلى القرابة وانه ترك اخا واختا لاه ولم يترك وارثا غيرهما ولا عصبة
 فالما بينهما نصفان وهذا كله قوله حنيفة في ابن عبد الله بن عورت وترك
 امه واه اختا لاه لهما الثلث والثلث من وما بقي فهو رد على شدة
 اسهم على قدر مورثتهم وبه نأخذ علم الامم عصبة في لا عصبة لانه اذا ترك ابن المعققة
 انه كان الى الامم فانهم يترك امه لانه لا قرابة انفس من ابين المعققة وهو قول
 ابو حنيفة انت باني مطلقا **قوله** مولى الام المشهور ان المولى هو المعتق

۱۶۶

[illegible]

This image shows a page from a manuscript, likely a historical document or a book. The text is written in a cursive script, possibly Arabic or Persian, and is arranged in horizontal lines. A large, dark, circular stamp or seal is visible in the center of the page, partially obscuring the text. The stamp appears to be a library or ownership mark. The page is framed by a red border, and there are some red markings or annotations within the text.

